

من الفكر السياسي والاقتصادي

وزارة الثقافة والإرشاد القومي
المؤسسة المصرية العامة
للنألف والترجمة والطباعة والنشر

الأمة بين السياسة والاقتصاد

تأليف: ج. ١٠ - هوبسون

ترجمة: عبد الكريم أحمد
مراجعة: علي أدهم

من الفكر السياسي والاشتراكي :

الأمة بالسياسة

ج ١٠. هوليسون

تأليف

عبد الكريم أحمد

ترجمة

عالي أدهم

مراجعة

وزارة الثقافة والإرشاد القومي

المؤسسة المصرية العامة

للتأليف والترجمة والطباعة والنشر

هذه ترجمة كاملة لكتاب :

IMPERIALISM

By

J. A. Hobson.

الناسخ
دار نشر مصر بالقاهرة

مقدمة

الطبعة الأولى

الغرض من هذه الدراسة للتوسع الاستعماري (الإمبريالية) الحديث هو الوصول إلى تعريف أدق لمصطلح من يردده كل إنسان ويُستعمل في التعبير عن أقوى حركة في السياسة السائدة في العالم الغربي ورغم أن عدة دول أوروبية قد اتخذت من « الإمبريالية » سياسة واعية بدرجات متفاوتة وأنها تهدد بإنبهار العزلة السياسية للولايات المتحدة^(١) ، فإن بريطانيا العظمى قطعت في هذا السبيل شوطاً أطول وأسرع من غيرها بحيث أن تاريخها الحديث يهيئ لنا أفضل توجيه أو تحذير .

وبينما تنصب المحاولة في هذا الكتاب على كشف المبادئ العامة التي تقوم عليها الإمبريالية ومناقشتها ، فإن تصوير هذه السياسة مأخوذ في الغالب من مراحل الإمبريالية البريطانية خلال الجيل الماضي ويقوم على تشخيص هذه الظاهرة أكثر مما يقوم على الوصف التاريخي لها .

ففي الجزء الأول تتبع الأصول الاقتصادية للإمبريالية ، وأوردت ما أمكن الحصول عليه من مقاييس إحصائية لأساليبها ونتائجها .

وفي الجزء الثاني تناولت بالبحث الإمبريالية نظرياً وممارستها باعتبارها رسالة الحضارة في الشعوب « الدنيا » أو الغربية ، وما يترتب عليها من رد فعل سياسي وأخلاقي في سلوك أمم الغرب التي تمارسها وفي طابع هذه الأمم .

وهذا الكتاب موجه إلى ذكاء تلك الأقلية التي لا ترضى بالسير مع تيار

(١) كتب هذا الكلام سنة ١٩٠٢ .

الإنتهازية السياسية ولا بالخضوع لقضاء « قدر » أعمى ، ولكنها تريد أن تفهم القوة السياسية لكي تعمل على توجيهها .

والقراء الذين يعتقدون أن الحكم الموزون على أى مسلك سياسى إنما يقوم دائماً على النظر فيما له وما عليه ، لن ترضيهم الطريقة التى عالجتها الموضوع هنا . لأن هذه الدراسة واضحة أنها دراسة لمرض اجتماعى ، ولا تتضمن أية محاولة لاختفاء طبيعته .

والإحصائيات المستعملة فى الجزء الأول مستمدة ، باستثناء الحالات التى ذكرت فيها المصدر ، من « الملخصات الإحصائية » التى نشرتها الحكومة ومدعمة أحياناً بأرقام مأخوذة من « الكتاب السنوى للسياسى » (Statesman year Book)

وإنى مدين بالشكر لمحرر « تقويم الإصلاح المالى » إذ أننى باستخدام ذلك الرسم البيانى الذى يصور نفقات بريطانيا منذ سنة ١٨٧٠ ، وكذلك لمحبرى الدوريات « المتحدث Speaker » و « المجلة المعاصرة Contetemporary Review » و « دورية العلوم السياسية Political Science quarterly » و « الصديق البريطانى British Friend » إذ أذنوا لى بتضمين بعض فصول هذا الكتاب مقالات نشرت فى هذه المجلات .

وأريد أيضاً أن أعبر عن شكرى لصديقى مستر ، جلبرت موراي ، ومستر هزبرت ريكس ، لمساعدتهما فى قراءة معظم تجارب الطبع وللإقتراحات والتصويبات الكثيرة القيمة التى تقدمها^(١) بها .

جورج . ا . هوبسون

أغسطس سنة ١٩٠٢

١ (١) عملت فى هذه الطبعة المنقحة ، بقدر الإمكان ، على جعل الوقائع والأرقام مطابقة للوقت الحاضر ، كما أدخلت عدة إضافات وحذفت بعض الأشياء ، وفى بعض الحالات عدلت الطريقة التى تناولت بها الموضوع .

الامبريالية : دراسة

القومية والإمبريالية

يبدو من المستحيل ، في غمار ذلك الخضم من التجريدات السياسية المبهمة ، أن يحدد المرء بدقة أى مفهوم من المفاهيم (isms) بحيث يميزه بتعريف ما يوضح معالنه .

وعندما تتغير المعانى بهذه السرعة وبهذه المراوغة ، لا تبعاً لتغير الفكر وحده ، ولكن أيضاً حسب استغلال المشتغلين بالسياسة لها بحيث يوسعونها أو يشوهونها أو يزيدونها غموضاً ، فإنه من العبث المطالبة بنفس التدقيق الذى ينتظره المرء فى العلوم البحتة . وأقرب وسيلة للتعريف الذى يقبله مصطلح مثل الإمبريالية (Imperialism) هو المطابقة الواسعة المدى لعلاقاته والمصطلحات الأخرى الثلاثة .

القومية Nationalism والدولية Internationalism والاستعمار Colonialism ، وهى أقرب المفاهيم إليه ، وهى مثله أيضاً متشعبة فى المراوغة ومتغيرة بنفس الدرجة ؛ ويتطلب تداخل هذه المفاهيم الأربعة بعضها فى بعض ، بتلك الصورة الدائمة التغير ، من دارسى السياسة الحديثة يقظة شديدة .

وكان الصراع فى سبيل القومية ، أو إنشاء وحدة سياسية على أساس قومى ، خلال القرن التاسع عشر عاملاً مسيطراً فى حركات الأسر الحاكمة ودافعا داخليا فى حياة جماهير السكان على السواء . وقد أخذ ذلك الصراع ، فى السياسة الخارجية أحيانا صورة انفصالية ، كما حدث فى حالة اليونان والصرب ورومانيا (١ — الامبريالية)

وبلغاريا — إذ انفصلت عن الحكم العثماني ، وفي حالة شمالى إيطاليا — إذ تخلصت من تحالفها غير الطبيعي مع الإمبراطورية النمساوية ، وكان في حالات أخرى قوة موحدة أو مركزية ، تعمل على توسيع نطاق القومية ، كما حدث في إيطاليا وفي حركة الدعوة السلافية في روسيا . وأحيانا اعتبرت القومية أساسا للاتحاد بين دول ، كما حدث في ألمانيا المتحدة ، وأمريكا الشمالية .

وصحيح أن القوى التي كانت تعمل من أجل الوحدة السياسية تجاوزت هدفها أحيانا ، وأدت إلى تكوين اتحاد من عدة قوميات مختلفة ، كما حدث في حالة النمسا والمجر ، والنرويج والسويد ، والاتحاد السويسري ، بيد أن الاتجاه العام كان اتجاها نحو تكوين وحدات قومية كبيرة قوية من دول وأقاليم كانت تتصل بعضها ببعض بزوابط واهية من علاقات وأحلاف متغيرة ، وكانت تشمل مساحات ضخمة من أوروبا منذ انهيار الإمبراطورية .

وقد كان ذلك هو أوضح ما حققه القرن التاسع عشر . وتظهر قوة القومية ، وهي تعمل في هذا المجال ، بوضوح تام في حالات الإخفاق في تحقيق الحرية السياسية ، كما تظهر في حالات النجاح . فقد برزت عاطفة الجنسية القومية في ذروة حيويتها في صراع الإيرلنديين والبولنديين والفنلنديين والمجريين والتشيكيين ، ضد الخضوع بالقوة لجيران أقوىاء ، أو التحالف الإجبارى معهم .

وقد تميز منتصف القرن بصفة خاصة بسلسلة من حركات الإحياء «القوى» التي لا شك فيها ، وجد بعضها طريقه إلى التعبير القوى في تغييرات الأسر الحاكمة ، بينما سحق البعض الآخر ، أو انهيار . وقد كانت هولنده وبولنده وبلجيكا والنرويج ودول البلقان مسرحا ضخما لصراع قوى القومية هذه .

وشهدت نهاية الربع الثالث من القرن أوروبا وقد استقرت إلى حد ما في دول قومية كبيرة ، أو اتحادات من دول قومية كبيرة . وإن كان من طبيعة

الأمر ألا يكون ذلك بصفة نهائية ، وقد استمرت إيطاليا تتطلع إلى تريستا ،
وألمانيا مازالت تنظر نحو النمسا لتحقيق مصيرها المحترم .

وإلى حد كبير ترجع هذه العاطفة والتغيرات التي ساعدت على حدوثها
في أوضاع الأسر الحاكمة إلى المقاومة الطويلة العنيفة التي اضطرت إليها
الشعوب الكبيرة والصغيرة ضد خطط نابليون التوسعية . فقد أثارت حدة
الصراع الروح القومية في إنجلترا ودفعتها إلى درجة من الوعي الذاتي لم تعرفها منذ
«عهد اليزابث العظيمة الحافل» . وحولت معركة «ينا» بروسيا إلى أمة عظيمة ؛
ودفعت حملة موسكو روسيا إلى ميدان القوميات الأوروبية بوصفها عاملاً في
السياسة ، وفتحتها لأول مرة لتيار الأفكار والمؤثرات الغربية بأكمله .

وإذا تحولنا عن هذه القومية الإقليمية وقوميات الأسر الحاكمة إلى روح
التضامن العنصرى واللغوى والاقتصادى الذى كان الدافع الكامن ، نجد
حركة أخرى أكثر عجباً . فقد امتسكت العصبية المحلية Particularism
من ناحية ، والنزعة العالمية Cosmopolitanism المبهمة من ناحية أخرى لفلان
الشعور القومى الذى لم يقتصر فى التعبير عن نفسه عند الشعوب المغلوبة على أمرها
على تلك المقاومة البطولية الصلبة ضد الاندماج السياسى ، أو القومية الإقليمية فحسب ،
بل أيضاً فى حركات عاطفية من إحياء عادات ولغات وآداب وفنون كانت فى
سبيلها إلى الزوال ؛ بينما أثار فى الشعوب الأقوى مطامح غريبة عن «المصير»
القومى ، وما يصاحبه من التطرف فى الوطنية .

إن أحداً من الناس لم يحدد طبيعة القومية وحدودها الحقيقية خيراً مما
فعل ج . س . ميل .

« يمكن القول بأن قسماً من الجنس البشرى يكون أمة إذا كان أفرادها
متحدين فيما بينهم بواسطة عواطف مشتركة لا توجد بينهم وبين الآخرين .

وشعور القومية هذا قد يكون مبعثه عدة أسباب مختلفة . فهو أحيانا نتاج الاتحاد في العنصر والسلالة . ويسهم فيه المشاركة في اللغة والمشاركة في الدين بنصيب كبير . كما أن الحدود الجغرافية سبب من هذه الأسباب . بيد أن أقواها جميعا هو الاتحاد في الماضي السياسى — الاشتراك في تاريخ قومى وما يترتب عليه من ذكريات مشتركة ، من مفاخر ومهانة جماعية ، من مسرات وأحزان ، متصلة بنفس الأحداث في الماضى » (١) .

إن انتقاص قيمة القومية الأصلية والنزول بمستواها ، وذلك ببذل المحاولات للخروج بها عن حدودها الطبيعية وضم الأقاليم القريبة أو البعيدة لشعوب غير راضية عن الاندماج ولا قابلة له ، هو علامة الانتقال من القومية إلى الاستعمار الزائف من ناحية ، والإمبريالية من ناحية أخرى .

وعندما يكون الاستعمار عبارة عن هجرة قسم من أمة إلى أرض أجنبية خالية أو قليلة السكان يحمل المهاجرون معهم إليها حقوق المواطنة الكاملة من الوطن الأصل ، أو ينشئون حكما ذاتيا محليا مطابقا تماما لأنظمتهم ، ويخضع لسيطرتها النهائية ، فإنه يمكن أن يعتبر ذلك توسعا أصيلا للقومية وامتدادا إقليميا لأبناء الأمة ولغتها وأنظمتها . بيد أن المستعمرات التى استمرت على هذا الحال طويلا وهى بعيدة عن الوطن الأصل قليلة في التاريخ . فهى إما أنها تقطع علاقاتها به وتنشئ لنفسها قوميات منفصلة ، أو تبقى فى علاقة تبعية سياسية كاملة على الأقل فيما يتعلق بجميع عمليات الحكم الرئيسية ، وهى حالة ينطبق عليها مصطلح « الإمبريالية » على الأقل بقدر ما ينطبق عليها لفظ « استعمار » . والصورة الوحيدة للمستعمرات البعيدة التى يمكن أن تعتبر امتدادا واضحا لقومية ما : هى المستعمرة البريطانية

(١) « الحكم النيابى » الفصل السادس عشر .

المتمتعة بالحكم الذاتي في كل من استراليا ونيوزيلاندة وكندا ، وحتى في مثل هاتين الحالتين قد تتولد عن الظروف المحلية قومية منفصلة تقوم على تضامن قوى بين مصالح المستعمرة ومشاعرها بعيدة عن مصالح الوطن الأصل ومشاعره ومضادة لهما .

وفي مستعمرات « الحكم الذاتي » الأخرى مثل مستعمرة رأس الرجاء بالناثال . حيث غالبية البيض ليست من سلالة المستعمرين البريطانيين ، حيث يعمل وجود عناصر خاضعة أو « أدنى » بأعداد ضخمة أكثر من السكان البيض بكثير ، ويعمل العنصر المختلف والظروف الطبيعية الأخرى على تكوين مدينة متميزة ، عن مدينة « الوطن الأصل » ، ظل الصراع بين أفكار الإمبريالية وأفكار الاستعمار الاستيطاني منذ أمد طويل يحتل مكان الصدارة في إدراك السياسيين . فعند ما يتحدث لورد « روزميد » عن الوجود الدائم للعامل الإمبريالي بوصفه « مجرد سخف » وتحدث مستر « رودس » عن « استئصاله » ، كانا يدافعان عن « الاستعمار » الذي سيتجول بواسطة نمو داخلي إلى « قومية » منفصلة مع الوقت بصورة مؤكدة أكثر مما حدث في مستعمرات كندا ، أو استراليا ، حيث أن الاختلاف في المصالح وفي ظروف الحياة بينها وبين الوطن الأصل أكبر في الحالة الأولى منه في الثانية . أما مستعمراتنا الأخرى فمن الواضح أنها تمثل روح الإمبريالية أكثر مما تمثل روح الاستعمار . فالقسم من السكان الذي يتكون من مستوطنين بريطانيين يعيشون مع عائلاتهم طبقاً للعادات والقوانين الاجتماعية والسياسية لوطنهم الأصلي

ليس كبيراً جداً : فهم في معظم الحالات يكونون أقلية صغيرة تمارس سيطرة اقتصادية ، أو سياسية على غالبية مكونة من شعب أجنبي خاضع ، بينما يخضعون هم أنفسهم لسيطرة سياسية استبدادية من جانب حكومة الامبراطورية ، أو ممثليها المحليين . وقد كان هذا الوضع ، وهو الحالة المألوفة للمستعمرة البريطانية ، منطبقة على جميع مستعمرات الدول الأوروبية الأخرى تقريباً . إذ أن « المستعمرات » التي أسستها فرنسا وألمانيا في أفريقيا وآسيا لم تكن ، بأى معنى حقيقى ، غرسا للحياة القومية الفرنسية والألمانية عبر البحار ؛ فليس من بينها ، حتى في الجزائر ، ما يمثل الحضارة الأوروبية الحقيقية ؛ فالتكوين السياسى والاقتصادى للمجتمع فيها مختلف تمام الاختلاف عن الوطن الأصل .

إن الاستعمار ، في أحسن معانيه ، فيضان طبيعى للقومية ؛ ونحك الاختبار فيه : هو قدرة المستوطنين على نقل المدنية التي يمثلونها وغرسها في البيئة الطبيعية والاجتماعية الجديدة التي يجدون فيها أنفسهم . وينبغى ألا نخدع بالأسماء ؛ إن الحزب « الاستعماري » في ألمانيا وفرنسا يمثّل تماماً في الهدف والأسلوب الحزب « الامبريالى » في انجلترا ، والاسم الأخير هو الأقرب إلى الصحة . وقد حدد البروفسور سيلي طبيعة الامبريالية تحديداً جيداً إذ يقول : « عندما تتجاوز الدول حدود قوميتها تصبح قوتها مزعزعة ومصطنعة . وهذه هي حال معظم الامبراطوريات ، وهي حال امبراطوريتنا . إذ عندما تمتد أمة إلى خارج إقليمها ، يظلب أنها لن تستطيع أن تطرد أهلها أو تقضى عليهم تماماً ، حتى عند ما تنجح في غزوها . ومتى حدث ذلك تصبح أمام مشكلة كبيرة دائمة عليها أن تواجهها ، لأن القوميات الخاضعة أو المنافسة لا يمكن أقليمتها تماماً وتظل مصدراً دائماً للضعف والخطر » (١).

(١) « توسع انجلترا » المحاضرة الثالثة

والعنصر الجديد في الامبريالية الحديثة بوصفها سياسة يتكون أساسا من أن عدة أمم قد اعتنقته : ففكرة وجود عدة إمبراطوريات متنافسة فكرة حديثة في جوهرها . فقد كانت الفكرة الأساسية في « الإمبراطورية » في العالم القديم والعصور الوسطى فكرة اتحاد عدة دول تحت زعامة موحدة تشمل بصفة عامة كل العالم المعروف للتعرف به ، مثل المركز الذي كانت تحتله روما في ظل ما يطلق عليه « السلام الروماني » (Pax Romana) . ولما كان المواطنون الرومانيون ، الذين يتمتعون بجميع الحقوق المدنية ، قد وجدوا في جميع أنحاء العالم المعروف في أفريقيا ، وآسيا كما في الغال وبريطانيا ، فإن الامبريالية كانت تنطوي على عنصر دولي حقيقي . ولم يختلف هذا المفهوم ، الخاص بإمبراطورية واحدة تمارس سلطة على العالم المتمددين ، بسقوط روما . بل على النقيض من ذلك ، لقد بقي رغم كل ما تعرضت له الإمبراطورية الرومانية المقدسة من تقلبات . وحتى بعد أن حدث الانقسام بصفة نهائية بين الشقين الشرقي والغربي عند نهاية القرن الرابع ، ظلت نظرية الدولة الواحدة المقسمة لأغراض إدارية باقية . فقد استمرت الإمبراطورية كمثل أعلى تعيش وراء كل شقاق أو عداوة ورغم انفصال عدة ممالك ومقاطعات مستقلة . فكانت هي مثل شارلمان الأعلى كما اعترف هو ، وإن كانت لم تخرج ، بوصفها مطمحا عمليا ، عن نطاق أوروبا الغربية .

ولم يكتف « رودلف هابسبرج » بإحياء الفكرة ، بل عمل جاهدا على تحقيقها عن طريق وسط أوروبا ، بينما أضفى واحد من ذريته ، وهو شارل الخامس ، معنى حقيقيا على هذا المصطلح ، الإمبراطورية ، إذ جمع في ظل حكمه الإمبراطوري أقاليم النمسا وألمانيا وأسبانيا والأراضي الواطئة وصقلية ونابولي . وفي عهود تالية كان حلم تكوين إمبراطورية أوربية عاملا موجها في سياسة كل من بطرس الأكبر وكاترين ونابليون . كما أنه ليس من المستحيل أن يكون القيصر

وليم الثالث قد دارت بخلفه رؤيا مثل هذه الدولة الكبرى .
وفي عهود كثيرة فكر الفلاسفة السياسيون ، مثل فيكبو وميكيا فيلى وداتى
وكانت ، فى الإمبراطورية بوصفها الضمان الوحيد العملى للسلام : أى بوصفها
وضعا تجتمع فيه الدول متدرجة على نسق أوسع للنظام الاقطاعى داخل الدولة
الواحدة .

وهكذا تطابقت فكرة الامبراطورية مع فكرة الدولية internationalism
وإن لم يكن ذلك دائما على أساس مفهوم المساواة بين الأمم . وأدى انقسام
إمبراطورية وسط أوروبا ، مع ما تبعه من ضعف القوميات التى جاءت
بعدها ، إلى إثارة شعور حديث بالدولية كان طوال القرن الثامن عشر إلهاما
مضيقا فى دوائر الفكر فى دول أوروبا . فى الفترة السابقة على الثورة الفرنسية كان
كل رجل حكيم فى أوروبا - لسنج وكانت وجوته وروسو ولافانيه وكوندورسيه
وبريستلى وجيبون وفرانكلين - أقرب إلى المواطن العالمى منه إلى
مواطن لأى بلد بذاته . وقد اعترف جوته بأنه لا يعرف ما هى الوطنية ، وأنه
سعيد بدونها . وكان المثقفون من جميع البلاد يجدون فى كل المجتمعات المهيبة
أهلا ووطنا . وكان « كانت »^(١) أكثر اهتماما بكثير بالأحداث فى باريس منه
بالحياة فى بروسيا . وكانت إيطاليا وألمانيا مجرد تعبيرين جغرافيين ، فقد
كانتا تموجان بالدول الصغيرة التى لا حياة سياسية فيها ، ولكن كان فيها
اهتمام شديد بالتقدم العام للثقافة .

وكانت الثورة الفرنسية نفسها فى قراراتها إنسانية وعالمية أيضا . فهى
كما قال لامارتين (تاريخ فى العقل البشرى) ، ولهذا السبب لا يستطيع كل
تنديذ النقاد بها ، مثل « تين » أن يحول بيننا وبين إدراك أن طابع الرجال الذى
قادوا الحركات الكبرى فى الثورة لا يمكن أن يمحوا أهمية طبيعة الصراع الهائل .

(١) فيلسوف ألماني

إن جنود الثورة الذين طردوا ، وهم حفاة مهلهلو الثياب ، الرجعيين الصلفين من أرض فرنسا ؛ لم يقاتلوا من أجل مجرد قضية قومية فحسب . بل من أجل قضية كان الناس يدركون في غموض أنها قضية الجنس البشرى عامة . ففكرة الثورة ، برغم ما بها من فجاجة ونقص في نواح عدّه كانت فكرة تنطوى على إدراك مجموعة من الحقوق التي يجب أن يشترك فيها جميع الناس^(١) .

وكان مقدرا لهذه الثمرة المبكرة للنزعة العالمية أن تذوى أمام حركة الإحياء القومى القويه الى تميز بها القرن التالى . فقد تحولت ، حتى فى دوائر الطبقات المثقفة الضيقة ، من مثل أعلى يثير فى النفس الحماسة إلى عاطفية فاترة ، ولم يبق منها بعد القضاء على ثورة ١٨٤٨ القصيرة بين سكان أوروبا ، سوى جذوة فى سبيل الانطفاء . وحتى الاشتراكية التى مازالت تحتفظ فى القارة بشيء من روح العالمية ، محصورة فى داخل الحدود القومية لا تحيد عنها فى صراعها مع البيروقراطية والرأسمالية ؛ بحيث لا تكاد تعنى « الدولية » أكثر من أمنية مقدسة ، وليس لديها إلا فرصة ضئيلة لتضع موضع التنفيذ مشاعر الأخوة الخالصة التى بشر بها أنبياؤها دائما .

وهكذا يبدو أن انتصار القومية قد سحق الأمل الناشئ فى العالمية . ومع ذلك فالظاهر أنه لا يوجد بينهما تنافر جوهري . إن شعورا عالميا حقيقيا قويا فى صورته ، أو فى روحه يتضمن لا محالة وجود قوميات تحترم نفسها وتسعى إلى الاتحاد على أساس حاجات ومصالح قومية مشتركة . ومثل هذا النمو التاريخي يكون أقرب إلى قوانين النمو الاجتماعى من ظهور نزعة عالمية فوضوية تقوم على وحدات فردية فى غمار حياة قومية متخلفة .

(١) و . كلارك ، « المجلة التقديمية » ، فبراير سنة ١٨٩٧

فالقومية هي الطريق المستقيم الواضح إلى «العالمية» ، وإذا بدا عليها انحراف عن هذا السبيل فليس أمامنا إلا أن نشك في انحراف طبيعتها وأهدافها. والإمبريالية نوع من هذا الانحراف ، وهو ذلك النوع الذي تتعدى فيه الأمن حدود التقارب السهل فتحول التنافس السليم الباعث على النشاط ، بين أنماط قومية مختلفة ، إلى صراع دموي بين إمبراطوريات متناحرة .

ولا تؤدي الإمبريالية العدوانية إلى القضاء على الحركة نحو العالمية لإثارته الحزازات بين الإمبراطوريات المتنافسة فحسب ، بل أن هجومها على حريات الأجناس الأضعف أو الأدنى وعلى كيانهما يثير فيها مغالاة مقابلة في الوعي الذاتي القومي . والقومية التي يشيع فيها التذمر وتحتدم بها الرغبة في الدفاع عن النفس ليست أقل كثيراً في انحرافها عن أصلها الطبيعي من القومية التي يسودها الجشع السكريه وحب التوسع على حساب الآخرين . وتعتبر الإمبريالية العدوانية من هذه الزاوية حافزاً مصطنعاً للقومية في شعوب أبعد من أن تندمج وأكثر تماسكاً من أن تُسحق بصفة دائمة . وقد ساعدنا في جنوب أفريقيا على تكوين قومية من هذا النوع بين المستعمرين البيض شديدة الخطر ، كما انضممنا إلى أمم أخرى في خلق قومية متدمرة في الصين لم تكن هذه البلاد تعرفها من قبل . والأذى الذي لحق القومية في الحالتين هو تحويل قوة تماسك سليمة داخلية إلى قوة طارئة عدائية تمثل انحرافاً للقوة الحقيقية للقومية وتعكس فائدتها، وأسوأ ما يترتب عليها هو تأخير «العالمية» . فالقومية الأقدم عهداً كانت أساساً شعوراً انطوائياً ، وكانت علاقتها الطبيعية بنفس الشعور لدى الشعوب الأخرى علاقة يعوزها التعاطف ، ولكنها ليست علاقة عداء مفتوح ؛ فلم يكن هناك عداء أصيل يحول دون نمو القوميات وازدهارها جنباً إلى جنب . وكانت هذه في الأغلب الأعم هي قوميات أوائل القرن التاسع عشر ، وكان هناك بعض الأساس لحلم المفكرين

السياسيين من أنصار « حرية التجارة » عن النمو السريع لنزعة عالمية فعالة غير رسمية عن طريق التبادل السلمى الثمر للسلع والأفكار بين أمم تدرك التنافس العادل للمصالح لدى شعوب حرة .

وقد قضى فيضان القومية فى الاتجاه الإمبريالى على جميع مثل هذه الآمال . فإنه بينما تستطيع القوميات المتعايشة أن تتبادل المساعدة التى لا تنطوى على تضارب مباشر فى المصالح ، فإن الإمبراطوريات المتعايشة التى تتبع كل منها سياسة التوسع الإقليمى والصناعى لابد أن تكون أعداء بطبيعتها . وليس من الممكن فهم الطبيعة الكاملة للجانب الاقتصادى فى هذا التضارب بدون تحليل دقيق لمقتضيات الإنتاج الرأسمالى الحديث الذى يدفع حتما إلى اشتداد « الصراع من أجل الأسواق » ، ولكن التضارب السياسى واضح .

إن الزحف نحو أفريقيا وآسيا أعاد رسم سياسة جميع الأمم الأوربية ، فكون أحلافنا تتخطى جميع الحدود الطبيعية للتعاطف والصلات التاريخية ، ودفع كل أمة من أمم القارة إلى استنزاف قسم متزايد باستمرار من الطاقات البشرية والمادية فى استعداداتها الحربية والبحرية ، كما دفع تلك القوة العظيمة الجديدة للولايات المتحدة إلى الخروج عن عزلتها والانخراط فى خضم المنافسة ، وصار مصدر خطر دائم واضطراب وإزعاج بالنسبة لسلام الجنس البشرى وتقدمه بما طرحه من عديد القضايا الفجائية الضخمة على المسرح السياسى . وقد كان للسياسة الجديدة أعظم نفوذ وأبرزه على الأساليب السياسية التى تمارسها الأمم التى تشترك فيه ، فهى إذ تسوق إلى الجماهير ، للاستهلاك الحلى ، مذهبها عن المصير القومى ورسالة المدنية للإمبراطوريات ، يناقض بعضها البعض فى حقيقة ما تنطوى عليه ، ولكنها تشد بعضها إزر بعض فى دعم الإمبريالية كما تعرفها الجماهير ، قد أثارت نوعا جشعا من المكافلية سميت فى ألمانيا التى كانت موطن صنعها « السياسة الواقعية » (Real - Politik) ، وهى سياسة أدت

إلى إعادة تكوين فن الدبلوماسية كله وجعلت من التوسع القومى الذى لارحة فيه ولا تردد قوة الدفع الواعية للسياسة الخارجية . إن الجشع فى حيازة الأرض والاندفاع نحو الأسواق هما المسئولان عن خرق المعاهدات الذى قامت به ألمانيا وروسيا وانجلترا دون أن تحاول حتى تبريره . كما أن انحطاط مستوى لغة الدبلوماسية ، وظهور عبارات «مجال النفوذ» «والأرض الداخلية» «ومجال المصالح» «والنسلط والسيادة» «والحماية» — المقنعة والسافرة — التى تؤدى إلى الاستيلاء أو الضم بالعنف اللذين يستمران أحياناً تحت ستار «الإعارة» أو «تعديل الحدود» أو «التنازل» وأشباهها ، كانت جميعاً من متبكرات الروح الإمبريالية التى لا خلاق لها وتعبيرات عنها . وربما كانت ألمانيا وروسيا أكثر صراحة فى إعلانهما أنهما تعتبران الكسب المادى لبلديهما هو المعيار الوحيد للسياسة العامة ؛ ومهما يكن من الأمر فإن الأمم الأخرى لم تتردد طويلاً فى قبول هذا المعيار . وبرغم أن معاملات الأمم بعضها مع البعض . كانت تسير عادة فى جميع الأوقات على هدى اعتبارات أنانية قصيرة النظر فإن اتباع هذا المعيار بصورة واعية مقصودة فى عصر توثقت فيه علاقات التبادل بين الأمم وزاد اعتمادها بعضها على البعض فى كل ما يتعلق بمقومات الحياة البشرية ، أكثر من أى وقت مضى ، يعتبر نكسة تهدد قضية المدنية بأخطار شديدة .

الجزء الأول

اقتصاديات الامبريالية

نفس الأول

معار الامبريالية

إن أفضل طريقة لإزالة ما يحيط بالمعنى الحديث لمصطلح الامبريالية من تلبس هي الرجوع إلى الوقائع الملموسة في تاريخ الستين سنة الأخيرة . فخلال هذه الفترة قامت عدة دول أوربية ، أولها وأبرزها بريطانيا العظمى ، بضم أجزاء شاسعة من أفريقيا وآسيا وجزر لا عدد لها في المحيط الهادى وغيره ، أو فرضت عليها سلطتها السياسية . ولم يدرك أحد تماما ، حتى أولئك الذين يولون السياسة الامبريالية بعض اهتمامهم المدى الذى بلغته سياسة التوسع هذه ، وخاصة ما بلغته الممتلكات البريطانية من حجم هائل وما اتسمت به من طابع غريب .

والغرض من القوائم التالية ، التى تحدد مساحات المقتنيات الجديدة ، وعدد سكانها كلما أمكن ذلك ، هو إضفاء التحديد على مصطلح « امبريالية » . وبرغم أنها مأخوذة من مصادر رسمية فإنها لا تتصف بالدقة الكاملة . فأنحراف ميزان المصطلحات السياسية الذى تتحول على أساسه « الأرض الخلقية » أو « الأرض المحرمة » إلى نوع من أنواع الحماية الصريحة قد صار كثير الحدوث بحيث يخفى حقيقة العملية نفسها ، وكذلك « تعديل » الحدود المائنة يحدث باستمرار ، كما أن الغموض كثيراً ما يحيط « بالتقسيم » - الذى يتم على الورق - لمجالات النفوذ أو الحماية في أفريقيا وآسيا ، وكثيراً ما تحدد المنطقة والسكان على أساس نظرى إلى حد بعيد .

ومن المحتمل في بعض الحالات أن الأقاليم التى ذكرت أنها ضُمَّت بعد سنة ١٨٧٠ ، كانت إحدى الدول الأوروبية قد بدأت في نصب شبا كها حولها قبل ذلك التاريخ . ولكنى بذلت جهدى في ألا تشمل القوائم سوى الأقاليم

التي وقعت في حدود هذه الفترة تحت السيطرة السياسية للدولة المشار إليها أمامها بصفة قاطعة . والأرقام في حالة بريطانيا العظمى تدعو إلى التعجب بحيث يتطلب الأمر شيئاً من التفسير الإضافي . فلقد استصوبت إن أضيف إلى قائمة المستعمرات والمحميات^(١) المعترف بها « الحماية المقنعة » على مصر وسودانها الضخم ، وكذلك كل تلك الأقاليم الخاصة بشركات الاستثمار والمقاطعات الهندية التي اعترفت بسيادتنا بالسماح بوجود مندوب بريطاني أو موظف آخر يتمتع بسيطرة سياسية حقيقية .

لقد نسبت جميع هذه الأراضي بحق إلى الامبراطورية البريطانية، وإذا استمرت سياستنا الماضية فإن الامبريالية « الكشيفة » بوصفها متميزة عن الامبريالية « الاتساعية » ستعمل على تشديد قبضة اليد عليها باستمرار^(٢) .

وفي بعض الحالات القليلة الأخرى ، كما فيما يتعلق بأفريقيا الغربية ، ضُمت إلى القوائم بلاد كان جزء صغير منها تحت السيادة قبل سنة ١٨٧٠ ، بينما لم يُضم القسم الأكبر من المستعمرة الحالية إلا أخيراً . بيد أن أية مستعمرة قديمة شملتها لاجوس أو غامبيا يقابلها أكثر مما يعوضها بكثير الزيادة في مساحة مستعمرة ساحل الذهب - التي لا تتضمنها هذه القائمة - والتي تمت من ٢٩,٠٠٠ ميل ميل مربع في سنة ١٨٧٣ إلى ٣٩,٠٠٠ ميل مربع في سنة ١٨٩٣ .

وليست القائمة كاملة بأي حال من الأحوال ، فهي لا تأخذ في الاعتبار

(١) يحدد « الملخص الإحصائي » للامبراطورية البريطانية (نشر سنة ١٩٠٥) المساحة بـ ١٠٥,٦٣١,٠٠٠ أميال مربعة والسكان بـ ٣٦٠,٦٤٦,٠٠٠ نسمة .

(٢) الموقف هو ما كان عليه في سنة ١٩٠٥ . وتقل مناطق كبيرة من اختصاص وزارة الخارجية لدينا إلى وزارة المستعمرات إنما هو تسجيل لعملية تشديد القبضة هذه . وقد مرت نيجيريا الجنوبية بهذا التغير في سنة ١٩٠٠ ، وحمية شرق أفريقيا وأوغندا والصومال في سنة ١٩٠٤ .

عدة مناطق كبيرة دخلت تحت سيطرة حكومتنا في الهند ، إما بوصفها ولايات
التزام (Fondatory States) أو ولايات وطنية ، ولكن لا توجد عن
سكانها أو مساحتها أية إحصائيات ولو تقريبية . وذلك مثل ولايات شان ونجوم
بورما ونجوم بورما العليا ، مقاطعات شيرتال وباجام وسوات ووزيرستان ، التي
دخلت في « مجال نفوذنا » في سنة ١٨٩٣ ثم صارت من ذلك الوقت أقرب إلى
أن تكون تحت الحماية . وبلغت الزيادة في الهند البريطانية نفسها بين ١٨٧١
و ١٨٩١ مساحة ١٠٤,٩٩٣ ميل مربع ، وعدد سكانها ٢٥,٣٣٠,٠٠٠ نسمة ؛
وكثير من التقديرات التي أتيت بها في الصفحة التالية واضح أنها تقديرية وغير
مؤكدة ، ولكنها مأخوذة ، كلما أمكن ، من النشرات الرسمية لوزارة المستعمرات ،
وإدماج فيها ، أو أكلت ، بيانات من « الكتاب السيامي السنوي » (Statesman's
year Book) . ولن تستطيع هذه التقديرات أن تروى بأي حال كل قصة
توسعنا إبان الثلاثين سنة لأن هناك مساحات ضمتها المستعمرات المختلفة نفسها
ولم يأت ذكرها . ولكننا عندما تأملها كما هي نرى أنها تنطوي فعلا على إضافة
ضخمة لنمو إمبراطورية نواتها لا تزيد عن ١٢٠,٠٠٠ ميل مربع وسكانها
٤٠,٠٠٠,٠٠٠ نسمة .

إن أمة بهذا الحجم الصغير عندما تضيف إلى ممتلكاتها خلال جيل واحد
ما مساحته ٤,٧٥٤,٠٠٠ ميل مربع^(١) بها ما يُقدر بـ ٨٨,٠٠٠,٠٠٠ نسمة ،
يكون ذلك واقعة تاريخية ذات مغزى كبير .^(٢)

(١) . يعطى سير جريفن الأرقام على أنها ٤,٢٠٤,٦٩٠ ميل مربع للمدة من ١٨٧٥
إلى ١٨٩٨ .

(٢) « النمو النسبي للأجزاء المكونة للإمبراطورية » بحث قرىء أمام « معهد المستعمرات »
في يناير سنة ١٨٩٨ .

مقياس الامبريالية

السكان	المساحة بالميل المربع	تاريخ الضم	
			أوروبا :
٢٣٧,٠٢٢	٣,٥٨٤	١٨٧٨	قبرص
			أفريقيا :
٢٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١٨٨٨	زنزبار وجمبا
٢,٥٠٠,٠٠٠		١٨٩٥	محمية شرق أفريقيا
٣,٨٠٠,٠٠٠	١٤٠,٠٠٠	١٨٩٦—١٨٩٤	محمية أوغندة
?	٦٨,٠٠٠	١٨٨٥—١٧٨٤	محمية ساحل الصومال
٦٨٨,٠٤٩	٤٢,٢١٧	١٨٨٩	محمية وسط أفريقيا البريطانية
٣,٠٠٠,٠٠٠	٢١,٠٠٠	إلى ١٨٩٩	لاجوس
٢١٥,٠٠٠	٣,٥٥٠	إلى ١٨٨٨	جامبيا
٢,٠٠٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	١٩٠١—١٨٩٦	أشانتى
٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	١٨٩٨—١٨٨٥	محمية ساحل النيجر
إلى	إلى		
٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠		
٩,٧٣٤,٤٠٥	٤٠٠,٠٠٠	١٨٨٢	مصر
١٠,٠٠٠,٠٠٠	٩٥٠,٠٠٠	١٨٨٢	السودان المصرى
٨٣,٣٧٣	١٥,١٩٧	١٨٨٠—١٨٧١	جريكوا لاند الغربية
٢٤٠,٠٠٠	١٠,٥٢١	١٨٩٧—١٨٧٩	الزولولاند
٧٢,٧٣٦	٥١,٤٢٤	١٨٨٥	بشوالا لاند البريطانية
٨٩,٢١٦	٢٧٥,٠٠٠	١٨٩١	محمية بشوالالاند
١٥٣,٥٨٢	٢,٥٣٥	١٨٨٥—١٨٧٩	ترانسكي
١٨٠,١٣٠	٤,١٥٥	١٨٨٥	تمبولاند
١٨٨,٠٠٠	٤,٠٤٠	١٨٩٤	بوندولاند
١٥٢,٦٠٩	٧,٥١١	١٨٨٥—١٨٧٩	جريكوا لاند الشرقية

السكان	المساحة بالميل المربع	تاريخ الترخيص	
٣٢١,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠	١٨٨٩	جنوب أفريقيا البريطانية (امتياز) ^(١)
١,٣٥٤,٢٠٠	١١٧,٧٣٢	١٩٠٠	الترنسفال
٣٨٥,٠٤٥	٥٠,٠٠٠	١٩٠٠	مستعمرة نهر الأورانج
			آسيا :
١٠٢,٢٨٤	٣٧٦	١٨٩٨	هونج كونج (الساحلية)
١١٨,٠٠٠	٢٧٠	—	وى هاى وى
١٠,٠٠٠	١,٣٨٢	١٨٨٦	سوكوترا
٢,٠٤٦,٩٣٣	٨٣,٤٧٣	١٨٨٧	بورما العليا
٥٠٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠	١٨٨٩—١٨٧٦	بلوختان
٣٠,٠٠٠	٢,٨١٨	١٨٩٠	سيكيم
١٢,١٨٦,٣٥٢	١٢٨,٠٢٢	منذ ١٨٨١	راجيوثانا (الولايات)
٧٨٥,٨٠٠	٦٢,٦٦١		بورما (الولايات)
٢,٥٤٣,٩٥٠	٨٠,٠٠٠		جامو وكشمير
٦٢٠,٠٠٠	٢٤,٨٤٩	١٨٩٥—١٨٨٣	ولايات الملايو المحمية
١٧٥,٠٠٠	٣١,١٠٦	١٨٨١	بورنيو الشمالية (الشركة)
—	—	١٨٨٨	محمية بورنيو الشمالية
٥٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	١٨٨٨	ساراواك
٣٥٠,٠٠٠	٩٠,٥٤٠	١٨٨٨	غينيا الجديدة البريطانية
١٢٠,١٢٤	٧,٧٤٠	١٨٧٤	جزائر فيجي

(١) Charter أى في حيازة شركة من شركات الامتياز .

فإذا أخذنا بتقدير سير روبرت جريفن من أن حجم إمبراطورينا (بما فيها مصر والسودان) يبلغ حوالى ١٣,٠٠٠,٠٠٠ ميل مربع يسكنها بين ٤٢٠,٤٠٠ مليون نسمة (بينهم ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ من سلالة بريطانية ويتحدثون الإنجليزية) نجد أن ثلث هذه الامبراطورية، الذى يضم ربع مجموع سكان الإمبراطورية تقريباً، ضم خلال السنوات الثلاثين الأخيرة من القرن التاسع عشر. وهذا مما يتفق إلى حد كبير مع تقديرات مستقلة أخرى^(١).

ويتبين بوضوح طابع هذا التوسع الاستعماري من قائمة الأقاليم الجديدة.

وبرغم أننا أخذنا، لتيسير الأمر، سنة ١٨٧٠ باعتبار أنها تشير إلى بداية السياسة الاستعمارية الواعية، فمن الواضح أن الحركة لم تبلغ ذروة قوتها الدافعة إلا في أواسط الثمانينات. إذ أن الزيادة الكبيرة في المساحة وأسلوب التقسيم بالجملة الذى ترك لنا مساحات شاسعة من الأراضى الأفريقية، يمكن أن يعد تاريخ ابتدائه حوالى سنة ١٨٨٤. وخلال خمسة عشر عاماً أضيف إلى الإمبراطورية البريطانية^(٢) حوالى ثلاثة ملايين وثلاثة أرباع مليون ميل مربع.

كما أن دولا أخرى غير بريطانيا العظمى شاركتها في هذا المضمار. وكانت السمة الأساسية لهذه الامبريالية الحديثة، وهى التسابق بين امبراطوريات متنافسة، نتاج هذه الفترة ذاتها. فقد كانت نهاية الحرب الألمانية الفرنسية علامة بدء سياسة استعمارية جديدة في فرنسا وألمانيا قدر لها أن تؤتى ثمارها في السنوات العشر التالية. إذا لم يكن من المستغرب أن الامبراطورية الألمانية الحديثة العهد، التى يحيط بها أعداء أقوياء وأصدقاء غير موثوق فيهم والى ترى

(١) انظر جدول « المستعمرات والتوابر البريطانية » ص ٢١ .

(٢) « التحررية والامبراطورية » ص ٣٤١ .

شبانها الأكثر إقداما على المغامرات وقد اجتذبتهم الولايات المتحدة وغيرها من البلاد الأجنبية ، لم يكن من المستغرب أن تتكون لديها فكرة إنشاء امبراطورية استعمارية . ولذلك انبثقت في السبعينات حملة قوية من الكتابات تدعو إلى هذه السياسة ^(١) التي تم تبكويرها بعد ذلك بقليل ، على يدي بسمارك القويتين . وكانت أول مساعدة رسمية لدعم التجارة الألمانية في الخارج هي المساعدة التي قدمتها الحكومة في سنة ١٨٨٠ لـ « الاتحاد الألماني للتجارة واستغلال المزارع في البحار الجنوبية » . وترجع صلة ألمانيا بساموا إلى هذه السنة ، ولكن التقدم الحاسم لألمانيا في نشاطها الاستعماري بدأ في سنة ١٨٨٤ ، مصحوبا بسياسة إنشاء محميات في أفريقيا وضم جزر في المحيطات . وخلال الخمس عشرة سنة التالية صارت سيطرتها الاستعمارية تضم حوالى ١٠٠٠٠٠٠٠ ميل مربع يقدر عدد سكانها بـ ١٤٠٠٠٠٠٠ نسمة . وكان كل هذه المساحة تقريبا في المنطقة الاستوائية ، ولم يتجاوز عدد السكان البيض بضعة آلاف .

وكذلك حدث في فرنسا إحياء عظيم للروح الاستعمارية القديمة في أوائل الثمانينات ، وكان أبعد دعاة حركة الإحياء هذه أثرا هو الاقتصادي الشهير مسيو بول لروى بوليه . وتلا التوسع الامبراطوري في السنغال والصحراء الكبرى سنة ١٨٨٠ ضم تونس في السنة التالية ، وسرعان ما كانت فرنسا غارقة إلى أذنيها بنشاط في حركة التسابق على أفريقيا في سنة ١٨٨٤ ، وفي نفس الوقت كانت تشدد قبضتها في جيم تونكينج ولاوس في آسيا . ويبلغ ما ضمته بين سنة ١٨٨٠ وسنة ١٩٠٠ (باستثناء توسع كاليدونيا الجديدة وتوابعها) أكثر من نصف مليون ميل مربع يبلغ عدد سكانها من الأهالي حوالى ٢٢٧٠٠٠٠٠٠٠ .

(١) كان أكثرها شيوعا رسالة « فابري » .

« المستعمرات والدول التابعة البريطانية في سنة ١٩٠٠ »^(١)

تقدير عدد السكان	المساحة بالميل المربع	
٢٠٤,٤٢١	١١٩	التوابع الأوربية التوابع الآسيوية :
		الهند (١,٨٠٠,٢٨٠ ميلا مربعا ، ٢٨٧,٢٢٣,٤٣١ نسمة)
٢٩١,٥٨٦,٦٨٨	١,٨٢٧,٥٧٩	توابع أخرى (٢٧,٣٢١ ميلا مربعا ، ٤,٣٦٣,٢٥٧ نسمة)
٦,٧٧٣,٣٦٠	٥٣٥,٣٩٨	مستعمرات أفريقية
٧,٢٦٠,١٦٩	٣,٩٥٢,٥٧٢	مستعمرات أمريكية
٥,٠٠٩,٢٨١	٣,١٧٥,٨٤٠	مستعمرات استرالية
٣١٠,٨٣٣,٩١٩	١,٤٩١,٥٠٨	المجموع
		لحميات :
١,٢٠٠,٠٠٠	١٢٠,٤٠٠	آسيا
٥٤,٧٣٠,٠٠٠	٣,٥٣٠,٠٠٠	أفريقيا (بما فيها مصر والسودان المصري)
٣٠,٠٠٠	٨٠٠	جزر المحيط الهادى
٥٥,٩٦٠,٠٠٠	٣,٦٥١,٢٠٠	مجموع اللحميات
٣٦٦,٧٩٣,٩١٩	١٣,١٤٢,٧٠٨	المجموع الكلى

(١) مأخوذة من مؤلف موريس « تاريخ الاستعمار » المجلد الثانى ص ٨٧ و « الكتاب السياسى السنوى » سنة ١٩٠٠ .. أما الأرقام الخاصة بسنة ٤ — ١٩٣٣ فقد دونت فى الملحق ص ٣٦٩ .

وكلها تقريباً في المنطقة الاستوائية أو جنوبها وتسكنها سلالات دنيا وغير قابلة لإنشاء مستعمرات فرنسية حقيقية .

وأخذت المطامع الإيطالية شكلاً مماثلاً منذ سنة ١٨٨٠ وما بعدها ، وإن كانت كارثة الحملة الأثيوبية صدمة للإمبريالية الإيطالية . وتقتصر ممتلكاتها في أفريقيا الشرقية على المستعمرة الشمالية في إريتريا وحماية الصومال^(١) .

ومن بين الدول الأوروبية الأخرى اثنتان فقط ، البرتغال^(٢) وبلجيكا ، دخلتا مباشرة في حلبة المنافسة في هذه الإمبريالية الجديدة . فقد تركت الترتيبات الأفريقية التي تمت في سنة ١٨٨٦ للبرتغال إقليم أنجولا الكبير على ساحل الكونغو ، بينما دخلت شريحة كبيرة من أفريقيا الشرقية تحت سيطرتها السياسية . بصفة نهائية منذ سنة ١٨٩١ . كما أن الوضع الشاذ لدولة الكونغو الحرة الضخمة التي سلمت للملك بلجيكا في سنة ١٨٨٣ والتي ما زالت تنمو منذ ذلك الوقت . بإضافات شاسعة ، لا بد من أن نعتبر أنها تشرك بلجيكا في المنافسة من أجل بناء امبراطورية أفريقية .

ويمكن القول بأن اسبانيا قد انسحبت نهائياً من المنافسة الإمبريالية . أما هولنده فعلى الرغم من أن ممتلكاتها المهمة في جزر الهند الغربية والشرقية تقحمها في السياسة الإمبريالية إلى حد ما فإنها تنتمي إلى استعمار أقدم عهداً فهي لم تشترك بأي دور في التوسع الإمبريالي الجديد .

وتتسم روسيا ، الدولة التوسعية الشمالية الوحيدة ، بطابع فريد في نموها الإمبريالي الذي يختلف عن الإمبريالية الأخرى في أنه توسع آسبوى أساساً وتم

(١) في سنة ١٩٠٥ .

(٢) إن عهد الإمبريالية الحقيقي للبرتغال في أفريقيا يرجع إلى قرنين . انظر قصة « نبال »

المخيرة لويين امبراطورية برتغالية في « بدايات تاريخ جنوب أفريقيا » (فيشر أونوين)

عن طريق الامتداد المباشر للحدود الامبراطورية مصحوباً بسياسة استعمار استيطاني منتظمة تهدف إلى أغراض زراعية وصناعية إلى حد أكبر من الحالات الأخرى . بيد أنه من الواضح أن التوسع الروسي ، رغم أنه من نوع طبيعي وعادى أكثر من الامبريالية الجديدة ، إلا أنه احتك بمطالبها وآمالها ودخل معها في المنافسة بصورة لا شك فيها في آسيا ، وأخذ يتقدم بسرعة خلال الفترة موضوع دراستنا .

ولم يقتصر دخول أمة قوية وتقدمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية في ميدان الامبريالية ، بضمها هواي وبقايا الامبراطورية الاسبانية العتيقة ، على أنه أضاف منافساً جديداً هائلاً في مجال التجارة والتوسع الإقليمي فحسب بل إنه غير الأمور وعقدها أيضاً . ولما أخذ مركز الاهتمام والنشاط السياسي أكثر من ذي قبل إلى دول المحيط الهادى وأخذت أهداف أمريكا تتجه أكثر فأكثر إلى التبادل التجارى مع جزر المحيط الهادى والساحل الآسيوى ، بدا من المحتمل أن العوامل التى دفعت الدول الأوروبية في طريق التوسع الإقليمي ستؤثر في الولايات المتحدة وتحملها على أن تهجر فعلاً مبدأ العزلة الأمريكية الذى ظل يسيطر حتى ذلك الوقت على سياستها .

إن الجدول المقارن للاستعمار (ص ٣٦٩) الذى جمعه مستر هـ . ك . موريس^(١) من « الكتاب السياسى السنوى » لعام ١٩٠٠ يحدد توسع السيطرة السياسية للأمم الغربية في سنة ١٩٠٥^(٢) .

ويمكننا التأكد بصورة موثوق فيها من الطبيعة السياسية للامبريالية البريطانية بأن ننظر إلى العلاقات الحكومية التى قامت بين الأقاليم المضمومة الجديدة والتاج .

(١) أنظر كتابه « تاريخ الاستعمار » المجلد الثانى ص ٣١٨ (ماكيلان وشركاه) .

(٢) الأرقام الخاصة بسنتى ٤ - ١٩٣٥ توجد في الملحق ص ٣٦٩ .

عدد السكان		المساحة بالميل المربع		الترتيب	
المستعمرات	الوطن الأصلي	المستعمرات	الوطن الأصلي		
٣٤٥,٢٢٢,٢٣٩	٤٠,٥٥٩,٩٥٤	١١,٦٠٥,٢٣٨	١٢٠,٩٧٩	٥٠	المملكة المتحدة
٥٦,٤٠١,٨٦٠	٣٨,٥١٧,٩٧٥	٣,٧٤٠,٧٥٦	٢٠٤,٠٩٢	٣٣	فرنسا
١٤,٦٨٧,٠٠٠	٥٢,٢٩٧,٩٠١	١,٠٢٧,١٢٠	٢٠٨,٨٣٢	١٣	ألمانيا
٣٥,١١٥,٧١١	٥,٠٧٤,٦٣٢	٧٨٢,٨٦٢	١٢,٦٤٨	٣	الأراضي الواطئة
٩,١٤٨,٧٠٧	٥,٠٤٩,٧٢٩	٨٠١,١٠٠	٣٦,٠٣٨	٩	البرتغال
١٣٦,٠٠٠	١٧,٥٦٥,٦٣٢	٢٤٣,٨٧٧	١٩٧,٧٦٠	٣	إسبانيا
٨٥٠,٠٠٠	٣١,٨٥٦,٦٧٥	١٨٨,٥٠٠	١١٠,٦٤٦	٢	إيطاليا
١,٥٦٨,٠٩٢	٤١,٢٤٤,٨١١	٢٣,٥٧٠	٢٤١,٠٣٢	٢	النمسا والمجر
١١٤,٢٢٩	٢,١٨٥,٣٣٥	٨٦,٦٣٤	١٥,٢٨٩	٣	دانمارك
١٥,٦٨٤,٠٠٠	١٢٨,٩٣٢,١٧٣	٢٥٥,٥٥٠	٨,٦٦٠,٣٩٥	٣	روسيا
١٤,٩٥٦,٢٣٦	٢٣,٨٣٤,٥٠٠	٤٦٥,٠٠٠	١,١١١,٧٤١	٤	تركيا
١٦,٦٨٠,٠٠٠	٣٨٦,٠٠٠,٠٠٠	٢,٨٨١,٥٦٠	١,٣٣٦,٨٤١	٥	الصين
١٠,٥٤٤,٦١٧	٧٧,٠٠٠,٠٠٠	١٧٢,١٩١	٣,٥٥٧,٠٠٠	٦	الولايات المتحدة
٥٢١,١٠٨,٧٩١	٨٥٠,١٠٣,٣١٧	٢٢,٢٧٣,٨٥٨	١٥,٨١٣,٢٠١	١٣٦	المجموع

« فالممتلكات الاستعمارية » البريطانية تقسم رسمياً^(١) إلى ثلاث فئات .

١ — مستعمرات التاج ، التي للتاج فيها سيطرة كاملة على التشريع بينما يقوم بالإدارة موظفون عامون تحت إشراف حكومة لندن .

٢ — مستعمرات لها هيئات نيابية وليس لديها حكومة مسئولة ، وليس للتاج فيها أكثر من حق الاعتراض على التشريع ، ولكن تحتفظ الحكومة بالسيطرة على الشؤون العامة .

٣ — مستعمرات ليس لها هيئات نيابية وحكومة مسئولة وليس للتاج فيها سوى حق الاعتراض على التشريع ، وليس لحكومة لندن أية سيطرة على أى موظف سوى الحاكم .

والآن ، ليس من بين الأقاليم التسعة والثلاثين المتفرقة التي ضمتها بريطانيا العظمى بعد سنة ١٨٧٠ باعتبارها مستعمرات أو محميات إقليم واحد من مستعمرات الفئة الثالثة ، ومن الباقي ليس هناك سوى الترنسفال من الفئة الثانية .

فالإمبريالية الحديثة لم تنشأ مستعمرة بريطانية واحدة تتمتع بحكم ذاتي مسئول . كما أنه ليس هناك من يدعى جدياً أن أيّاً من هذه الأقاليم الجديدة المضمومة كان يُعد ويدرب للحكم الذاتي النيابي المسئول ؛ باستثناء الولايات الثلاثة الجديدة في جنوب أفريقيا التي يسكنها المستوطنون البيض إلى حد ما ؛ بل وحتى فيما يتعلق بهذه الولايات الثلاث لا توجد نية جدية ، من ناحية حكومة لندن أو من ناحية المستعمرين ، نحو جعل الأغلبية تسيطر على الحكم .

وصحيح أن بعض هذه المناطق يتمتع بقدر من الحكم الذاتي إما باعتبارها محميات ، أو باعتبارها ولايات تابعة تحت حكم أمرائها الوطنيين . ولكنها جميعاً

١ أنظر «قائمة وزارة المستعمرات» .

خاضعة في المسائل السياسية الرئيسية لحكم الحكومة البريطانية المطلق أو لحكم موظف بريطاني ما ، بينما الاتجاه العام ينحو إلى تشديد قبضة السيطرة التحكيمية على الحميات وتحويلها إلى دول هي في جوهرها مستعمرات تاج وإن لم تكن كذلك اسما . فباستثناء تجربتين قامت في الهند كان الاتجاه العام نحو سيطرة إمبراطورية أشد وأبعد أثرا على الأقاليم التي ضمت وتحويل الحميات وأقاليم شركات الامتياز ومجالات النفوذ نهائيا إلى ولايات بريطانية على نمط مستعمرات التاج .

ولا يرجع هذا إلى أي طغيان جشع من ناحية حكومة الإمبراطورية ، بل إلى ظروف فرضتها على حكمنا اعتبارات خاصة بالجو وبالسكان من أهل البلاد . فكل هذه الأقاليم تقريبا استوائية أو قريبة من المنطقة الاستوائية إلى حد لا يسمح بأي استثمار حقيقي من جانب مستوطنين بريطانيين ، بينما الأماكن القليلة التي يستطيع الأوروبيون أن يعملوا فيها ويكونوا عائلات ، بعض أجزاء أفريقيا الجنوبية ومصر ، تشغلها فعلا مجموعات كبيرة من السكان الأهالي من « سلاات أدنى » بحيث لا يسمح الأمر بإقامة عمال بريطانيين على نطاق واسع والاطمئنان إلى منح البلاد الحكم الذاتي الكامل الذي يوجد في استراليا وكندا .

وينطبق نفس الشيء ، إلى مدى أبعد من ذلك تماما ، على إمبريالية دول أوروبا الأخرى . فالإمبريالية الجديدة لم تحمل معها إلى أي جزء من الأقاليم الشاسعة التي وقعت ، بعد سنة ١٨٧٠ ، تحت حكم أي من الدول الغربية المتعدية الحريات السياسية والمدنية السائدة في البلد الأصلي . إن الإمبريالية الجديدة كانت - سياسيا - امتدادا للحكم المطلق .

فإذا أخذنا نمو الإمبريالية كما تتمثل في توسع بريطانيا العظمى والدول



الأوربية الكبيرة الأخرى ، فسنجد أن الوقائع والأرقام تدل بوضوح على الفرق بين الإمبريالية والاستعمار وتبرر الحكيم العامين التاليين :

أولاً : إن هذا التوسع الإمبريالي كان كله تقريباً متجهاً إلى الاستيلاء السياسى على مناطق استوائية أو تحت الاستوائية لا تسمح باستيطان الرجل الأبيض بعائلته فيها .

ثانياً : إن جميع الأراضي مزدهجة بسكان من « السلالات الدنيا » .

وهكذا فإن التوسع الإمبراطورى الحديث هذا يقف متميزاً تماماً عن استعمار أراضى قليلة السكان فى المناطق المعتدلة حيث يحمل المستعمرون البيض معهم أنماط الحكم والفنون الصناعية وغيرها من فنون المدنية السائدة فى الوطن الأصل . فعملية « احتلال » هذه الأقاليم الجديدة كانت عبارة عن وجود أقلية ضئيلة من البيض ، موظفين وتجار ومنظمين صناعيين ، تمارس سيطرة سياسية واقتصادية على جموع كبيرة من السكان يعتبرون غير قادرين على ممارسة أى قدر كبير من حقوق الحكم الذاتى ، فى السياسة أو الصناعة .

الفصل الثاني

القيمة التجارية للامبريالية

إن إنفاق تلك النسبة الكبيرة من الاهتمام العام والطاقة والدماء والمال للسعي في الحصول على المستعمرات وأسواق خارجية قد يبدو منه أن التجارة الخارجية هي المورد الأساسي لحياة بريطانيا العظمى . بيد أن الواقع كان غير ذلك . إذ برغم أن تجارتنا الخارجية مع المستعمرات كانت ضخمة كما وقيمة ، و برغم أن قسماً كبيراً منها كان عنصراً جوهرياً في رخائنا القومي ، فإنها مع ذلك لم تكن سوى نسبة صغيرة من مجموع تجارة الأمة .

فتبعاً للتقدير الذي يراه «مجلس التجارة» : «إن نسبة مجموع عمل الطبقات العاملة البريطانية الذي يتعلق بإنتاج سلع التصدير — بما فيها صنع الآلات لهذا الإنتاج ونقلها إلى الموانئ — كان يمثل خمس أو سدس الكل » .

وإذا فرضنا أن الإنتاج والأجور . . الخ المتصلة بتجارة الصادر في نفس مستوى أرباح وأجور التجارة الداخلية فإن لنا أن نستخلص من ذلك أن بين خمس وسدس دخل الأمة يأتي من إنتاج سلع تجارة الصادر ونقلها .

وإذا أخذنا التقدير الأعلى لنسبة التجارة الخارجية فإن علينا أن نستخلص كذلك أنها توفر العمل لخمس قوانا الإنتاجية وإن أربعة الأخماس الأخرى تستخدم في تزويد الأسواق الداخلية .

بيد أننا يجب ألا تأخذ هذا باعتباره مقياس القيمة الصافية لتجارتنا الخارجية بالنسبة لأمتنا ، أو مقياس الخسارة التي كانت تلحق بنا من جراء تقليل أسواقنا

الخارجية . فليس لنا أن ندعى أن اتباع سياسة الحماية الجركية ، أو سياسة مقيدة أخرى من قبل الأمم الأجنبية — مما يؤدي إلى تحقيق تجارتنا الخارجية شيئاً فشيئاً ، تعنى خسارة مساوية في الدخل القومي وفي استخدام رأس المال والعمل في بريطانيا العظمى . والادعاء الذي يقال أحياناً بأن الطلب الداخلي كمية ثابتة ، وأن أية سلع تصنع زيادة عن هذه الكمية لا بد أن توجد لها سوق أجنبية أو تظل بلا مشتري ، ليس له ما يبرره مطلقاً . فليست هناك حدود ضرورية لمقدار رأس المال والعمل الذي يمكن استخدامه في تزويد الأسواق الداخلية ، على شرط أن يوزع الطلب الفعال للسلع المنتجة بحيث أن كل زيادة في الإنتاج تثير زيادة مقابلة في الاستهلاك .

وفي مثل هذه الظروف تؤدي الخسارة التدريجية في الأسواق الخارجية إلى دفع قسم أكبر من رأس المال والعمل نحو الصناعات التي تزود الأسواق الداخلية ؛ والسلع التي ينتجها هذا القدر من رأس المال والعمل ستباع وتستهلك داخلياً . وفي مثل هذه الظروف تقع عادة بعض الخسارة ، لأننا نستطيع أن ندعى بحق أن السوق الخارجية التي خسرناها كانت أكثر ربحاً من السوق الداخلية التي حلت محلها ؛ ولكن مما لا شك فيه أن هذه الخسارة تكون أقل بكثير من مجموع قيمة التجارة التي تحولت بهذه الطريقة ؛ إذ هي تقدر ، في الواقع ، بالانخفاض في الربح ، وربما في الأجور أيضاً ، الذي يترتب على إحلال السوق الداخلية ، ذات الربح الأقل ، محل السوق الخارجية المجزية أكثر .

ولا يعني هذا الرأي ، بطبيعة الحال ، أن بريطانيا العظمى تستطيع أن تستغني عن أسواقها الخارجية دون أن تتعرض لخسارة كبيرة في التجارة والدخل . فقدرة كبير من الأسواق الخارجية . يُعد بالنسبة لها ، كما نعرف ، ضرورة اقتصادية ،

حتى يمكنها أن تشتري بصادراتها الأطعمة والمواد التي لا تستطيع إنتاجها أو تستطيع إنتاجها بخسارة كبيرة .

فهذه الحقيقة تجعل وجود سوق خارجية كبيرة من الأهمية بمكان حيوي بالنسبة لنا . ولكن فيما عدا حدود هذه الضرورة العملية يجب أن نعتبر المقياس الحقيقي لقيمة أسواقنا الخارجية هو زيادة الربح الناتج عن بيع السلع خارجياً عن الربح الناتج عن بيعها (أو بيع كميات مقابلة لها من سلع أخرى) داخلياً ، وليس مجموع قيمة السلع عندما نبيعها في الخارج . والادعاء بأن هذه السلع إذا لم نبيعها في الخارج لا يمكن بيعها ، أو ما يحل محلها ، في الداخل حتى ولو بأسعار أقل ، ليس له ما يبرره مطلقاً .

فليس هناك حد طبيعي أو ضروري للنسبة التي يمكن بيعها واستهلاكها محلياً من مجموع الإنتاج القومي . وطبيعي أنه من الأفضل بيع السلع في الخارج حيث يمكن الحصول على أرباح أعلى ، ولكن صافي الربح للإنتاج والدخل القوميين يجب أن يقاس بزيادة ربحها لا بقيمة التجارة التي تتم .

وهذه الأفكار ضرورية حتى ندرك .

١ — أن قياس أهمية التجارة الخارجية بنسبة حجمها وقيمتها في أية لحظة بذاتها لحجم التجارة الداخلية وقيمتها قياس خطأ .

٢ — أنه ليس من الأمور الجوهرية بأية حال من الأحوال للتقدم الصناعي لدى أمة ما أن تسير تجارتها الخارجية جنباً إلى جنب مع تجارتها الداخلية في جميع الظروف بخطى واحدة .

وعندما تكون أمة حديثة قد بلغت مستوى رفيعاً من النمو في تلك الفنون الصناعية التي تعمل على تزويد السكان بالضروريات والأدوات الأولى ، تبدأ نسبة متزايدة من طاقتها الإنتاجية في التحول إلى أنواع أرفع من الصناعات :

في خدمات النقل والتوزيع وفي خدمات فنية ومهنية وشخصية ، وهي تنتج سلعاً وخدمات أقل ملائمة بصفة عامة للتجارة الدولية من تلك السلع البسيطة التي تستخدم في بناء المراحل الدنيا من المدنية^(١) .

وإذا كان ذلك صحيحاً فإنه يبدو أنه بينما تلعب التجارة الخارجية في نمو الحياة القومية دوراً متزايداً حتى نقطة معينة ، فإنه يحدث بعد ذلك هبوط ، لا في الحجم والنمو المطلقين ولكن في الحجم والنمو النسبيين .

وهناك بعض الأسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن بريطانيا العظمى قد بلغت ، في سنة ١٩٠٥ ، مستوى صناعياً ستكون فيه التجارة الخارجية أقل أهمية نسبياً في اقتصادها القومي ، وإن كانت تظل مع ذلك مهمة .

فبين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٩٠٠ لم تتم قيمة تجارتنا الخارجية بسرعة نمو عدد السكان ، كما يتضح من الجدول التالي . وبينما كان نمو دخل الأمة خلال هذه السنوات الثلاثين ، تبعاً للتقدير المأخوذ به عادة ، من حوالى ١٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ رطل إلى ١٧٥٠.٠٠٠.٠٠٠ رطل مكافئاً إلى زيادة حوالى عشرة في المائة في دخل الفرد من السكان ، فإن قيمة التجارة الخارجية قد انكشفت تماماً .

(١) انظر « Contemporary Review » عدد أغسطس سنة ١٩٠٥ ،

التي يصور فيها المؤلف هذا الاتجاه بواسطة إحصاءات المهن في الدول المختلفة .

سنة	التجارة (بالملايين)	القيمة بالنسبة للفرد من السكان	سنة	التجارة (بالملايين)	القيمة بالنسبة للفرد من السكان
جنيه شلن بنس			جنيه شلن بنس		
١٨٧٠	٥٤٧	١٨٨٥	٦٤٢		
١٨٧١	٦١٥	١٨٨٦	٦١٩		
١٨٧٢	٦٦٩	١٨٨٧	٦٤٣		
١٨٧٣	٦٨٢	١٨٨٨	٦٨٦		
١٨٧٤	٦٦٨	١٨٨٩	٧٤٣		
متوسط	٦٣٦	١٩ ١٩ ٣	٦٦٦	متوسط	١٨ ٤ ٥
١٨٧٥	٦٥٥	١٨٩٠	٧٤٩		
١٨٧٦	٦٣٢	١٨٩١	٧٤٤		
١٨٧٧	٦٤٧	١٨٩٢	٧١٥		
١٨٧٨	٦١٦	١٨٩٣	٦٨٢		
١٨٧٩	٦١٢	١٨٩٤	٦٨٢		
متوسط	٦٣٢	١٨ ١٦ ٦	٧١٥	متوسط	١٨ ١٤ ١٠
١٨٨٠	٦٧٩	١٨٩٥	٧٠٣		
١٨٨١	٦٩٤	١٨٩٦	٧٣٨		
١٨٨٢	٧٢٠	١٨٩٧	٧٤٥		
١٨٨٣	٧٣٢	١٨٩٨	٧٦٤		
١٨٨٤	٦٨٦	١٨٩٩	٨٠٥		
متوسط	٧٠٦	٢٠ ١ ٣	٧٥٣	متوسط	١٨ ١٥ ٦

ورغم أن الزيادة الحقيقية في حجم التجارة الخارجية كانت كبيرة — عندما تأخذ في الاعتبار هبوط الأسعار العام بعد سنة ١٨٧٠ — فإنه من الواضح مع ذلك أنه لا حجم التجارة الخارجية ولا قيمتها ، سارت خلال هذه الفترة بالسرعة التي سارت بها التجارة الداخلية حجما وقيمة^(١) .

ودعنا بعد ذلك نرى : هل صاحبت ذلك القدر الضخم من الطاقة والمال الذي حُرف على التوسع الإمبراطوري زيادة في نمو التجارة داخل الإمبراطورية بالنسبة للتجارة الخارجية ؟ وبعبارة أخرى ، هل تجنح هذه السياسة إلى جعلنا إمبراطورية تتمتع بالاكتفاء الذاتي الاقتصادي بصورة متزايدة ؟ هل تسير التجارة وراء العلم ؟ .

إن الأرقام التي يتضمنها الجدول التالي تمثل النسبة بين تجارتنا مع مستعمراتنا وممتلكاتنا وتجارتنا الخارجية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

(١) تشير السنوات الأربع التالية لسنة ١٨٩٩ إلى زيادة كبيرة في التجارة الخارجية ، إذ بلغ متوسط القيمة بالنسبة للفرد سنة ١٩٠٠ — ١٩٠٣ ٢١ ج و ٢ شلن و ٥ بنس . ولكن ذلك غير طبيعي ويرجع بعض السبب فيه إلى ثقبات خارجية واستعمارية خاصة متعلقة بحرب البوير ، وبعضه إلى الارتفاع العام للأسعار بمقارنتها بالمستوى السابق .

النسب المئوية لمجموع القيمة

صادرات من بريطانيا العظمى		واردات لبريطانيا العظمى		متوسطات سنوية
إلى ممتلكات بريطانية	إلى دول أجنبية	من ممتلكات بريطانية	من دول أجنبية	
٣١,٥	٦٨,٥	٢٣,٥	٧٦,٥	١٨٥٩ — ١٨٥٥
٣٣,٤	٦٦,٦	٢٨,٨	٧١,٥	١٨٦٤ — ١٨٦٠
٢٧,٦	٧٢,٤	٢٤	٧٦	١٨٦٩ — ١٨٦٥
٢٥,٦	٧٤,٤	٢٢	٧٨	١٨٧٤ — ١٨٧٠
٣٣	٦٧	٢٢,١	٧٧,٩	١٨٧٩ — ١٨٧٥
٣٤,٥	٦٥,٥	٢٣,٥	٧٦,٥	١٨٨٤ — ١٨٨٠
٣٥	٦٥	٢٢,٩	٧٧,١	١٨٨٩ — ١٨٨٥
٣٣,٥	٦٦,٥	٢٢,٩	٧٧,١	١٨٩٤ — ١٨٩٠
٣٤	٦٦	٢١,٦	٧٨,٤	١٨٩٩ — ١٨٩٥
٣٧	٦٣	٢٠,٧	٧٧,٣	١٩٠٣ — ١٩٠٠

إن هذا الجدول (Cd . 1761 p 407) يشير إلى البضائع فقط وليس فيه الذهب ، وكذلك استبعدت البواخر والقوارب من التجارة الخارجية ، فهي لم تُسجل قبل سنة ١٨٩٧ ، وفي الصادرات لم يحسب إلا المنتجات البريطانية وحدها ، وفيما يتعلق بالأرقام حتى سنة ١٩٣٤ ، فإنها توجد في الملحق

ص — ٣٧١

وقد جعلت المقارنة هنا على أساس مدة أطول حتى أجلو بوضوح الحقيقة الرئيسية ، وهي أن الإمبريالية لم يكن لها أى تأثير ذى أهمية من أى نوع كان على تحديد تجارتنا الخارجية حتى اتخاذ تلك الإجراءات من الحماية والتفضيل خلال الحرب الكبرى وبعدها ، فأننا إذا استثنينا الزيادة غير الطبيعية في صادراتنا إلى مستعمراتنا سنة ١٩٠٠ — ١٩٠٣ ، التي سببها حرب البوير ،

وجدنا أن نسب تجارتنا الخارجية لم تتغير كثيراً خلال نصف القرن ؛ وقد هبطت قليلا وارداتنا من المستعمرات ، وارتفعت قليلا صادراتنا إليها خلال السنوات العشر الأخيرة بالنسبة لما كانت عليه في بداية الفترة ، وعلى الرغم من هذه الإضافات الضخمة للممتلكات البريطانية بعد سنة ١٨٧٠ ، وما ترتب على ذلك أيضا من انخفاض مقابل في منطقة « البلاد الأجنبية » فإن هذا التوسع الإمبراطوري لم تصحبه زيادة في نسبة « التجارة داخل الإمبراطورية » كما تبدو في صادرات بريطانيا العظمى و وارداتها في القرن التاسع عشر .

ومن ثم فإنه من زاوية التاريخ الحديث للتجارة البريطانية ليس هناك ما يؤيد ذلك الرأي الحازم القائل « بأن التجارة تسير وراء العلم » .

وقد بحثنا الموضوع حتى الآن من زاوية بريطانيا العظمى . ولكن : ما هي النتيجة التي نصل إليها إذا بحثنا العلاقة التجارية بين بريطانيا العظمى والمستعمرات من زاوية المستعمرات وسألنا هل كانت التجارة الخارجية لمستعمراتنا تنحو إلى اتحاد أقوى مع الوطن الأصلي ؟

إن الأبحاث الإحصائية المحكمة التي قام بها بروفيسور « آلفين إيرلند » في تجارة ممتلكاتنا من المستعمرات تصيب فكرة سير التجارة وراء العلم بضربة أقوى . فهو يقيم الدليل — متناولا نفس الفترة — على الحقيقتين التاليتين :

« إن مجموع تجارة الوارد لجميع المستعمرات والممتلكات البريطانية زادت بمعدل أكبر تماما عن وارداتها من المملكة المتحدة » . و « أن مجموع تجارة الصادر لجميع المستعمرات والممتلكات البريطانية زادت بمعدل أكبر تماما عن صادراتها إلى المملكة المتحدة » ^(١)

ويبين الجدول التالي^(١) المهبوط التدريجي في أهمية العلاقة التجارية بين المستعمرات
وبريطانيا العظمى منذ ٧٢ - ١٨٧٥ ، بالنسبة لهذه المستعمرات ، كما يتمثل في النسبة
بين قيمة صادراتها إلى وارداتها من بريطانيا العظمى ، وقيمة مجموع صادرات
هذه المستعمرات والممتلكات و وارداتها^(٢)

متوسطات كل أربع سنوات	واردات المستعمرات من بريطانيا بالنسبة إلى وارداتها كلها	صادرات المستعمرات إلى بريطانيا بالنسبة إلى صادراتها كلها
١٨٥٩ - ١٨٥٦	٤٦,٥	٥٧,١
١٨٦٣ - ١٨٦٠	٤١	٦٥,٤
١٨٦٧ - ١٨٦٤	٣٨,٩	٥٧,٦
١٨٧١ - ١٨٦٨	٣٩,٨	٥٣,٥
١٨٧٥ - ١٨٧٢	٤٣,٦	٥٤
١٨٧٩ - ١٨٧٦	٤١,٧	٥٠,٣
١٨٨٣ - ١٨٨٠	٤٢,٨	٤٨,١
١٨٨٧ - ١٨٨٤	٣٨,٥	٤٣
١٨٩١ - ١٨٨٨	٣٦,٣	٣٩,٧
١٨٩٥ - ١٨٩٢	٣٢,٤	٣٦,٦
١٨٩٩ - ١٨٩٦	٣٢,٥	٣٤,٩

وبعبارة أخرى بينما ظلت درجة اعتماد بريطانيا العظمى على إمبراطوريتها
من الناحية التجارية ثابتة ، تناقصت درجة اعتماد إمبراطوريتها عليها بسرعة .
والوقوف الحالي للتجارة البريطانية مع البلاد الأجنبية ، ومع المجموعات

(١) بني على جداول بروفيسور أيرلند (استعمار الاستواء من ٨٨ - ١٠١) وروجعت على
أحدث الإحصاءات على الأرقام التي جاءت في « المستخلص الإحصائي للممتلكات من المستعمرات
(cd 3 .7)

(٢) الأرقام الخاصة بسنوات ٣ - ١٩١٤ و ٢٤ - ١٩٢٩ و ٣ - ١٩٣٤ مدرجة في
الملحق آخر الكتاب .

الرئيسية للمستعمرات على التوالى يمكن الإشارة إليه بالجدول التالى عن السنة المنتهية فى ديسمبر سنة ١٩٠١ :

صادرات إلى		واردات من		
نسبة مئوية	قيمة	نسبة مئوية	قيمة	
ج ك	ج ك	ج ك	ج ك	
٦٣,٥	١٧٨,٤٥٠,٠٠٠	٨٠	٤١٧,٦١٥,٠٠٠	بلاد أجنبية
١٤	٣٩,٧٥٣,٠٠٠	٧	٣٨,٠٠١,٠٠٠	الهند البريطانية
٩,٥	٢٦,٩٣٢,٠٠٠	٧	٣٤,٦٨٢,٠٠٠	استرايا
٣	٧,٧٩٧,٠٠٠	٤	١٩,٧٧٥,٠٠٠	كندا
٦	١٧,٠٠٦,٠٠٠	١	٥,١٥٥,٠٠٠	جنوب أفريقيا البريطانى
٤	١٠,٥٦١,٠٠٠	١	٧,٠٨٣,٠٠٠	ممتلكات بريطانية أخرى
١٠٠	٢٨٠,٤٩٩,٠٠٠	١٠٠	٥٢٢,٣١٠,٠٠٠	مجموع

وهكذا يتبين بوضوح أنه : بينما لم يكن التوسع الإمبراطورى مصحوبا بأية زيادة فى قيمة التجارة مع مستعمراتنا وتابعاتنا ، حدثت زيادة كبيرة فى تجارتنا مع الأمم الأجنبية . ولو كان المكان يسمح لأمكن أن نبين أن أكبر قدر من الزيادة وتجارتنا الخارجية كان مع تلك المجموعة من الأمم الصناعية التى نعتبرها أعداءنا فى الصناعة ونكاد نثير فيها عداوة سياسية بسياستنا التوسعية - فرنسا وألمانيا وروسيا والولايات المتحدة .

وتبقى هناك نقطة واحدة أخرى ذات أهمية قصوى فى تأثيرها فى الإمبريالية الحديثة ، لقد سبق أن أشرنا إلى الاختلاف الجذرى بين الاستعمار الحقيقى والإمبريالية ، ويتضح هذا الاختلاف بقوة فى الإحصائيات الخاصة بتقديم تجارتنا مع ممتلكاتنا الخارجية .

أن نتائج الأبحاث المحكّمة التي قام بها الأستاذ «فلكس Flux»^(١) في حجم تجارتنا مع الهند ومع مستعمراتنا ذات الحكم الذاتي ، ومع مستعمراتنا الأخرى على التوالي يمكن تصويرها في الجدول البسيط التالي^(٢) :

النسبة المئوية للواردات من بريطانيا العظمى		النسبة المئوية للصادرات إلى بريطانيا العظمى		
١٨٧١-٦٧	١٨٩٦-٩٢	١٨٧١-٦٧	١٨٩٦-٩٢	
٦٩,٥	٧١,٩	٥٢,٦	٣٣,٢	الهند
٥٧,٥	٥٩,٢	٥٥,٤	٧٠,٣	مستعمرات الحكم الذاتي
٣٤,٣	٢٦,٤	٤٦,٤	٢٩,٣	مستعمرات أخرى

ويلخص «بروفسور فلكس Flux» النتائج الرئيسية لمقارناته هكذا : «من الواضح جداً أن المصدر الكبير لنمو تجارة بريطانيا مع المستعمرات هو التجارة مع المستعمرات التي منحت الحكم الذاتي . فتجارتها الخارجية صارت الضعف تقريباً ، وزادت نسبة التجارة مع الوطن الأصلي من حوالي ٥٦,٥ في المائة إلى ٦٥ في المائة .

وهناك إحصاءات أحدث من ذلك^(٣) ، مما يفرق بين التجارة البريطانية مع الهند والتجارة البريطانية مع مستعمرات الحكم الذاتي والمستعمرات الأخرى ، توصلنا إلى نفس النتيجة من زاوية بريطانيا العظمى بصورة أكثر وضوحاً حتى من سابقها .

(١) «العلم والتجارة» مجلة جمعية الإحصاء — سبتمبر سنة ١٨٩٩ — المجلد ١٧ ص ٩٦ — ٤٩٨ .

(٢) الأرقام عن السنوات ١٩١٤-٣ و ١٩٢٩-٤ و ١٩٣٤-٣ — في الملحق آخر الكتاب

(٣) المستخلص الإحصائي للإمبراطورية البريطانية من ١٨٨٩ إلى ١٩٠٣ (cd - 239 p 5 pp 25 - 88) وتوجد جداول كاملة لتجارة الصادرات والواردات من بريطانيا

قيمة الواردات إلى بريطانيا العظمى من الأجزاء المختلفة من الإمبراطورية
(بالملايين)

	١٨٨٩	١٩٠٠	١٩٠١	١٩٠٢	١٩٠٣	(١)	١٩٠٠	١٩٠١	١٩٠٢	١٩٠٣	١٩٠٤	١٩٠٥	١٩٠٦	١٩٠٧	١٩٠٨	١٩٠٩
مستعمرات الحكم الذاتي	٥١	٥٢	٥٧	٥٨	٥٨	٦٢	٦٧	٦٤	٧٧	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٩
الهند	٣٧	٣٣	٣٣	٣٤	٣٨	٣١	٢٩	٢٩	٢٦	٢٧	٢٩	٢٩	٢٦	٢٦	٢٩	٣٧
ممتلكات أخرى	١٥	١٥	١٦	١٥	١٥	١٧	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٨	١٦

قيمة الصادرات من بريطانيا العظمى إلى الأجزاء المختلفة من الإمبراطورية .

	١٨٨٩	١٩٠٠	١٩٠١	١٩٠٢	١٩٠٣	١٩٠٤	١٩٠٥	١٩٠٦	١٩٠٧	١٩٠٨	١٩٠٩	١٩٠٠	١	٢	٣
مستعمرات الحكم الذاتي	٤٨	٤٤	٤٥	٣٩	٣٧	٣٥	٤٣	٤٧	٤٥	٤٨	٤٨	٥٥	٥٩	٦٨	٦٦
الهند	٤٠	٤٥	٣٩	٣٧	٣٨	٣٦	٣١	٣٨	٣٧	٣٨	٤٠	٤١	٤٦	٤٢	٤٥
ممتلكات أخرى	١٥	١٧	١٥	١٤	١٤	١٥	١٤	١٣	١٣	١٣	١٧	١٨	١٨	١٧	١٨

وتبين هذه الجداول أنه بينما ظهر تقدم كبير في تجارة الصادر والوارد مع مستعمرات الحكم الذاتي ، فإن تجارة الوارد مع كل من الهند و «الممتلكات الأخرى» كانت في الواقع راكدة ، ولم تظهر وتجارة الوارد مع هذين القطاعين إلاميلاً طفيفاً جداً - وغير منتظم إلى حد كبير - نحو الزيادة .

والآن ، إن مغزى هذه النتائج بالنسبة لدراسة الإمبريالية الحديثة هو أن اتجاه هذه الحركة بأكمله كان نحو اقتناء أراضي وسكان فئة «من غير الحكم الذاتي»

= العظمى والأجزاء المحتلة للإمبراطورية من سنة ١٩٠٤ إلى سنة ١٩٣٤ في الملحق آخر الكتاب

(١) هبوط الواردات من مستعمرات الحكم الذاتي في سنة ١٩٠٠ - ١٩٠٢ يرجع كله إلى توقف وارد الذهب من جنوب أفريقيا .

بل من فئة « ممتلكات أخرى » ، فقد كان توسعنا يكاد ينصب كله على ضم بلاد استوائية و بلاد شبه استوائية تسكنها سلاسل ليس لدينا نحوها أية نية صادقة لمنحها الحكم الذاتي ، فباستثناء « الترنسفال » و « مستعمرة نهر الأورانج » لا نجد من بين ما في حيازتنا من الممتلكات منذ ١٨٧٠ ما ينتمى إلى مجموعة الحكم الذاتي أو ما يؤمل في نيله في المستقبل ؛ بل في حالة البلدين الأفريقيين نفسيهما كان مستقبلهما المأمول في الحكم الذاتي موقوفا على أقلية بيضاء من السكان . والسمة المميزة للامبريالية الحديثة — من وجهة النظر التجارية — هي أنها تضيف إلى امبراطوريتنا أقاليم استوائية وشبه استوائية تجارتنا معها صغيرة وقلقة وغير متقدمة .

والزيادة الكبيرة الوحيدة في تجارة صادرنا منذ سنة ١٨٨٤ أتت من مستعمراتنا الحقيقية في استراليا وأمريكا الشمالية ومستعمرة الكاب ؛ فتجارتنا مع الهند كانت راكدة ، بينما كانت تجارتنا مع المستعمرات الاستوائية في أفريقيا وجزر الهند الغربية غير منتظمة ، وفي كثير من الحالات تميل إلى التدهور ، وتنقسم تجارة صادرنا بنفس هذا الطابع العام ؛ باستثناء ما تبديه استراليا وكندا من عزم متزايد في تخليص نفسيهما من الاعتماد على المصنوعات البريطانية ؛ وبرغم أن تجارتنا مع المستعمرات الاستوائية تبدى بعض الزيادة ، فإنها زيادة طفيفة جداً ، ومتقلبة جداً .

أما فيما يتعلق بالأقاليم المقتناة في ظل الامبريالية الحديثة فلا يمكن — باستثناء حالة واحدة — أن نحاول جدياً اعتبارها مشروعا راجحا بصورة مرضية .

والجدول التالي يعطينا الأرقام الرسمية لقيمة تجارة — صادرنا وواردنا — مع ممتلكاتنا الاستوائية وشبه الاستوائية في مطلع القرن الحالى ، والأرقام في الحالتين تشمل الذهب والنقد .

تجارة بريطانيا مع الممتلكات الجديدة ^(١)	واردات من	صادرات إلى
	ج ك	ج ك
قبرص	٨٣,٨٤٢	١٣٢,٤٤٥
محمية زننار	١١٤,٠٨٨	٨٨,٧٧٧
محمية شرق أفريقيا البريطانية (بما فيها أوغندا)	١٢٣,٠٠٦	١٧,٢٧٤
الصومال	٣٨٩,٤٢٤ ^(٢)	٣٣٣,٨٤٢
محمية جنوب نيجيريا	١,٢٢٥,٩٥٩	٩٢٢,٦٥٧
محمية شمال نيجيريا	٢٤٠,١١٠	٦٨,٤٤٢
لاجوس	٦٤١,٢٠٣	٣٦٦,١٧١
غينيا	١٤٢,٥٦٠	١٥,١٥٨
شمال بورنيو البريطانية	٢٧٥,٠٠٠	٣٦٨,٠٠٠
دول الملايو المحمية	٤,١٠٠,٠٠٠	٦,٢١١,٠٠٠
فيجي	٣٠,٥٦٧	١٠,١٦١
محمية جزائر سليمان البريطانية	—	٣٢,٢٠٣
محمية جزائر جيلبرت والير	٢٠,٣٥٩	٢١,٢٠٥
غينيا البريطانية الجديدة	—	٦٢,٨٩١
جزر ليوارد	١٦٨,٧٠٠	٦٧,١٧٨
جزر ويند وارد	٧٣٩,٠٩٥	٣٠٥,٢٢٤

فجمع تجارة صادرنا كله مع محمياتنا الجديدة - في أفريقيا وآسيا والهادى - لا تبلغ أكثر من حوالى تسعة ملايين من الجنيهات ، منها أكثر من ستة ملايين مع ولايات الملايو المحمية ، وهى ناجمة إلى حد كبير عن تبادلنا مع الشرق الأقصى .

(١) cd - 2395 و cd . 2337

(٢) تشمل الأرقام التجارة مع الممتلكات البريطانية كما تشملها مع بريطانيا العظمى .

ويتكون حجم تجارة واردنا كله من حوالى ثمانية ملايين من الجنيهات الإسترلينية نصفها مع ولايات الملايو هذه نفسها ، ومهما يكن مبلغ تقديرنا للمكاسب فى هذه التجارة ، فإنها لا تكون إلا جزءا عديم الأهمية من دخلنا القومى ، بينما نجد أن النفقات المتعلقة - مباشرة وبصورة غير مباشرة - باقتناء هذه الممتلكات وإدارتها والدفاع عنها تبتلع مبلغاً أكبر بما لا يقاس .

وبصرف النظر عن كمية تجارة الصادر الاستوائية الجديدة نجد أن نوعها كان من أردأ الأنواع ، فهي تتكون فى الغالب - تبعاً لما يظهر من تحليل وزارة المستعمرات - من أرخص منسوجات «لانكشاير» وأرخص السلع المعدنية التى تنتجها «برمنجهام وشفيلد» وكميات ضخمة من البارود والمشروبات الروحية والطباق . وتؤدى مثل هذه الأدلة - فيما يتعلق باقتصاديات الامبريالية الحديثة - إلى النتائج التالية :

أولاً : أن تجارة بريطانيا العظمى الخارجية تكون قدراً ضئيلاً ومتناقصاً بالنسبة لصناعاتها وتجارها الداخليتين .

ثانياً : أنه فيما يتعلق بالتجارة الخارجية لا تمثل التجارة مع الممتلكات البريطانية إلا قدراً متناقصاً بالنسبة للتجارة مع الدول الأجنبية .

ثالثاً : أنه فيما يتعلق بالتجارة مع الممتلكات البريطانية كانت التجارة الاستوائية - وبخاصة التجارة مع الممتلكات الاستوائية الجديدة - أضالها وأقلها تقدماً ، وأكثرها تقلباً من ناحية الكم ، وأرخصها من ناحية نوع البضائع التى تشملها .

الفصل الثالث

الامبريالية بوضفها متنفسا للسكان

هناك اعتقاد واسع الانتشار بأن التوسع الامبريالي مرغوب فيه ، بل وضروري ، لامتنعاص الفائض من سكاننا المتزايدين باستمرار ، وإيجاد عمل له ، ووجهة أصحاب هذا الرأي : « أن قوى التناسل الطبيعية لا تعرف حدوداً ، وأعظم قوة في التاريخ ميل السكان إلى التدفق خارج حدودهم القديمة باحثين عن معاش أكثر وأسهل ، وبريطانيا العظمى واحدة من أكثر مناطق العالم ازدحاماً بالسكان ، ولا يستطيع سكانها المتزايدون أن يجدوا القدر الكافي من العمل المجزى داخل حدود هذه الجزر ؛ فأصحاب المهن والعمال على السواء يجدون صعوبة متزايدة في الحصول على معاش مناسب ومضمون ، فكل أسواق العمل مكدسة أكثر من طاقتها ، والمهاجرة ضرورة اقتصادية أولى ، والآن نجد أن أولئك الذين يغادرون شواطئنا تحت هذا الضغط يتكونون غالباً من أقوى العناصر التي تضمها الأمة وأكثرها حيوية ، وكثير من هؤلاء - الذين كان قطع علاقتهم بنا نهائياً يعد خسارة جسيمة - أبقيت عليهم الإمبراطورية بسياسة التوسع الامبريالي ، فهم استقروا إما في أماكن خالية من الأرض استولوا عليها واحتفظوا بها تحت الحكم البريطاني ، وإما في أماكن أسسوا فيها منيعة بريطانية أكيدة على السكان الموجودين ، وهم من سلالات دنيا .

إن أكثر مصالحنا القومية إلحاحاً أن يستقر هذا الفائض المهاجر من السكان في أراض تحت العلم البريطاني ، ومن ثم فلا بد لنا من السير باستمرار على سياسة توسيع السيطرة السياسية لبريطانيا العظمى بحيث تكفي للأوطان الجديدة التي يذهب إليها هؤلاء الناس سعياً وراء العمل .

ويتصل هذا الدفاع - اتصالا وثيقا - بالدوافع الاقتصادية الأخرى المتعلقة بالتجارة والاستثمار ، ومن الطبيعي أن التمكين للتجارة البريطانية - وخاصة لرأس المال البريطاني - في أراض أجنبية يجذب اهتمام قئات معينة من السكان البريطانيين ؛ فالتجار والمهندسون والمشفرون والميكانيكيون مطلوبون بوصفهم مقاولين ومديرين ، وهكذا عند ما كانت منطقة جديدة تُفتح أمام تجارتنا ورأس مالنا تتكون نواة من السكان الأجانب المقيمين في هذه المنطقة ، ومن هنا كان يتولد بالضرورة حصاد من المسائل السياسية ، يمثل مشكلة الأجانب المقيمين :

وكان الأجانب المقيمون من البريطانيين يطلبون - إذ لا يرضيهم الحكم الأجنبي - تدخل حكومة بلادهم ، وهكذا اعتبر أن واجب حماية البريطانيين في البلاد الأجنبية هو واجب حماية الممتلكات البريطانية ، لا مجرد ممتلكات المقيمين الأجانب من البريطانيين فحسب - وهي غالبا موضوع تافه ، ولكن أموال المستثمرين من الوطن الأصلي ، وهي أكثر بكثير ، وبصرف النظر عن هذه الحالات ذات الاعتبارات الخاصة - فإنه عند ما يستقر أى عدد مناسب من الرعايا البريطانيين في بلاد متوحشة ، أو شبه متمدنة ، يكون لهم « الحق » في حماية بريطانية .

ولما كان من النادر أن يكون للحماية قيمة عملية دون أن تكون هناك سلطة بريطانية مباشرة ، فإن السيادة الامبراطورية لبريطانيا العظمى يجب أن تمتد لتشمل مثل هذه المناطق كلها عندما تحين الفرص المناسبة لمثل هذا التوسع .

كانت هذه هي النظرة السائدة ، وما جرى عليه العمل ، فما هي قيمتها باعتبارها حجة للتوسع الامبريالى ؟ دعنى أسأل أولا : هل كانت إنجلترا مزدحمة أكثر مما يجب بالسكان ؟ وهل كانت الزيادة المتوقعة بحيث ترغمنا على إعداد مكان للأجيال القادمة في أجزاء أخرى من العالم ؟ .

أن الوقائع الثابتة هي : أن بريطانيا العظمى ليست ، ولم تكن - في ازدهارها بالسكان - في كثافة بعض المناطق الصناعية المزدهرة في ألمانيا والأراضي الواسعة والصين ، فمع كل نمو حدث أخيراً في السكان جاء نمواً كبيراً بكثير في الثروة وفي القدرة على شراء الطعام والضروريات الأخرى ، وإذا كان التخصص الصناعي الحديث تسبب في ازدهار بعض الجهات المعينة بالسكان مما قد يكون مضرًا بشكل ما لرخاء الأمة ، فلا يمكن اعتبار هذا ازدهاراً بالسكان أكثر مما يجب ، بمعنى أنه ليس لدينا من الأسباب ما يجعلنا نخشى مثل هذا الازدهار بالسكان في المستقبل ، وجميع أن مصنوعاتنا وتجارتنا قد لا تستمر في النمو بالمعدل السريع الذي نمت به في الماضي - وإن لم يكن هناك في الإحصائيات الصناعية مما يبرر هذا الرأي بوضوح - ولكن إذا كان الأمر كذلك فليس من المحتمل أيضاً أن سكاننا سيزيدون بهذه السرعة .

ولدينا من الأدلة الإحصائية ما يثبت ذلك بوضوح ؛ إذ أن التناقص في معدل نمو سكاننا - كما يظهر من التعدادات الأخيرة - يبرر القول بأنه إذا استمرت هذه القوى نفسها تعمل عملها فإن عدد سكان بريطانيا العظمى سيكون ثابتاً عندما نبلغ منتصف القرن .

ومن ثم ، لا توجد ضرورة عامة لسياسة توسعية لكي نعمل حساب زيادة السكان الآن أو مستقبلاً ، ولكن : نفترض أنه كان من الضروري لقائض متزايد من سكاننا أن يهاجروا ، فهل كان من الضروري بالنسبة لنا أن ننفق ذلك القدر الكبير من مواردنا ، وأن نعرض أنفسنا لمثل هذه الأخطار الجسيمة في الاستيلاء لم على أقاليم جديدة يستقرون فيها ؟

إن مجموع المهاجرين من البريطانيين لا يمثل نسبة كبيرة من السكان ؛ وقد تناقصت هذه النسبة بشكل محسوس خلال سنوات التوسع الامبريالي ، واستقر أقل

من نصف المهاجرين في ممتلكات بريطانية ، واستقر قسم ضئيل جداً منهم في بلاد نُصحت في ظل الامبريالية الحديثة . وهذه الوقائع المفيدة تماماً يثبتها الجدول الرسمي التالي الذي يعطى إحصاءات الهجرة ، من سنة ١٨٨٤ إلى سنة ١٩٠٣ ، وهي السنة التي يجب أن نعتبرها ذروة التوسع الامبريالي .

وحتى الأرقام التي يتضمنها هذا الجدول تكون مبالغاً فيها - باعتبارها مقياساً لخروج «الفائض» من السكان - من ناحيتين : فهي أولاً : تشمل أعداداً كبيرة من المسافرين والزائرين العابرين الذين لم يكونوا من المهاجرين حقيقة . وثانياً : أننا يجب - لكي نقيس الهجرة مقياساً صحيحاً - أن نضع هذه الأرقام أمام أرقام النازحين من البلاد نهائياً ، وبهذه الطريقة يهبط صافي النقص في سكاننا عن طريق الهجرة إلى متوسط ٣١٤٧٤ شخصاً سنوياً خلال السنوات من ١٨٩٥ إلى ١٩٠٠ .

إن الازدهار المفاجيء القصير في شمال غربي كندا ، وفي مستعمرات جنوب أفريقيا أدى إلى زيادة محسوسة في الهجرة في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي ، ولكن بقية إمبراطوريتنا لم تمتص إلا نسبة صغيرة جداً من مهاجريننا . فقد كان عدد «المسافرين إلى أجزاء أخرى» من الإمبراطورية هو ٨٧١٩ في ١٩٠٣ ، ولا يزيد عدد من استقروا فعلاً من هؤلاء في الممتلكات الاستوائية الجديدة عن حفنة من الأشخاص .

إن الإمبريالية الحديثة قد توفر كمية محدودة من الوظائف العسكرية والمدنية للطبقات العليا ذات النفوذ ، وكذلك يحصل فيها بعض المهندسين ورجال الإرساليات والباحثين عن المعادن والمشرفين على المشروعات التجارية والصناعية على مراكز مؤقتة ، ولكن الإمبريالية الحديثة عامل لا أهمية له مطلقاً في تيسير فتح آفاق عامة للعمل .

عدد المسافرين إلى الخارج من أصل بريطاني أو إيرلندي

من المملكة المتحدة إلى بلاد خارج أوروبا

سنة	مسافرون إلى					مجموع
	الولايات المتحدة	شمالى أمريكا البريطانية	استراليا ونيوزيلندا	رأس الرجاء والناقال	أماكن أخرى	
١٨٨٤	١٥٥,٢٨٠	٣١,١٣٤	٤٤, ٥٥	—	١١,٥١٠	٢٤٢,١٧٩
١٨٨٥	١٣٧,٦٨٧	١٩,٨٢٨	٣٩,٣٩٥	—	١٠,٧٢٤	٢٠٧,٦٤٤
١٨٨٦	١٥٢,٧١٠	٢٤,٧٤٥	٤٣,٠٧٦	٣,١٩٧	٨,٤٧٢	٢٣٢,٩٠٠
١٨٨٧	٢٠١,٥٢٦	٣٢,٠٢٥	٣٤,١٨٣	٤,٩٠٩	٨,٨٤٤	٢٨١,٤٨٧
١٨٨٨	١٩٥,٩٨٦	٣٤,٨٥٣	٣١,١٢٧	٦,٤٦٦	١١,٤٩٦	٢٧٩,٩٢٨
١٨٨٩	١٦٨,٧٧١	٢٨,٢٦٩	٢٨,٢٩٤	١٣,٨٨٤	١٤,٥٧٧	٢٥٣,٧٩٥
١٨٩٠	١٥٢,٤١٣	٢٢,٥٢٠	٢١,١٧٩	١٠,٣٢١	١١,٦٨٣	٢١٨,١١٦
١٨٩١	١٥٦,٣٩٥	٢١,٥٧٨	١٩,٥٤٧	٩,٠٩٠	١١,٨٩٧	٢١٨,٥٠٧
١٨٩٢	١٥٠,٠٣٩	٢٣,٢٥٤	١٥,٩٥٠	٩,٨٩١	١٠,٩٠٨	٢١٠,٠٤٢
١٨٩٣	١٤٨,٩٤٩	٢٤,٧٣٢	١١,٢٠٣	١٣,٠٩٧	١٠,٨٣٣	٢٠٨,٨١٤
١٨٩٤	١٠٤,٠٠١	١٧,٤٥٩	١٠,٩١٧	١٣,١٧٧	١٠,٤٧٦	١٥٦,٠٣٠
١٨٩٥	١٢٦,٥٠٢	١٦,٦٢٢	١٠,٥٦٧	٢٠,٢٣٤	١١,٢٥٦	١٨٥,١٨١
١٨٩٦	٩٨,٩٢١	١٥,٢٦٧	١٠,٣٥٤	٢٣,٥٩٤	١٢,٧٨٩	١٦١,٩٢٥
١٨٩٧	٨٥,٣٢٤	١٥,٥٧١	١٢,٠٦١	٢١,١٠٩	١٢,٣٩٥	١٤٦,٤٦٠
١٨٩٨	٨٠,٤٩٤	١٧,٦٤٠	١٠,٦٩٣	١٩,٧٥٦	١٢,٠٦١	١٤٠,٦٤٤
١٨٩٩	٩٢,٤٨٢	١٦,٤١٠	١١,٤٦٧	١٤,٤٣٢	١١,٥٧١	١٤٦,٣٦٢
١٩٠٠	١٠٢,٧٩٧	١٨,٤٤٣	١٤,٩٢٢	٢٠,٨١٥	١١,٨٤٨	١٦٨,٨٢٥
١٩٠١	١٠٤,١٩٥	١٥,٧٥٧	١٥,٣٥٠	٢٣,١٤٣	١٣,٢٧٠	١٧١,٧١٥
١٩٠٢	١٠٨,٤٩٨	٢٦,٢٩٣	١٤,٣٥٤	٤٣,٢٠٦	١٣,٣٧٠	٢٠٥,٦٦٢
١٩٠٣	١٢٣,٦٦٣	٥٩,٦٥٢	١٢,٣٧٥	٥٠,٢٠٦	١٤,٠٥٤	٢٥٩,٩٥٠

١ — إن الأرقام الخاصة بالمسافرين في سنوات ١٩١٢ — ١٩٣٤ توجد

في الملحق ص ٣٧٤ .

وباستثناء «الترنسفال» و«مستعمرة نهر الأورانج» لم تستوطن أعداد كبيرة من البريطانيين في سنة ١٩٠٥ في أى من مناطق الامبراطورية التي ضمت منذ سنة ١٨٧٠ ، وليس من المتوقع أن يحدث مثل هذا الاستيطان . فالطابع الاستوائى لمعظم الأراضى التي ضمت تحت ظل الامبريالية الحديثة يجعل الاستعمار الحقيقى مستحيلا، ومن ثم لم توجد مستعمرات استيطان بريطانية حقيقية في هذه الأماكن ؛ وكل ما هنالك هو عدد صغير من الناس يقضى فترات قصيرة متقطعة في مهن مخفوفة بالمخاطر . أن الإمبراطورية الجديدة كانت أقل صلاحية للاستيطان بل أقل صلاحية للتجارة المحزبة .

الفصل الرابع

الطفيلية الاقتصادية للإمبريالية

I

أما وقد رأينا — بوضوح — أن امبريالية السنوات الستين الأخيرة محكوم عليها بأنها سياسة اقتصادية سيئة — بمعنى أنها لا تثمر سوى زيادة ضئيلة رديئة وغير مضمونة في الأسواق ، وذلك في مقابل نفقات هائلة ، وأنها عرضت للخطر ثروة الأمة كلها بإثارتها التدمير لدى الأمم الأخرى ، فلما أن نسأل : « كيف أقنعت الأمة البريطانية بالدخول في مثل هذا المشروع الاقتصادي غير السليم ؟ » . والجواب الوحيد الممكن عن هذا السؤال هو أن المصالح الاقتصادية . للأمة في مجموعها تخضع لمصالح معينة لفئة تقتصب السيطرة على الموارد القومية ، وتستخدمها لنفعها الخاص ، وليست هذه بالتهمة الغريبة أو الشنيعة نقدمها ؛ إنها أكثر الأمراض انتشاراً في جميع صور الحكم . إن كلمات « سير توماس مور » المعروفة مازالت الآن صحيحة كما كانت في الماضي : « إني لألمس في كل مكان مؤامرة معينة يحكمها الأغنياء الذين يسعون وراء نفعهم الخاص متخذين من المصلحة المشتركة ذريعة عاملين باسمها » .

فبرغم أن الإمبريالية الحديثة كانت غير مجزية بالنسبة للأمة ، فإنها كانت مشروعاً ناجحاً بالنسبة لبعض الطبقات والمهن داخل الأمة ، ومع أن الإنفاق الضخم على التسليح ، والحروب التي كلفت كثيراً ، والمخاطر الجسيمة ، والمآزق التي تعرضت لها سياستنا الخارجية ، وتقييد الإصلاح السياسي والاجتماعي داخل بريطانيا العظمى ، كانت جميعها مفعمة بالأضرار البليغة للأمة ، فإنها خدمت المصالح الاقتصادية الحاضرة لبعض الصناعات والمهن خدمة طيبة .

ومما لا جدوى منه أن نتناول شئون السياسة بدون أن ندرك بوضوح هذه الحقيقة الرئيسية ، ونفهم ماهى هذه المصالح الطائفية المعادية للسلامة القومية، والمصالح المشتركة . ويجب أن نطرح جانباً ذلك التشخيص العاطفى البحت الذى يفسر الحروب والأخطاء القومية الأخرى بأنها فورات من العداء الوطنى الحماسى ، أو تصرفات سياسية خاطئة . ومما لا ريب فيه أنه عند كل نشوب حرب كثيراً ما يتعرض — لا رجل الشارع وحده — بل وأولئك الذين يبدونهم مقابليد الأمور للخديعة بالخيال التى تصطنعها الدوافع الاعتدائية والأهداف الجشعة إذ ترتدى ثياب الدفاع . ويمكن أن تؤكد أنه ما من حرب فى حدود الذاكرة — مهما كانت تبدو اعتدائية سافرة للمؤرخ غير المتأثر بعواطفه — إلا كانت تعرض للشعب الذى سيتحمل عبء القتال بوصفها سياسة دفاعية ضرورية لإنقاذ شرف الدولة ، بل وربما وجودها نفسه .

إن الغباء الجالب للكوارث التى تنتهى بها هذه الحروب ، والأضرار المادية والمعنوية التى تصيب حتى المنتصر ، تبدو من الوضوح للمراقب غير المتحيز ، بحيث أنه قين بأن يئأس من أن يجد دولة بالغة سن النضج ، ويميل إلى الاعتقاد بأن هذه الكوارث الطبيعية إنما تصدر عن عامل لا عقلى من وراء السياسات . بيد أن التحليل الدقيق للعلاقات القائمة بين المصالح الاقتصادية والسياسة يظهر أن الامبريالية المعتدية التى نحاول فهمها ليست فى جوهرها نتاج العواطف الموهج عند الشعوب ، أو امتزاج الحماقة بالطموح عند السياسيين ، بل هى كتر استرشاداً بالعقل مما يتراءى للوهلة الأولى، فهى وإن كانت لا عقلية من وجهة نظر الأمة كلها ، إلا أنها عقلية بما فيه الكفاية من وجهة نظر بعض الطبقات فى الأمة . إن أية دولة كاملة الاشتراكية تحتفظ بدفاتر حسابات جيدة وتراجع نفقاتها ومكاسبها بانتظام ستنبذ الامبريالية فوراً ؛ كما أن أى ديمقراطية ذكية تقوم على حرية التعامل (Laissez faire) وتأخذ فى اعتبارها جميع المصالح الاقتصادية

على السواء بالقدر الواجب لكل منها ، ستفعل نفس الشيء أيضا . ولكن أية دولة تستطيع فيها بعض المصالح الاقتصادية المعينة الجيدة التنظيم أن ترجح على مصلحة المجتمع الضعيفة الموزعة لابد أن تتبع سياسة تتفق مع ضبط هذه المصالح .

ولكى نوضح الإمبريالية على أساس هذه النظرية ينبغي علينا أن نجيب عن سؤالين : هل نجد في بريطانيا العظمى أية مجموعة جيدة التنظيم من المصالح التجارية والاجتماعية الخاصة تكسب من وراء الإمبريالية الاعتدائية والروح العسكرية التي تنطوى عليها ؟ وإذا كانت هناك مثل هذه المجموعة من المصالح ، فهل لديها من القوة ما تنفذ به إرادتها في ميدان السياسة ؟

ما هو الناتج الاقتصادي المباشر للإمبريالية ؟ إنفاق كبير للمال العام على بواخر ومدافع ومؤن وأدوات حربية وبحرية تزداد ، وتؤدي إلى أرباح هائلة عند ما تقع حرب أو يظهر تهديد بحرب ؛ ثم قروض عامة جديدة وتغيرات مهمة في أسعار « البورصات » في الداخل والخارج .

وزيادة في الوظائف العسكرية والبحرية ووظائف الخدمة الدبلوماسية والفضلية ، وتحسين في أحوال الاستثمارات الخارجية بإحلال العلم البريطاني محل علم أجنبي ، وكسب الأسواق لمصالح طبقات معينة من المصدرين ، وشيء من الحماية والمعونة للمهن والمصنوعات البريطانية ؛ وعمل لمهندسين ومبشرين وباحثين عن المعادن وأصحاب المزارع وبعض المهاجرين الآخرين .

وهكذا تقوم بعض المصالح التجارية والمهنية المعينة التي تتغذى على النفقات الإمبريالية ، أو على نتائج هذه النفقات في معارضة المصالح المشتركة ، وتتلاقى بعضها مع البعض بصورة تكاد تكون غريزية ، بحيث نراها متحدة برباط وثيق من التفاهم في مساندة كل مشروع استغلالي إمبريالي .

وإننا إذا أعملنا التحليل الدقيق في مبلغ الستين مليوناً من الجنيهات ، الذي

يمكننا الآن أن نعتبره الحد الأدنى لنفقات التسليح في وقت السلم ، لاستطعنا أن نتتبع القسم الأكبر منه إلى خزائن بعض المؤسسات الاقتصادية الكبرى التي تعمل في بناء البوارج والناقلات وتجهيزها ومدّها بالوقود ، وفي صناعة المدافع والبنادق والذخيرة والطائرات والعربات الميكانيكية من جميع الأنواع ، وتلك التي تقوم بتوريد الخيل والعربات والسروج والطعام والملابس للوحدات ، والتعاقد على بناء المعسكرات ، والقيام بخدمات كبيرة أخرى غير عادية . وعن طريق هذه المنافذ الرئيسية تتدفق الملايين لتغذي مهنا فرعية كثيرة معظمها يدرك أنه يعمل في تنفيذ عقود الخدمة الجيش ، وأمامنا هنا نواة مهمة للتجارة الامبريالية ، وبعض هذه الصناعات — وبوجه خاص بناء السفن والمراجل البخارية والأسلحة والذخائر — تقوم بها مؤسسات كبيرة وراءها « رأسمال » ضخم وبشرف عليها أشخاص يدركون تمام الإدراك فوائد النفوذ السياسي للأغراض التجارية .

وهؤلاء الأشخاص يعتقدون في الإمبريالية ؛ فهم يحبذون سياسة التوسع ، لأنهم ينفيدون منها .

ويؤازرهم كبار رجال الصناعة الذين يعملون في تجارة التصدير ، والذين يقومون بتوفير الحاجات الحقيقية أو المصطنعة للبلاد الجديدة التي تضيها أو تفتحها ، وقوام حياتهم الكسب يحنونه من وراء ذلك . إن «مانشستر، وشفيلد، وبرمنجهام» بوصفها ممثلة لهذه الحالة ، خاصة بالمؤسسات الاقتصادية التي تتنافس في دفع المنسوجات والأسلحة والآلات وأدوات الصناعة والمكينات والخمور والبنادق إلى أسواق جديدة ، والديون العامة التي تتكون في مستعمراتنا وفي البلاد الأجنبية التي تدخل تحت حمايتنا أو نفوذنا ثم إقراضها في الغالب في صورة قرضان حديدية وآلات وأسلحة ومواد المدنية الأخرى التي تصنعها وصدرتها مؤسسات بريطانية ، فبناء الخطوط الحديدية ، وشق القنوات ،

والأعمال العامة الأخرى ، وكذلك إنشاء المصانع ، واستغلال المناجم ، وتحسين الزراعة في بلاد جديدة ، تؤدي إلى تكوين مصلحة واضحة لدى بعض الصناعات الهامة تغذي أصحابها بإيمان إمبريالي راسخ .

ونسبة مثل هذه التجارة إلى مجموع صناعة بريطانيا العظمى ليست كبيرة ، ولكن بعضها يتمتع بنفوذ بالغ ويستطيع أن يترك أثراً واضحاً في السياسة ، عن طريق غرف التجارة ونواب البرلمان وبعض الهيئات التي تنضم بطابع تجاري وسياسي مثل « اتحاد جنوب أفريقيا الإمبراطوري » أو « جمعية الصين » .

ولصناعة السفن مصلحة واضحة جداً تجعلها في صف الإمبريالية . ويتضح هذا بجلاء في مطالبة مصانع السفن بتنفيذ سياسة تقديم الإعانات لها من قبل الدولة لكي تسهم صناعة السفن البريطانية في سلامة الإمبراطورية والدفاع عنها .

والقوات المسلحة — بطبيعة الحال — إمبريالية بحكم اعتقادها ، وبحكم مصلحتها المهنية ، وكل زيادة في الجيش والأسطول والطيران تزيد من قوتها السياسية ، وقد أدى إلغاء نظام شراء الرتب — بفتح باب المهنة العسكرية أمام المرتبة العليا من الطبقات المتوسطة — إلى زيادة ذلك العامل المهني المباشر في تغذية المشاعر الإمبريالية زيادة كبيرة . ويرجع القسط الأكبر من تأثير هذا العامل المهني بطبيعة الحال إلى الرغبة المتحفزة للمجد والمغامرة لدى الضباط العسكريين الذين يوجدون على الحدود المضطربة أو غير المحدودة للإمبراطورية . وقد كان هذا مصدراً مثعراً جداً من مصادر التوسع في الهند ، ويصحب النفوذ المهني المباشر للقوات المسلحة تأييد أقل تنظيماً ، ولكنه أقوى ، من جانب الأرستقراطية والطبقات المثرية التي تسعى للحصول على مراكز في القوات المسلحة لأبنائها .

ويمكننا أن نضيف إلى القوات العسكرية الوظائف المدنية في حكومة الهند ،
والوظائف العديدة الأخرى — الرسمية وشبه الرسمية — في مستعمراتنا ومحمياتنا ،
فكل توسع في الإمبراطورية تعتبره هذه الطبقات نفسها مورداً لفرص
جديدة لأبنائها كزارعين ومهندسين ورجال إرساليات ، وقد تلخص «سير شارلس
كروسوايت» — وهو موظف كبير في حكومة الهند — وجهة النظر هذه تلخيصاً
جيداً في معرض مناقشته للعلاقات البريطانية مع «سيام» إذ قال : « وكانت
المسألة الحقيقية ، هي : من الذي يحصل على التجارة معهم ؟ وكيف نستفيد منهم
إلى أقصى حد بحيث نجد أسواقاً جديدة لبضائعنا ، ونجد أيضاً عملاً لنافلة بضاعتنا
في العهد الحاضر ؟ »

ومن هذه الزاوية ما زالت مستعمراتنا ، كما وصفها «جيمس ميل» ساخراً :
« خطة واسعة النطاق لتهيئة متنفس خارجي للطبقات العليا » .

ففي جميع المهن ، عسكرية ومدنية ، في الجيش وفي الدبلوماسية ، في الكنيسة
وفي المحاماة ، في التعليم وفي الهندسة تهيء الإمبراطورية منفذاً للفائض
ينخف من حدة ازدحام السوق المحلي وينكفل فرصاً أوسع للعاملين والمندفعين ،
كما تهيء مستودعاً ملائماً للفاشلين خلقاً وعملاً ، والقدر الفعلي الذي تهيئه
بممتلكاتنا الحديثة بهذه الطريقة من الخدمة الجزية ليس له قيمة تذكر ، ولكنه
يثير ذلك القدر من الاهتمام غير المتناسب الذي يلزم دائماً «حد العمالة» .
فتوسيع هذا الحد دافع قوى من دوافع الإمبريالية .

وتعمل هذه المؤثرات — التي تعد اقتصادية أساساً وإن لم تكن غير مختلطة
بدوافع عاطفية أخرى — بصفة خاصة في الدوائر العسكرية والكنهوتية والأكاديمية
والوظائف المدنية ، وتولد تحيزاً للإمبريالية قائماً على المصلحة في جميع الدوائر
المتعلقة .

II

يبد أن أهم عامل اقتصادى فى الإمبريالية هو النفوذ المتصل بالاستثمارات .
إن نمو الطابع العالمى لرأس المال كان أهم تغيير اقتصادى حدث فى الأجيال
الأخيرة ، فقد جنحت كل أمة صناعية متقدمة إلى زيادة ذلك الجزء من رأس
المال الذى تضعه خارج حدود المنطقة السياسية الخاصة بها ، فى بلاد أجنبية
أو مستعمرات ، وأن تحصل على دخل متزايد من هذا المصدر .

وليس من الممكن تقدير مجموع الدخل الذى تحصل عليه الأمة البريطانية
من الاستثمارات الأجنبية بالضبط ، أو حتى على وجه التقريب ؛ بيد أن لدينا —
فى تقديرات ضريبة الدخل — مقياساً غير مباشر لقطاعات كبيرة معينة من
الاستثمارات يمكن عن طريقها تكوين تقدير ما لمجموع حجم الدخل من
موارد أجنبية ومن المستعمرات ومعدل نموها .

ويعطينا هذا العائد تقديراً لمقدار استثمارات الرعايا البريطانيين فى الأوراق
المالية الأجنبية ، والخاصة بالمستعمرات ذات الطابع العام وشبه العام ، بما فيها
السندات العامة الأجنبية والخاصة بالمستعمرات والسكك الحديدية . . الخ .
وقد حسب الدخل من هذه المصادر على الوجه التالى^(١) : —

سنة	ج ك
١٨٨٤	٣٣,٨٢٩,١٢٤
١٨٨٨	٤٦,٩٧٨,٣٧١
١٨٩٢	٥٤,٧٢٨,٧٧٠
١٨٩٦	٥٤,٩٠١,٠٧٩
١٩٠٠	٦٠,٢٦٦,٨٨٦
١٩٠٣	٦٣,٨٢٨,٧١٥

(١) توجد أرقام السنوات من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٣ فى آخر الكتاب

ويبدو من هذا الجدول أن مرحلة الإمبريالية النشطة اتفقت مع نمو ملحوظ في الدخل من الاستثمارات الأجنبية .

وهذه الأرقام لا تعطى إلا الدخل الأجنبي الذي يمكن تمييزه بأنه كذلك . أن التقديرات الأكثر دقة التي وصل إليها سير ر . جريفين وآخرون تبرر القول بأن الدخل الفعلي المستمد من الاستثمارات الأجنبية واستثمارات المستعمرات لا يقل عن ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ج ك ، وأن مجموع قيمة هذه الاستثمارات يبلغ حوالي ٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ج ك^(١) .

إن عائد ضريبة الدخل والإحصائيات الأخرى التي تتعلق بنمو هذه الاستثمارات تشير إلى أن المجموع الكلي للاستثمارات البريطانية في الخارج عند نهاية القرن التاسع عشر لا يمكن تقديره بأقل من ذلك . وعندما ندخل في اعتبارنا أن « سير جريفين » وصف تقدير هذا المجموع بمبلغ ١٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ج ك في سنة ١٨٩٢ بأنه تقدير « معتدل » ، فإن الرقم المذكور قد يكون أقل من الحقيقة .

والآن ، إننا لا نستطيع — دون أن نعتمد مطلقاً أكثر مما ينبغي على هذه التقديرات — إلا أن ندرك أننا إذ نتناول الاستثمارات الخارجية إنما نواجه أهم عامل في اقتصاديات الإمبريالية . فأيا كانت الأرقام التي نأخذ بها فإنها تظهر بجلاء حقيقتين : الأولى : أن الدخل المستمد بوصفه فائدة على الاستثمارات الخارجية يزيد بصورة ضخمة عن ذلك الذي يستمد بوصفه ربحاً على تجارة الصادر والوارد العادية . والثانية : أنه بينما كانت تجارتنا الخارجية ومع المستعمرات — كما نستطيع أن نتصور دخلنا منها — تزداد ببطء ، فإن ذلك الجزء من قيمة واردتنا الذي يمثل دخلاً من استثمارات خارجية كان يزداد بسرعة كبيرة .

(١) أنظر الملحق في آخر الكتاب

لقد أشرت في فصل سابق إلى مدى ضآلة تلك النسبة من دخلنا القومى التى يبدو أنها مستمدة كأرباح من تجارتنا الخارجية . وقد بدا الأخذ بالإمبريالية الحديثة ، مع ما تتكلفه من نفقات ومخاطر هائلة ، فى سبيل ذلك العائد الضئيل — فى صورة زيادة فى التجارة الخارجية — أمراً غير مفهوم ، وبوجه خاص عندما نأخذ فى اعتبارنا حجم الأسواق الجديدة المكتسبة ونوعها . بيد أن الإحصائيات عن الاستثمارات الخارجية تلقى ضوءاً على القوى الاقتصادية التى تسيطر على سياستنا ، فبينما لا تصيب الطبقات المشتغلة بالصناعة والتجارة إلا ذلك الربح الضئيل من أسواقنا الجديدة — لأنها تدفع فى نفس الوقت لو علمت أكثر من ذلك كثيراً فى صورة ضرائب — نجد أن الأمر مختلف تماماً مع المستثمر .

إننا لا نغالى إذا قلنا : إن السياسة الخارجية الحديثة لبريطانيا العظمى هى : أولاً صراع من أجل أسواق استثمار مجزية ، فسنه بعد سنة كانت بريطانيا العظمى تتحول إلى أمة تعتمد إلى حد أبعد على جزية من الخارج ، وكان يتولد لدى الطبقات التى تتمتع بهذه الجزية حافز متزايد باستمرار نحو استخدام السياسة العامة والخزانة العامة والقوة العامة فى توسيع ميدان استثماراتها الخاصة والمحافظة على الوجود منها وتحسينه ، ولعل هذا هو أهم حقيقة فى السياسة الحديثة والغموض الذى أحاط به هو أعظم خطر على دولتنا .

وما كان ينطبق على بريطانيا العظمى ، كان ينطبق بالمثل على فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة ، وعلى جميع البلاد التى وضعت فيها الرأسمالية الحديثة فائضاً كبيراً من المدخرات فى أيدي قلة من الأثرياء أصحاب السلطة ، أو الطبقة الوسطى المقتصدة .

وقد وضع تمييز دقيق وواضح تماماً بين البلاد الدائنة والبلاد المدينة ، وقد

ظلت بريطانيا العظمى فترة من الوقت أكبر دولة دائنة بما لا يقاس والسياسة التي استعملت بها الطبقات المستثمرة جهاز الدولة في أغراض اقتصادية خاصة تظهر بكل وضوح في تاريخ حروبها والأقاليم التي ضمتها . بيد أن فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة كانت تتقدم بسرعة على نفس الدرب وقد وصف الاقتصادى الإيطالى لوريا طبيعة هذه العمليات الإمبريالية هكذا :

« ما الذى يحدث عندما تعجز بلد ، بسبب ضآلة دخلها ، عن تقديم الضمانات الكافية لسداد قرض تعاقدت عليه بانتظام ؟ يحدث أحيانا غزو سافر للدولة المدينة من جراء ذلك ، وهكذا كانت محاولة فرنسا غزو المكسيك خلال الإمبراطورية الثانية تحقيقا لهدف واحد هو ضمان مصلحة المواطنين الفرنسيين . الذين يملكون أوراقا مالية مكسيكية ، ولكن الأغلب أن عدم كفاية الضمانات لقرض دولى يؤدى إلى تعيين لجنة مالية من جانب البلاد الدائنة لكى تحمى حقوقها ، وتحافظ على رأس مالها المستثمر ، بيد أن تعيين مثل هذه اللجنة يعنى فى نهاية الأمر غزوا حقيقيا ، ولدينا أمثلة على ذلك فى مصر ، التى صارت — من أية زاوية عملية نظرت إليها — إقليما بريطانيا ، وفى تونس ، التى صارت بنفس الطريقة تابعة لفرنسا ، التى جاء منها الجزء الأكبر من القروض . وانتهت الثورة المصرية ضد السيطرة الأجنبية المترتبة على القرض إلى لا شيء ، إذ واجهت معارضة لا هوادة فيها من جانب التكتلات الرأسمالية ، وكان الانتصار الذى اشترى بالمال فى معركة « التل الكبير » أعظم نصر حققته الثروة فى تاريخها على أرض المعركة ^(١) . »

ولكن على رغم من أن تعبيرى « دائن » و « مدين » ، عندما ينسبان إلى بلاد معينة ، يفيدان فى تفسير بعض الحقائق الاقتصادية المعينة ، فإنهما يحولان

(١) الأسس الاقتصادية للسياسة تأليف « لوريا » ص ٢٧٤

الأنظار عن أهم سمات هذه الإمبريالية مغزى ؛ لأنه وإن كانت معظم القروض ، — إن لم تكن كلها — كما يبدو من التحليل السابق ، ديونا « عامة » فهي استثمارات خاصة كلها تقريباً ؛ وإن كان يحدث أحياناً — كما حدث في حالة مصر — أن ينجح أصحاب الاستثمارات في إدخال حكوماتهم في شركة غير مجزية بالمرّة ، بأن تضمن القوائد ولا تشترك بنصيب فيها .

إن الإمبريالية الاعتدائية ، التي تكلف دافع الضرائب ذلك الثمن الغالى ولا تمثل بالنسبة للصانع أو التاجر سوى قيمة ضئيلة ، والتي تنطوى على مثل هذه الأخطار الجسيمة التي لا يمكن تقديرها بالنسبة للمواطن ، هذه الإمبريالية هي مصدر ربح للمستثمر الذي لا يستطيع العثور على طريقة لما يسعى وراءه من استخدام مجز لأسماله داخلها ، ويصر على أن تساعد حكومته في توفير الاستثمار المجزى المضمون في الخارج .

ونحن ، إذ نتأمل ذلك الإنفاق الهائل على التسليح ، وتلك الحروب المدمرة ، والدبلوماسية الوقحة الوضيعة التي تعمل بواسطتها الحكومات الحديثة على توسيع سلطانها الإقليمي ، نثير هذا السؤال الصريح العملي : لفائدة من ؟ والجواب الواضح الوحيد هو : لفائدة المستثمر .

إن الدخل السنوى لبريطانيا العظمى من العمولة التي تحصل عليها من كل تجارتها الخارجية ومع المستعمرات — الصادرة والواردة ، قدره « سيرجريفين » بمبلغ ١٨,٠٠٠,٠٠٠ ج ك^(١) . في سنة ١٨٩٩ وهو ما يمثل $\frac{1}{4}$ في المائة عائد على رأس مال مستغل قدره ٨,٠٠٠,٠٠٠ ج ك . وهذا هو كل ما يحق لنا اعتباره ربحاً من تجارتنا الخارجية ، ورغم أن هذا المبلغ ليس صغيراً ، فإنه لا يمكن أن يكون قوة اقتصادية دافعة تكفي لتفسير السيطرة التي تمارسها الاعتبارات

المتعلقة بالمشروعات الاقتصادية على سياستنا الامبراطورية . ولن نستطيع أن نفهم من أين تأتي النزعة الاقتصادية نحو الإمبريالية إلا إذا أضفنا إليه ٩٠,٠٠٠,٠٠٠ ج ك أو ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ج ك التي تمثل الربح الصافي من الاستثمارات .

إن المستثمرين الذين وضعوا ثقتهم في أراض أجنبية ، بشروط تأخذ في اعتبارها المخاطر المتصلة بالظروف السياسية في تلك البلاد ، يرغبون في استخدام موارد حكومتهم في تقليل هذه المخاطر وبذلك يزيدون قيمة رأس المال وفائدة استثماراتهم الخاصة ، كما أرادت الطبقات المضاربة والمستثمرة بصفة عامة أيضاً أن تتولى بريطانيا العظمى على مناطق أجنبية أخرى ؛ حتى تهيم بمناطق جديدة للاستثمار والمضاربة الجزيين .

* * *

وإذا كان من شأن مصلحة المستثمر الخاصة أن تصطدم بالمصلحة العامة ، وتدفع نحو سياسة مدمرة ، فإن مصلحة رجل المال ، الذي يتعامل في الاستثمارات عامة — والخاصة منها أخطر من تلك — بالأغلبية العظمى من المستثمرين هم إلى حد كبير بخلب القط لكبار بيوت المال ، في الشؤون المالية والسياسية ، تلك المؤسسات التي لا تستعمل الأسهم والسندات باعتبارها استثماراً تدر عليها فائدة بقدر استعمالها بوصفها مادة للمضاربة في سوق المال .

فأقطاب البورصة يستمدون مكاسبهم من التعامل في مجموعات ضخمة من الأسهم والسندات ، وفي إنشاء الشركات ، وفي استغلال تقلب القيم . فهذه المؤسسات الكبرى — البنوك وسهامرة البورصة والمشتغلين بعمليات القطع ،

وتمويل القروض ، وإنشاء الشركات — يتكون منها العصب الرئيسى فى
الرأسمالية الدولية . وهى — وقد توحدت بأوثق روابط التنظيم واتصل بعضها
ببعض أوثق اتصال وأسرع واحتلت قلب عاصمة الأعمال فى كل دولة ، ويسيطر
عليها فى الغالب — فى أوروبا على الأقل — جنس واحد ينفرد بطابع خاص ،
وتؤيده قرون من التجربة فى الشؤون المالية ، لذلك كله فإنها قد صارت فى مركز
فريد لاستغلال سياسة الأمم . فلا يمكن توجيه رأس المال على نطاق واسع
وسريع إلا برضى هذه المؤسسات وعن طريقها . هل هناك من يعتقد حقيقة أنه
يمكن قيام أية دولة أوروبية بحرب كبيرة ، أو تمويل قرض كبير لدولة ما ،
إذا عارض فى ذلك بيت « روتشيلد الكبير » والمؤسسات المتصلة به ؟

إن كل عمل سياسى كبير ينطوى على فيض جديد من رأس المال ، أو أى
تذبذب كبير فى قيمة الاستثمارات القائمة لابد أن يحظى أولاً بموافقة تلك المجموعة
« الصغيرة من ملوك المال ، ومساعدتهم العملية .

فهؤلاء الأشخاص ، وهم يحتفظون بما حققوه من ثروات ، وبما لديهم من
رأسمال يتعاملون فيه بالضرورة على صورة أسهم وسندات أساساً ، لهم مصلحتان :
أولاً : بوصفهم مستثمرين ، وثانياً : وبوجه خاص ، باعتبارهم من رجال المال .
ولا يختلف نفوذهم باعتبارهم مستثمرين فى جوهره عن نفوذ المستثمرين الأصغر
منهم — فيما عدا أن لهم عادة السيطرة عملياً على المشروعات التى يستثمرون فيها ،
أما بوصفهم مضاربين فمنهم يتكون أخطر عامل فى اقتصاديات الإمبريالية .

تخلق الديون العامة ، وإنشاء الشركات الجديدة ، وإحداث تقلبات كبيرة
فى القيم هى الشروط الثلاثة لعملهم الجزئى ، وكل شرط منها يحملهم إلى حلبة
« السياسة ، ويجعلهم فى صف الإمبريالية .

إن الإجراءات المالية العامة التى تتعلق بحرب « الفلبين » وضعت بضعة ملايين من

الدولارات في جيوب مستر « بيير يون مورجان » وأصدقائه ؛ والحرب اليابانية الصينية ، التي جعلت إمبراطورية السماء تستدين ديناً عاماً لأول مرة ، وماستدفعه من تعويض لغزاتها الأوروبيين فيما يتصل بالصراع ، الأخير ، يحمل المكاسب للدوائر المالية في أوروبا ، وكل امتياز جديد للسكك الحديدية أو التعدين ينتزع من سلطان أجنبي — بصورة أو بأخرى — يعنى مشروعات مجزية في توفير رأس المال وإنشاء الشركات ، وكل سياسة تثير المخاوف من الاعتداء لدى دول آسيا وتشير روح التنافس لدى الأمم التجارية في أوروبا ، تؤدي إلى إنفاق ضخم على الأسلحة ، وديون عامة تتراكم باستمرار ، بينما تزيد المخاوف والمخاطر الناجمة عن هذه السياسة في تقلب قيمة الأوراق المالية مما يهيء فرصة الربح لرجل المال الماهر ، وليست هناك حرب أو ثورة أو اغتيال فوضوى أو أية هزة عامة لا يرجح من رؤاها هؤلاء الرجال ؛ إنهم كالعقبان ينقضون على كل إنفاق جديد تفرضه الظروف ، وكل اضطراب مفاجئ في الائتمان العام ، ليمتصوا منهار بهم. لقد كانت « غارة جيمسون » مثلاً عملية مربحة تماماً للمالين « الخبيرين ببواطن الأمور » كما يتبين بصورة مؤكدة من المقارنة بين ما كان « في حوزتهم » قبل الحادث وما صار في حوزتهم بعده ، والمعاناة الشديدة التي قاستها إنجلترا وجنوب أفريقيا في الحرب التي جاءت عقب الفازة كانت مصدر ربح ضخم لكبار المالين الذين دبروا أمورهم على خير وجه ضد الخسائر غير المتوقعة ، وعوضوا أنفسهم بفقود حرب مجزية و « بتجميد » المصالح الصغرى في « الترنسفال » فهؤلاء الأشخاص — وحدهم — هم الرابحون الوحيدون من الحرب ، وتكونت معظم أرباحهم من الخسائر العامة للبلاد التي اتخذوها وطناً لهم ، أو الخسائر الخاصة لمواطنيهم .

وصحيح أن سياسة هؤلاء الأشخاص لا تعمل للحرب بالضرورة ؛ فعندما تكون الحرب مصدر تلف كبير ومستديم أكثر مما ينبغي للصناعة في تكوينها الأساسية — وهى الأساس النهائى والجوهري الذى تقدم عليه المضاربة — يعملون

بنفوذهم على السلام ، كما حدث في الشجار الخطير بين بريطانيا العظمى والولايات المتحدة بخصوص «فتزويلا» ولكن كل زيادة في النفقات العامة ، وكل تذبذب في الائتمان العام لا يصل بالأمر إلى هذا الانهيار ، وكل مشروع خطر يمكن استخدام الموارد العامة فيه وسيلة للمضاربة الخاصة ، ففيه مكاسب المقرض والمضارب الكبير .

فتروة هذه البيوت ، ونطاق عملياتها ، وتنظيمها العالمي ، تجعلها أهم العوامل تأثيراً في السياسة الإمبريالية . إذ أن لها أكبر مصلحة محددة في مشروع الإمبريالية ، ولديها الوسائل الكفيلة تماماً بفرض إرادتها على سياسات الأمة .

وبالنظر إلى الدور الذي تلعبه العوامل غير الاقتصادية ، من وطنية وحب للمغامرة والمحاولات العسكرية والمطامع السياسية والميول الإنسانية ، فقد يبدو أننا — إذ نعزو إلى رجال المال كل هذه القوة — ننظر إلى التاريخ من وجهة نظر اقتصادية جد ضيقة ، وصحيح أن القوة الدافعة في الإمبريالية ليست مالية في أساسها . إن « المالية » هي المتحكم في الآلة الإمبريالية ، توجه طاقتها وتحدد عملها : فليس منها الوقود ، كما أنها لا تولد القوة مباشرة ، فالمالية تستغل قوى الحماسة الوطنية التي يولدها الساسة والجنود وذوو الميول الإنسانية والتجار ؛ إذ أن التحمس للتوسع الذي ينبع من هذه المصادر أعمى وغير منتظم رغم قوته وأصالته ؛ بينما تحظى المصلحة المالية بصفة التركيز وبعد النظر في الحساب وغير ذلك مما يتطلبه الأمر لتشريع الإمبريالية في عملها .

إن السيامي الطموح أو الجندي المغامر أو البشر المتحمس أو التاجر المتطلع — وقد يقترح خطوة من خطوات التوسع الإمبريالي ، بل وقد يشرع فيها ، قد يساعد في إقناع رأى عام متحمس بالحاجة الملحة لتوسع جديد ما ، ولكن القرار النهائي في يد القوة المالية ، ويدعم ما تمارسه بيوت المال

الكبرى من نفوذ في « السياسة العليا » سيطرتها التي تمارسها على الرأي العام جميعه عن طريق الصحافة - حتى صارت ، في كل بلد « متمدن » ، الأداة الطيبة لهذه البيوت بصورة متزايدة .

فبينما تفرض الجرائد المالية المتخصصة « الحقائق » و « الآراء » على الطبقات المشتغلة بالتجارة والصناعة ، تقع الصحف في مجموعها تحت السيطرة الواعية ، أو غير الواعية ، لرجال المال . وقد كانت صحافة جنوب أفريقيا ، التي أشعل عملاؤها ومراسلوها روح الحماسة الحربية في هذه البلاد ، حالة من حالات الملكية السافرة من جانب رجال المال في جنوب أفريقيا ؛ وسياسة امتلاك الصحف للتلاعب بالرأي العام سياسة شائعة في المدن الأوروبية الكبرى ، ففي برلين وفيينا وباريس تملك بيوت المال كثيراً من الصحف ذات النفوذ وقد استعملتها ، لافي الحصول على ربح مباشر منها أساساً ، ولكن لتغرس في الفكر العام معتقدات ومشاعر من شأنها أن تؤثر في السياسة العامة وبذلك تؤثر في سوق المال .

ولم تسر هذه السياسة شوطاً بعيداً في بريطانيا العظمى ، بيد أن التحالف فيها بين الصحافة والمال يزداد توثقاً بكل عام ، إما بشراء رجال المال لأنصبة في الصحف تمنحها سيطرة عليها أو بإغراء أصحاب الصحف بالتحويل إلى الشئون المالية . وبصرف النظر عن الصحف المالية وملكية رجال المال للصحافة العامة ، مارس حتى المال في لندن نفوذاً خفياً مستمراً على الجرائد الكبرى فيها ، وعن طريقها على صحافة الأقاليم ، بينما تولد عن الاعتماد الكامل للصحافة على الإعلانات في مكاسبها إحجام غريب عن معارضة الطبقات المالية المنظمة التي تسيطر على ذلك القدر الكبير من أعمال الإعلان . وإذا أضيف إلى ذلك ما تنقسم به الصحافة الرخيصة دائماً من ميل طبيعي إلى سياسة الإثارة ، يصبح من الجلي أن الصحافة كانت متحيرة بشدة للإمبريالية وخضعت بسهولة تامة لإيحاء الإمبرياليين السياسيين والماليين الذين أرادوا إثارة الحماسة الوطنية لأي توسع جديد .

(• — الإمبريالية)

هذه هي مجموعة القوى الاقتصادية المتميزة التي تعمل للإمبريالية ؛ مجموعة كبيرة متفككة من المهن والتجارات تسعى وراء عمليات مجزية وأعمال منرية من التوسع في الخدمات العسكرية والمدنية ، ومن الإنفاق على العمليات الحربية ، ومن فتح أقاليم جديدة والمتاجرة معها ، وتوفير رأس المال الجديد الذي تتطلبه هذه المشروعات ، وجميعها تخضع للتوجيه المركزي لقوة رجال المال العامين وتستمد منهم قوتها الموجهة .

ولا تظهر قوة هذه العوامل سافرة . فهي في جوهرها طفيليات على الحماسة الوطنية وتكيف نفسها بحيث تستفيد من حياتها . فيتشدد ممثلوها بعبارات نبيلة تعبر عن رغبتهم في توسيع نطاق المدنية وتوطيد دعائم الحكم الصالح ونشر المسيحية والقضاء على الرق ورفع الأجناس الدنيا .

وقد تكون لدى بعض رجال المال — ممن يستعملون هذه اللغة — رغبة حقيقية ، وإن تكن مبهمّة في العادة ، في تحقيق هذه الأهداف ؛ بيد أن اهتمامهم الأساسي هو الأعمال المالية ، وهم غير غافلين عن فائدة القوى غير الأنانية في تحقيق أهدافهم . وقد عبر عن اتجاههم العقلي مستر رودس في وصفه الشهير « لعلم جلالة الملكة » بأنه « أكبر مساعد للتجارة في العالم »^(١) .

(١) مما يلاحظ أن هذه الكلمات ، مثل كلمات أخرى كثيرة غيرها تنفي عن إلهام ، قد غولجت بطريقة غير سليمة في كتاب : « سبيل رودس : حياته السياسية وأقواله » لفندكس ص ٨٢٣ .

ملحق

قدر سير ر . جريفين الدخل المستمد من مصادر أجنبية باعتباره ربها أو فائدة أو معاشات في سنة ١٨٨٢ بمبلغ ٧٠,٠٠٠,٠٠٠ ج ك ، وفي بحث قراء أمام جمعية الإحصاء في مارس سنة ١٨٩٩ قدر الدخل الناتج من هذه المصادر نفسها عن تلك السنة بمبلغ ٩٠,٠٠٠,٠٠٠ ج ك . ومن المحتمل أن يكون هذا الرقم الأخير أقل من الحقيقة ، لأنه إذا كانت نسبة بنود الدخل الأجنبي التي لم تشملها مردودات ضريبة الدخل ، باعتبارها كذلك ، إلى البنود التي شملها هي نفس نسبة ١٨٨٢ ، فإن مجموع الدخل من الاستثمارات الخارجية واستثمارات المستعمرات يجب أن يكون ١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ ج ك لا ٩٠,٠٠٠,٠٠٠ ج ك . وقد قدر سير ر . جريفين الاستثمارات العامة الجديدة في الخارج خلال السنوات الستة عشر من ١٨٨٢ إلى ١٨٩٨ تقديراً جزافياً بأكثر من ٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ج ك . مثالاً : « ورغم أن قسماً من هذا المبلغ قد يكون اسمياً فحسب ، فإن الاستثمار الحقيقي لا بد أنه كان هائلاً » .

وقد أعطى مستر مولهال التقدير التالي لحجم استثماراتنا الخارجية ومع المستعمرات ونموها بحد سنة ١٨٦٢ :

سنة	مقدار	الزيادة السنوية
	ج ك	في المائة
١٨٦٢	١٤٤,٠٠٠,٠٠٠	—
١٨٧٢	٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٥,٦
١٨٨٢	٨٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٧,٥
١٨٩٣	١,٦٩٨,٠٠٠,٠٠٠	٧٤,٨

وهذا الرقم الأخير ذو أهمية خاصة ، لأنه يمثل أكل بحث قام به أكفاً
الاقتصاديين لقاموس الاقتصاد السياسى . والاستثمارات التى يشملها هذا الرقم
يمكن تقسيمها إلى الفئات الرئيسية الآتية :

قروض	ملايين ج ك	سكك حديدية	ملايين ج ك	متنوعات	ملايين ج ك
خارجية	٥٢٥	الولايات المتحدة	١٢٠	بنوك	٥٠
مع المستعمرات	٢٢٥	فى المستعمرات	١٤٠	أراضى	١٠٠
داخلية	٢٠	فى جهات مختلفة	١٢٨	مناجم .. الخ	٣٩٠
	٧٧٠		٣٨٨		٥٤٠

وبعبارة أخرى يمثل رأس المال البريطانى المستثمر فى الخارج فى سنة ١٨٩٣
حوالى ١٥ فى المائة من مجموع ثروة المملكة المتحدة ؛ وكان نصف رأس المال
هذا فى صورة قروض لحكومات أجنبية وحكومات المستعمرات ؛ وكان جزء
كبير من الباقي مستثمراً فى السكك الحديدية والبنوك والتلفراف وبعض
الخدمات العامة الأخرى تملكها أو تسيطر عليها أو توجهها عملا حكومات ،
بينما وضع الجزء الأكبر من الباقي فى أراض ومناجم أو فى صناعات تعتمد على
منتجات الأرض مباشرة^(١)

(١) يوجد المجموع (الاسمى) للاستثمارات البريطانية عبر البحار عن السنوات من
١٩٢٩ إلى ١٩٣٣ فى الملحق ص ٣٧٥ .

المقضى الخامس

الامبريالية التي تقوم على الحماية

إن رجل الأعمال عندما يقدر قيمة التوسع في أعماله يضع زيادة النفقات أمام زيادة الدخل . فهل من غير المعقول أن تفعل أمة نفس الشيء ؟
ومن هذه الزاوية يمكن أن نعد الزيادة في نفقاتنا الحربية والبحرية خلال السنوات الأخيرة أساسا أقساط تأمين لحماية أسواق المستعمرات الموجودة فعلا . والتمهيد للحصول على أسواق جديدة .

ودعنا ، لكي نختبر الموقف المالى للامبريالية الحديثة ، نقارن بين نمو نفقات التسليح منذ ١٨٨٤ والزيادة في قيمة تجارة المستعمرات .

ورغم أنه لا توجد وسيلة لتحديد النفقات التي يمكن اعتبارها تأمينا للأسواق القديمة وتلك التي تنفق في اقتناء أسواق جديدة ، فإنه ليس مما يتنافى مع المعقول أن نعزو الزيادة كلها إلى الإمبريالية الحديثة وأن نضع مقابلها قيمة تجارة الممتلكات الجديدة . إذ على الرغم من أنه يمكن القول بأن الروح التجارية الاعتدائية لدى الدول الأوربية المتنافسة رفعت معدل التأمين بالنسبة للأسواق القديمة ، فإنه لا يمكن القول بأن الأمر كان يتطلب زيادة في نفقات تسليح بريطانيا العظمى لو أنها كانت اتبعت بتصميم واستمرار سياسة كوبدينه كاملة وموقفا دفاعيا محتافيا يتعلق بالإمبراطورية القائمة وامتنعت تماما عن امتلاك أقاليم جديدة . إذ لنا أن نعتبر العداء المتزايد من جانب الأمم الأجنبية تجاهنا خلال السنوات الثلاثين الأخيرة من القرن التاسع عشر يرجع بأكمله إلى إمبرياليتنا الاعتدائية في هذه المدة ، ومن ثم فإن الزيادة في نفقات التسليح يمكن اعتبارها تكاليف هذه السياسة إذا نظرنا إلى الأمر على أنه مشروع اقتصادى .

سنة	تفقات التسليم والحرب	تجارة المستعمرات . تجارة الوارد والصادر مع الممتلكات
ج . ك	ج . ك	ج . ك
١٨٨٤	٢٧,٨٦٤,٠٠٠	١٨٤,٠٠٠,٠٠٠
١٨٨٥	٣٠,٥٧٧,٠٠٠	١٧٠,٠٠٠,٠٠٠
١٨٨٦	٣٩,٥٣٨,٠٠٠	١٦٤,٠٠٠,٠٠٠
١٨٨٧	٣١,٧٦٨,٠٠٠	١٦٦,٠٠٠,٠٠٠
١٨٨٨	٣٠,٦٠٩,٠٠٠	١٧٩,٠٠٠,٠٠٠
١٨٨٩	٣٠,٥٣٦,٠٠٠	١٨٨,٠٠٠,٠٠٠
١٨٩٠	٣٢,٧٧٢,٠٠٠	١٩١,٠٠٠,٠٠٠
١٨٩١	٣٣,٤٨٨,٠٠٠	١٩٣,٠٠٠,٠٠٠
١٨٩٢	٣٣,٣١٢,٠٠٠	١٧٩,٠٠٠,٠٠٠
١٨٩٣	٣٣,٤٢٣,٠٠٠	١٧٠,٠٠٠,٠٠٠
١٨٩٤	٣٣,٥٦٦,٠٠٠	١٧٢,٠٠٠,٠٠٠
١٨٩٥	٣٥,٥٩٣,٠٠٠	١٧٢,٠٠٠,٠٠٠
١٨٩٦	٣٨,٣٣٤,٠٠٠	١٨٤,٠٠٠,٠٠٠
١٨٩٧	٤١,٤٥٣,٠٠٠	١٨٣,٠٠٠,٠٠٠
١٨٩٨	٤٠,٣٩٥,٠٠٠	١٩٠,٠٠٠,٠٠٠
١٨٩٩	٦٤,٢٨٣,٠٠٠	٢٠١,٠٠٠,٠٠٠
١٩٠٠	٦٩,٨١٥,٠٠٠	٢١٢,٠٠٠,٠٠٠
١٩٠١	١٢١,٤٤٥,٠٠٠	٢١٩,٠٠٠,٠٠٠
١٩٠٢	١٢٣,٧٨٧,٠٠٠	٢٢٣,٠٠٠,٠٠٠
١٩٠٣	١٠٠,٨٢٥,٠٠٠	٢٣٢,٠٠٠,٠٠٠

وإذا أخذنا الأمر على هذا الوضع تكون الزيادة في النفقات مجرد عمل تجارى
قاشل تماما . وأى شخص يسير على هذا النهج لا يمكن إلا أن يكون مصيره
الإفلاس ، والأمة التى تتبع هذه السياسة إنما تعلق في عنقها حجر طاحون
لا بد أن يرهقها حتى تنوء به مع الوقت مهما كان ثراؤها .

إننا أنفقنا ، فى تعارض مباشر مع نظريتنا من أن التجارة تقوم على أساس
الكسب المتبادل للأمم المشتركة فيها ، مبالغ ضخمة لغرض « فتح » أسواق
جديدة بالقوة ، وكانت الأسواق التى فتحناها صغيرة وغير مأمونة وغير
محزبة . والنتيجة الوحيدة المؤكدة الواضحة لهذا الإنفاق هى استمرارنا فى نزاع
مع تلك الأمم ذاتها التى كانت خير زبائننا والتى كانت تجارتنا معها تتقدم
بصورة مرضية أكثر من غيرها رغم كل شيء .

ولا يقتصر الأمر على أن هذه الأسواق لم تكن تساوى ما كلفتنا إياه ،
بل إن افتراض أن تجارتنا كانت تقل بنفس النسبة لو أنها سقطت فى أيدي أمم
منافسة تدين بمبدأ الحماية افتراض لا أساس له بالمرة أيضاً . ولو أننا تركنا بعض
هذه الممتلكات الإقليمية ، بدلا من تبديد المال عليها ، تقع فى يد فرنسا
وألمانيا وروسيا لكى تنفق هذه الأمم مالها ، بدلا من إنفاقنا ما لنا ، فى اقتنائها
وتنميتها ، فهل كان من المؤكد أن تجارتنا الخارجية ما كانت لتزيد على الأقل
بقدر ما كانت تجارتنا مع المستعمرات تنكش ؟ إن افتراض وجود كمية محدودة
من التجارة ، وأنه إذا أخذت أية أمة جزءا منها فإن أمة أخرى ستفقد هذا
القدر ، افتراض يدل على جهل مطبق بمبادئ التجارة الدولية . وهو ينشأ عن
نوع غريب من الانفصالية المقلوبة التى تصر على أن تمسك كل أمة بدفتر حساب
مع كل أمة أخرى وتتجاهل تماما التبادل التجارى غير المباشر الذى هو أهم
مجال ، بما لا يقاس ، للأمم الصناعية المتقدمة .

إن فرنسا باستيلائها على مدغشقر كادت تقضي تماماً على كل التجارة البريطانية المباشرة مع هذه البلاد ؛ وحرمتنا ألمانيا باستيلائها على شان تونج من كل فرصة للتجارة مع هذا الإقليم الصيني . بيد أنه لا يترتب على ذلك بأي حال أن فرنسا وألمانيا تستطيعان ، أو تريدان ، الاحتفاظ لنفسيهما بكل مكاسب هذه الأسواق الجديدة . فإن أى اقتراض لذلك يذنب عن نبذ كامل لمبادئ « التجارة الحرة » . وحتى إذا قسمت الصين كلها بين الأمم الصناعية الأخرى ووضعت كل منها تعريفة جمركية تؤدي إلى تحريم فعلي للتجارة المباشرة بين بريطانيا العظمى والصين — وهو أقصى ما يمكن اقتراضه من موقف عدائي — لا يترتب على ذلك بأي حال أن إنجلترا لن تحصل على أرباح ضخمة من اتساع تجارتها الخارجية الذى مرده فى آخر الأمر إلى فتح الصين للتجارة . إن أقل معرفة بتشابك التجارة الخارجية ينبغى أن يجعلنا ندرك أن الزيادة فى تجارتنا مع فرنسا وألمانيا وروسيا ، إما مباشرة أو عن طريق أمم أخرى تتعامل معها ، قد تكفل لنا نصيبنا الكامل من ثروة التجارة الصينية وتكون مجزية بالنسبة لنا مثل أى نصيب مباشر فى التجارة مع الصين نحصل عليه بنفقات كبيرة والتعرض للمخاطر . إن تحديد مجالات للنفوذ الفرنسى أو الألمانى أو الروسى فى الصين أو فى أفريقيا حيثما قد ترغب فى احتكارها لأغراض التجارة لا ينطوى عليه ، كما يبدو أنه الاعتقاد السائد ، خسارة مقابلة فى الأسواق لانجلترا . فالتعاون المتشابك الذى ينمو باستمرار بين الأمم المتمدنية عن طريق التجارة لا يسمح لأية أمة بأن تحتفظ لنفسها بالأرباح الناشئة عن أى سوق فى يدها . بل وليس من العسير تصور حالات تحصل فيها أمة على نصيب من نتاج تجارة تملك أمة أخرى أسواقها الخاصة أكبر مما تحصل عليه هذه الأخيرة . لقد كانت هذه هى العموميات الأولية لاقتصاديات « التجارة الحرة » ، وأبسط دروس الإدراك السليم المستنير . فلماذا نسيت ؟

والجواب على ذلك أن الإمبريالية تنبذ التجارة الحرة : وتقوم على أساس اقتصادى من « الحماية » . فأنصار الإمبريالية يصيرون من دعاة « الحماية » صراحة وعلنا بقدر ما يكونون منطقيين وفى حدود هذا القدر .

فإذا كان استيلاء فرنسا أو ألمانيا لنفسها خاصة على سوق كنا نستطيع الاستيلاء عليها يؤدي بالضرورة إلى انخفاض فى مجموع تجارتنا الخارجية بقدر قيمة هذه السوق، فالشئ المعقول أننا عندما نستولى على إقليم سنلجأ إلى نفس الوسائل للاحتفاظ بهذه السوق لأنفسنا . إن الإمبريالية تعتقد صراحة ذلك القدر من « الحماية » اللازمة حتى تتسق سياستها ، عندما تنفض عن نفسها تلك « العصابة القديمة » من السياسيين الذين ابتلعوا مذهب « التجارة الحرة » فى شبابهم .

فالإمبريالية تعمل بصورة طبيعية على تقييد أسواق كل الممتلكات الإقليمية الجديدة بالوطن الأصل ، مقتنعة بأنه لا سبيل إلى نمو مجموع تجارتنا إلا عن طريق مثل هذه الزيادات المنفصلة ؛ ولا بد لها من تبرير الإنفاق القومى الضخم الذى تنطوى عليه الإمبريالية بنجاح هذه السياسة . بينما تعتمد « التجارة الحرة » فى زيادة تجارتنا الخارجية على تأثير المصلحة الذاتية لدى الأمم التجارية الأخرى . فمبدؤها هو أنه على الرغم من أن سماحها لنا بالتعامل بحرية مع أسواقها الداخلية وأسواق مستعمراتها بحرية أفضل لنا ولها ، فإن تعريفها الحماية وإن كانت كافية لتحرمنا من التجارة مباشرة مع مستعمراتها لا تحرمنا تماماً من جميع مكاسب نموها الاستعماري . فتجارة المطاط التى تقوم بها فرنسا فى شرق أفريقيا تساعد ، عن طريق عملية المنافسة العادية فى الأسواق الأوروبية ، على زيادة المعروض من المطاط وخفض سعره للمستهلكين الإنجليز ؛ كما أن المعونات التى تقدمها الدول

الأوروبية لمنتجى السكر تجعل فى وسع أولادنا وبناتنا أن يتمتعوا بحلوى رخيصة الثمن .

فليس هناك إذن غموض نظرى فيما يتعلق بهذه المكاسب غير المباشرة .
فأى رجل من جال الأعمال يستطيع أن يقتنع بعض المكاسب الملموسة فى السلع والأسعار إلى مصدرها من جهود الدول « الحامية » فى تنمية مستعمراتها . إن سياسة « الباب المفتوح » مفيدة لتجارتنا ولكنها ليست ضرورية . وإذا كان لابد لنا من إنفاق مبالغ كبيرة والتعرض لمخاطر جسيمة لإبقاء « الأبواب مفتوحة » ضد رغبات خير زبائننا ، فإنه أجدى علينا ربما أن ندعهم يغلغولون هذه الأبواب ونحصل على ربحنا بالطريق غير المباشر ، ولكنه المضمون تماما ، بعملية التجارة الدائرية . وبريطانيا العظمى فى الوقت الحاضر فى مركز أقوى من أية أمة أخرى يسمح لها باتباع سياسة التعفف هذه ، لأنها تملك بحملها للتجارة عبر البحار ضمنا فعالا بأنها ستحصل على نصيب مناسب من صافى أرباح الأسواق الجديدة التى تفتحها الأمم الأجنبية . وبرغم أنه لا توجد إحصاءات كاملة ، من المعروف أن قسما كبيرا من التجارة المتبادلة بين البلاد الأجنبية وبين ممتلكاتها ، وليس بين إنجلترا وهذه البلاد فقط ، تحمله سفن بريطانية . ومادام الأمر كذلك فإنه لابد أن تشترك إنجلترا ، إلى جانب ما تحصل عليه من نصيب بواسطة التجارة الدائرية ، بنصيب مباشر وبوسيلة هامة جدا فى الفوائد التجارية الناشئة من الأسواق الأجنبية التى تملكها الدول الأوروبية المنافسة لنا فى التجارة .

وينبغى أن تجعلنا هذه الاعتبارات نقبل أن تقوم الأمم الأخرى بنصيبها من التوسع والنمو ، قانعين تماما بما لابد أن تدره علينا كل زيادة فى الثروة العالمية من ربح عن طريق عمليات التبادل العادية . لقد قمنا بنصيبنا ، وبأكثر من نصيبنا ، فى ذلك العمل الشاق الخطر الكثير الكلفة من فتح بلاد جديدة للتجارة العامة للأمم الغريبة الصناعية ؛ وكانت مغامراتنا

الأخيرة أكثر كلفة وأقل ربحاً لنا من السابقة عليها ، ويبدو أن أية مجهودات توسعية جديدة سينطبق عليها قانون الغلة المتناقصة فلا تعود علينا إلا بزيادة أقل وأكثر خطورة في التجارة مقابل إنفاق أكبر في رأس المال المادى والثقافى . ألم نبلغ بعد ، أو حتى تجاوزنا ، أقصى ما يمكن أن نحصل عليه من ربح مقابل إنفاق طاقتنا ومواردنا القومية ؟ ألا تدفعنا المصلحة الذاتية المستنيرة إلى ترك عملية تنمية البلاد الاستوائية وشبه الاستوائية الجديدة للأمم أخرى نشطة وطموحة مثل فرنسا وروسيا وألمانيا واليابان ؟ وإذا كان من الضرورى أن تقوم المدنية الصناعية الغربية بتدبير أمور الدنيا كلها سياسياً وتجارياً ، فلندع هذه الأمم تقوم بنصيبها . ولماذا نقوم نحن بالعمل كله ولا نحصل من ورائه إلا على القليل ؟ فمع افتراض أن البلاد المتخلفة لا بد من تنميتها بواسطة بلاد أجنبية للخير العام ، فإن اتباع سياسة معقولة من اقتصاديات القوة يقضى بإسناد ما بقى من عمل فى هذا المجال إلى « إمبريالية » الأمم الأخرى . وحتى إذا اتجهت هذه الأمم الأخرى إلى العزوف عن تحمل نصيبها ، فإنه أجدى علينا أن نقنعها بتحملة من أن تزيد أعباءنا على كواهلنا التى نأبت فعلاً بما تحمل . ولما لم تكن هذه الأمم الأخرى راغبة بشدة فى القيام بنصيبها فحسب ، بل أن غيرتها من قيامنا بعملها يهدد باستمرار السلام الأوروبى بالخطر ، فإنه يبدو جنوناً مطبقاً من جانب بريطانيا العظمى أن تضعف نفسها سياسياً ومالياً بأية عملية توسعية جديدة .

لفضل السائرين

الجدور الاقتصادية للإمبريالية

لا يكفي مجرد سرد مجموعة ، أيا كانت ، من الأرقام والحقائق التي تصور طبيعة الإمبريالية الحديثة اقتصادياً لتبديد الوهم الشائع من أن استخدام القوى القومية في الحصول على أسواق جديدة بضم أقاليم جديدة سياسة سليمة وضرورية لبلد صناعي متقدم مثل بريطانيا العظمى^(١) . بل لقد قام الدليل فعلاً على أن الإضافات الجديدة من البلاد الاستوائية ، التي تم الحصول عليها بنفقات كبيرة ، لم تكفل لنا سوى أسواق ضعيفة غير مأمونة وأن تجارتنا مع مستعمراتنا في الواقع ثابتة تماماً ، وأن تجارتنا مع الأمم الصناعية المنافسة لنا ، والتي لا رغبة لنا في ضم أقاليمها ولا نستطيع فتح أسواقها ، والتي تثير عداؤها الشديد بسياسةنا التوسعية ، هي أرباح معاملتنا التجارية وأكثرها تقدماً .

يبد أن هذه الحجج ليست قاطعة . فأمام أنصار الإمبريالية أن يقولوا : « لا بد لنا من أسواق لمصنوعاتنا المتزايدة ، ولا بد لنا من متنفسات جديدة لاستثمار الفائض من رأسمالنا ولطاقات الفائض المغامر من سكاننا : إن هذا التوسع ضرورة من ضرورات الحياة لأمة لديها مثل قوى إنتاجنا الكبيرة النامية . فجزء متزايد باستمرار من سكاننا يُستخدم في صناعات المدن وتجاريتها وهو بذلك يصير معتمداً في حياته وعمله على الطعام والمواد الأولية من بلاد أجنبية . ولكي نستطيع شراء هذه الأشياء ودفع ثمنها لا بد لنا من بيع بضائعنا في الخارج . وقد كان ذلك في وسعنا بلا صعوبة إبان ثلاثة الأرباع

(١) كتبت في سنة ١٩٠٥ .

الأولى من القرن التاسع عشر عن طريق التوسع الطبيعي في تجارتنا مع الأمم الأوروبية الأخرى ومستعمراتنا ، التي كانت جميعها متخلفة عنا بكثير في الفنون الرئيسية للصناعة والنقل . ومادامت إنجلترا تتمتع باحتكار فعلي لأسواق العالم في بعض الفئات المهمة من السلع المصنوعة فإنه لم تكن هناك ضرورة للإمبريالية . ولكن هذا التفوق الصناعي والتجاري أصيب بصدع كبير بعد سنة ١٨٧٠ : فبعض الدول ، خاصة ألمانيا والولايات المتحدة وبلجيكا ، أحرزت تقدما سريعا جدا ، وهذه الدول أن لم تقض على تجارتنا الخارجية أو حتى توقف زيادتها ، فإن منافستها جعلت بيعنا لفائضنا الصناعي وجنى الربح منه أمرا يزداد صعوبة يوما بعد يوم . فزاحمة هذه الدول لنا في أسواقنا القديمة ، حتى في ممتلكاتنا ، جعلت من الأمور الملحة بالنسبة لنا أن نلجأ إلى وسائل قوية للحصول على أسواق جديدة . وكان لا بد من أن تكون هذه الأسواق في بلاد متخلفة حتى الآن ، بالمنطقة الاستوائية في الغالب حيث تعيش أعداد كبيرة من السكان قابلين لإنماء حاجات اقتصادية في وسع مصانعنا وتجارتنا أن توفرها لها . وكان منافسونا يستولون على أقاليم ويضمونها لأغراض مماثلة ، وكانوا يغلقونها في وجه تجارتنا بعد أن يضموها ، واضطرت بريطانيا العظمى إلى استخدام وسائلها الدبلوماسية وأسلحتها لإرغام أصحاب الأسواق الجديدة على التعامل معها . وقد أثبتت التجربة أن أسلم وسيلة للحصول على مثل هذه الأسواق وتنميتها هي إقامة « محميات » أو طريق الضم . ولا ينبغي أن تؤخذ قيمة هذه الأسواق في سنة ١٩٠٥ باعتبارها المعيار النهائي لاقتصاديات مثل هذه السياسة ؛ إذ أن عملية تمويد سكانها المتخلفين على طلب مستلزمات الحياة المتحضرة عملية تدريجية بالضرورة ، ولا بد من اعتبار نفقات مثل هذه الإمبريالية رأسمال مستثمر ستجني الأجيال القادمة ثماره . فالأسواق الجديدة قد لا تكون كبيرة ، ولكنها قامت بخدمة بوصفها متنفسات للفائض من نتاج صناعات المنسوجات والمعادن الكبيرتين

عندنا ؛ وعندما نصل إلى الأعداد الضخمة من السكان الآسيويين والأفريقيين الذين يعيشون في الداخل ، فإنه من المتوقع أن يحدث توسع سريع في التجارة .

« كما أن ضغط رأس المال في طلب مجالات الاستثمار الخارجية أشد من ذلك كثيراً وأهم . وعلاوة على ذلك أنه بينما تقنع المصانع والتجار تماماً بالتجارة مع الأمم الأجنبية ، فإن جنوح المستثمرين إلى العمل على ضم البلاد التي بها استثماراتهم سياسياً قوى جداً . وليس هناك أى جدال في حقيقة هذا الضغط من جانب رأس المال . فهناك ادخارات كبيرة تتكون ولا تجد أى استثمار محرز في هذه البلاد ؛ ولا بد من إيجاد وسيلة لاستخدامها في مكان آخر ، ومن مصلحة الأمة أن تستخدم هذه الادخارات إلى أقصى حد ممكن في أراض يمكن فيها أن تستعمل في فتح أسواق جديدة للتجارة البريطانية وإيجاد عمل للشروعات البريطانية » .

« وأياً كان ما تقتضيه عملية التوسع الإمبراطوري هذه من نفقات ، ومهما بلغت خطورتها ، فإنها ضرورية لاستمرار بقاء أمتنا وتقدمها^(١) ؛ وإذا نحن أدركنا أننا نلحقها فلا بد من أن نقنع بترك تنمية العالم للأمم أخرى ستقتطع من تجارتنا لنفسها في كل مكان ، بل وقد تعرض للخطر ما لدينا من وسائل في الحصول على الطعام والمواد الأولية التي نحن في حاجة إليها للقيام بأود شعبنا . وهكذا فإن الإمبريالية ليست اختياراً ولكنها ضرورة » .

ويصور لنا التاريخ الأخير للولايات المتحدة مدى القوة الحقيقية لهذه الحاجة الاقتصادية في السياسة تصورياً يسترعى الانتباه . فهنا بلد خرج فجأة على

(١) « ولماذا تثار الحروب ، في الواقع ، إذا لم يكن من أجل غزو مستعمرات تتيح استخدام رأسمال جديد والاستيلاء على احتكارات تجارية أو احتكار طريق تجارى عالمي معين ؟ » .

سياسة محافظة كان الحزبان السياسيان فيها يعتنقانها بشدة ، وهي سياسة مرتبطة بكل نزعة شعبية أو تقليد شعبي ، وقذفت بنفسها في خضم اتجاه امبريالي لا تلك من مقتضياته المادية أو المعنوية شيئاً ، معرضة للخطر مبادئ الحرية والمساواة بتكوين روح حرية وإخضاع شعوب لا يمكن أن تجعل من أفرادها رعايا لها بالقوة وهي مطمئنة .

فهل كان ذلك مجرد نزوة طائشة من الانقضااض التوسعي أو فورة من الطموح السياسي في أمة أدركت فجأة دورها ؟ كلا ، ليس الأمر كذلك . إن روح المغامرة و « رسالة المدنية » الأمريكية كانتا ، بوصفهما القوى التي تعمل للامبريالية ، خاضعتين بوضوح لقوة العامل الاقتصادي الدافعة . ويرجع الطابع الدرامي للتغيير إلى السرعة التي لم يسبق لها مثيل والتي سارت بها الثورة الصناعية في الولايات المتحدة منذ الثمانينات فصاعداً . وخلال هذه الفترة شيدت الولايات المتحدة ، بما لديها من موارد طبيعية لا مثيل لها ومصادر شاملة من العمال المهرة وغير المهرة وعبقريتها في الاختراع والتنظيم ، أفضل اقتصاد صناعي كامل العدة عرفته الدنيا وأغزره إنتاجاً . فقد قفزت صناعة المعادن والمنسوجات والأدوات والملابس والأثاث ، ونقص الصناعات الأخرى ، في خلال جيل واحد من الطفولة إلى النضج الكامل في حى تعريفه صارمة ، وبعد أن مرت ، في مرحلة من المنافسة الشديدة بلغت ، تحت سيطرة كبار صانعي الموثقات ، قدرة إنتاجية لم تبلغها أكثر دول أوروبا الصناعية تقدماً .

إذ أن مرحلة المنافسة القاسية التي تليتها عملية سريعة من الإدماج ، ألقت بمقادير هائلة من الثروة في أيدي عدد صغير من أقطاب الصناعة . وزاد دخل هذه الطبقة بصورة لم يستطع أفرادها أن ينفقوه مهما بلغوا في الأخذ بوسائل الرفاهية ، ومن ثم بدأت عملية ادخار على نطاق لم يسبق له مثيل . وساعد استثمار هذه المدخرات في صناعات أخرى على إخضاع هذه الصناعات لنفس القوى المركزة . وهكذا تعاصرت زيادة في المدخرات تبحث عن استثمار مجز مع اقتصاد أكثر ضيقاً

في استخدام رأس المال الموجود . ولا ريب في أن النمو السريع في السكان ، الذين تعودوا على مستوى مرتفع ومتزايد باستمرار من الراحة ، كان يمتص مقادير كبيرة من رأس المال الجديد في تلبية حاجاتهم . ولكن المعدل الفعلي للادخار ، مع تطبيق اقتصادي أكثر للموجود أصلا من صور رأس المال ، تجاوز كثيرا الزيادة في الاستهلاك القومي للصناعات . فزادت قوة الإنتاج زيادة كبيرة على المعدل الفعلي للاستهلاك ولم تستطع أن تفرض زيادة مقابلة في الاستهلاك عن طريق خفض الأسعار ، وهو ما يتناقض مع النظرية الاقتصادية القديمة .

وليس ذلك مجرد نظرية . أن تاريخ أى من الموثقات والتكتلات الاقتصادية العديدة في الولايات المتحدة تضع أمامنا الحقائق بوضوح كامل . فالداء المزمن في فترة المنافسة الحرة بين المصانع ، وهي الفترة التي تسبق التكتل الاقتصادي ، هو داء « الإنتاج الزائد » بمعنى أنه لا يمكن الإبقاء على جميع إمكانيات المصانع في حالة عمل إلا بتخفيض الأسعار إلى حد يضطر فيه المنافسون الضعاف إلى الخروج من الميدان لأنهم لا يستطيعون بيع سلعهم بسعر يغطي التكلفة الحقيقية للإنتاج . وأول ندبة لنجاح تكوين موثقة أو تكتل اقتصادي هي إغلاق أسوأ المصانع تجهيزا أو موقعا وتزويد السوق كله من المصانع الأفضل تجهيزا وموقعا . وقد يصحب هذه العملية ارتفاع في الأسعار وتحديد للاستهلاك أو لا يصحبها : ففي بعض الحالات تحصل الموثقة على معظم أرباحها من رفع الأسعار ، وفي حالات أخرى تحصل عليها بخفض تكاليف الإنتاج عن طريق استعمال أفضل المصانع فقط والقضاء على المنافسة .

ولا يهمنا في الوقت الحاضر أى العمليتين هي التي تحدث ، فالهم هو أن هذا التركيز للصناعة في « موثقات » Trusts و « تكتلات اقتصادية » Combines الخ يؤدي إلى نتيجتين في وقت واحد ، فهو فوراً يحدد مقدار رأس المال الذي يمكن استغلاله بصورة مجزية ويزيد ذلك الجزء من الأرباح الذي تتكون

منه مدخرات جديدة ، ورأس مال جديد . ومن الواضح تماماً أن الموثقة التي تحركها المنافسة القاسية ، بسبب زيادة رأس المال ، لا تستطيع في الظروف العادية أن تجد داخل الصناعة التي « توثقت » استخداماً لذلك الجزء من الأرباح الذي يرغب صانعو الموثقة في ادخاره واستثماره ، وقد تمتص المخترعات الجديدة ، ووسائل الاقتصاد الأخرى في الإنتاج والتوزيع داخل الصناعة بعض رأس المال الجديد ، بيد أن هناك حدوداً صارمة لهذا الامتصاص . ومن ثم كان على صانع الموثقة في البترول أو السكر مثلاً أن يجد استثمارات أخرى لمدخراته ، وإذا كان من المبكرين في تطبيق مبادئ التكتل الاقتصادي على صناعته ، فإنه بطبيعة الحال سيستخدم رأس المال الفائض عنده في تكوين تكتلات اقتصادية جديدة في صناعات أخرى ، وبذلك يحدد ميادين استثمار رأس المال أكثر ، ويجعل عشور المدخرين العاديين على استثمارات لمدخراتهم أصعب فأصعب .

بل الواقع أن كلا من ظروف المنافسة القاسية ، والتكتل الاقتصادي تشهد على احتقان رأس المال في الصناعات التي دخلت في اقتصاد الآلة ، ولا يهمنا هنا الموضوع النظري الخاص بإمكان إنتاج السلع بأساليب الآلة الجديدة أكثر مما تنسج له السوق ، بل يكفي أن نشير هنا إلى أن القوة الصناعية في بلد مثل الولايات المتحدة ستتمو بسرعة تفوق بها مطالب السوق المحلية ، وليس هناك — ممن له دراية بالتجارة — من ينكر ما يؤكده جميع الاقتصاديين الأمريكيين من أن هذه هي الحالة التي وصلت إليها الولايات المتحدة عند نهاية القرن فيما يتعلق بالصناعات الأكثر نمواً ، فصناعاتها كانت قد تشبعت برأس المال ولا تستطيع أن تمتص أكثر من ذلك ، وهربت الواحدة بعد الأخرى من خسارة المنافسة والتجأت إلى « التكتلات » رأت فيها قدراً من السلام المربح عن طريق تحديد كمية رأس المال العامل ، فلوك الصناعة والمال الذين يعملون في البترول والحديد والسكر والسكك الحديدية والأعمال المصرفية الخ كانت تواجههم معضلة وضعفهم بين أمرين: إما أن (٦ — الإمبريالية)

ينفقوا من الأموال أكثر مما كانوا يستطيعون إنفاقه فعلا ، أو أن يفسحوا أسواقا خارج نطاق السوق المحلية بالقوة ، وكان أمامهم طريقان اقتصاديان ، وكلاهما يقود نحو نبذ العزلة السياسية التي كانت سائدة في الماضي ، واتباع أساليب إمبريالية في المستقبل ، فبدلا من إغلاق المصانع ذات المستوى الضعيف ، وتحديد الإنتاج بشدة ليتقابل مع الحد الجزى للمبيعات في السوق المحلية ، كان في وسعهم أن يستخدموا طاقتهم الإنتاجية بكاملها ، ويستغلوا مدخراتهم في زيادة رأسمالهم العامل ، وبينما يستمرون في تحديد الناتج والأسعار للسوق المحلية ، يسارعون إلى الأسواق الأجنبية ويفرقونها بالفائض من سلعهم بأسعار ما كانت تكون ممكنة لولا طبيعة سوقهم المحلية المربحة ، كما أنهم يستطيعون أيضاً استخدام مدخراتهم باستثمارها خارج بلادهم ، فبدفعون في أول الأمر رأس المال الذي سبق أن اقترضوه من بريطانيا العظمى وبعض البلاد الأخرى من أجل التنمية الأولى لسككهم الحديدية ومناجمهم وصناعاتهم ، ثم يصبحون بعد ذلك هم أنفسهم طبقة دائنة للبلاد الأجنبية .

وكان هذا الطلب المفاجيء للأسواق الأجنبية للمصنوعات والاستثمارات هو المبرر الذي اعترف به الحزب الجمهوري لاتباع الإمبريالية - سياسة وعملا ، وهو الحزب الذي ينتمى إليه كبار أقطاب الصناعة والمال ، والذي ينتمى إليهم . ويجب ألا نتخذنا حماسة الرئيس « تيودور روزفلت » المغامرة وأقواله عن « القدر الواضح للعيان » وحزب « رسالة المدنية » ، إن السادة « روكفلر ، وبيربون مورجان ، وشركاءها » هم الذين احتاجوا للإمبريالية وقيّدوا جمهورية الغرب الكبرى بأعبائها ، فقد احتاجوا للإمبريالية لأنهم أرادوا أن يستعملوا الموارد العامة لبلادهم في إيجاد استخدام مربح لرأسمالهم الذي بدون ذلك يظل فائضا .

والواقع أنه ليس من الضروري امتلاك بلد للتجارة معه ، أو لاستثمار رأس المال فيه ، وبما لا ريب فيه أن الولايات المتحدة كانت تستطيع أن تجد للفائض من سلعها ورأسمالها بعض متنفس في البلاد الأوروبية ، بيد أن معظم هذه البلاد

كانت تستطيع أن تدبر أمر نفسها بنفسها ، فأكثرها وضع تعريفات ضد المصنوعات المستوردة ، بل وحتى بريطانيا العظمى تعرضت لضغط للعودة إلى « الحماية » دفاعاً عن نفسها ، واضطر كبار رجال الصناعة والمال الأمريكيين إلى التطلع إلى « الصين ، والباسفيكي ، وأمريكا الجنوبية » سعياً وراء أفضل فرص الربح ، ولما كانوا من أنصار الحماية مبدأً وعملاً فإنهم أصرروا على الحصول على أكل احتكار يمكنهم الحصول عليه لهذه الأسواق ، فدفعتهم منافسة ألمانيا ، وانجلترا ، والأمم التجارية الأخرى إلى إنشاء علاقات سياسية خاصة مع الأسواق التي تهمهم أكثر من غيرها ، وكانت كوبا ، والفلبين ، وهواي بمثابة المشبهات التي تثير الشهية لوليمة أكبر .

هذا إلى جانب أن النفوذ القوي على السياسة الذي كان يتمتع به أقطاب الصناعة والمال كان عاملاً قائماً بذاته ، وكان فعالاً في بريطانيا العظمى وغيرها أيضاً ، كما بينا من قبل ؛ فالإنفاق العام في تحقيق المشاريع الإمبريالية مصدر ضخمة منفصل لربح هؤلاء الرجال بوصفهم ماليين يدبرون القروض ، وبوصفهم من المشتغلين ببناء السفن ، ومن أصحابها الذين يحصلون على معونات من الدولة ومقاولين وأصحاب مصانع الأسلحة والمستلزمات الإمبريالية الأخرى .

ويرجع الطابع الفجائي لهذه الثورة السياسية إلى ظهور تلك الحاجة بسرعة ، ففي السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر زادت قيمة تجارة المصنوعات الصادرة للولايات المتحدة إلى ثلاثة أمثالها تقريباً ، وكان من المتوقع - إذا استمر التقدم بمعدل هذه السنوات - أن تلحق بتجارة صادرة البطيئة التقدم في خلال عشرة أعوام ، وتصير الأولى بين الأمم المصدرة للمصنوعات^(١) .

لقد كان هذا هو المطمح الذي يعلنه أقدر رجال الأعمال الأمريكيين ، ولم يكن مطمحاً أجوف ؛ فقد كان من المحتمل جداً أن يحققوا هدفهم بما لديهم .

(١) إن ظروف ما بعد الحرب أدت - بما هيأته من فرص ضخمة لتصدير السلع الأمريكية - ورأس المال الأمريكي - إلى توقف مؤقت والعدول عن السياسة الإمبريالية إلى حين .

من موارد طبيعية ، وما يوجد تحت تصرفهم من عمل ومواهب إدارية^(١) ، كما أن ما يتمتع به رجال الأعمال الأمريكيين من نفوذ أقوى ومن سلطة أكثر على السياسة جعل في مكنهم أن يندفعوا في طريق تحقيق مصالحهم الاقتصادية بصورة أسرع وأكثر حسماً مما حدث في بريطانيا العظمى . أن الإمبريالية الأمريكية كانت النتاج الطبيعي للضغط الاقتصادي لتقدم رأسمالي مفاجئ لم يجد لنفسه مجالا في الداخل ، فاحتاج إلى أسواق أجنبية للسلع والاستثمارات .

تجارة صادر الولايات المتحدة ١٨٩٠ — ١٩٠٠

سنة	زراعة	مصنوعات	متنوعات
	ج . ك		
١٨٩٠	١٢٥,٧٥٦,٠٠٠	٣١,٤٣٥,٠٠٠	١٣,٠١٩,٠٠٠
١٨٩١	١٤٦,٦١٧,٠٠٠	٣٣,٧٢٠,٠٠٠	١١,٧٣١,٠٠٠
١٨٩٢	١٤٢,٥٠٨,٠٠٠	٣٠,٤٧٩,٠٠٠	١١,٦٦٠,٠٠٠
١٨٩٣	١٢٣,٨١٠,٠٠٠	٣٥,٤٨٤,٠٠٠	١١,٦٥٣,٠٠٠
١٨٩٤	١١٤,٧٣٧,٠٠٠	٣٥,٥٥٧,٠٠٠	١١,١٦٨,٠٠٠
١٨٩٥	١٠٤,١٤٣,٠٠٠	٤٠,٢٣٠,٠٠٠	١٢,١٧٤,٠٠٠
١٨٩٦	١٣٢,٩٩٢,٠٠٠	٥٠,٧٣٨,٠٠٠	١٣,٦٣٩,٠٠٠
١٨٩٧	١٤٦,٠٥٩,٠٠٠	٥٥,٩٢٣,٠٠٠	١٣,٩٨٤,٠٠٠
١٨٩٨	١٧٠,٣٨٣,٠٠٠	٦١,٥٨٥,٠٠٠	١٤,٧٤٣,٠٠٠
١٨٩٩	١٥٦,٤٢٧,٠٠٠	٧٦,١٥٧,٠٠٠	١٨,٠٠٢,٠٠٠
١٩٠٠	١٨٠,٩٣١,٠٠٠	٨٨,٢٨١,٠٠٠	٢١,٣٨٩,٠٠٠

(١) « إتنا نملك الآن ثلاثة من الأوراق الراجعة في سبيل العظمة التجارية — وهي الحديد والفولاذ والفحم . لقد كنا منذ أمد طويل نخزن غلال العالم ، ونطمع الآن في أن نصير مصنعه ، ثم نريد أن نكون غرفة المقاصة فيه » . (رئيس اتحاد أصحاب المصارف الأمريكية في دفتر سنة ١٨٩٨) .

وقد وُجدت نفس هذه الحاجات في بلاد أوروبية ، ودفعت حكوماتها إلى السير في نفس الطريق كما هو معروف ، فالإنتاج الزائد بمعنى قيام مصانع مفرطة الإنتاج ، ورأس المال الفائض الذي لا يجد استثمارات سليمة داخل البلاد ، أكرها بريطانيا العظمى وألمانيا وهولاندة وفرنسا على وضع أجزاء متزايدة من مواردها الاقتصادية خارج منطقة سيطرتها السياسية الراهنة ، ثم أديا إلى سياسة توسع سياسي لضم المناطق الجديدة ، وقد كشف الغطاء عن المصادر الاقتصادية لهذه الحركة وقوع أزمات تجارية دورية راجعة إلى عدم قدرة المنتجين على إيجاد أسواق مجزية كافية لما يستطيعون إنتاجه ، وقد بين تقرير أغلبية اللجنة التي قامت ببحث أزمة التجارة في سنة ١٨٨٥ المسألة بما لا يدع مجالا لمستزيد ، إذ جاء فيه « إنه ، بسبب طبيعة الوقت لم يعد الطلب على سلعنا يزيد بالمعدل السابق ؛ وإن قدرتنا الإنتاجية صارت بناء على ذلك تزيد على حاجتنا ، ويمكن زيادتها كثيراً في وقت قصير ؛ وأن ذلك يرجع جزئياً إلى منافسة رأس المال الذي يتراكم باستمرار في هذا البلد » . بينما عزا تقرير الأقلية ظروف الوضع إلى « زيادة الإنتاج » مباشرة ، وقد كانت ألمانيا في السنوات الأولى من القرن العشرين تعاني بشدة مما يسمى « تخمة » رأس المال والقوة الصناعية : فكان لا بد لها من أسواق جديدة ، وكان قناصلها في جميع أنحاء العالم يتقنون عن التجارة ، وأرغمت آسيا الصغرى على قبول تسويات تجارية ، واضطرت الامبراطورية الألمانية إلى اتباع سياسة من الاستعمار وفرض الحماية في شرق أفريقيا وغربها ، وفي الصين وفي أماكن أخرى بوصفها متنفسات للطاقة التجارية الألمانية .

ويبدو أن كل تحسين في أساليب الإنتاج وكل تركيز في الملكية والسيطرة من شأنها أن تزيد هذا الاتجاه حدة . وكما دخلت الأمة بعد الأخرى في « اقتصاد الآلة » وانبعثت الأساليب الصناعية المتقدمة ، يصير أصعب على رجال صناعاتها وتجارها ومالييها

التصرف في مواردهم الاقتصادية بربح مجز، ويتعرضون لإغراء متزايد لاستخدام حكوماتهم في الحصول على بلد بعيد غير نام بضمه، أو إعلان الحماية عليه لفائدتهم الخاصة .

وقد يقول لنا البعض إن هذه العملية حتمية ، والأمر يبدو كذلك إذا بحثناه بشكل سطحي ، ففي كل مكان تظهر قدرات إنتاجية زائدة، ورأس مال زائد يبحث عن استثمار ، وجميع رجال الأعمال يعترفون بأن نمو القدرات الإنتاجية في بلادهم يزيد على نمو الاستهلاك ، وأنه يمكن إنتاج سلع أكثر مما يمكن بيعه بربح ، وأنه يوجد رأس مال أكثر مما يمكن استثماره استثماراً مجزياً .

وهذه الحالة الاقتصادية هي ما تتكون منها جذور الإمبريالية ، فإذا رفع جمهور المستهلكين في هذه البلاد مستوى الاستهلاك بحيث يسير كل زيادة في القدرات الإنتاجية ، لما أمكن وجود زيادة في السلع ورأس المال متكالب على استخدام الإمبريالية لإيجاد أسواق ، ولا مراء في أن التجارة الخارجية ستظل قائمة ، بيد أنه لن تكون هناك صعوبة في مبادلة فائض قليل من مصنوعاتنا بالطعام والمادة الأولية اللذين نستهلكهما سنوياً ، وسنجد في صناعاتنا المحلية - إذا أردنا - استثماراً لكل ما نستطيع ادخاره .

وليس في هذا الفرض شيء غير عقلي بصورة أساسية ، فكل ما ينتج ، أو يمكن إنتاجه ، يمكن استهلاكه ؛ إذ أن لعضو أو لآخر من أعضاء المجتمع حقاً فيه ، وهو بمثابة جزء من دخله الحقيقي في صورة إيجار أو ربح أو أجور ، وهو يستطيع استهلاكه ، أو يستبدل به شيئاً آخر يستهلكه مع شخص يستهلك السلعة الأولى ، فمع كل شيء ينتج تولد قدرة استهلاكية ، ومن ثم فإنه إذا كانت هناك سلع لا تُستهلك ، أو حتى لا يمكن إنتاجها لأنه من الواضح أنها لن تُستهلك ، وإذا كان هناك قدر من رأس المال والعمل لا يجد عملاً كاملاً ؛

لأنه لا يمكن استهلاك نتاجه ، فالتفسير الوحيد لهذه المفارقة هو رفض أصحاب القدرة الاستهلاكية استعمال هذه القدرة في طلب فعال للسلع .

ومن الممكن بطبيعة الحال أن تحدث زيادة في القدرة الإنتاجية في صناعات بذاتها بسبب سوء الإدارة ، إذ تعمل في إنتاج مصنوعات معينة ، بينما كان ينبغي عليها أن تعمل في الزراعة أو في شيء آخر ، ولكن لا يستطيع إنسان أن يدعى جدياً بأن مثل سوء الإدارة هذا يفسر إفراط الإنتاج المتكرر ، وما يتبعه من أزمات في الصناعة الحديثة ، أو بأنه عندما تظهر زيادة في الإنتاج في الصناعات الرئيسية تكون هناك سبل كافية أمام الفائض من رأس المال والعمل في صناعات أخرى ، فالطابع العام لزيادة القدرة الإنتاجية يدل عليه وجود أصول مصرفية كبيرة من المال المتعطل في مثل هذه الأوقات نبحث عن أى نوع من الاستثمار المجزى ولا تجد شيئاً .

ومن الواضح أن الأسئلة الجذرية في هذه الظواهر هي : « لماذا لا يسير الاستهلاك جنباً إلى جنب بصورة أوتوماتيكية في المجتمع مع قدرة الإنتاج ؟ » و « لماذا يحدث أن يقل الاستهلاك أو يزيد الإدخار ؟ » ، لأنه من الجلى أن القدرة الاستهلاكية ، التي لو استعملت تبلغ بالإنتاج أقصى مداه دائماً ، تُحجز — أو بعبارة أخرى « تُدخر » — لا مستخدماً في الاستثمار ، ولا ينطوى كل ادخار للاستثمار على هبوط في معدل الإنتاج ، بل على النقيض من ذلك ؛ فالادخار له ما يبرره اقتصادياً — من وجهة النظر الاجتماعية — عند ما يُستخدم رأس المال المدخر استخداماً كاملاً في المعاونة في إنتاج سلع تستهلك عندما تنتج ، والادخار أكثر من ذلك هو ما يترتب عليه ضرر ؛ إذ يأخذ صورة رأس مال فائض لا حاجة إليه في الاستهلاك الراهن ويظل إما عاطلاً أو يحاول إخراج رأس مال قائم ليحل محله ، أو يبحث عن استثمار عن طريق المضاربة في الخارج تحت حماية الحكومة .

ولكن قد يسأل البعض : « لماذا يكون هناك أى اتجاه للإفراط فى الادخار؟ لماذا يحجز أصحاب القدرة الاستهلاكية قدراً للادخار كبير مما يمكن استخدامه بطريقة مفيدة ؟ » ويمكن وضع هذا السؤال بطريقة أخرى « لماذا لا يسير ضغط الحاجات الراهنة جنباً إلى جنب مع كل إمكانية لإشباعها ؟ » والإجابة على هذه الأسئلة التى تعتبر فى الصميم - تحملنا إلى أوسع قضايا توزيع الثروة ، فإذا كان هناك اتجاه نحو توزيع الدخل أو القدرة الاستهلاكية حسب الحاجات ، فمن الواضح أن الاستهلاك كان يرتفع مع كل زيادة فى قدرة الإنتاج ؛ لأن الحاجات الإنسانية غير محدودة ، ولا يمكن أن يوجد فى هذه الحالة إفراط فى الادخار ، بيد أن الأمر مختلف تماماً فى حالة مجتمع اقتصاده ليس للتوزيع فيه أية علاقة محددة بالحاجات ، ولكن تحدده أحوال أخرى تمنح بعض الناس قدرة استهلاكية أكبر كثيراً من الحاجات أو الاستعمال الممكن ، بينما يحرم الآخرون من القدرة الاستهلاكية الكافية ، وحتى مما يلزم لإشباع الكفاية البدنية ، وقد يساعد المثل التالى فى توضيح الموضوع « لقد كان حجم الإنتاج فى زيادة مستمرة بسبب الآلة الحديثة ، وهناك مجريان رئيسيان لتصرف هذه المنتجات : مجرى يحمل المنتجات التى قصد بها استهلاك العمال ، والآخر يحمل الباقي إلى الأغنياء . ومجرى العمال محصور بين جانبين صخريين بسبب نظام المنافسة فى الأجور الذى يحول دون ارتفاع الأجور بنسبة ارتفاع الكفاية ، والأجور تقدر على أساس تكاليف المعيشة ، وليس على أساس كفاية العمل ؛ لذا يحصل المعدن فى المناجم الفقيرة على نفس الأجر اليومى الذى يحصل عليه فى المنجم الغنى المجاور ، ويحصل صاحب المنجم الغنى على الزائدة ، وليس عماله . والمجرى الذى يحمل السلع المخصصة للأغنياء منقسم بذاته إلى قناتين : قناة تحمل ما « ينفقه » الأغنياء على أنفسهم لحاجات الحياة وكالياتها ، والأخرى هى مجرد قناة « للزائد » تحمل مدخراتهم ، وقناة الإنفاق ،

أى المقدار الذى يضيعه الأغنياء فى كالياتهم ، قد تنسج بعض الشيء ، ولكنها لا يمكن أن تستمر فى الاتساع كثيراً ؛ لأن عدد أولئك الأغنياء الذين يبالغون من الثراء ما يكفى للانعكاس فى إرضاء نزواتهم قليل ، وعلى أى الأحوال لا تحمل هذه القناة سوى نسبة ضئيلة بمقارنتها بالقناة الأخرى بحيث لا يمكن فى أية حالة أن يكون هناك أمل كبير فى تجنب فيضان رأس المال فى مثل هذا التقسيم ، فالأغنياء لن يبلغوا أبداً حداً من التفتن فى إنفاق ما يكفى للحيلولة دون إفراط الإنتاج ، ومجرى « الزائد » الكبير الذى يعمل بمثابة صمام الأمن - وكان يتسع ويزداد عمقا باستمرار ليحمل ذلك الفيض المتزايد أبداً من رأس المال الجديد - هو تلك القناة التى تحمل مدخرات الأغنياء ، ولم يقتصر الأمر على أنه تبين فجأة أن هذا المجرى لم يعد يقبل أى اتساع أكثر من ذلك ، بل يبدو أيضاً أنه فى طريقه فعلاً لأن ينسد^(١) .

ورغم أن عرض الموضوع بهذه الصورة يبالغ فى سعة الشقة بين الفقير والغنى وفى ضعف العمال ، فإنه يعبر تعبيراً سليماً قوياً عن حقيقة اقتصادية من الأهمية بالمكان الأول ، ولكنها لا تحظى بالإدراك الواجب ، قناة « الزائد » للمدخرات لا تستمد كل غذائها من فائض دخل « الأغنياء » وحدهم بطبيعة الحال ، بل إن الطبقات الوسطى الصناعية ، وأصحاب المهن يشتركون فى تنفيذها ، وكذلك العمال إلى حد ضئيل بعض الشيء ، ولكن « الفيضان » يرجع بوضوح إلى الادخار الأوتوماتيكي لفائض دخل الأغنياء ، وهذا صحيح بطبيعة الحال فى أمريكا بصفة خاصة حيث يصعد أصحاب الملايين العديدة بسرعة ، ويجدون أنفسهم يملكون دخولاً كبير بكثير من مطالب أية رغبة يشتهونها ، ولكى نستكمل التشبيه السابق يجب تصوير قناة الزائد وهى تعود ثانية فى مجرى الإنتاج وتحاول

(١) « منزى الموثقة » تأليف هـ . ج . ويلشاير .

أن تفرغ فيه كل « المدخرات » التي تحملها ، فبينما تظل المنافسة حرة تكون النتيجة احتقانا مزمنا - في القدرة الإنتاجية ، وفي الإنتاج - يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية ويضيع مبالغ كبيرة في الإعلان والسعي للحصول على طلبات ، ويتسبب في أزمات دورية يتبعها انهيار تظل أثناءه مقادير كبيرة من رأس المال والعمل بلا استغلال ولا ثمار ، والهدف الأول من الموثقات والتكتلات الأخرى هو علاج هذا الضياع والخسارة بإحلال تنظيم الإنتاج محل الإفراط المتهور في الإنتاج ، وهي بتحقيقها ذلك تضيق الجارى القديمة للاستثمار بل وتسدها ، وتحدد قناة الزائد بحيث لا تحمل سوى القدر المطلوب بالضبط للمحافظة على التدفق العادى للإنتاج ، ولكن هذا التحديد الشديد للتجارة وإن كان مرغوبا فيه بالنسبة لاقتصاد كل موثقة على حدة ، فإنه لا يلائم منشئ الموثقات الذين يضطرون إلى تعويض التنظيم المشدد للصناعة المحلية بفتح مجار أجنبية جديدة كمتنفسات لقدرتهم الإنتاجية ، ومدخراتهم الزائدة ، وهكذا نصل إلى نتيجة أن الإمبريالية هي محاولة من جانب كبار المسيطرين على الصناعة لتوسيع مجرى سبل ثرواتهم الفائضة بالبحث عن أسواق أجنبية واستثمارات أجنبية لتصرف السلع ورأس المال الذى لا يستطيعون استثماره .

وقد صارت المغالطة الخاصة بالاحتمية المزعومة بالتوسع الإمبريالى بوصفه متنفسا للصناعة المتقدمة مغالطة واضحة الآن ، فليس التقدم الصناعى هو الذى يتطلب فتح أسواق ومناطق استثمار جديدة ، ولكن سوء توزيع القدرة الاستهلاكية الذى يحول دون امتصاص السلع ورأس المال داخل البلاد ، إذ يتبين بالتحليل أن الإفراط فى الادخار - الذى يعد الجذر الاقتصادى للإمبريالية - مكون من إيجارات ، وأرباح احتكارية ، وعناصر دخل آخر غير مكسوبة أوزائدة ، لم يكن مصدرها عمل عقلى أو يدوى ، ومن ثم فليس لها « سبب وجود » مشروع ، ولما لم تكن لها علاقة طبيعية بمجهود الإنتاج فإنها لا تدفع

من يتلقاها إلى إشباع مقابل في الاستهلاك ، فهي تكون ثروة فائضة تنحو إلى التراكم بوصفها مدخرات زائدة ، حيث لا يوجد لها مكان في اقتصاديات الإنتاج والاستهلاك العادية ، ودع أى تغير في اتجاه القوى السياسية الاقتصادية يمنع عن هؤلاء المالكين هذا الدخل الزائد ويجعله يسيل ، إما إلى العمال في صورة أجور أعلى ، أو إلى المجتمع في صورة ضرائب ، بحيث يُنفق بدلا من أن يدخر، ويعمل بأى من هاتين الطريقتين على زيادة مقدار الاستهلاك — عندئذ لا تكون هناك حاجة إلى القتال في سبيل الأسواق الأجنبية ، أو مناطق الاستثمار الأجنبية .

لقد سار الكثيرون في تحليلهم للموقف حتى أدركوا الغباء الذى ينطوى عليه إنفاق نصف مواردنا المالية في القتال في سبيل الأسواق الأجنبية في الوقت الذى تشير فيه الأفواه الجائعة، والأجسام العارية ، والمنازل الخالية من الأثاث إلى حاجات مادية لا عداد لها بين أهلينا لا تحظى بأشباع ، وإذا اتخذنا إحصائيات « مستر راونترى »^(١) الدقيقة هاديا لنا ، فسندرك أن أكثر من ربع سكان مدنا يعيشون في مستوى أدنى من مجرد الكفاية المادية، فإذا أمكن ، عن طريق إعادة تنظيم الأوضاع الاقتصادية — بصورة ما — تحويل المنتجات التى يتكون بها فائض الادخار لدى الأغنياء بحيث ترفع دخول هذا الربع الذى يعاني النقص فى الكفاية ومستوى استهلاكه ، لما كانت هناك حاجة للاندفاع الإمبريالى ، ولكانت قضية الإصلاح الاجتماعى تكسب أكبر انتصاراتها .

فليس مما تقتضيه طبيعة الأمور أن ننفق مواردنا الطبيعية — فى الاستعدادات العسكرية، والحرب، والدبلوماسية الخطرة التى لا تزعى ذماما — لكي نوجد أسواقا.

(١) « الفقر : دراسة فى حياة المدينة » .

نبضائنا وفائض رأسمالنا . إن المجتمع التقدمي الذكي الذي يقوم على مساواة جدية في الفرص الاقتصادية والتربوية يرفع مستوى استهلاكه بحيث يقابل كل زيادة في قدرته الإنتاجية ، ويستطيع أن يجد مجالا لاستخدام كمية غير محدودة من رأس المال والعمل داخل حدود البلاد الذي يسكنه ، فحينما يكون توزيع الدخل بحيث يجعل في مكنة جميع طبقات الأمة أن تحول ما تحس به من حاجات إلى طلب فعال للسلع ، لا يوجد إفراط إنتاج ولا بطالة لرأس المال والعمل ، ولا تكون هناك ضرورة للقتال من أجل الأسواق الأجنبية .

إن أقوى اهتمام وجه إلى الاقتصاديات السائدة حاليا هو الصعوبة التي يجدها المنتجون في كل مكان في العثور على مستهلكين للمنتجات ، وهي حقيقة يشهد بها النمو الضخم لطبقات العملاء والسامرة ، وتضاعف الإعلان من كل نوع ، والزيادة العامة في طبقات الموزعين ، أما في ظل اقتصاد سليم فالضغط ينعكس : فالحاجات النامية للمجتمعات التقدمية تظل حافزا مستمرا لطاقات الابتكار والعمل لدى المنتجين ، وتضغط بلا انقطاع على قدرات الإنتاج . إن زيادة جميع عوامل الإنتاج في وقت واحد — وهو ما يشهد عليه تكرار وقوع فترات الركود التجاري بكثرة — لدليل واضح كل الوضوح على خطأ اقتصاديات التوزيع ، فهي لا تنطوي على مجرد سوء تقدير في تطبيق قدرة الإنتاج ، أو على زيادة مؤقتة قصيرة في هذه القدرة ، بل إنها تعبر بصورة حادة عن تالف اقتصادي مزمن ، تالف ناجم عن انفصال الرغبة في الاستهلاك عن القدرة الاستهلاكية .

فلو كان تقسيم الدخل بحيث لا يثير إفراطا في الادخار لوجد رأس المال والعمل باستمرار مجالا داخل البلاد ، ولا يفتقر هذا بطبيعة الحال أنه لن تكون هناك تجارة خارجية ؛ فالبضائع التي لا يمكن إنتاجها محليا — أو لا يمكن إنتاجها بنفس الرخص والجودة — يظل الحصول عليها عن طريق عملية التبادل الدولي

العادية ، ولكن هنا أيضا يكون الضغط هو ذلك الضغط السليم من جانب المستهلك الذى يرغب فى شراء ما لا يستطيع الحصول عليه محليا من الخارج ، وليست الرغبة الجارفة العمياء للمنتج فى استعمال كل قوة أو خدعة تجارية أو سياسية للعثور على أسواق « للفائض » من بضائعه .

فالصراع من أجل الأسواق ، والرغبة الشديدة لدى المنتجين فى البيع التى تزيد على رغبة المستهلكين فى الشراء ، هما الدليل الحاسم على خطأ اقتصاديات التوزيع ، والإمبريالية هى ثمرة هذه الاقتصاديات الخطأ ، وعلاجها هو « الإصلاح الاجتماعى » ، فالهدف الأول من « الإصلاح الاجتماعى - بالمعنى الاقتصادى للمصطلح - هو رفع المستوى الصحيح للاستهلاك الخاص والعام فى الأمة بحيث يجعل فى مكنتها أن تبلغ أقصى مستوى إنتاجها ، وحتى أولئك المصلحون الاجتماعيون الذين يهدفون مباشرة إلى إلغاء نوع سىء من أنواع الاستهلاك ، أو إلى الإقلال منه - كما فى حركة مقاومة الخمر - يدركون عادة ضرورة إحلال نوع أفضل من الاستهلاك الجارى ذى قيمة تربية أكبر ، ويستهدفون أذواقا أخرى ويساعد على رفع المستوى العام للإنتاج .

ليست هناك ضرورة لفتح أسواق جديدة ، إن الأسواق المحلية قابلة للتوسع بلا حدود ، فكل ما يمكن إنتاجه فى إنجلترا يمكن استهلاكه فى إنجلترا ، على شرط أن يوزع « الدخل » أو قدرة طلب السلع توزيعا سليما ، ولا يبدو هذا غير صحيح إلا بسبب ذلك التخصص - غير الطبيعى ، وغير السليم - الذى خضعت له هذه البلاد ، والذى يقوم على توزيع سيء للمصادر الاقتصادية أدى إلى إفراط فى نمو بعض الصناعات الممينة بغرض وحيد هو التأثير على المبيعات الخارجية ، ولو أن الثورة الصناعية كانت وقعت فى إنجلترا - التى تقوم على نصيب متساو لجميع الطبقات فى الأرض والتربية والتشريع - لما سار

التخصص في المصنوعات ذلك الشوط البعيد (وإن كان يحدث تقدم أكثر فطنة بسبب توسيع مجال اختيار مواهب الابتكار والتنظيم) كانت التجارة الخارجية تعتبر أقل أهمية ولكنها أكثر ثباتاً ، ولما كان مستوى المعيشة مرتفعاً بالنسبة لجميع قطاعات السكان ، وربما كان المعدل الحالي للاستهلاك القومي يكفل مجالات للعمل عمالة كاملة مستمرة ومجزية لقدر أكبر بكثير من رأس المال العام والخاص الذي يستخدم الآن^(١) ؛ لأن الإفراط في الادخار أو التوسع في الاستهلاك الذي يرجع في أساسه إلى الدخول الزائدة عند الأغنياء سياسة اقتصادية هدامة ممينة حتى من زاوية رأس المال وحده ، لأن الاستهلاك وحده هو الذي يضيف على رأس المال حيوية ويجعله قادراً على إنتاج ربح . فالسياسة الاقتصادية التي تمنح الطبقات المالكة قدرة استهلاكية زائدة لا تستطيع استخدامها ، ولا تستطيع تحويلها إلى رأس مال مفيد حقاً ، إنما هي خطة من لا يريد أن يتمتع بشيء ما ، ولا يريد أن يتمتع به غيره ، ومن ثم فإن الإصلاحات الاقتصادية التي تحرم الطبقات المالكة من فائضها لن تلحق بهم الضرر الحقيقي الذي يخشونه ؛ فهذه الطبقات لا تستطيع استخدام هذا الفائض إلا بأن ترغم بلدها على اتباع سياسة إمبريالية مدمرة ، فالسبيل الوحيد إلى سلامة الأمم هو : انتزاع الزيادات غير المكسوبة في الدخول من الطبقات المالكة ، وإضافتها إلى الأجور التي هي دخول الطبقات العاملة ، أو إلى الدخل العام حتى تنفق في رفع مستوى الاستهلاك .

(١) إن الاقتصاديين الكلاسيكيين الإنجليز ، وقد حرمتهم نظرياتهم في التقدير وفي نمو رأس المال من تصور فكرة توسع الأسواق المحلية إلى ما لا نهاية بسبب الارتفاع المستمر في مستوى الحياة القومي ، كانوا من مبدأ الأمر مدفوعين إلى الأخذ بمذهب من ضرورة إيجاد أسواق خارجية لاستثمار رأس المال ، ولذا يقول جون ستيوارت ميل : « إن توسع رأس المال سرعان ما سيبلغ منتهاه إذا كانت حدوده نفسها لا تفتح تاركة مجالاً أكبر » (الاقتصاد السياسي) . وقبله قال ريكاردو (في خطاب لمانس) : « إذا كان في استطاعتنا أن نضم قطعة جديدة خصبة من الأرض إلى جزيرتنا مع كل تراكم لرأس المال لما انخفضت الأرباح قط » .

ويتجه الإصلاح الاجتماعى إحدى وجهتين تبعاً لما إذا كان المصلحون يتبعون فى تحقيق هذا الهدف طريق رفع الأجور أو طريق زيادة الضرائب والإئفاق ، وليس من الضرورى أن يكون هذان الطريقان متعارضين ، بل الأغلب أن يكونا متكاملين ، فحركات الطبقات العاملة تهدف - إما عن طريق التعاون الخاص أو بالضغط السياسى على الأجهزة التشريعية والإدارية فى الحكومة - إلى زيادة ذلك الجزء من الدخل القومى الذى يحصل عليه العمل فى صورة أجور ومعاشات وتعويضات عمل ... الخ . والهدف من اشتراكية الدولة هو الحصول على نصيب متزايد من «القيم الاجتماعية» التى تنشأ عن العمل التعاونى الوثيق فى المجتمع بقصد تخصيص هذا النصيب للاستعمال المباشر بواسطة المجتمع كوحدة ، وذلك عن طريق فرض الضرائب على الممتلكات ، والدخول بحيث تحول الميزانية العامة «العناصر غير المكسوبة» فى الدخل للإئفاق العام مع السماح للمنتجين الأفراد بتلك الدخل التى تعد ضرورة لدفعهم إلى بذل طاقاتهم الاقتصادية على أفضل وجه ، وترك المشروعات التى لا يتولد عنها احتكار، والتى لا حاجة للقطاع العام أن يقوم بها - أولاً قدرة له على ذلك - للقطاع الخاص ، وإيست هذه هى الأغراض الوحيدة ، أو حتى أفضل الأغراض ، المعترف بها لحركات الإصلاح الاجتماعى ، ولكنها الجوهر الذى يهمنى فى هذا التحليل .

وهكذا ، فإن النقاية والاشتراكية هما العدوان الطبيعيان للإمبريالية ؛ لأنهما يأخذان من الطبقات «الإمبريالية» الدخل الفائضة التى يتكون منها الحافز الاقتصادى للإمبريالية .

ولا نقول هنا: إن هذه هى الحقائق النهائية فى العلاقات الكاملة لهذه القوى ، وعندما نصل إلى التحليل السيماسى سندرك أن الإمبريالية تنحو إلى الفضاء

على النقاية، وإلى أن «تتص» أو تستغل إشترائية الدولة استغلال الطفيليات، ولكننا إذا اقتصرنا حالياً على الوضع الاقتصادى الضيق نستطيع اعتبار النقاية وإشترائية الدولة قوتين متكاملتين تتكاتفان ضد الإمبريالية فى حدود أنهما يرفعان المستوى العام للاستهلاك المحلى، ويحققان الضغط على الأسواق الأجنبية عن طريق تحويل عناصر الدخل - التى لو تركت تكون منها فائض فى الادخار - إلى الطبقة العاملة، أو إلى الإنفاق العام، وبطبيعة الحال إذا «ادخرت» كل الزيادة فى دخل الطبقة العاملة أو معظمها ولم تنفق، أو استعملت الضرائب على الدخل غير المكسوبة فى تخفيف ضرائب أخرى تتحملها الطبقات المالكة، فإن النتيجة التى ذكرناها لا تتحقق، بيد أنه ليس هناك ما يدعو إلى الخوف من مثل هذه النتيجة التى وصفناها توا من الإجراءات النقاية أو الإشتراكية، فرغم أنه لا يوجد حافز طبيعى كاف لإجبار الأغنياء على إنفاق فائض الدخل الذى يدخرونه على كماليات أكثر، فإن كل عائلة فى الطبقة العاملة تتعرض لحافز قوى من الحاجات الاقتصادية، كما أن الدولة التى تحكم حكماً معقولاً مستتباً أن واجبها الأول هو التخفيف من حدة الفقر الحالى فى الحياة العامة عن طريق صور جديدة من الإنفاق المفيد اجتماعياً.

بيد أنه ليس مما يهمنا هنا ما يتصل بالقضايا العمالية للخطة السياسية والاقتصادية، إن النظرية الاقتصادية - وهذا ما نحاول إثباته - (وهى نظرية ستقضى - إذا كانت صحيحة - على الوهم الذى يذهب إلى أن التوسع فى التجارة الخارجية، ومن ثم التوسع الإمبراطورى، ضرورة من ضرورات الحياة القومية. فإذا نظرنا إلى الأمر من زاوية توفير الطاقة، تواجه الأمم نفس «اختيار طريق الحياة» الذى يواجه الفرد؛ إذ أن الفرد قد ينفق كل طاقته فى الحصول على ممتلكات خارجية - مضيئاً أرضاً إلى أرض، ونحزناً إلى نحزن، ومصنعاً إلى مصنع - فقد «يوسع نطاق نفسه» على أكبر مساحة ممكنة من الملكية مكسدا الثراء المادى الذى يعد،

بمعنى ما « ذاته » باعتباره يتضمن طابع قوته ومصلحته ، وهو يفعل ذلك بأن يهبط باهتماماته إلى مستوى أدنى من الرغبة البحتة في الاقتناء على حساب إهمال الصفات والاهتمامات الأسبى في طبيعته ، والتنافر هنا ليس مطلقاً في الواقع . إن أرسطو قال « لا بد أن نحصل أولاً على قوام حياتنا ثم نمارس الفضيلة بعد ذلك » ومن هنا كان السعى في سبيل الحصول على الممتلكات المادية بوصفها الأساس المعقول للراحة المادية يعتبر - في نظر أحكم الناس - خطة سليمة ؛ ولكن قصر الوقت والطاقة والاهتمام على التوسع الكمي على حساب إهدار الاهتمامات والقدرات العليا بالضرورة خطة غير سليمة ، ويواجه الفرد نفس المشكلة في حياته العملية : فهي مسألة اتساع على حساب التعمق ، فالألاح البدائي أو الجاهل قمين - إذا كانت الأرض متوفرة - بأن ينشر رأسماله وعمله على مساحة واسعة فيستولى على أرض جديدة ويزرعها زراعة سيئة . أما الفلاح الماهر الذي يتبع الأصول العلمية فإنه يدرس قطعة صغيرة من الأرض ؛ ويستغلها استغلالاً كاملاً ، ويستخدم كل خصائصها ، ويكيفها لما تتطلبه أكثر الأسواق ربحاً من حاجات . وينطبق نفس الشيء على الأعمال الأخرى ؛ وحتى عندما تكون سياسة الإنتاج الكبير هي أكثر الخطط اقتصاداً فإنه يوجد حد لا يتجاوزه رجل الأعمال الحكيم ، وهو يدرك أنه إذا فعل ذلك يخاطر : بأن تسوء إدارته مقابل ما يبدو أنه يربحه - بواسطة اقتصاديات الآلة - في الإنتاج والسوق .

ففي كل مكان تظهر مشكلة النمو الكمي ضد النوعي ، وهذه هي قضية الإمبراطورية كلها ؛ فإن شعباً محدود العدد والطاقة ، وفي الأرض التي يشغلها أمامه أن يختار بين تحسين إدارة أرضه الخاصة اقتصادياً وسياسياً إلى أقصى حد ، ولا يضم من الأقاليم إلا ما تقتضيه أشد الظروف لشعب نام ، وبين أن يعمل - مثل الفلاح الكسول - على بسط قوته وطاقته ينثرهما في الأرض كلها وقد أغرته الأسواق الجديدة بما تتيحه من عنصر المضاربة ، أو تذره من أرباح مبريعة ، (٧ - الإمبريالية)

أو مجرد الطمع في الممتلكات الإقليمية ، متجاهلا التألف الاقتصادي والسياسي لهذا السبيل الإمبريالي وما ينطوي عليه من مخاطر ، ويجب أن يكون مفهوما بوضوح أن ذلك الاختيار - في حقيقته - اختيار بين بديلين ، فتحقيق النمو الفوعى والكفى تحقيقا كاملا في وقت واحد مستحيل ؛ إذ أن الأمة إما أن تحذو حذو الدانمارك أو سويسرا وتستخدم الذكاء في الزراعة وتنمى نظاما متنوعا جيدا من التعليم الفنى والعام ، وتطبق أفضل ما وصل إليه العلم على صناعاتها الخاصة بها ، وبذلك تحول عددا ضخما من السكان بصورة مريحة تقدمية على مساحة محدودة تماما ؛ وإما أن تحذو حذو بريطانيا العظمى قهمل زراعتها وتترك أرضها تتحول إلى أرض بور ويتكاثر سكانها في المدن ، وتتخلف عن الأمم الأخرى في أساليب التربية فيها ، وفي قدرتها على تكيف آخر المعلومات العلمية لخدمتها ، لكي تبعثر مواردها المالية والعسكرية في فتح أسواق سيئة بالقوة ، ولإيجاد ميادين مضاربة للاستثمار في أركان الأرض البعيدة ، مضيعة ملايين من الأميال المربعة والسكان الذين لا يمكن أن تهضمهم حضارتها إلى الإمبراطورية .

ولقد أوضحنا القوى الدافعة من المصالح الطبقيّة التي تدفع إلى مثل هذه الخطة غير السليمة وتؤديها ، وليس هناك علاج مفيد ضد الإمبريالية إذا تركنا هذه القوى تعمل عملها في المستقبل ، فما لا جدوى منه أن نهاجم الإمبريالية أو الروح الحربية - بوصفها ووسيلة أو سياسة - إلا إذا سلطنا المعول على الجذور الاقتصادية للشجرة ، وحرمنا الطبقات التي تعمل الإمبريالية لمصلحتها من فائض الدخل الذي يسعى وراء مثل هذا المتنفس .

الفصل السابع

الشؤون المالية للإمبريالية

يفسر تحليل القوى الاقتصادية في الفصل السابق ، الطابع الذي تتخذه المالية العامة في الدول التي تسير على سياسة إمبريالية ، فالإمبريالية - كما نرى - تنطوي على استخدام جهاز الحكومة من جانب بعض المصالح الخاصة - وهي مصالح رأسمالية أساساً - للحصول على ربح اقتصادي من خارج البلاد ، ويفرض تحكم هذا العامل في السياسة العامة طابعاً خاصاً على الإنفاق ، وعلى الضرائب على السواء .

والجدول المرافق^(١) يلقي ضوءاً واضحاً على السمات الرئيسية للإنفاق القومي في بريطانيا العظمى خلال الثلاثين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر .

وأول هذه السمات هي معدل نمو الإنفاق القومي في مجموعه . فقد كان هذا النمو أسرع بكثير من نمو التجارة الخارجية ؛ إذ بينما كان متوسط القيمة السنوية لتجارتنا الخارجية بين ٧٠ - ١٨٧٥ وهو يبلغ ٦٣٦.٠٠٠.٠٠٠ ج.ك. زاد في الفترة بين ١٨٩٥ و ١٩٠٣ إلى ٨٦٨.٠٠٠.٠٠٠ ، زاد متوسط الإنفاق في نفس الفترة من ٦٣١.٦٠.٠٠٠ إلى ١٥٥.٦٦٠.٠٠٠ ج.ك. وقد زاد كذلك بسرعة أكبر بكثير من نمو مجموع الدخل القومي ، الذي زاد تبعاً للتقديرات التقريبية للإحصائيين - خلال نفس الفترة - من حوالي ١٢٠.٠٠٠.٠٠٠ إلى ١٧٥.٠.٠٠٠.٠٠٠ ج.ك. ، وقد أسرع معدل النمو في الزيادة خلال النصف الثاني من الفترة المشار إليها ؛ لأن الارتفاع في إنفاق الإمبراطورية العادي - بعد

(١) ملحق في آخر الكتاب .

استبعاد نفقات الحرب من الحساب - كان من ٨٧٢٤٢٣ر٠٠٠ جك في سنة ١٨٨٨ إلى ١٢٨ر٠٠٠ر٠٠٠ جك في سنة ١٩٠٠

وأبرز السمات التي يتطوى عليها الجدول هي تلك النسبة الضئيلة المتناقصة من الدخل القومى التي تنفق فيما يمكن اعتباره الأغراض الإنتاجية المباشرة للحكومة ، فأكثر من ثلثي المال - على وجه التقريب - يذهب إلى الإنفاق على الجيش والبحرية ، ولسداد الديون الحربية ، وحوالى ستة شللات من كل جنيه تخصص للتعليم ولجهاز الحكومة ولتلك السياسة المشكوك في فائدتها ، سياسة المعونات المادية للضرائب المحلية^(١) .

والأمر الوحيد المرضى الذي أظهره الجدول كان نمو مقدار المال الذي أنفق على التعليم ونمو نسبته إلى المال العام ، بينما أن جزءاً كبيراً من المبلغ الذي أنفق كمعونات للضرائب المحلية كان يذهب ببساطة هدية إلى أصحاب الأراضي .

وزاد الإنفاق الحربى والبحرى المباشر خلال الفترة بمعدل أسرع من زيادة مجموع الإنفاق ومن نمو التجارة والدخل القومى ، أو أى اتجاه عام فى نمو الموارد القومية ، ففي سنة ١٨٧٥ كانت نفقات الجيش والبحرية أقل من ٢١ ٤ مليوناً من مجموع المصروفات الذى بلغ ٦٥ مليوناً ، وفى سنة ١٩٠٣ بلغت النفقات حوالى ٧٩ مليوناً من مجموع ١٤٠ مليوناً .

فالإنفاق الضخم على حرب جنوب أفريقيا تبعته زيادة كبيرة دائمة فى هذه الفروع من الإنفاق بلغت ما لا يقل عن ٣٢ر٠٠٠ر٠٠٠ جك سنوياً .

وهذا النمو فى الإنفاق الحربى والبحرى من حوالى ٢٥ مليون إلى ٧٩ مليون فى أقل من ربع قرن هو أهم حقيقة ذات مغزى فى الشئون المالية الإمبريالية .

(١) يد أنه ينبغي اعتبار جزء من المال الذى ينفق تحت بند « الدين القومى » اتفاقاً منتجاً حيث أنه أنفق فى تخفيض الدين . فقد تم تخفيض الدين بين سنة ١٨٧٥ وسنة ١٩٠٠ ١٤٠ر٠٠٠ر٠٠٠ جك أى بمعدل ٨ر٨٠٠ر٠٠٠ جك سنوياً تقريباً .

فالتطبيقات المالية والصناعية وأصحاب المهن ، التي يتكون منها اللب الاقتصادي للإمبريالية - كما أوضحنا - استعملت قوتها السياسية لتتزع هذه المبلغ من الأمة لكي تؤمن استثماراتها وتفتح ميادين جديدة لرأس المال ، ولتجد أسواقاً مربحة لفائض بضائعها ، بينما تجنى من المبالغ العامة التي تنفق في هذه الأغراض أرباحاً خاصة أخرى في صورة عقود مربحة ، ووظائف مجزية أو مشرفة .

كما أن الرأسماليين الماليين أو الصناعيين الذين رسموا هذه السياسة ونفذوها ، مستخدمين معتقداتهم الحقيقية الخاصة بهم لإخفاء أهدافهم العملية المستورة ، قدموا رشاً ، وتنازلوا عن امتيازات مهمة لمصالح كانت مكاسبها غير مباشرة لكي تحتفظ بعطفها وتحصل على تأييدها .

ويفسر هذا تلك المعونات الكبيرة المتزايدة للضرائب المحلية ، التي يجب أن تعتبر : إذا فسرناها على ضوء التحديد العلمي لمن يتحمل عبأها ، إعانات لأصحاب الأراضي ، وتم الحصول على تأييد الكنيسة وتجارة المشروبات الروحية بنفقة أقل : الأولى بوساطة الإعفاء من فئات العشور وزيادة الهبات لمدارس الكنيسة ، والثانية بوساطة سياسة فذة من الامتناع عن حمل شيء في موضوع الإصلاحات الخاصة بمنع المسكرات ، ورعاية خاصة فيما يتعلق بفرض الضرائب .

وإني إذ جعلت القوى الرأسمالية الإمبريالية محور السياسة المالية ، لا أعني أن القوى الأخرى - من صناعية وسياسية وأخلاقية - ليس لها أهداف خاصة بها ونفوذ مستقل ، بل بكل ما أعنيه هو أن المجموعة الأولى يجب أن تعتبر العوامل الفعالة الحقيقية في تفسير السياسة الواقعة .

لقد وحدنا بين جميع المصالح المنظمة تقريباً ، التي تذكر عادة تحت عنوان

« الرأسمالية » — بما فيها رأس مال الأرض ، والإمبريالية — فمعظمها يشترك
بنصيب مباشر في أحد نوعي الربح الذي يترتب على هذه السياسة :
الفائدة أو الأرباح التجارية أو الوظائف التي تهيئها السياسة الإمبريالية ،
أو الفائدة أو الأرباح أو الوظائف المتصلة بالإتفاق العسكري والمدني ذاته .

فلا يمكن المبالغة في إدراك أن الإتفاق العام المتزايد — بصرف النظر عن
كل المبررات السياسية — مصدر مباشر من الربح لبعض المصالح المعينة المنظمة
تماماً وذات النفوذ ، وتعد الإمبريالية بالنسبة لكل مثل تلك المصالح أداة
رئيسية في زيادة هذا الإتفاق .

وبينما يعتبر الرأسماليون هم مدبري هذه السياسة — التي لا سرء في أنها
طفيلية — فإن نفس هذه الدوافع تؤثر في طبقات خاصة من العمال . فأمم الحرف
في كثير من المدن تعتمد على الخدمة أو العقود الحكومية ، وترجع — إلى حد
بعيد — إمبريالية مراكز التعدين وبناء السفن إلى هذه الحقيقة ، ويستخدم أعضاء
البرلمان نفوذهم بسخاء في الحصول على عقود وتجارة مباشرة لناخبينهم ، وكل نمو
في المصروفات العامة يزيد من هذا التحيز الخطر .

بيد أن أوضح مغزى للأوضاع المالية الإمبريالية لا يبدو في ناحية المصروفات.
بل في الضرائب . إن هدف تلك المصالح الاقتصادية التي تستغل الخزانة العامة
لأغراض الربح الخاصة يتحقق إلى حد كبير إذا كان عليها أولاً أن تجد المال
لتملاً هذه الخزانة ، وأن تجنب وقوع عبء الضرائب على كاهلها ، ونقلها إلى
كواهل الطبقات الأخرى أو الأجيال المستقبلية بعد سياسة طبيعية من الدفاع
عن النفس .

إن السياسة الضريبية الحكيمة تستمد الدخل القومي كله — أو الجزء
الأكبر منه — من الأرباح غير المكسوبة من استعالات الأرض ، ومن المكاسب

في الصناعات التي تستطيع الحصول على معدل مرتفع من الفائدة أو الربح بفضل حماية اقتصادية أرقانونية - من نوع ما - تجعلها بمنأى عن المنافسة الشديدة ، ويكون تحمل مثل هذه الضرائب سهلا حيث أنها تقع على العناصر غير المكسوبة من الدخل ، ولا تسبب اضطرابا في الصناعة ، بيد أن هذا يعنى بالضبط فرض الضرائب على تلك العناصر التي تتكون منها الجذور الاقتصادية للإمبريالية ، لأن العناصر غير المكسوبة في لدخول هي بالذات التي تمنح إلى عملية أوتوماتيكية من التكديس ، والتي توجه القوى السياسية نحو الإمبريالية بما تضيفه إلى سيل رأس المال الفائض الذي يبحث عن أسواق استثمار أو عن أسواق لفائض البضائع التي يساعد في إنتاجها ، ومن ثم فإن النظام الضرائبي السليم يعالج المرض في أعماق جذوره .

ومن ناحية أخرى لو أن القوى الرأسمالية الإمبريالية عملت صراحة على نقل عبء الضرائب إلى كواهل الشعب ، لكان من الصعب عندئذ تنفيذ مثل هذه السياسة الكثيرة النفقات في ظل أية صورة من صور الحكم الشعبي . إن الشعب لا بد أن يدفع ، ولكن يجب ألا يعلم أنه يدفع ، كما يجب أن يمتد الدفع أطول مدة ممكنة .

ولنأخذ مثلا مجسما ، إن مجموعة المصالح المالية والسياسية المتشابكة التي غررت ببريطانيا العظمى ، ودفعتها إلى إنفاق حوالى مائتى مليون جنيه من المال العام ؛ لكي تحصل لهذه المصالح على أرض جمهوريات جنوب أفريقيا ومواردها المعدنية ، ما كان من الممكن أن يقيض لها نجاح في تحقيق أغراضها لو أنها كانت مضطرة إلى توفير المال بأن ترسل جامع الضرائب ليدوز على المواطنين ويأخذ من كل منهم - نقدا تلك الجنيهات التي تتكون منها حصته في الضرائب ، تلك الحصة التي ستؤخذ منه بوسائل أكثر التواء .

إنه من المستحيل الإنفاق على المشروعات الإمبريالية بالضرائب المباشرة على الدخول أو الممتلكات ، فالزعة العسكرية والحروب تكون مستحيلة حينما توجد أية صورة من صور الحكم الشعبي - إذا كان كل مواطن سيسهم في نفقاتها بأن يدفع نقدا - ومن ثم فإن الإمبريالية تتجه في كل مكان إلى الضرائب غير المباشرة ، وليس السبب في ذلك أساسا هو سهولتها ، ولكن لفرض الإخفاء . وربما نكون أكثر عدلا إذا قلنا : إن الإمبريالية تستغل ذلك التفضيل الجبان الغبي الذي يبدية الرجل العادي في كل مكان بأن تُنزع منه حصته في الأرصدة العامة بالخداع ، وتستخدم هذه الحماقة العامة لتحقيق أغراضها الخاصة ، فمن النادر أن تستطيع أية حكومة ، حتى تحت ضغط حاجة خطيرة ملحة ، أن تفرض ضريبة على الدخل ، بل وحتى ضرائب الممتلكات يهرب الناس منها عادة في حالات الملكية الخاصة ، وعلى دائما موضع نفور عام . أما حالة إنجلترا فهي الاستثناء الذي يثبت القاعدة حقيقة .

إن إلغاء الضرائب الجمركية على الواردات والأخذ بحرية التجارة هو علامة انتصار البلوتوقراطية الصناعية والتجارية على الأرستقراطية التي تقوم على ملكية الأرض ، فقد كانت ضريبة التجارة مجزية جدا للطبقات الأولى في استيراد المواد الأولية الرخيصة ، وفي خفض نفقات المعيشة للعمال في وقت كان تفوق إنجلترا في أساليب الصناعة الجديدة يفتح مجال التوسع السريع غير المحدود أمام التجارة ، بحيث أن هذه الطبقات قبلت تأييد إعادة فرض ضريبة الدخل التي اقترحتها (نيل) في سنة ١٨٤٢ حتى تجعل في مكنه إلغاء الضريبة على الواردات أو خفضها ، وعندما وقع الضيق المالي المفاجيء في البلاد - بسبب حرب القرم - كانت سياسة حرية التجارة في أوج نجاحها وشعبيتها ، ولجأت وزارة الأحرار إلى جعل هذه الضريبة دائمة ، ووسعت نطاق تطبيقها ، وزادت من صعوبة إلغائها

بالغاء بعض الضرائب الجمركية الأخرى على الواردات ، مفضلة ذلك على العودة إلى سياسة الحماية التي كانت بدون ذلك تكون حتمية ، ولا تستطيع أية حكومة أن تلغى هذه الضريبة الآن ؛ لأن ما يترتب على إلغائها من مزايا سيرجح عليها النفور الذي ينتجم عن الالتجاء إلى بديل مناسب ، كما أن وفرة حصيلتها ومهولة حسابها مزيقتان لا يشتركان فيها معها بدرجة مساوية ، أي نظام ضرائبي آخر .

وينبغي أن نعمل شيئا من الاعتبار للمبادئ والمعتقدات الخاصة التي يعتنقها رجال المال السياسيون الذين تشبعوا بأصول علم الاقتصاد السياسي الانجليزي ؛ وهناك اعتبار آخر أكثر من ذلك ، وهو ما تعرض له الأحزاب المتنافسة من إغراء في سعيها للحصول على رضا الشعب الحديث العهد بممارسة حقوقه الانتخابية بنفخ أبواق الدعوة لسياسة ضرائبية طبقية . كما أن الروح الثورية التي كانت متفشية جميع أنحاء أوروبا في منتصف القرن - والنمو السريع للمراكز الصناعية الضخمة في جميع أنحاء إنجلترا بكتلتها البشرية التي تعيش في فقر لا يعرف الناس مداه الحقيقي ، وقابلية هذه الجماهير للهياج بجهل ، جعلت الأخذ رسميا بالديموقراطية تجربة كثيرة المخاطر ، وكان كلا الحزبين في حالة تجعله يلجأ إلى المنح والرشى لتهديئة الوحش الجديد ، وعندما تفرق حزب الأحرار القديم في ٨٩ - ١٨٨٦ مؤديا إلى انتقال الأغلبية الضخمة للملكية الخاصة إلى نفس الجانب الذي فيه الملكية العقارية ، صار من الممكن وضع ميزانية ديموقراطية حقيقية مع ضريبة تصاعدية على الدخل ، وضريبة موارد كبيرة ، بل وبدأ أن الأمر يتطلب ذلك ، وليس من الضروري أن ننكر أن سير (وليم هاركوت) وزملاءه كانوا يعتقدون - بإخلاص - في عدالة هذه السياسة والحاجة إليها ؛ ولكن يجب أن نتذكر أنه لم يكن هناك بديل آخر أمام الحاجة إلى أرصدة متزايدة للإمبريالية والتعليم ، إلا بالخروج فجأة وصراحة على مبادئ حرية التجارة - التي دافعوا عنها بشدة - والمهجوم الخطر على

المصالح التجارية هجوما قد تقع آثاره السيئة على الطبقة العاملة التي كانوا يرغبون بشدة في تبني قضيتها ، ومن ثم لا بد من اعتبار ذلك الهجوم المالي على « الملكية » - الذى يتمثل فى الضريبة التصاعدية على الدخل وضريبة الميراث - سياسة استثنائية فى ذلك الوقت مرجعها الأساسى سببان : صعوبة العودة إلى سياسة « الحماية » التى نُبذت ، والرغبة فى الحصول على رضا الديموقراطية المجهولة الجديدة .

ومن هنا كان ذلك الأمر غير الطبيعى من مصاحبة الضرائب المباشرة للإمبريالية ، ولم يحدث فى أى بلد آخر أن عملت الظروف السياسية بهذه الطريقة ، ففى القارة الأوروبية ازدهرت النزعة العسكرية والامبريالية على الضرائب غير المباشرة ، وجعلت فى وسع المصالح الزراعية والصناعية أن تهزم بسهولة أى اتجاه نحو « حرية التجارة » بالاحتجاج بالحاجة إلى الدخل عن طريق الضرائب الجمركية ، وفى بريطانيا العظمى يبدو من غير المحتمل السير فى سياسة الضرائب المباشرة على الملكية والدخل أكثر من ذلك ، فحكم الطبقات المالكة قد تخلص من تقاليد « حرية التجارة » ، فزعماؤها والأغلبية الساحقة من أفرادها من أنصار « الحماية » صراحة فيما يتعلق بالزراعة وبعض الصناعات الأساسية المعينة ، ولم تعد تخيفهم جدية قوة الشعب التى ينطوى عليها تعميم حق الانتخاب ، كما أنهم ليسوا على استعداد لإرضاء هذه القوة بفرض ضرائب أخرى على الملكية ، فقد جربوا أنفسهم مع « الوحش » ، وصاروا يعتقدون أنه يمكن التحكم فيه تماما بمساعدة « الحرفة » والكنيسة ، ويمكن حمله على دفع نفقات الإمبريالية عن طريق الضرائب الجمركية الحامية ، وبدلا من أن يستخدم التعليم العام فى الدفاع ضد الامبريالية ، صار حافزا نحوها ؛

إذ فتح آفاقا من الكبرياء الرخيصة ، والاثارة الفجة أمام جماهير ضخمة قاصرة ترى التاريخ الخالي ، وذلك التيه المتشابك من الاتجاهات في العالم بأعين مشدوهة حسيرة البصر ، وهي - بالضرورة - ضحية للمصالح المنظمة القادرة التي تمخدها أو تخيفها ، أو تدفعها في أى طريق يلائمها .

ولو كان حزب الأحرار وقف إلى جانب مبادئ السلام والإصلاح ، ورفض أن يذهب أبعد من « الاستعمار » الحقيقي الذي يمثله رجل مثل (مولزورث) وأدار ظهره لأغراء السياسة الخارجية القوية التي يملئها حملة السندات ، ربما كان في استطاعته أن يقاوم الهجوم ضد « حرية التجارة » ، ولكن حزب الأحرار - الذي تقيد بإمبريالية حرية العامل الرئيسي في تحديد نفقاتها المتزايدة بسرعة سلوك الدول الأجنبية ، والفنون الجديدة في أساليب الحرب العلمية - وقع في ورطة لا مخرج منها ، فركزه بوصفه حزبا متوسطا بين الطبقات المالكة منظمة في حزب المحافظين والضغط غير المنظم لمجموعة مفككة من القوى تحاول أن تصير حزب عمال اشتراكي ، يقضى عليه بالاعتدال ، كما أن أشخاص زعمائه الذين ما زالوا يؤخذون من الطبقات المالكة بمنعونه من القيام بأية محاولة جريئة للسير بالإمبريالية على أساس من الضرائب المباشرة على الملكية ، فترفع الضرائب على الدخل والممتلكات لتغطية أية حاجة زائدة في الأوضاع الإمبريالية المالية ، ولكن لم يكن لديه لا الشجاعة ولا المبدأ لنبد الإمبريالية ، أو الإصرار على أن تدفع نفقاتها الطبقات التي تحاول الاستفادة بها .

ومن ثم فليس هناك أسباب تدعو لأن نعزو إلى النزعة التحررية الرغبة في - أو القدرة على - سد نفقات الإمبريالية الحرية بالتضاد في فرض الضرائب التصاعدية على الدخل والممتلكات ، فبينما حالت المزايا المالية دون إلغاء نوع من الضرائب كبير الحصيله إلى هذا الحد ؛ لم تقع أية محاولة

لمتابعة السير أبعد من ذلك ، وعندما يعود الإنفاق إلى مستواه الطبيعي مرة أخرى ستخفض ضريبة الدخل وتُلقى كل زيادة عادية في الإنفاق (التي يقدرها بعض النقاد في الإحصاء ٢٠.٠٠٠.٠٠٠ ر.ج.ك في الخدمات العسكرية وحدها) على عاتق الضرائب غير المباشرة .

والآن ، إن أية زيادة كبيرة يمكن حسابها في الدخل العام - عن طريق الضرائب غير المباشرة - تعني نبذ « حرية التجارة » - إذ أن السبيل الوحيد للحصول على دخل ثابت كبير من هذا النوع هو بفرض الضرائب الجمركية على الواردات من ضروريات الحياة والتجارة ، وحاجاتها الأولى ، ولا جدوى هناك بطبيعة الحال من الاحتجاج بأن فرض الضرائب من أجل زيادة الدخل ليس « حماية » ، فإذا رفعت الضرائب الجمركية على السكر والشاي ، وإذا فرضت هذه الضرائب على الشعير والدقيق أو على اللحوم الأجنبية أو المواد الأولية لصناعة النسيج عندنا ، أو على البضائع كاملة الصنع التي تتنافس داخل أسواقنا ، فإنه لا يهمل أن الغرض هو الدخل ، لأن لأثر الإقتصادي هو « الحماية » .

ومن المحتمل أن الأوضاع المالية الإمبريالية ليست مستعدة بعد للاعتراف باسم « الحماية » ، أو بسياسة اقتصادية كاملة من الحماية^(١) ، ولكن الخطوات التحضيرية تستطيع أن تجد أسماء أخرى . فضريبة جمركية للموازنة على سكر البنجر تصور على أنها أداة من أدوات « حرية التجارة » ، ولكنها متى نُفذت تجر وراءها سلسلة كاملة من ضرائب الموازنة على أساس من منطق مماثل ، وضريبة على البضائع المصنوعة في السجون على أساس أنها تتلقى إعانة ومن ثم يتم إنتاجها بسعر « التكلفة » ، يتبعها منطقيا حماية مماثلة ضد المصنوعات الأجنبية التي يتلقى منتجوها إعانة حكومية ، وضريبة جمركية على الصادرات من الفحم يغلب أن تتبعها ضرائب

(١) إن المناقشة التالية « للحماية » تتعلق باحتمالات السنة التي تمت فيها هذه الدراسة

مماثلة على الصادرات من الآلات التي تساعد - مثل الفحم - على نمو صناعات منافسينا . بيد أن أضخم قناع « للحماية » سيأخذ صورة الضرورة العسكرية ، فالأمة الحربية التي تحيط بها إمبراطوريات معادية لابد أن يكون لديها - داخل حدودها - مقادير كافية من مستلزمات الحرب الضرورية ، ومجنّدون أكفاء ، وكمية كافية من الطعام ، ونحن لانستطيع الاعتماد مطمئنين على قدرة القتال لدى سكان نشأوا في المدن ، أو على استيراد الطعام من بلاد أجنبية ، وكلا الأمرين يتطلب إيقاف التركيز الزائد عن الحد لسكاننا في المدن ، وبذل محاولة جديّة لإحياء الزراعة ، وإعادة الناس إلى الأرض .

وهناك أسلوبان يبدوان ممكنين : أحدهما خطة حاسمة ضخمة من الإصلاح الزراعي ، مع سلطة في إسكان أعداد كبيرة من صغار الفلاحين في الأراضي الزراعية ، ومنحهم قروضا كراسمال يكفي لتمكينهم من العيش والعمل في الأرض ، والأسلوب الآخر : هو «الحماية» ، أي إعادة فرض الضرائب على الغلال والماشية والفاكهة ومنتجات الألبان المستوردة بهدف تشجيع الزراعة ، والاحتفاظ بالناس في الأرض الزراعية .

وبالنظر إلى النفوذ السياسي التي تتمتع به الطبقات المالكة ، نجد من المؤكد أن الأسلوب الثاني هو الذي سيفضل .

إن أصحاب الأراضي والمصالح الصناعية متحدون الآن إلى حد يكفي لأن يجعل من المستحيل على أرباب الصناعة في المدن أن يرفضوا مساعدة ملاك الأراضي الزراعية ، ومنح التخفيف من «العشور» دليل مقنع على هذه الحقيقة ، وقد ثبت رجال الاقتصاد السياسي أن النتيجة الأولى « للحماية » - في حدود أنها تحمي - هي رفع إيجار الأرض ، وأن ضريبة الغلال ترفع ثمن الخبز ، وأنها برفع الأجور الحقيقية تقلل الربح ، وأنها إذا نجحت حقيقة في تشجيع الزراعة الكثيفة ، والاكتفاء الذاتي في الطعام لن تساعد في زيادة الدخل .

ولكن أنصار الحماية لا يزعمهم هذا الموقف المتناقض الذي يعزى إليهم ؛ لأنهم يدركون أن الناس الذين يرجون الحصول على أصواتهم في الانتخابات لا يستطيعون التفكير في حجتين متناقضتين في وقت واحد بقصد المقارنة .

ويغلب أن تقتصر المطالبة بالحماية الزراعية لشغل الأرض بفلاحين أصحاب جسمياً ولديهم استعدادات عسكرية على جميع الاعتراضات في المستقبل القريب ، ومن المحتمل جداً هنا أن تصحب « الحماية » إجراءات مخففة ، مثل : تطبيق إصلاحات زراعية بتبكر بعناية تؤدي إلى وضع طبقة جديدة من الفلاحين على التربة البريطانية ، ومبلغ كبير من المال في جيوب أصحاب الأراضي بالإضافة ثمناً لهذه الأراضي إلى تعويضهم عما يتعرضون له من إزعاج .

وهناك سبيل سري آخر للحماية عن طريق صناعة بناء السفن ، وهنا لا يتعلق الأمر بالضرائب ، ولكن بالمعونات ، فإذا أرادت إنجلترا أن تكون قوية في النزاع في الحروب والتجارة ، لا بد لها من الاحتفاظ بطرق التجارة البحرية الرئيسية مفتوحة أمامها ، ولا بد أن تكون لديها سفن ورجال يمكن تحويلهم إلى أغراض الدفاع ، وبما لا ريب فيه أن تجارة إنجلترا الخارجية العظيمة شيدت أول ما شيدت بمساعدة قوانين الملاحة ، وستعمل نفس المجموعة من الحاجات السياسية ، والمصالح التجارية على إحياء هذه السياسة ، هذه هي السبل الرئيسية التي تؤدي في اتجاه الحماية ، بيد أنه ليس هناك من الأسباب ما يدعو إلى افتراض أن هذه السياسة ستقتصر على الزراعة والسكر وبعض الواردات المعانة الأخرى ، وعلى فرض ضرائب على الصادر من القمح ، ومنح معونات لبناء السفن ، فالقروع الرئيسية لصناعة المنسوجات ، والصناعات المعدنية ، وبعض صناعات التسويق الأخرى التي تهدد احتكارها - حتى في السوق المحلي - الصناعات المتقدمة الأخرى لألمانيا ، وهولنده ، والولايات المتحدة ، قد فقدت منذ أمد طويل ذلك الاعتماد الواثق على « حرية التجارة » الذي كانت تحس به عندما كان

تفوق إنجلترا في الفنون الصناعية لاجدال فيه ، كما يضع التخصص المحلي للصناعات سلاحا هائلا في أيدي رجال السياسة من أنصار الحماية ، فعلى الرغم من المعونة المالية والفكرية التي تمنحها بعض المصالح الصناعية المعينة لحركة « حرية التجارة » ، فإن « الحماية » هي سياسة المنتج « وحرية التجارة » هي سياسة المستهلك .

ويجعل تخصص المناطق في وسع السياسيين أن يلجئوا إلى المصلحة الاقتصادية المنفصلة لمدينة بذاتها أو لجهة من الجهات ، وأن يقنعوا عمالها - وليس رأسماليتها فحسب - بالربح الذي سيجنونه ؛ إذ تقررت حمايتها ضد ما يسمى المنافسة الأجنبية غير العادلة ، ولا يقال شيء عندئذ عما سيفقدونه بوصفهم مستهلكين في تناقص القوة الشرائية لأرباحهم وأجورهم نتيجة لحماية الصناعات الأخرى التي تخصص فيها مناطق ثانية ، ويكاد يكون من المحقق نجاح هذا الالتجاء إلى المصالح المنفصلة للمنتجين بين ناس على مستوى منخفض من التعليم والذكاء ، وأية محاولة لعرض الجانب الآخر من الموضوع - بتوضيح أن نتيجة « الحماية » ستكون ارتفاعا عاما في الأسعار - تقابل عادة بإنكار أكيد بأن هذه النتيجة لن تترتب عليها ، رغم أنه يعترف عادة بأن الأجور والأرباح سترتفع في الصناعة المحلية التي يوجه أنصار الحماية دعوتهم إلى مصلحتها الذاتية .

وعلى أي الأحوال ، فإنه من المحتمل أن تُبذل محاولة لإخفاء طابع سياسة الحماية كله في جو غائم من الإمبراطورية ، « فالحماية » لن تكن « حماية » ، بل « حرية تجارة » داخل حدود الإمبريالية ، فتخفى التعريفة الحامية جانبها المانع ، وتظهر في ثوب اتحاد اقتصادي إمبراطوري . فالتغيرات الاقتصادية الكبرى التي تتطلب استعمال جهاز سياسي تخترع هذا الجهاز ، وستعمل الإمبريالية الإنجليزية - وهي حركة اقتصادية أساسا وإن لم تكن اقتصادية خالصة - على إخفاء النظام المالي للحماية الذي تفضله عن طريق تحقيق عمل سياسي عظيم يُطلق عليه

« اتحاد الإمبراطورية » ، ولكن أيا كانت الأحوال فإن هذا السبيل إلى « الحماية » طريقته الإمبريالية من قبل ، كما تثبت محاولة مستر (تشميرلين) الغربية في سنة ١٨٩٧ ، كما أن السرعة غير العادية في نمو الحاجات المالية الناجمة عن كارثة السياسة التي اتبعت في جنوب إفريقيا ، ستعجل بهذه السياسة وتهيء لها فرصتها السياسية ، فستبذل المحاولات لاستغلال الولاء الحماسي الذي أبداه المستعمرون في التفانيهم حول الوطن الأصل في حرب جنوب أفريقيا ، في تحقيق اتحاد سمي على أساس يقيدهم بتقديم المال والرجال لحماية الإمبراطورية وتوسيعها واحتمال نجاح هذه المحاولة في تحقيق الاتحاد الإمبراطوري موضوع له بحث منفصل ، بيد أننا نعتبرها هنا سبيلا من سبل « الحماية » .

وهكذا يبدو أن « الحماية » هي الحليف الطبيعي للإمبريالية من عدة وجوه .

فالجذور الاقتصادية للإمبريالية هي رغبة مصالح صناعية ومالية منظمة قوية في الحصول على أسواق خاصة للفائض من بضائعها ورأسمالها على حساب الخزائن العامة ، وبواسطة القوة العامة ، والحرب والنزعة العسكرية « والسياسة الخارجية القوية » هي الوسائل الضرورية لهذا الهدف . وتنطوي هذه السياسة على زيادة كبيرة في المصروفات العامة ، وإذا كان على أصحاب هذه المصالح أن يدفعوا نفقات هذه السياسة من جيوبهم في صورة ضرائب على الدخل والممتلكات ، فإن الأمر لا يعود مجزيا بالنسبة لهم ، على الأقل فيما يتعلق بأسواق البضائع ، ومن ثم لا بد لهم من إيجاد وسيلة لإلقاء عبء النفقات على كاهل الجمهور ، ولكن في البلاد التي يوجد فيها حق انتخاب للجميع ، وحكم نيابي لا يمكن تحقيق ذلك بطريقة علنية ، فالضرائب يجب أن تكون غير مباشرة ، ويجب أن تنصب على سلع استهلاكية - أو مما يستخدم عادة - بحيث تكون جزءاً من المستوى العام

للاستهلاك فلا يتقاص الطلب عليها ، أو تحمل غيرها محلها تحت ضغط الضرائب ، وهذه الحماية لا تخدم الأغراض المالية للإمبريالية فحسب - بفرض الضرائب على المستهلك الجاهل الذي لا حول له لفائدة المصالح الاقتصادية ذات النفوذ - بل أنها تبدو أيضا كأنها تحقق ربما آخر بأن تحتفظ لأصحاب هذه المصالح - بوصفهم منتجين - بسوقهم المحلية التي تهددها المنافسة الأجنبية ، وتجعل في وسعهم رفع أسعارهم بالنسبة للمستهلكين المحليين ، وبذلك يجنون مكاسب أكثر ، وقد يبدو لأولئك الذين يعتبرون التجارة الخارجية في ظروفها العادية تبادلا عادلا للسلع والخدمات ، من العسير فهم كيف تتوقع هذه المصالح الاقتصادية أن تمنع السلع الأجنبية من أسواقها بينما تدفع سلعها في الأسواق الأجنبية في نفس الوقت ، بيد أننا يجب أن نذكر مثل هؤلاء الاقتصاديين أن القوة الدافعة الأولى هنا ليست التجارة ، بل الاستثمار .

إن زيادة في الصادر على الوارد أمر مرغوب فيه بوصفه أفضل أسلوب للاستثمار ، وعندما تعزم أمة - أو بعبارة أدق طبقاتها المستثمرة - أن تصير دائنة أو أمة طفيلية إلى حد لا نهائي ، فليس هناك من سبب يمنع من أن تتوازن صادراتها و وارداتها على مدى فترة سنوات طويلة ، فصراع الإمبريالية المزعوم كله يتجه في جانبه الاقتصادي نحو نمو طفيلي ، وتحتاج الطبقات المنعمسة في هذا الصراع إلى « الحماية » باعتبارها أفضل أداة .

وأفضل ما يصور لنا طبيعة « الحماية » وهدفها بوصفها فرعا من الأوضاع المالية الإمبريالية ، هو حالة بريطانيا العظمى ، لأن ضرورة تقويض سياسة « حرية التجارة » المقبولة فيها تكشف النقاب عن أساليب « الحماية » المختلفة والقوى التي تعتمد عليها ، أما لدى الأمم الأخرى التي قيدت نفسها بعجلة الإمبريالية أو شرعت في دخولها ، بنفس ذلك المزيج المعقد من المصالح الاقتصادية التي تختال في رداء الوطنية والمدنية وما إليها ، كانت « الحماية » هي السياسة (٨ - الإمبريالية)

المالية التقليدية ، ولم يتطلب الأمر أكثر مما تقتضيه الضرورة من توسيع نطاقها وتوجيهها .

بيد أن « الحماية » ليست الأسلوب المالى الوحيد الذى يناسب الإمبريالية ، فهناك - فى أى وقت بذاته - حد ما لمقدار النفقات الجارية التى يمكن الحصول عليها بفرض الضرائب على المستهلكين . ولكن سياسة الإمبريالية تتطلب أحيانا - حتى تكون فعالة - توفير مبالغ كبيرة غير متوقعة لإنفاقها على الحروب والتجهيزات العسكرية ، ولا يمكن مواجهة ذلك بالضرائب الجارية ، ولا بد من اعتبارها رأسمال مدفوع يمكن تأجيل سداذه إلى مالا نهاية، أو استهلاكه بأقساط بطيئة قابلة للايقاف .

أن عقد القروض العامة سمة عادية للإمبريالية، وهى من أبعاد سماتها أثرا ، وهو مثل «الحماية» يخدم أيضا غرضا مزدوجا ؛ فهو لا يهيء فقط سبيلا ثانيا لتجنب فرض الضرائب على الدخل والممتلكات - وهو الأمر الذى كان يصبح حتميا بدون ذلك - بل يهيء أيضا صورة من أنفع صور الاستثمار للمدخرات العاطلة فى انتظار استثمار أكثر فائدة . وهكذا فإن عقد ديون عامة كبيرة متزايدة لا يهيء فقط نتيجة ضرورية لإنفاق إمبريالى أكثر من الدخل الجارى ، أو نتيجة ضرورة مفاجئة تفرضها تعويضات حرب أو عقوبة عامة أخرى ، بل أن عقد ديون جديدة هدف مباشر من أهداف السياسة المالية الإمبريالية ، تماما مثل المراتب الخاص الذى من أهدافه أن يسوق زبائنه إلى مآزق مالية حتى يلتجئوا إليه .

ويدل تحليل الاستثمار الأجنبى على أن حملة سندات الديون العامة، أو الديون التى تضمناها الدولة معظمهم من مستثمرى أمم أخرى وماليها ، ويرينا التاريخ - فى حالة مصر وتركيا والصين - يد حملة السندات والمستثمرين المحتملين فى السياسة . وليس هذا الأسلوب المالى مجزياً فى حالة الأمم الأخرى ، حيث يستخدم كأداة من

الأدوات الرئيسية ، أو كمبرر للتدخل ، بل إنه مما يفيد الطبقات المالية أن يكون لديها دين قومي كبير خاص بها ، فطرح مثل هذه القروض العامة والتعامل فيها عملية مربحة ، ووسيلة من وسائل ممارسة نفوذ سياسي مهم في اللحظات الحرجة ، وحيثما يمنح رأس المال المطروح إلى الزيادة ، تكون الديون الجديدة مفيدة بوصفها خطة مالية لتصرف الزائد .

إن الإمبريالية بحروبها وتسليحها مسئولة عن - ولا شك - الديون المتزايدة للأمم القارة الأوروبية ، وبينما نجد أن الرخاء الصناعي الذي لامثيل له في بريطانيا العظمى ، عزلة الولايات المتحدة ، جعلاً في وسع هاتين الأمتين الكبيرتين أن تتجنبنا هذه المنافسة المدمرة خلال الحقبة الأخيرة ، فإن فترة حصاتها قد انتهت ؛ إذ لما كانتا على السواء قد تبنيتا - بلا رجعة كما يبدو - إمبريالية لا حدود لها ، فإنهما ستقعان أكثر فأكثر فريسة للطبقات المرايية المتفكرة في ثياب إمبريالية ووطنية^(١) .

(١) لقد تركت الفقرتين الأخيرتين من هذا الفصل ، وهما اللتان تصفان القفزة المحتملة نحو « الحماية » ، كما كانتا مكتوبتين في سنة ١٩٠١ ، أي قبل انقلاب مستر تشمبرلين السرحى إلى « الحماية » الكاملة بستتين .

الجزء الثاني

الأوضاع السياسية الامبريالية

الفصل الأول

المغزى السياسى للإمبريالية

لا يمكن تصوير الجهل الغريب السائد - فيما يتعلق بالطابع السياسى للإمبريالية واتجاهاتها السياسية - بأفضل من الفقرة التالية من مؤلف يدل على غزارة العلم عن « تاريخ الاستعمار »^(١) : « لعله يمكننا أن نتخيل مدى السيطرة البريطانية أحسن من أن نصفها عندما تتأمل فى حقيقة أن خمس سطح الكرة الأرضية كلها تقريباً يرتفع فوقه هذا العلم فعلاً أو نظرياً ، بينما أكثر من سدس جميع الكائنات البشرية الحية فى هذا الكوكب تعيش تحت صورة أو أخرى من صور الاستعمار الإنجليزى ، والأسماء التى تمارس تحتها السلطة كثيرة ، والعمليات متميز بعضها عن البعض ، ولكن الأهداف التى يعمل من أجلها هذا الجهاز المتعدد الجوانب متماثلة ، فالأسلوب والعمل يختلفان تبعاً للطقس والظروف الطبيعية والسكان فى المنطقة التى يتعلق بها الأمر ؛ إذ أن الوسائل تُكَيَّف لتلائم الموقف ، وليست هناك سياسة ثابتة لارجوع فيها ، بل ومن وقت إلى آخر ، ومن عقد إلى عقد ، طبق السياسة الإنجليز أساليب مختلفة فى المعاملة على نفس الإقليم ، وهناك قاعدة ثابتة واحدة يبدو أنها موجودة ، هى دعم مصالح المستعمرة إلى أقصى حد ، وتطوير خطة الحكم فيها بأسرع ما يمكن ، ثم رفعها مع الوقت من مركز التبعية إلى الاتحاد ، وتحت ستار سحر هذه الروح الكريمة بلغت المنشآت الاستعمارية لبريطانيا العظمى قدراً كبيراً من الحرية فعلا دون حل الروابط الإسمية ، وتتطلع الممتلكات التابعة الأخرى إلى هذا المركز ، بينما - من الناحية الأخرى - جعلت ميزة الاستقلال المحلى هذه فى وسع

انجلترا أن تهضم بسهولة كثيراً من الولايات الإقطاعية في الجسد السياسي لنظامها». هنا - إذن - النظرية التي تذهب إلى أن البريطانيين وهبوا - مثل الرومان - عبقرية في الحكم ، وأن سياستنا الاستعمارية ، والإمبريالية يشيع فيها التصميم على نشر فنون الحكم الذاتي التي تتمتع بها في الداخل في جميع أنحاء العالم^(١) ، وأنها في الحقيقة إنما تحقق هذا العمل .

والآن ، دون أن نناقش هنا ميزات ونقائص النظرية البريطانية في الحكم الذاتي النيابي وطريقة ممارستها له ؛ تؤكد « القاعدة الثابتة للعمل » عندنا كانت تدريب الشعوب التابعة لنا على هذه النظرية وتطبيقها العملي ، هو أكبر تحريف ممكن لحقائق سياستنا الاستعمارية والإمبريالية ، فنحن لم نمنح الغالبية العظمى من السكان في الإمبراطورية أية سلطات حقيقية من الحكم الذاتي ، ولا توجد لدينا أية نية جدية لذلك ، ولا اعتقاد جدى بأنه من الممكن لنا أن نفعل ذلك .

فمن بين الثلاثمائة والسبعة والستين مليوناً من الرعايا البريطانيين خارج هذه الجزائر ، ليس هناك أكثر من أحد عشر مليوناً ، أو جزء من ثلاثة وأربعين جزءاً ، لديهم أى حكم ذاتى حقيقى في التشريع والإدارة .

إن الحرية السياسية ، والحرية المدنية - في حدود اعتمادها على السياسة - لا وجود لها بالنسبة للغالبية الساحقة من الرعايا البريطانيين ، ففي ولايات الحكم الذاتي في أستراليا وشمالي أمريكا وحدهما يوجد حقيقة حكم نيابى مسئول ، وحتى هناك أدى وجود أعداد كبيرة من السكان الغرباء - كما في غرب أستراليا ، أو من العمال المستعبدين ، كما في كوينزلاند - إلى الحد من أصالة الديمقراطية ،

(١) لقد قال سير و . لورييه في خطاب له في ٨ يوليو سنة ١٩٠٢ « إن الإمبراطورية البريطانية حشدت من الدول »

وتدل الأحداث في مستعمرة «الرجاء الصالح» و«النائال» على مدى ضعف تأصل الأنظمة البريطانية الحرة في جذورها وصورها، بل وحتى في روحها، في البلاد التي حُرمت فيها الأغلبية الساحقة من السكان من الحقوق السياسية باستمرار، وما زال حق الانتخاب — وما يحمله معه من حقوق — في الواقع احتكاراً للبيض في مستعمرات الحكم الذاتي المزعومة هذه، حيث كانت نسبة تعداد السكان الملونين إلى البيض في سنة ١٩٠٣ كنسبة ١ إلى ١ و ١٠ إلى ١ على التوالي.

ويوجد في بعض مستعمرات التاج الأقدم عهداً عنصر نيابي في الحكم، فبينما عهد بالإدارة بأكملها إلى حاكم يعينه التاج، ويعاونه فيها مجلس يعينه هو، ينتخب المستعمرون قسماً من الجمعية التشريعية، وتنتمي المستعمرات التالية إلى هذا النظام «جامايكا وباربادوس وترينيداد وجزر الباهاما وغيانا البريطانية وجزر ويندوارد وبرمودا ومالطة وماوريتيوس وسيلان».

ويختلف العنصر النيابي في حجمه ونفوذه اختلافاً كبيراً في هذه المستعمرات، ولكنه لا يزيد على العنصر غير المنتخب في أي منها، وبذلك يصير عاملاً استشارياً أكثر منه تشريعياً حقيقة، ولا يقتصر الأمر على أن العنصر المنتخب تحت السيطرة العددية للعنصر المعين فحسب، بل إن اعتراض وزارة المستعمرات يستعمل في جميع الحالات بكثرة ضدها تتخذ هذه الجمعيات من قرارات، وينبغي أن نضيف إلى ذلك أن حق الانتخاب في جميع الحالات مشروط بنصاب كبير من الملكية، مما يؤدي إلى استبعاد الملونين من ممارسة قوة انتخابية تتناسب مع عددهم ونصيبهم في البلاد.

وقد كان عدد سكان مستعمرات التاج المعدلة هذه حوالي ٧٠٠.٠٠٠ ره نسمة في سنة ١٨٩٨^(١).

(١) يجب أن تعتبر كل من الهند ومصر اليوم (١٩٠٣) في جميع سماتهما الأساسية من مستعمرات التاج.

والغالبية الساحقة من رعايا الإمبراطورية يعيشون تحت حكم مستعمرة من مستعمرات التاج ، أو تحت حكم محميات ، وهم لا يتمتعون في أى من الحالتين بأية حقوق سياسية مهمة مما يتمتع به المواطن البريطاني ، كما أنهم لا يدرّبون في أى من الحالتين على فنون الأنظمة البريطانية الحرة .

فالسكان في مستعمرات التاج لا يمارسون أية امتيازات سياسية ، والحاكم المعين من قبل وزارة المستعمرات حاكم مطلق فيما يتعلق بالتشريع والإدارة على السواء ، ويعاونه مجلس من المقيمين المحليين يُختارون عادة بواسطة ، أو بواسطة السلطات في لندن ، ولكن وظيفته استشارية بحتة ، ويمكن تجاهل ما يتقدم به من نصائح ، وهذا ما يحدث كثيراً .

ولا توجد أية مساحة من الحكم النيابي البريطاني في المحميات الواسعة الأرجاء التي أخذناها على عاتقنا في أفريقيا وآسيا ؛ فالعنصر البريطاني يتألف من تصرفات تحكيمية من التدخل غير المنظم في شئون الحكم الوطنى ، وهناك استثناء لذلك في حالة المساحات التي خصصت للشركات ذات الامتياز ، حيث يسمح لرجال الأعمال - الذين تحدوهم صراحة أهداف اقتصادية - بممارسة سلطات تحكيمية من الحكم على سكان وطنيين تحت الإشراف غير الكامل لمبعوث إمبراطورى بريطانى .

وأيضاً - في بعض الولايات الوطنية والإقطاعية في الهند - تقتصر إمبراطوريتنا عملياً على حكم العلاقات الخارجية ، والحماية العسكرية ، والاعتراض على الإخلال الخطير بالنظام الداخلى ، وتركت الإدارة الحقيقية للبلاد في أيدي أمراء أوروساء وطنيين .

وأياً كان امتياز هذا التنظيم ، فإنه لا يؤيد للنظرية العامة للإمبراطورية البريطانية من أنها تقوم بدور المدرب على الأنظمة السياسية الحرة .

فحيثما يكون الحكم البريطاني حقيقة ، لا يحمل معه حرية أو حكماً ذاتياً ؛
وحيثما يحمل معه قدراً معيناً من الحرية والحكم الذاتي ، لا يكون صحيحاً أن
نسبة من يتمتعون بأي قسط ذي قيمة من الحريات السياسية والمدنية ، التي تعد
أساس المدنية البريطانية ، من سكان إمبراطوريتنا لا تصل إلى الخمس .

ففيما عدا الأحد عشر مليوناً من الرعايا البريطانيين في كندا وأستراليا
ونيو زيلاندا ، لا توجد مجموعة من السكان تتمتع بالحكم الكامل في المسائل
الأكثر حيوية ، أو « ترفع من مراكز التابع إلى الاتحاد » .

وهذه الحقيقة هي أهم الحقائق لدارسي حاضر الإمبراطورية البريطانية
ومستقبلها المحتمل ، لقد أخذنا على عاتقنا في هذه الجزائر الصغيرة مسئولية حكم
حشود ضخمة من الأجناس الدنيا في جميع أركان العالم بأساليب هي بمثابة
النقيض لأساليب الحكم التي نقدرها نحن أكثر من أي شيء آخر .

والسألة هنا ليست هي : هل كنا نحكم هذه المستعمرات ، وتلك الأجناس
الخاضعة حكماً جيداً حكماً ، أو أحسن مما كانت تستطيع أن تحكم نفسها
لو تركت لحالها ، أو أحسن مما تستطيع أمة أوروبية إمبراطورية أخرى أن
تحكمهم ، بل هي : هل كنا نعلمهم فنون الحكم التي نعتبرها أثمن ما نملك ؟ .

إن الرأي الذي تتضمنه الفقرة التي اقتبسناها ، من أن وراء القلب الذي
تسم به سياستنا الاستعمارية طوال القرن التاسع عشر توجد « قاعدة ثابتة »
لتدريب البلاد التابعة لنا على الحكم الذاتي ، يتعارض تماماً وبصرامة مع
السجلات التاريخية ومع شهادة السياسيين الاستعماريين المخلصين في جميع
مستعمراتنا ، بحيث لا يستحق نفيها أكثر من ذلك .

فتكوين الحكم الحزبي عندنا ذاته ، وجهل وزراء المستعمرات من
الأجيال السابقة ، وعدم مباليتهم تماماً ، وتلاعب المصالح والعصابات الاستعمارية

المنرضة ، انحطت بحكمنا الاستعماري كله - مدى عشرات السفين - إلى شيء جعله كالأرجوحة الخشبية أو اللعبة من ألعاب الحظ ، وأقرب شيء لأي « قاعدة ثابتة » كان الضغط المستمر الطويل الذي مارسه بعض المصالح التجارية التي تعد معوتها السياسية جذيرة بالشراء ، ومن الأكاذيب المشهورة أن يقال إن هناك أي شيء مثل « الروح الكريمة » - التي جاء ذكرها في تلك الفقرة - توجه السياسة المطبقة على أي فئة من المستعمرات إبان النصف الأخير من القرن التاسع عشر .

وقد كانت المستعمرات في نظر أولئك الساسة الذين لم يعتبروها عبئاً ثقيلاً ، مجرد مكان لتصريف الفائض من السكان ، ويشمل ذلك المجرمين والمملقين والمتشردين ، أو أسواقاً محتملة للتجارة البريطانية .

وقلة من السياسيين أكثر ميلاً إلى الحرية مثل السير « و. مولزورث » والمستر « ويكفيلد » كانوا ينظرون باهتمام وعطف إلى الديمقراطية الناشئة في استراليا ونيوزيلانده وكندا .

وعندما بدأ فجر الإمبريالية الجديدة أول الأمر في السبعينيات وأضفى على فكرة « الإمبراطورية » وعياً سياسياً أكمل ، حدث فعلاً أن صار من الشعارات المألوفة في الفكر التحرري أن رسالة إنجلترا الإمبراطورية هي نشر فنون الحكم الحر ؛ وكانت استراليا وكندا مثلين واضحين أمام العالم أجمع يوحيان بأننا نفعل ذلك فعلاً .

وتعالت الأصوات في الإشادة بمبادئ الحكم النيابي وتطبيقاته ، وشرع حكام المستعمرات الأحرار يفرضون تجارب في الهند وفي جزر الهند الشرقية ، وأوحى تقدم مستعمرات جنوب أفريقيا بأن مختلف شعوب الإمبراطورية قد تبلغ بخطوات سريعة درجة مرموقة من الحكم الذاتي ، وبدأت رؤيا إمبراطورية

بريطانية أكبر، تتكون — في الغالب أو كلها — من اتحاد دول تتمتع بالحكم الذاتي ، تداعب ببريقها أخيلة الساسة .

وما زال هناك بعض الناس — وإن كان عددهم يتناقص — ممن تراودهم هذه الأفكار ، ويؤمنون بأننا نصوغ الإمبراطورية البريطانية تدريجياً ، ونحولها إلى مجموعة من الدول المتمتعة فعلاً بالحكم الذاتي ، وهم يعتقدون أن وضعنا في الهند له ما يبرره من التدريب الذي نمنحه للوطنيين من أهل البلاد في الحكم الجيد ، وعندما يسمعون عن عنصر « نياي » في حكومة « سيلان أو جامايكا » يخذعون أنفسهم بظنهم أن اتجاه الحكم الإمبراطوري كله متجه نحو هذا الهدف ، وهم إذ يسلّمون بالحقائق المتعلقة بالقدر الضئيل من الحرية السياسية في أنحاء الإمبراطورية ، يؤكدون أن ذلك ناشئ عن اهتمامنا الضروري بأسلوب تربية الأجناس الدنيا ، فالغالبية العظمى من رعايانا « أطفال » ويجب تدريبهم ببطء وعناية على فنون الحكم الذاتي المستول .

والآن ، إن مثل هؤلاء الأشخاص يكونون تحت تأثير وهم كبير يمكن إثبات خطئه ؛ إذ كانوا يفترضون أن من بين الموظفين الأكفاء النشطين الذين يديرون إمبراطوريتنا فعلاً من (دوننج ستريت) أو في المستعمرات نفسها عدداً له قيمة يؤمن بأن الشعوب التي يحكمها يمكن تدريبها على الحكم الذاتي الحر الفعال ، أو أن هؤلاء الموظفين متأثرون في سياستهم بأي اعتبار لتحقيق شيء من ذلك في المستقبل القريب أو البعيد .

فقليل جداً من الموظفين البريطانيين مازالوا يحتفظون بفكرة أننا نستطيع أن نعلم الجماهير الفقيرة في الهند القنون الغربية ، أو أننا نعلمهم ذلك فعلاً بنجاح .

فهناك تسليم عام أو اعتقاد بأن تجارب الحكم المحلي ، وأنواع الحكم الأخرى التي تتم تحت الإشراف البريطاني ، أو على النمط البريطاني فاشلة ، ومن المسلم به

أن النجاح الحقيقي في حكمنا في الهند ينحصر في : حسن النظام، والعدالة التي يقوم عليها موظفون بريطانيون أكفاء بصورة أوتوقراطية .

وهناك بعض التدريب للموظفين الوطنيين للمراكز الثانوية ، وفيما ندر للمراكز العليا ، ولكن ليس هناك أى ادعاء بأن ذلك هو الهدف الرئيسى ، أو أنه هدف مهم ، كما أنه لا توجد أقل نية نحو جعل هؤلاء الموظفين الوطنيين في المستقبل خداماً لأمة هندية حرة ، بدلاً من حكومة إمبراطورية يبروقراطية .

وفي حالات أخرى - كما في مصر - استخدمنا الوطنيين في بعض الأعمال الإدارية المعينة ، ولا ريب في أن ذلك التدريب في الوظائف الدنيا لم يكن بلا فائدة. وإلى حد كبير يرجع نجاحنا العملى في حفظ النظام، وتوفير العدالة ، وتنمية الموارد المادية لكثير من مستعمراتنا إلى أننا تعلمنا أن نستخدم عملاء وطنيين حيثما أمكن للقيام بأعمال الإدارة التفصيلية ، وأن نكيف حكمنا للظروف المحلية . كلما أمكن ذلك دون خطر . كما أن الاحتفاظ بالقوانين والعادات الوطنية . أو بالنظم الفقهية الأجنبية - التي فرضها مستعمرون سابقون من جنس آخر^(١) - قد سهل كثيراً الأعمال التفصيلية للإدارة المحلية ، وإن كان قد عقد الحكم في المحكمة النهائية في « المجلس الخاص » .

(١) « إن كل بلد نغزوه ، أو يحصل عليه تاج إنجلترا ، يحتفظ بالقوانين والقواعد القانونية . (مما لا يتعارض مع القانون العام الإنجيزى فيما يتعلق بالدول التابعة) التي يجرى عليها العمل في وقت الغزو ، أو حصول التاج عليها ، حتى تقوم السلطات المختصة بإلغائها . والآن ، من بين الدول المستقلة والمستعمرات التابعة لدولة مستقلة صارت تابعة لإنجلترا احتفظت بلاد كثيرة بنظام فقهى أجنبى إما بصورة كاملة أو جزئية ، وهكذا تحتفظ ترينيداد بالكثير من القانون الأسباني ، وتحتفظ ديمارارا ورأس الرجاء الصالح وسيلان ، بكثير من القانون الهولندى ، وتحتفظ كندا السفلى بالقانون المدنى الفرنسى على « النمط الباريسى » ، وتحتفظ سان لوسيا بالقانون الفرنسى القديم كما كان موجوداً عندما كانت الجزيرة فرنسية . (لويس : « حكم البلاد التابعة » ، ص ١٩٨) .

والواقع أن تنوع القوانين وأساليب الحكم الأخرى في إمبراطوريتنا ، يثير حماسة كثير من دارسي تاريخها وإعجابهم ، فيقال لنا : « إن الإمبراطورية البريطانية تعرض صوراً وأساليب من الحكم تكاد تكون غير محدودة في تنوعها ، فالمستعمرات المختلفة صرت في عهود مختلفة من تاريخها خلال مراحل مختلفة من الحكم ، وفي سنة ١٨٩١ كان هناك حوالى الثلاثين أو الأربعين صورة من صور الحكم تمارس في وقت واحد في إمبراطوريتنا وحدها ، ففي هذه اللحظة بالذات توجد مناطق تخضع تماماً لحكم من نوع مستبد بحث ، وكذلك أشتمل الإمبراطورية أيضاً على مستعمرات صارت فيها تبعية الحكومة المحلية ضئيلة بحيث تكاد تكون غير محسوسة^(١) .

ولسنا في حاجة هنا إلى مناقشة مسألة : هل كانت هذه شهادة رائعة على عبقرية سياستنا الاستعمارية في « المرونة » ، أو أنها مجرد انتهازية عرضية^(٢) ؟

(١) كالديكوت ، « الاستعمار الإنجليزي والإمبراطورية الإنجليزية » ص ١٢١ .

(٢) إن ما تعنيه « مرونة » حقيقة في حكم وزارة المستعمرات تصوره لنا شهادة « من كنجلى » في خصوص أفريقيا الغربية : « المفروض في حاكم غرب أفريقيا أن يستشير موظفي وزارة المستعمرات قبل أن يقدم على أية خطوة هامة ، ولكن لما كانت وزارة المستعمرات أقل علماً بالموقف من الحاكم نفسه ، فإن ذلك لا يساعده إذا كان رجلاً كفئاً حقيقة ، ولا يعوقه إذا لم يكن رجلاً كفئاً . لأنه أياً كان الحاكم فهو يمثل وزارة المستعمرات ، وصحيح أنه لا يستطيع أن يقنع وزارة المستعمرات بأن تتورط في مشا كل مع الدول الأوربية ، لأنها تعرف هذه الدول ، ولكنه إذا كان رجلاً قوى الشخصية ذا أهواء ، فإنه يستطيع أن يقنع وزارة المستعمرات بأن تدعه يتبع أهواءه مع الأهالي الوطنيين أو التجار ، لأن وزارة المستعمرات لاتعرف الوطنيين ولا التجار في غرب أفريقيا ، ومن ثم — فكما ترى — يكون حاكم إحدى ممتلكاتنا في غرب أفريقيا رجلاً في وضع سيء . فهو لا يجد مساعدة بالمشورة لهاقيمة ، ولا مجموعة منتظمة من الخبراء ، ويشرف عليه مجلس قليل الخبرة كذلك فيما عدا ما يتعلق بالسياسة الأوربية . وبالإضافة إلى الحاكم يوجد موظفون آخرون ، طيئون وقانونيون وسكرتاريون ورجال أمن وموظفو جارك . وغالبيتهم مشغولون بعضهم ببعض بالأعمال الكتابية الروتينية ، والأعمال الكتابية الروتينية هي روح نظام مستعمرات التاج ، وهي تتغذى على العادات ، ويكاد يكون من الضروري — بسبب الجو — أن تزود هذه الإدارات بضعف العدد العادي من الموظفين (هذا ما يجب أن يكون عليه النظام عندما يبلغ مرتبة الكمال) =

والشيء الهام في الموضوع هو أن فحص هذه المجموعة الضخمة من صور الحكم المتنوعة يقضى تماما على فكرة أننا ننشر مع اتساع إمبراطوريتنا ذلك النمط من الحكم الحر الذي تتميز به بريطانيا .

فظروف الحكم الحالية التي تعيش فيها الغالبية الساحقة من رفقائنا في الإمبراطورية واضح تماما أنها غير بريطانية ؛ إذ أنها تقوم على إرادة الرسميين في الإمبراطورية وليس على رضا المحكومين ؛ وصحيح أنها تنقسم بتنوع كبير في صورها ، ولكنها صور متفقة في جوهرها غير الحر ، كما أنه ليس صحيحا أننا نستخدم أساليب الإدارة المستنيرة في تغيير هذا الوضع ، فاتباء الرأي العام المستنير عندنا ، وليس اتباع الجاهلين فقط ، ضد إقامة حكم نيابي صحيح على النمط البريطاني ، لا في الهند وحدها ولكن في جزر الهند الغربية أيضا وفي كل مكان توجد فيه أغلبية كبيرة من السكان الملونين ، إذ يُتصور ذلك على أنه لا يتفق وسلطة الجنس المتفوق اجتماعيا واقتصاديا .

فعند ما فرضت السلطة البريطانية بالقوة على أعداد كبيرة من السكان من أجناس وألوان مختلفة ذات عادات في الحياة والفكر لا تمتزج بعاداتنا ، وجد

== أما حالياً فإنه يحدث دائماً أن يقوم موظف صغير بعمل رئيس ، وقد يتم العمل بنفس الكفاية ولكن ليس بنفس المرتب ، وليس هناك استمرار في سياسة أي من هذه الإدارات ، إلا في الإدارات الكتابية البحتة ، ونفقات ذلك بالضرورة كبيرة . وأشد مساوئ هذا النقص في الاستمرار هو بطبيعة الحال فيما يتعلق بالحكام - إذ يشرع الحاكم في سياسة جديدة ، ثم يعود إلى إنجلترا في أجازة تاركاً سكرتير المستعمرة قائماً بالعمل ، وليس هذا السكرتير متحمساً لهذه السياسة دائماً ، فتراخي ، ويعود الحاكم ، فيعاود سياسته مرة أخرى بنشاط متجدد ، ولكن لا يكون بأي حال من الأحوال أحسن دراية بالشئون المحلية مما كان بسبب تقيبه عنها ، ثم يعود إلى إنجلترا ثانياً أو يموت أو ينقل إلى منصب جديد ، ويأتي حاكم جديد تماماً ، ويشرع في سياسة جديدة ، وربما يكون معه سكرتير جديد للمستعمرة أيضاً ، وأيا كان الأمر فالمسائل متأرجحة ولا تتقدم ، والوصف الذي سمعته عن سياستنا في مستعمراتنا في غرب أفريقيا وصف الوضع وصفا سليماً فيما يبدو لي ، هو ما قاله مرة أحد أصدقائي من الأطباء من أنها غيوبة تصحبها نوبات ، (دراسات غرب أفريقية ، ص ٣٢٨ - ٣٣٠) .

من المستحيل غرس نبت الحكم النيابي الرقيق مع المحافظة في الوقت نفسه على حسن النظام في الشئون الخارجية : فنحن مرغمون عمليا على الاختيار بين حسن النظام والعدالة يمارسان بصورة أوتوقراطية بما يتفق والمعايير البريطانية من ناحية ، وبين التجارب الدقيقة الكثيرة الكلفة غير المنظمة وغير المؤكدة النتيجة في الحكم الذاتي على النمط البريطاني من ناحية أخرى ، وقد اخترنا فعلا البديل الأول في كل مكان تقريبا . وهناك أسلوب ثالث أسلم يسمح بقدر كبير من الحرية في الحكم الذاتي تحت حماية متراخية حقيقة اتبعناه في حالات قليلة ، كما في باستوتولاند وجزء من يتشوانالاند وبعض الولايات الهندية القليلة ، ولكنه لا يحظى بموافقة كبيرة ، ويبدو أنه لم يعد ممكنا في معظم الحالات . ولا يمكن المغالاة في تأكيد أن الفكرة التحررية القديمة القائلة بأننا ندرب الأجناس الدنيا في فنون الحكم الشعبي قد ثبت عدم صحتها ، وأنها لم تعد توجد إلا لأغراض الدعاية عند ما يراد دفع البلاد إلى القيام بعملية ضم جديدة .

حالة « مصر » هي المثال الكلاسيكي . ففي هذه الحالة دخلنا البلاد في أفضل ظروف ، دخلنا بوصفنا منقذين أكثر منا غزاة ، وبمبالا ريب فيه أننا كفلنا لقطاعات كبيرة من السكان ، الذين ليسوا بدائيين ولكن ورثة مدنية وتقاليده حضارية قديمة ، مزايا اقتصادية عظيمة . وجهاز الحكم القائم كله تحت تصرفنا تماما نستطيع تعديله كما نريد . وقد أصلحنا نظام الضرائب وجعلنا العدالة أفضل وقضينا على كثير من المفسد في الخدمات العامة ، ولنا أن ندعى أننا جعلنا حال الفلاحين أفضل من عدة جوانب ، ولكن هل نحن ندخل الأنظمة السياسية البريطانية بطريقة تفرسها في أمة يراد لها أن تتقدم في الحكم الذاتي ؟ .

إن العبارة التالية التي قالها « لورد ميلنر » يمكن اعتبارها نموذجا ، لالموظف العالم

القديم المتحجر العقلية ، لكن للإمبريالي العمل الحديث الأ أكثر تنورا .

« إنى أعلق أهمية أكبر فى مستقبل مصر القريب على تحسين طابع طبقة الموظفين وذكائها أكثر بكثير مما أعلقه على تنمية الأنظمة النيابية التى منحناها للبلاد فى سنة ١٨٨٣ . وإنى - بوصفى بريطانيا أصيلا - أحترم بطبيعة الحال كل ما يسمى (حقوقا انتخابية وبرلمانا وتمثيل الشعب وصوت الأغلبية) وما إلى ذلك . ولكنى بوصفى مراقبا للظروف الحالية للمجتمع المصرى ، لا أستطيع أن أغض عيني عن حقيقة أن الحكم الشعبى - كما نفهمه نحن - لا محل له مطلقا لمدة أطول كثير مما يمكن التنبؤ به ، فالناس لا يقومونه ولا يريدونه ، وسينتهى بهم الأمر إلى كارثة لو حصلوا عليه ، وليس هناك من يفكر فى منحهم إياه سوى حفنة من أصحاب النظريات الأغبياء ^(١) » .

ومع ذلك فإننا دخلنا هذا البلد على أساس صريح وهو: أن نفعل نفس الشيء الذى يقول « لورد ميلز » : أن لا نية لدينا أن نفعله ، أى أن نعلم الناس أن يحكموا أنفسهم فى حدود سنوات قليلة ثم نتركهم يدبرون أمر حكمهم .

يبد أن غرضى هنا ليس مناقشة قيمة الجهود الحكومية التى نبذلها ، أو حقنا فى فرض سلطتنا على الشعوب الأضعف ، ولكن الحقيقة التى لا مراء فيها هى أن الامبراطورية البريطانية ليست - إلى أى حد محسوس - ميدانا للتدريب على الفنون البريطانية فى الحكم الحر .

وعلى ضوء هذا البحث فيما يتعلق بالامبراطورية فى مجموعها ، كيف ننظر إلى الإمبريالية الجديدة ؟ تكاد الامبراطورية كلها تتألف - كما رأينا - من أقاليم استوائية ، أو شبه استوائية تعيش فيها أعداد ضخمة من السكان المستوحشين

(١) « إنجلترا فى مصر » ص ٣٧٨ - ٣٧٩ .

أو « الأجناس الدنيا » : وليس من المحتمل أن يتسع نطاق الحياة الاستعمارية السليمة حتى في المستقبل البعيد إلا في أجزاء صغيرة منها ؛ ففي الأماكن القليلة التي يستطيع المستعمرون الانجليز أن يستقروا فيها — كما في بعض أجزاء ولايات جنوب أفريقيا — سيكونون أقلية ضئيلة جداً بالنسبة للسكان الملونين بحيث أن إقامة حكم نيابي حر تكون غير عملية .

وبالاختصار : إن الإمبريالية الجديدة وسعت نطاق الاستبداد البريطاني بما يزيد جداً عما بلغتته مستعمراتنا الديمقراطية القليلة من تقدم في السكان ، وفي الحرية العملية .

وهي لم تؤد إلى انتشار الحرية البريطانية أو فنون حكمها ؛ فالأراضي والسكان الذين ضممناهم نحكمهم — في حدود حكمنا لهم — بأساليب أوتوقراطية بحثة تدار أساساً من مركز الوزارة البريطانية في لندن ، وفي بعض الأحيان من مراكز الحكم الاستعماري في الحالات التي سمح فيها لمستعمرات الحكم الذاتي بالانضمام .

٢

والآن : إن هذا الاتساع الضخم للاستبداد السياسي البريطاني مفعم بألوان من رد الفعل على سياستنا المحلية هنا مما يستحق اهتماماً جدياً إلى أقصى حد . إذ يبدو أن عقل الرجل البريطاني المتوسط تحيط به غشاوة غريبة عندما يسأله سائل أن يصور لنفسه امبراطورياتنا الاستعمارية ؛ فهو يتخيل بصورة تكاد تكون غريزية كندا وأستراليا وأفريقيا الجنوبية — أما الباقي فهو يتجاهله تماماً ؛ ومع ذلك فإن الإمبريالية التي نهتم بها أساساً : التوسع الذي تم في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، ليس بينه وبين كندا وأستراليا شيء مشترك ، وليس بينه وبين « أفريقيا الرجل الأبيض » إلا القليل من الصلة .

وعندما نطق « لورد روزبري » بكلماته المعروفة عن « الامبراطورية الحرة المتسامحة غير العدوانية » لا يمكن أنه كان يفكر في اعتداءاتنا الواسعة في غرب أفريقيا ، ووسطها ، وفي السودان ، وعلى حدود بورما أو ماتييليلاند . ولكن التمييز بين الاستعمار الحقيقي والإمبريالية - رغم كونه مهما في ذاته - يصير حيويا عند ما نفكر في علاقات كل منهما بالسياسة المحلية عندنا .

إن الاستعمار البريطاني الحديث لم يكن عبثاً على مواردنا المالية أو المعدنية ؛ لأنه عمل على خلق ديموقراطيات بيضاء حرة وسياسة من الاتحاد غير الرسمي واللامركزية ؛ سياسة لا تنطوي على أى ضغط محسوس على إمكانيات الحكم في بريطانيا العظمى وهذا الاتحاد ، سواء ظل غير رسمي مع تلك الرابطة الضئيلة من السيادة الامبراطورية التي توجد الآن ، أم أخذ طواعية صورة رسمية ما سياسية أو مالية ، يمكن أن نعتبره مصدر قوة سياسية وعسكرية .

والإمبريالية هي التقيض تماماً لهذه الصلة الاستعمارية الحرة السليمة ، حيث أنها تؤدي - كما هو حادث فعلاً - إلى زيادة تعقيد السياسة الخارجية ، وإلى مركزية أكثر في السلطة وإلى زيادة أعباء العمل التي تهدد بامتصاص مجهود الحكم البرلماني وإرهاقه .

وخير طريقة لتبيين الطبيعة السياسية الحقيقية للإمبريالية هي مقارنتها بشعارات التقدم التي قبلها المعتدلون من كلا الحزبين في الدولة في منتصف القرن التاسع عشر ، وإن كان قبولهم لها بدرجات متفاوتة ، وهي : السلام ، والاقتصاد والإصلاح ، والحكم الذاتي . وحتى الآن لم تنبذ رسمياً مبادئ الحكم التي تعبر عنها هذه الشعارات ، وما زال قسم كبير ممن يعلنون انتماءهم إلى حزب الأحرار يعتقدون ، أو يؤكدون أن الإمبريالية تتفق مع المحافظة على جميع هذه الفضائل .

يبد أن هذا الزعم تدحضه الوقائع . فعشرات السنين التي سادت فيها الإمبريالية خصبة في حروبها ، وكان الدافع المباشر في معظم هذه الحروب هو اعتداء الأجناس البيضاء على « الأجناس الدنيا » ، وانتهت بالاستيلاء عنوة على بعض الأقاليم ؛ فكل خطوة من خطوات التوسع في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادى كانت مصحوبة بسفك دماء ؛ وكل دولة استعمارية تحتفظ بجيوش متزايدة للعمل في الخارج ، وصارت تعديلات الحدود ، والحملات التأديبية ، وما إلى ذلك من المصطلحات البارعة الأخرى للكناية عن الحرب تزداد بلا انقطاع ، وأصبح « السلام البريطانى » الذى كان دائما كذوبة وقحة غولا هائلا من النفاق ؛ فالقتال يكاد يكون بلا انقطاع على حدودنا الهندية ، وفي غرب أفريقيا ، وفي السودان . وأوغندا وروديسيا ، ورغم أن الدول الإمبريالية الكبرى منعت نفسها عن اعتداء بعضها على البعض ، باستثناء ما يتعلق باستغلال إمبراطورية الولايات المتحدة . الناهضة لفرصة سقوط الإمبراطورية الأسبانية ؛ فإن هذا الامتناع كان كثير النفقات وخطرا ؛ والسلام — بوصفه سياسة قومية لا يجد عدا في الحرب وحدها ، بل وفي الروح العسكرية أيضا التي يعد ضررها أكثر خطورة . ففيما عدا العدا القائم بين فرنسا وألمانيا ، كان السبب الرئيسى للتسليح الضخم الذى استنزف موارد معظم البلاد الأوروبية هو تضارب مصالحها في التوسع الإقليمى والتجارى . وبينما كانت علاقاتنا بفرنسا ، وألمانيا ، أو روسيا منذ ثلاثين سنة لا تشوبها سوى نقطة واحدة حساسة ، يوجد أكثر من عشر الآن ؛ والتوتر الدبلوماسى يكاد يقع شهريا بين الدول ذات المصالح الأفريقية والصينية ، والطامع الاقتصادى الرئيسى للعداوات القومية يجعلها أكثر خطورة بقدر وقوع سياسة الحكومات تحت نفوذ زمرة المالين .

إن ما يزعجه أصحاب مدرسة « إذا أردت السلام فاستعد للحرب » وهو أن التسليح وحده أفضل ضمان للسلام ، إنما يقوم على افتراض أن هناك عدا

أصيلاً دائماً بين المصالح الحقيقية بين الشعوب المختلفة التي يطلب إليها أن تقوم بهذه التضحية البشعة .

وقد كشف تحليلنا الاقتصادي حقيقة أن مصالح الزمر المتنافسة من رجال الأعمال — المستثمرين والمقاولين وأصحاب مصانع التصدير وبعض الطبقات المهنية المعينة — وحدها هي المتعارضة ؛ وأن هذه الزمر تقتصب سلطة الشعب وصوته وتستخدم الموارد العامة لدعم مصالحها الخاصة ، وتضيع دماء الشعب وأمواله في تلك اللعبة العسكرية الضخمة الخطرة ، متصنعة عداوات قومية لا أساس لها من الحقيقة . إنه ليس من من مصلحة الشعب البريطاني ، لا بوصفه منتجاً للثروة ، ولا بوصفه دافع ضرائب ، أن نخاطر بحرب مع روسيا وفرنسا لكي ننضم إلى اليابان في منع روسيا من الاستيلاء على كوريا ؛ بيد أنه بما قد يخدم مصالح جماعة من السياسيين التجاريين أن يدعموا هذه السياسة الخطرة . إن حرب جنوب أفريقيا — التي أثارها صراحة بعض المضارين في الذهب لأغراضهم الخاصة — ستحتل في التاريخ مكاناً بوصفها نموذجاً لهذا الاغتصاب للقومية .

ومع ذلك فالحرب لا تمثل نجاح هذه السياسة ، بل فشلها ، فثمرتها الطبيعية ، وأشد ثمارها خطراً هي : الروح العسكرية وليست الحرب . وما دام هذا التوسع في التنافس على ضم الأقاليم وعلى الأسواق الخارجية يظهر بمظهر « السياسة القومية » سيبدو العداء بين المصالح حقيقياً ، ولا بد أن تعرق الشعوب وتدبى وتكدح لتحفظ بآلة حرية تزداد نفقاتها باستمرار .

ولو كان هناك مجال لتطبيق المنطق في مثل هذه الأحوال لبدت فكرة — أنه كلما زاد الاستعداد للحرب قل احتمال وقوعها — تسخيفاً للروح العسكرية بما تنطوى عليه من أن السبيل الوحيد لتحقيق سلام عالمي أبدي هو : تركيز جميع طاقات

الأمم كلها في فنون الحرب التي تصير بذلك مما لا يمكن حدوثه .
بيد أننا لسنا في حاجة لأن نشغل أنفسنا بهذه المغالطة . فالحقيقة الجلية
المعترف بها وهي : أن قسماً متزايداً باستمرار من طاقة الأمم « الإمبريالية »
ووقتها ومالها يمتصه التسليح البحري والحربي نتيجة للتنافس الإمبريالي ، وأنه
ليس هناك إجراء — يعتبره الإمبرياليون عملياً — لإيقاف هذا الامتصاص ...
هذه الحقيقة تجعل « النزعة العسكرية » في مركز الصدارة في السياسة العملية .

وحتى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة اللتان كانتا حتى الآن تهنتان
نفسهما على تجنب « النزعة العسكرية » السائدة بين دول أوروبا ، تقعان الآن
فريسة لها بسرعة . فلماذا ؟ هل هناك من يذهب إلى أن أيًا من الدولتين في حاجة
إلى جيش أكبر لحماية أرضها ، أو أي من مستعمراتها الأصلية التي يستوطنها
البيض في جهات أخرى ؟ كلا مطلقاً ، فليس هناك من يدعى بأن تسليح
انجلترا تتطلبه مثل هذه الحماية . فاستراليا ونيوزيلندا لا تتعرضان لتهديد من
جانب أي دولة ، وحتى لو كانتا تتعرضان لتهديد لما استطاع الجيش البريطاني
أن يقدم لهما مساعدة كافية ، وبذلك تكون القوات الحربية البريطانية عاجزة
بنفس الدرجة ضد الدولة الوحيدة التي يمكن تصور أنها تهاجم ممتلكاتنا
السكنية ، بل وحتى جنوب أفريقيا التي تقع على الحد الفاصل بين مستعمرات
الاستيطان والبلاد الاستوائية التابعة لا يمكن المحافظة عليها في نهاية الأمر
بواسطة قوة انجلترا الحربية . أن ضمنا الخطأ لأقاليم استوائية وشبه استوائية
ومحاولتنا لحكم « أجناس دنيا » هما ما يدفعاننا في منحدر النزعة العسكرية .

فإننا إذا أردنا أن نحفظ بكل ما أخذناه منذ سنة ١٨٧٠ وأن تنافس
الدول الصناعية الجديدة فيما يجد من تقسيم للإمبراطوريات ومجالات النفوذ في
أفريقيا وآسيا ، فلا بد لنا من أن نكون مستعدين للقتال ؛ فمن المسلم به أن
عداء الإمبراطوريات المتنافسة ، الذي ظهر واضحاً طوال حرب جنوب أفريقيا ،

يعود إلى السياسة التي سبقنا بها ، وما زلنا نحاول أن نسبق هؤلاء المنافسين في ضم الأقاليم والأسواق في جميع أنحاء العالم . والنظرية التي تذهب إلى أننا قد نضطر إلى القتال في سبيل بقاء إمبراطوريتنا نفسه ضد تكتل ما من الدول الأوربية ، وهي النظرية التي تُستعمل الآن لإخافة الأمة وتدفعها إلى قلب خططنا السياسية والتجارية بصورة نهائية لا رجعة فيها لا تعنى أكثر من أن المصالح الإمبريالية تعتزم الاستمرار في عملية الضم المحفوفة بالمخاطر . لقد وصف لورد روزبري في سنة ١٨٩٦ سياسة العقدين الأخيرين من القرن الماضي وصفا جليا ، وتقدم ببناء قوى في سبيل السلام .

« إن الأمبراطورية البريطانية في حاجة إلى السلام . وأنتم كنتم تضعون يديكم بلهفة تكاد تكون جنونية خلال العشرين سنة الماضية — وخصوصا في الاثنتي عشرة سنة الأخيرة — على كل قطعة أرض تناخم أرضكم أو مرغوب فيها من أية ناحية تعتقدون أنها تفيدكم . وإني لأجروء على القول بأن ذلك كان صائبا تماما ، ولكن كان له نتيجتان . النتيجة الأولى هي : أنكم أثرتم حسد الأمم المستعمرة الأخرى إلى درجة تكاد لا تحتمل ، وأنه فيما يتعلق بكثير من البلاد ، أو على الأصح ببلاد مختلفة كانت تشعر بالود نحوكم فيما مضى ، تستطيعون أن تتوقعوا من ناحيتها — بسبب سياستكم الاستعمارية صوابا كانت أم خطأ — عدااء إيجابيا بدلا من صداقة إيجابية . وثانيا : لقد ضمتكم مساحة من الأرض من الضخامة بحيث أنكم ستقضون سنوات قبل أن تسروها أو تسيطروا عليها ، أو تجعلوها مما يمكن الدفاع عنه ، أو تجعلوها تقاد لإجراءات حكمكم .. ففي اثنتي عشرة سنة أضفتم إلى الإمبراطورية — سواء في صورة ضم أو سيطرة أو ما يسمى بمجال النفوذ ، ٢٠٠.٠٠٠ ميلا مربعا من الأرض . . . إلى الـ ١٢٠.٠٠٠

ميل مربع التى تتألف منها المملكة المتحدة - التى هى جزء من امبراطوريتكم -
أى أنكم أضفتم خلال الاثنى عشرة سنة الماضية مساحة تساوى مساحة
المملكة المتحدة اثنتين وعشرين مرة . وأقول إن ذلك يحدد لكم سياسة
لا تستطيعون - لسنوات طويلة مقبلة - الخروج عليها لو أردتم ، وقد تضطرون
إلى امتشاق الحسام : وأملى ألا تضطروا إلى ذلك ؛ ولكن السياسة الخارجية
لبريطانيا العظمى لا بد بالضرورة أن تكون سياسة سلام إلى أن توثق روابط
أقاليمها بتعمرها وتمدينها^(١) .

وبعد أن قيلت هذه الكلمات ، أضيفت مساحات جديدة غير مهضومة
إلى الامبراطورية فى السودان ، وفى أفريقيا الشرقية ، وجنوب أفريقيا بينما كانت
بريطانيا العظمى منهمكة فى توريط نفسها فى التزامات لانهاية لها وأخطار فى
البحار الصينية ، وكان المتنبىء الذى تفوه بهذا الإنذار هو نفسه أحد الأدوات
النشطة فى استمرار الحماقة التى ندد بها .

إن الإمبريالية - سواء كانت تتألف من الاستمرار فى سياسة التوسع ،
أو من المحافظة بشدة على كل الأراضى الشاسعة التى عُينت باعتبارها مجالات
للفوز البريطانى - تنطوى على النزعة العسكرية الآن وحروب مدمرة فى
المستقبل .

وقد وُضعت هذه الحقيقة الآن سافرة وحادة أمام نظر الأمة .

إن ممالك الأرض ستكون لنا على شريطة أن نركع ونعبد « مولوخ »
إله الحرب .

وتضع النزعة العسكرية بريطانيا العظمى في مواجهة مشكلة قريبة ؛ إذا أريد للجيش المطلوب للدفاع عن الامبراطورية أن يظل على أساس التطوع ، إذا أنه مؤلف من عناصر منتقاة يتم الحصول عليها بواسطة استعمال الإغراءات الاقتصادية ، فإنه لا يمكن الحصول على زيادة كبيرة سواء في القوات النظامية أو في المليشيا إلا برفع المرتبات إلى حد يغري الرجال ، لا من سوق العمال غير المهرة ، أو المناطق الزراعية كما كان يحدث حتى الآن ، ولكن من طبقات أصحاب الحرف المهرة في المدن ، ولا يتطلب الأمر سوى تفكير بسيط لإدراك أن كل زيادة جديدة في الجيش ستنتطوي على الالتجاء إلى طبقة تعودت على مستوى أرفع من الأجور ، وأن المرتبات في الجيش كله لا بد أن تنظم على أساس معدل المرتبات التي يتطلبها الأمر للحصول على هذه الزيادة الكبيرة . إن التجنيد في وقت الحرب يكون دائماً أنشط منه في وقت السلم ؛ لامتزاج دوافع أخرى مع الدوافع الاقتصادية البحتة . وكل زيادة في قواتنا في ظروف السلم ستنتطوي على زيادة أكبر بكثير بالنسبة لها في معدل المرتبات .

أما مدى ما ستبلغه هذه الزيادة فأمر تستطيع التجربة وحدها أن تعلمنا إياه ، ويبدو من المحتمل أنه لا يمكن زيادة جيشنا المتطوع ، في فترة من الرخاء التجاري العادي ، إلا بمعدل ٥٠ في المائة بمضاعفة المعدل السابق للمرتبات أو بتحسينات أخرى في شروط الخدمة تنطوي على ارتفاع مساو في التكاليف ، وأننا إذا أردنا مضاعفة حجم جيشنا القائم فإنه سيتعين علينا أن نرفع معدل المرتبات إلى ثلاثة أمثاله ، وإذا كانت - من ناحية أخرى - فكرة مثل هذه الزيادة الضخمة في النفقات الحربية ستدفعنا إلى نبذ الأساس التطوعي البحت والالتجاء إلى التجنيد الإجباري ، أو نوع آخر من الخدمة الإجبارية ، فإننا لن نستطيع الهرب من انخفاض مستوى القتال ، فذلك الانتقاء للياقة الجثمانية

والمعنوية الذي كان سائدا في ظل نظام التطوع سيختفي عندئذ ، وسيتكشف الأمر عن عدم الصلاحية الكاملة بين أفراد أمة من سكان المدن للقتال العنيف . ومن المأمول أن يُكتشف الحق في محاولة تحويل عمال أحياء المدينة القذرة غير الصالحين ، وكتبة المدينة الضعاف إلى مادة عسكرية صالحة للخدمة الطويلة في الخارج ، أو حتى للدفاع المحلي الفعال قبل أن تُكتشف هذه الحماقة في قتال مع دولة حربية تستمد مجنديها من الأرض . فالأمة التي يبلغ عدد سكان المدن من أهلها سبعين في المائة ليس في وسعها أن تتحدى جيرانها في نزال في القوة الجثمانية ؛ لأن الحرب لا تتقرر نتيجةها في نهاية الأمر بحسن القيادة ولا بالتفوق في الأسلحة بل بتلك العناصر من الاستمال البهيمي التي لا تتفق مع الحياة في المدن الصناعية .

ولا يمكن إدراك الخطر الكامل لمعضلة النزعة العسكرية إلا إذا أضيفت النفقات غير المباشرة إلى النفقات المباشرة . فالجيش ، المتطوع ، أو المجند الذي يتألف من سكان المدن يتطلب وقتا أطول في التدريب ، أو تمرينات أكثر من جيش من أبناء الريف ؛ وضياح القوة العاملة بسحب شباب الأمة من تدريبهم المبكر في الفنون الإنتاجية لإعدادهم لفن التدمير سيزداد وسيضر الصناعات التي تتطلب مهارة ضررا أبلغ منه في أمة أقل تقدما في التخصص في المهن والصناعات . وأقل هذه المضار الاقتصادية هي الخسارة الفعلية التي ينطوي عليها السحب في وقت العمل ، ويكون الضرر الذي يلحق المهارة الصناعية والطابع الاقتصادي أشد خطورة بكثير بسحب الشباب في فترة أفضل انقياداً وقابلية للعمل الماهر وإخضاعهم لنظام عسكري آلي ؛ لأنه وإن كان سكان الأحياء الفقيرة والأجلاف قد يكتسبون شيئا من النشاط واليقظة بالتدريب العسكري ، فإن طبقات العمال المهرة ستخسر أكثر بما تنطوي عليه الروح العسكرية دائما من سحق لروح الابتكار الفردية .

ففي الوقت الذي أصبحت فيه الدعوة إلى حرية الابتكار بجرأة وإلى استخدام إقدام الفرد ومهارته في تطبيق أحدث المعرفة العلمية والفنية في فنون الصناعة وفي تحسين تنظيم الأعمال وأساليبها ، في هذا الوقت الذي أصبحت فيه هذه الدعوة ملحة للغاية حتى نستطيع الثبات في المنافسة العالمية الجديدة - يُعتبر فرض نظام الشككات على شبان أمتنا، أو إخضاعهم لأي صورة من صور التدريب العسكري الفعال انتحارا حقيقيا ، وليس مما يجدى في الرد على ذلك أن بعض منافسينا التجاريين الأشداء ، وخاصة ألمانيا يحمل هذا العبء فعلا ، والجواب على ذلك هو أننا إذا كنا لنكاد نستطيع الثبات في الميدان وألمانيا مثقلة بهذا العبء ، فإننا سنهيء لها فرصة الانتصار بسهولة إذا أخذنا على عاتقنا عبئا أكبر .^(١) وأيا كانت المزايا التي يعزوها إلى النظام العسكري المدافعون عنه، فإن من المعترف به أن هذا التدريب لا يؤدي إلى الكفاية الصناعية . فننقات النزعة العسكرية نفقات مضاعفة ، وننقات الجيش المتزايدة بصورة كبيرة لا بد أن يتحملها شعب أفقره النظام العسكري .

« إننا - كلمة - ننشأ على الشعور بأن النجاح القائم على الفش شيء شائن ؛ ويحمل لفظ (جاسوس) معنى منفرا مثل لفظ عبد ، وسنظل نردد إيماننا بأن الأمانة هي خير سياسة ، وأن الصدق ينتصر دائما في المدى الطويل ، إن هذه العبارات الجميلة الصغيرة لا بأس بها في كراسة طفل ، ولكن الرجل الذي يتصرف على أساسها في الحرب خير له أن يعتمد سيفه إلى الأبد » .^(٢)

إن نظام بريطانيا العظمى ، وتقدمها إبان القرن التاسع عشر تحققا بغرس الفضائل المدنية والصناعية وممارستها ، بتساعده بعض الميزات المعينة في الموارد الطبيعية ، والظروف التاريخية ، فهل نحن على استعداد لأن نأخذ مجموعة القواعد الأخلاقية العسكرية ، أو لأن نعرض العقل والسلوك القومي للبليلة بسبب صراع

(١) يشير إلى الموقف في سنة ١٩٠٣ طبا .

(٢) من « كتاب الجيب للجندى » بقلم لورد ولزلي .

دائم بين مبدأين متقاتلين أحدهما يعمل على تطوير المواطن الصالح والآخر على تطوير الجندي الصالح ؟ .

وحتى إذا تجاهلنا مؤقتا الانحطاط الأخلاقي الواضح الذي يترتب على التحول من أخلاق الصناعة إلى الأخلاق العسكرية ، فإننا لا نستطيع إلا أن ندرك أن ما يصيب الأخلاقيات التجارية لا بد أن يكون له رد فعل بمثابة الكارثة على قوة إنتاج الثروة عند الأمة ، وينتخر في جذور موارد الإنفاق الإمبراطوري .

يبد أن هناك منفذا واحدا صغيرا للهرب من هذه المعضلة ، وهو مهرب مشحون مع ذلك بمخطر أشد . إن الإمبريالية الحديثة انصبت أساسا — كما رأينا — على بلاد استوائية وشبه استوائية حيث تخضع « أجناس دنيا » كبيرة لسيطرة الرجل الأبيض . فلماذا إذن يقاتل الإنجليز في الحروب الدفاعية ، أو الهجومية لهذه الإمبراطورية ، بينما يمكن تكوين مادة للقتال أرخص ، وأكثر عددا ، وأفضل في المكان نفسه حيث يتطلبها القتال ، أو نقلها من إحدى ممتلكاتنا الاستوائية إلى أخرى ؟ . فكما أن العمل اللازم للتنمية الصناعية للموارد الاستوائية ألقى على عاتق « الأجناس الدنيا » التي تقيم هناك تحت إشراف البيض ، فلماذا لا تُنظم النزعة العسكرية على هذا الأساس ؟ فيستخدم رجال سود ، أو سمر ، أو صفر ، يعد النظام العسكري بالنسبة لهم « تربية سليمة » ، ليقاتلوا في سبيل الإمبراطورية البريطانية تحت إمرة ضباط بريطانيين وهكذا نستطيع الاقتصاد بأفضل وسيلة في مادة القتال المحدودة عندنا محتفظين بالقسم الأكبر منها للدفاع عن إنجلترا نفسها . وليس هذا الحل البسيط — استخدام جيوش مأجورة أجنبية رخيصة — بالشئ الجديد . فتتظم قوات ضخمة من الأهالي الوطنيين وتسليحها بأسلحة « مدينة » وتدريبها بالأساليب « المتدينة » ووضعها تحت إمرة ضباط « متمدنين » ، كان أحد السمات البارزة في المراحل الأخيرة من الإمبراطوريات

الشرقية العظيمة ، والامبراطورية الرومانية فيما بعد . وقد ثبت أنه أداة من أشد أدوات « الطفيلية » خطيرة ، بواسطة يعتمد شعب من سكان المدن في الدفاع عن حياته ، وممتلكاته على الولاء غير المأمون « للأجناس المهورة » تحت إمرة قواد طموحين .

ومن بين أغرب عوارض حق الإمبريالية عدم المبالاة المهورة التي أقبلت بها بريطانيا العظمى ، وفرنسا ، والأمم الإمبريالية الأخرى على هذا الاعتماد الخطر . وبريطانيا العظمى هي أكثرها إمعاناً في هذا الميدان . فمعظم القتال الذي كسبنا به امبراطوريتنا الهندية تم بواسطة الأهالي ، ووضعت ، في الهند كما في مصر بعد ذلك ، جيوش قائمة كبيرة تحت إمرة قواد بريطانيين ، وكل ما وقع من قتال تقريباً فيما يتعلق بممتلكاتنا الأفريقية ، باستثناء الجزء الجنوبي ، قام به لنا الوطنيون . أما مدى الضغط لتخفيض نسبة الجنود البريطانيين الذين يستخدمون في هذه البلاد إلى أقل حد ممكن مما يتفق مع السلامة فيصوره لنا تماماً ما حدث في حالة الهند عند ما دفعتنا الحاجة الملحة في جنوب أفريقيا إلى تخفيض الحد الأدنى المقبول بأكثر من خمسة عشر ألف رجل ؛ بينما وضعنا في جنوب أفريقيا سابقة خطيرة باستخدامنا أعداداً كبيرة من الأهالي المسلحين في القتال ضد جنس أبيض آخر .

وأولئك الذين يعرفون أكثر من غيرهم مزاج الشعب البريطاني ، والساسة الذين يبدون التقاليد المباشرة للأمر ، سيفهمون إلى أي حد قد تنساق بسهولة في هذا الطريق الخطر . وليس هناك — سوى الخوف من الغزو العاجل للجزر البريطانية — ما يجعل الشعب البريطاني يقتنع بتحمل مشاق تجربة الخضوع لنظام فعال حقيقة من الخدمة العسكرية الإجبارية ، وليس هناك رجل من رجال الدولة يستطيع أن يتقدم بمثل هذا المشروع إلا في ظل تهديد خطير بالغزو . ولكننا لن نتبع أبداً خطة منظمة من الخدمة الإجبارية في الخارج ما دام هناك بديل لها .

في الجيوش المرتقة المكونة من الأهالي الوطنيين . دع هؤلاء « الزنوج » يقاتلون في سبيل الامبراطورية في مقابل الخدمات التي تؤديها لهم بضمنا لهم وحكمهم وتعليمهم (كرامة العمل) . هذا هو ما سيكون عليه الشعور السائد وسيضطر الساسة (الإمبرياليين) إلى الخضوع له ، وستتناقص باستمرار نسبة الجنود البريطانيين في الجيوش الوطنية في آسيا وأفريقيا .

وهذا الأسلوب من العسكرية - رغم كونه أرخص وأسهل في أول الأمر - يعنى تناقص سيطرة بريطانيا العظمى شيئاً فشيئاً ، ورغم أنه يخفف من عبء النزعة العسكرية على السكان في إنجلترا ، فإنه يزيد من خطر وقوع الحروب ، التي ستصير أكثر حدوثاً وأشد وحشية بقدر تناقص ما تنطوى عليه من خطر على حياة الانجليز . إن توسيع امبراطوريتنا في ظل الإمبريالية الحديثة تم إلى حد كبير باستثارتنا (للأجناس الدنيا) بعضها ضد البعض ، وتشجيعنا للعداوات القبلية ، واستغلالنا - لمصلحتنا المفترضة - الخصائص الوحشية لتلك الشعوب التي علينا نحوها واجب هو أن نحمل إليها المسيحية والمدنية .

وليس مما يحمل الأمور أفضل أننا لسنا وحدنا في هذه السياسة الشائنة ، بل إنه يجعله أسوأ حيث . يعطينا فكرة بشعة عن المستقبل غير البعيد ، عند ما تعود إلى الوجود مرة أخرى فظائع صراعنا مع فرنسا في الهند وأمريكا الشمالية إبان القرن الثامن عشر على نطاق هائل ، بينما تهىء أفريقيا وآسيا ساحات قتال شاسعة للصراع بين الجيوش السوداء والصفراء التي تمثل الخصومات الإمبريالية في العالم المسيحي . إن الاتجاهات الحالية للإمبريالية تشير بوضوح إلى هذا الطريق ، الذي ينطوى على انحطاط الدول الغربية ويحتمل أن يؤدي إلى تصدع المدنية الغربية .

ومهما يكن من أمر فإن الإمبريالية تؤدي إلى الحرب ، وإلى النزعة الحربية ،

وكانت السبب في زيادة لاحد لها في إتفاق الموارد القومية على التسليح . وعرضت للخطر استقلال كل أمة استسلمت لفتنتها الكاذبة . إن بريطانيا لم يعد لديها مليون جنيه تستطيع أن تقول إنه ملكها . فجميع مواردها السياسية مرهونة بسياسة ستجدها ألمانيا وفرنسا وروسيا . وحركة واحدة من جانب أى من هذه الدول تستطيع أن ترغمنا على إتفاق النقود التي خصصناها لأغراضنا الداخلية على بوارج واستعدادات حربية أكثر . كما أن تفوقنا في التوسع الإمبريالي الذي بلغ من الضخامة حد التهور ، جعل تكوين حلف مسلح من الدول الكبرى ضدنا أمراً يخشى حدوثه فعلاً . فتنمية هذه الدول لمواردها على أسس التصنيع الحديث يدفع بها من ناحية إلى البحث عن أسواق خارجية ، ويجعلها ذلك تقف محففة أمام حدود الملكات البريطانية في كل جزء من أجزاء العالم ، ومن ناحية أخرى يمدّها بموارد كافية للإتفاق العام . وإن انتشار التصنيع الحديث يمنح إلى التسوية بيننا وبين « منافسينا » في الموارد العامة . ومن هنا أخذنا نفقد تفوقنا في الموارد المالية الذي جعل في مكنتنا الاحتفاظ بأسطول بحري متفوق على أى تكتل أوربي ، في الوقت الذي صار لدينا فيه أسباب أكثر من ذي قبل تجعلنا نخشى من قيام حلف مسلح ضدنا .

إن كل هذه الأخطار في الحاضر والمستقبل هي : ثمرات الإمبريالية الجديدة التي تتكشف لنا هكذا بوصفها الخصم اللدود الذي لا يرحم للسلام وحسن التدبير . ونستطيع أن نحكم على مدى الخسارة التي ألحقها المقتضيات الحربية للإمبريالية فعلاً حتى الآن بموارد الدول الأوربية الحديثة ، من الجدول التالي الذي يبين نمو نفقات الدول الكبرى المختلفة في أوربا على الاستعدادات العسكرية في الجيل الأخير : —

التفقات العسكرية للدول الأوربية الكبرى^(١)

١٨٩٨—١٨٩٧	١٨٧٠—١٨٦٩	
ج ك	ج ك	
٤٠,٠٩٤,٠٠٠	٢٢,٤٤٠,٠٠٠	بريطانيا العظمى
٣٧,٠٠٠,٠٠٠	٢٣,٥٥٤,٠٠٠	فرنسا
٣٥,٦٠٠,٠٠٠	١٥,٤٠٠,٠٠٠	روسيا
٣٢,٨٠٠,٠٠٠	١١,٢١٧,٠٠٠	ألمانيا
١٦,٠٤١,٠٠٠	٩,١٠٣,٠٠٠	النمسا
١٣,٥١٠,٠٠٠	٧,٠٧٠,٠٠٠	إيطاليا
١٧٥,٠٤٥,٠٠٠	٨٨,٧٨٤,٠٠٠	المجموع

وقد كانت الزيادة بالنسبة لمجموعة الدول الأوربية كلها من ١٠٥,٧١٩,٠٠٠ ج ك في سنة ٦٩ - ١٨٧٠ إلى ٢٠٨,٨٧٧,٠٠٠ ج ك في سنة ٩٧ - ١٨٩٨ .

٣

وهناك من ينكرون التعارض بين الإمبريالية والإصلاح الاجتماعى ، فيقولون « إن طاقة أمة مثل أمتنا لا يمكن أن تُعتبر كمية ثابتة بحيث إن كل إنفاق على التوسع الإمبريالى يعنى تخفيضاً مقابلاً فى أغراض التقدم الداخلى ، فهناك ضروب مختلفة من الطاقة تتطلب متنفسات مختلفة ، بحيث إن الخطوة السليمة لاستغلال العبقرية البريطانية تتطلب عدة ميادين داخلية وخارجية لنشاطها ، ونحن قادرون على التوسع الإمبريالى فى عدة اتجاهات ولدينا فى الوقت ذاته طاقة للنمو فى خططنا الداخلية متعددة الجوانب . إن إلهام الأعمال العظيمة التى نحققها فى جميع أنحاء العالم يعكس صدها فى حيوية الأمة البريطانية ويجعلها قادرة

(١) انظر الملحق فى آخر الكتاب فيما يتعلق بتفقات الدول على الدفاع فى سنة ١٩٣٤ .

على بذل جهود في التقدم الداخلى ما كانت لتبذل لو تركت التنمية الذاتية لتأخذ مجراها الضيق التهادى العادى .

والآن : لا حاجة بنا إلى مناقشة التنافر بين الإصلاح الاجتماعى والإمبريالية على أساس أى مبدأ مجرد فيما يتصل بكمية الطاقة القومية . وعلى الرغم من وجود حدود لكمية هذه الطاقة وراء أفضل الخطط فى تقسيم العمل ، كما يتبين فعلا على الصعيد الحربى ، من الحدود التى يفرضها عدد السكان على التوسع العدوانى والدفاع المحلى ، فإنه ليس من السهل دائما اكتشاف هذه الحدود ، كما أنها تكون أحيانا قابلة للمرونة إلى حد كبير . ومن ثم فلا يمكننى الدخول فى مناقشة حول أن العناصر المثقفة السليمة التى تذهب إلى الخدمة المدنية فى حكومة الهند تنطوى على خسارة مقابلة فى المهن والخدمة الحكومية محليا ، أو فى أن الطاقة المغامرة لدى كبار المستكشفين والمبشرين والمهندسين والمتقنين عن المعادن ورواد الامبراطورية الآخرين كانت ستجد - أو من الممكن أن تجد - مجالا كافيا وحافزا قويا لطاقتها داخل هذه الجزر . فالقضية التى نبخشا - قضية الإمبريالية - لا تتوقف آثارها السياسية ، والاجتماعية الرئيسية على أى من مثل هذه الاعتبارات المحددة فيما يتعلق بالاستخدام الكمى للطاقة . كما أن نبذ الإمبريالية لا يعنى على قصر أية طاقات فردية أو تعاونية ، مما قد يجد مجالا أفضل فى الخارج ، داخل حدود إقليمية جامدة .

إن بحثنا ينصب على خطة استخدام القوة الحكومية ، أى على الإمبريالية بوصفها سياسة عامة . وحتى هنا ليس الموضوع أساسا مما يتعلق بالخطة الكمية ، وإن كان من الجلى كما سنرى أنها جزء منه . فالتنافر بين الإمبريالية والإصلاح الاجتماعى تعارض متأصل فى السياسة ، وينطوى على أساليب فى عمليات متناقضة فى الحكم . وتظهر لنا بعض الصور الأكثر وضوحا من هذا التنافر فى (١٠ - الإمبريالية)

الاعتبارات المالية . فأمم إجراءات الإصلاح الاجتماعى ، مثل تحسين أجهزة التعليم العام وعلاج مشا كل الأرض والإسكان على نطاق واسع فى المدينة ، أو الريف ، والسيطرة العامة على تجارة المشروبات ، ومعاشات الشيخوخة ، وتشريعات تحسين حال العمال ، كلها تنطوى على إنفاق كبير للأموال العامة التى تتكون من الضرائب التى تجبها السلطات المركزية أو المحلية . والآن إن الإمبريالية بما تقتضيه من نفقات عسكرية متزايدة باستمرار تستنزف بوضوح من الخزانة العامة الأموال التى كانت من الممكن أن توجه إلى هذه الأغراض . ولا يقتصر الأمر على أن الخزانة العامة لا يكون لديها من المال ما يكفى للإنفاق على التعليم العام ، ومعاشات الشيخوخة ، وإصلاحات الدولة الأخرى . بل أن وحدات الحكم المحلى الأصغر تعاني عجزاً مائلاً ؛ لأن دافعى الضرائب والعوائد هم فى الغالب هم نفس الأشخاص ، وعندما يكونون مرهقين بالضرائب لأغراض الدولة غير الإنتاجية ، لا يستطيعون بسهولة تحمل زيادة فى الضرائب .

وكل إصلاح اجتماعى مهم يؤدى - حتى إذا لم ينطو على إنفاق عام كبير بصورة مباشرة - إلى اضطرابات مالية ومخاطر يكون وقعها أشد فى الأوقات التى يشغل فيها عبء الإنفاق العام ، ويكون الرصيد العام مذبذباً وفى حرج . كما أن معظم الإصلاحات الاجتماعية تنطوى على هجوم على مصالح قائمة ، وأفضل فرصة لهذه المصالح فى الدفاع عن نفسها هى : عندما تستوعب الإمبريالية الاهتمام العام . وعندما يتعلق الأمر بالتشريع يكون لتوفير الوقت والاهتمام الحكوى الأهمية الأولى . وتحمل الإمبريالية « سياستها العليا » وما تنطوى عليه من مساس بكرامة الامبراطورية وسلامتها ، المكان الأول ، وكلما نمت الامبراطورية زاد عدد القضايا التى تتطلب اهتماماً مباشراً شديداً .

مستمرا ، وزاد تعقيدها بحيث تستنزف وقت الحكومة والبرلمان . ويصير من المستحيل أكثر فأكثر تخصيص الوقت في البرلمان لمناقشة أكثر المسائل الداخلية أهمية مناقشة كاملة غير متقطعة ، أو للقيام بأي إجراء كبير له خطر في ميدان الإصلاح .

ولا حاجة بنا إلى البحث طويلا في نظرية هذا التعارض بينما تطبيقها العملي واضح لكل من يدرس السياسة ؛ فقد صار من الأمور المعروفة في التاريخ كيف أن الحكومات تستخدم العداوات القومية ، والحروب الأجنبية ، وبريق بناء الامبراطوريات لكي تشغل عقل الجماهير وتحول مجرى التذمر ضد المساوى الداخلية . وتعمل المصالح القائمة - التي تبين من تحليلنا أنها المحرك الرئيسي للسياسة الإمبريالية - على تحقيق غرضين ، فهي تسعى لتحقيق مكاسب تجارية ومالية على حساب الصالح العام المشترك ، وبتعريضه للمخاطر ، وفي نفس الوقت تحمي سيادتها الاقتصادية والسياسية داخليا ضد حركات الإصلاح الشعبي . إن أصحاب أراضي البناء في المدن ، وملاك الأراضي الزراعية وأصحاب المصارف والمرايين ، ورجال المال ، وأصحاب مصانع المشروبات ، وأصحاب المناجم ، وأقطاب صناعة الحديد ، وبنائى السفن وتجارة النقل البحري ، ورجال الكنيسة الرسمية في الدولة والجامعات والمدارس الخاصة الكبرى ، والنقابات القانونية ، والقوات المسلحة في كل من بريطانيا العظمى ، ودول القارة الأوروبية ، قد تقاربوا بعضهم مع البعض من أجل المقاومة السياسية المشتركة ضد الهجمات على القوة والملكية والامتيازات التي يمثلونها بدرجات متفاوتة . فهم وقد سلموا تحت الضغط في إطار القوة السياسية على صورة أنظمة انتخابية وحق الانتخاب للجماهير على نطاق واسع ، يقاتلون الآن ليمنعوا الجماهير من الحصول على جوهر هذه القوة واستخدامها في تحقيق المساواة في الفرص الاقتصادية . وليس هناك من طريقة أخرى يمكن أن يفهم بها انهيار حزب الأحرار في القارة ، وفي بريطانيا العظمى اليوم . فأولئك

الذين كانوا أصدقاء الحرية والحكم الشعبي عندما كانت القوى الصناعية والتجارية الجديدة تواجه العقبات من الحواجز الاقتصادية والسيادة السياسية للنبله والأرستقراطيين من أصحاب الأراضي، أخذوا يقللون من « ثقتهم » في الشعب ومعاملته بحذر متزايد باستمرار، حتى لجأوا، خلال العشرين سنة الماضية^(١)، إلى الاندماج مع المحافظين، أو احتفظوا بكيانهم المقلقل بقوة بعض الزعماء المتأخرين من ذوى المبادئ المهجورة. أما في الجهات التي ما زالت التحررية تحتفظ فيها بأية قوة حقيقية، فإن ذلك يرجع إلى أن الصراع القديم من أجل حق الانتخاب والحریات الأساسية جاء متأخراً، كما في بلجيكا والدانمارك، وأمكن الوصول إلى « طريقة للعمل » مع حزب طبقة العمال الناهضة، ولكن في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا. إما أن حزب الأحرار قد اختفى بوصفه عاملاً في السياسة العملية، أو أنه قد هبط إلى حالة العجز، وفي إنجلترا يقف هذا الحزب الآن وقد حُكم عليه بأنه ارتكب خيانة كبيرة واضحة لأول شروط الحرية، ويحاول في ضعف أن يضع برامج كبديل للمبادئ. فإن زعماءه وقد باعوا حزبهم إلى اتحاد من المتأمرين في الأوراق المالية، والمتطرفين في الوطنية ممن تقوّدوا العواطف، يجدون أنفسهم عاجزين عن الدفاع عن « حرية التجارة » أو « حرية الصحافة »، أو « حرية المدرسة »، أو « حرية الكلام » أو أى من المبادئ الأولية القديمة للمذهب التحرري. فقد فقدوا بعملهم ثقة الناس. وسُمع لهم سنوات طويلة أن يخوضوا معركة وهمية وإن يسموها سياسة، وقد ظن الناس أنها معركة حقيقية، حتى جاءت حرب جنوب أفريقيا وهيأت اختباراً مسرحياً حاسماً، وعندئذ صار زيف التحررية واضحاً. وليس ذلك لأن الأحرار نبذوا صراحة المبادئ والتقاليد القديمة، بل لأنهم جعلوها عديمة القيمة

(١) يقصد بهذه الفترة: العشرين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر.

إذ استمالهم إمبريالية حاولوا بمحاقة و بلاجدوى أن يميزوها عن إمبريالية خصومهم السياسيين الأكثر رسوخاً. ويعنى هذا التسليم للإمبريالية بأنهم فضلوا المصالح الاقتصادية للطبقات المالكة والمضاربة - التى ينتمى لها معظم زعمائهم - على قضية التحررية . ونحن على استعداد تام للتسليم بأنهم ليسوا خونة ، أو مرائين عن وعى . بيد أن الحقيقة تثبت أنهم باعوا قضية الإصلاح الشعبى - التى كانت تراثهم المشروع - لإمبريالية استمالت مصالحهم الاقتصادية ووضعهم الاجتماعى . إن ذلك الخليط من الثريد أضيفت إليه بعض الأعشاب الحلوة المذاق ولكن « مادته » هى الأنانية الطبقية . إن غالبية الأحرار ذوى النفوذ فروا من المعركة التى كانت أصدق امتحان للإمبريالية فى جيلهم لأنهم كانوا « مأجورين » ، ويعوزهم المبدأ السياسى الثابت ، وسلموا أنفسهم بسرور لأى دفاع سطحى دنىء تبتكره « وطنية » غليظة حسيرة البصر عذراً لهم .

إن التفسير والتحديد ممكنان ، ولكن هذه تظل هى الحقيقة السافرة التى يجدر بنا أن ندركها . لا يمكن لأى حزب أحرار أن يبقى فى أنجلترا إلا موصوماً أو كبقايا ضعيفة ، اللهم إلا إذا قبل نهائياً أن يقطع صلته بتلك الإمبريالية التى سمح لها زعماءه السابقون ، وخصومه ، بأن تقف حجر عثرة فى سبيل الإصلاحات الداخلية .

وهناك أفراد وقطاعات بين أولئك الذين تكون منهم حزب الأحرار ، كانت خديعتهم عمياء وغير إرادية إلى حد بعيد ؛ لأنهم كانوا قد وجهوا اهتمامهم كله إلى قضية واحدة من قضايا الإصلاح الاجتماعى المهمة ، سواء كانت محاربة الخمر ، أو تمليك الأراضى ، أو التعليم ، أو ماشابه ذلك . وليدرك هؤلاء الناس ، كما ينبغى أن يدركوا إذا كانوا مخلصين ، أن الإمبريالية هى العدو المميت لكل من هذه الإصلاحات ، وأنه لن يمكن إحراز أى تقدم جدى فى أى منها مادام

توسع الامبراطورية وتابعته « النزعة العسكرية » يمتصان طاقة الدولة ومالها .
وبهذه الطريقة وحدها مازال ممكناً لحشد قوى من الأحرار أن يقاتلوا
بالاندماج مع المنظمات السياسية للطبقات العاملة أو التعاون معها ، الإمبريالية
بالسلاح الوحيد الفعال ، التعمير الاجتماعى على أساس الديمقراطية .

{

ويصل التعارض مع الديمقراطية إلى أعظم جذور الإمبريالية بوصفها مبدأً
سياسياً ؛ فالإمبريالية لا تُستخدم لعرقة إجراءات الإصلاح الاقتصادى ، التى تعتبر
الآن جوهرية لعمل جميع أجهزة الحكم الشعبى بصورة فعالة فحسب ، بل أنها
تعمل أيضاً على شل حركة الأجهزة نفسها . فالأنظمة الانتخابية مما لا يتفق مع
الإمبراطورية ، لافيا يتعلق بالناس ، ولا فيما يتعلق بالأساليب ؛ إذ أن حكم خليط
ضخم غير متجانس من الأجناس الدنيا بواسطة بعض الموظفين الرسميين فى لندن
ومبعوثيهم المعينين يقع خارج نطاق علم الشعب وسيطرته ، فوزراء الخارجية
والمستعمرات ، والمهند فى البرلمان ، والموظفون الدائمون فى الوزارات ، والحكام
والموظفون الذين يمثلون الحكومة الإمبراطورية فى البلاد التابعة لنا ، لا يخضعون
ولا يمكن أن يخضعوا ، للسيطرة المباشرة ، أو الفعالة لإرادة الشعب ، وهذا
التفوق من الجهاز التنفيذى على الهيئة التشريعية ، وتركيز السلطة التنفيذية فى
أيدي قلة حاكمة ، مما يتبع بالضرورة سيادة السياسة الخارجية على الداخلية .
ويصحب هذه العملية انحلال الروح الحزبية والنشاط الحزبى ، وإصرار من
جانب القلة الحاكمة ، سواء كانت القيصر ، أو مجلس الوزراء ، على أن كل نقد
حزبى فعال غير وطنى ويكاد يكون خيانة .

إن كاتباً قديراً يناقش السياسة الخارجية الألمانية الجديدة يلخص وجهة نظر
التوسعيين بهذه العبارة : « إنهم يطالبون بأن تقف الأمة كلها كرجل واحد فيما يتعلق
بالسياسة الخارجية ، وأنه ينبغى عدم رفض أية سياسة متى شرعت فيها الحكومة فعلاً .
وأنه يجب تجنب النقد على أساس أنه يضعف نفوذ الأمة فى الخارج . ومن الواضح أنه عندما

تُسحب أهم شئون الأمة بهذه الطريقة من ميدان الخلاف الحزبي، لا بد أن يؤدي ذلك إلى إضعاف الحكومة الحزبية نفسها ؛ حيث أنها لا تعود تتناول المسائل الحيوية . . . وهكذا : كلما زادت أهمية الهيئة التنفيذية تقل أهمية الهيئة التشريعية . ويصبح العمل البرلماني موضع ازدراء باعتباره نشاطاً مزعجاً يقوم به بعض النقاد غير العاملين . فإذا كانت الإجراءات الحكومية ستعطى بالإقرار حتماً ، فلماذا لا نتخلص من التأخير المزعج الذي تسببه المناقشات البرلمانية ؟ »

إن الخطاب الذي ألقاه القيصر في هامبورج في ١٩ أكتوبر سنة ١٨٩٩ يلخص المذهب في هذه العبارات : « إن وجه الأرض قد تغير كثيراً خلال السنوات القليلة الماضية . وما كان يتطلب تحقيقه قروناً أصبح الآن لا يتطلب أكثر من بضعة شهور . وقد اتسعت مهمة القيصر والحكومة بصورة لا تقاس ، ولن يتيسر حل إلا إذا نبذ الشعب الألماني الانقسامات الحزبية . إن الألمان يجب أن يراقبوا نمو الدول الأجنبية وهم وقوف صفوفاً مترامية خلف القيصر فخوريين بوطنهم العظيم ، ومدركين لقيمتهم الحقيقية . فيجب عليهم أن يضحوا من أجل مركزهم بوصفهم قوة عالمية ، ويجب أن يقفوا متحدين ، وقد نبذوا الروح الحزبية وراء أميرهم وإمبراطورهم . »

والحكم الأوتوقراطي في الشئون السياسية الإمبريالية له صدى ، بطبيعة الحال ، في الحكم الداخلي . وقد لاءم تعقيد الأعمال الإدارية في وزارة الداخلية ومجلس التجارة ومجلس التربية ، وبعض الهيئات الحكومية المهمة الأخرى ، هذا الصدى الذي أخذ صورة الحكم بواسطة أوامر إدارية بناء على سلطات واسعة مرت ضمن قوانين مهمة دون انتباه ، ودون أن يناقشها أحد المناقشة الكافية ، أو تكفل لها الاحتياطات المناسبة ، في خضم العجلة المرتبكة التي اضطرت معظم الحكومات إلى الالتجاء إليها في التشريع ، ومن الأمور الملحوظة أنه انبثق في

أمريكا عرف أشد من ذلك خطراً، أطلق عليه « الحكم بواسطة الأمر القضائية » وفيه منحت السلطة القضائية فعلاً سلطة إصدار قرارات لها أثر القانون ، وتصحبها عقوبات فيما يتصل ببعض الأفعال المعينة .

وضعف « الحزب » في بريطانيا العظمى يصحبه بوضوح هبوط في السيطرة الفعلية للشعب . فبقدر ازدياد الحيز الذي تشغله السياسة الاستعمارية الخارجية في النشاط الإدارى والتشريعى فى الدولة يبتعد الحكم عن السيطرة الحقيقية للشعب . وليس الأمر مجرد توفير لوقت البرلمان وطاقته ، وإن كان هبوط نسبة عدد الجلسات المخصصة لبحث المسائل الداخلية يمثل ضعفاً مقابلاً فى الديمقراطية العملية ؛ بل إن الإصابة التى لحقت بالحكم الشعبى أعمق من ذلك . إن الإمبريالية ، والمصادر العسكرية والدبلوماسية والمالية التى تغذيها ، قد صارت حتى الآن الاعتبارات الأولى لدى الحكومات الأخيرة فى صياغة السياسة كلها وتوجيهها ، وفى تحديد اتجاه إدارة الشؤون العامة ولونها وطابعها ، كما تعمل على انزواء مسائل الحكم الداخلى الحادة القريبة بواسطة الأيحاء المستمر بالكاسب والمخاطر غير المعروفة ، والتى لا تحصى . وكان تأثير ذلك على الحكم البرلمانى كبيراً وله نتائج مدمرة ، تعمل على الإقلال من سلطة الأنظمة النيابية . ففى الانتخابات لم يعد المطلوب من الناخبين أن يمارسوا اختياراً حراً واعياً عقلياً بين ممثلى سياسات مفهومة مختلفة ؛ بل تطلب إليهم الموافقة ، أو عدم الموافقة ، على سياسة خارجية وإمبريالية خطيرة ومعقدة وصعبة ، تقدم لهم عادة فى قالب يضع عبارات عامة رنانة مدعومة بنداء بضرورة التضامن والاستمرار فى السلوك القومى — أى تصويت أعمى بالثقة . وفى مداورات مجلس العموم ضعفت قدرة « المعارضة » على المعارضة بصورة خطيرة ومتزايدة : من ناحية ، بتعديل قواعد المجلس تعديلاً أدى إلى إضعاف حق المناقشة الكاملة للإجراءات التشريعية فى مختلف المراحل ، كما ألحق الضرر بامتيازات أعضاء المجلس فيما يتعلق بحق مناقشة الشكاوى على

أساس نظام «الأصوات المؤيدة»، وما يتعلق باستجواب الوزراء فيما يتصل بسير العمل في وزاراتهم؛ ومن ناحية أخرى بتعدى الحكومة بالعنف على حقوق وامتيازات كان يتمتع بها فيما مضى بعض الأعضاء الخاصين فيما يتصل بطلب أخذ الأصوات على قرارات وتقديم مشروعات بقوانين. وهذا الإضعاف لسلطة المعارضة هو الحلقة الأولى في مجموعة من العمليات المتتالية التي تهدف إلى تركيز السلطة. فالحكومة الآن تدعى لنفسها الحق في تكريس وقت المجلس كله لما تقدمه من مسائل، عندما ترى أن مثل هذا الاحتكار مرغوب فيه.

وداخل الحكومة نفسها كانت نفس القوى التي تعمل على التركيز تترك أثرها لقد قال مستر برايس: «لا يمكن أن يكون هناك شك في أن سلطة مجلس الوزراء باعتباره ضد مجلس العموم، قد زادت باستمرار وبسرعة، ويبدو الآن (١٩٠١) أنها لا تزال تنمو»^(١).

وهكذا يمتص مجلس الوزراء سلطات مجلس العموم، بينما مجلس الوزراء نفسه زيد في حجمه عمداً وبصورة واعية ليساعد ذلك على تركيز السلطة الحقيقية في «مجلس وزراء داخلي» غير رسمي ولكنه حقيقى جداً، وهو يحتفظ ببعض المرونة في تكوينه، ولكنه يتكون فعلاً من رئيس الوزراء ووزيري الخارجية والمستعمرات ووزير المالية. وعملية تركيز السلطة هذه، التي تمنح إلى تدمير الحكم النيابي، وتجعل من مجلس العموم مجرد جهاز (تقريباً) للتسجيل الآلى لقرارات «مجلس وزراء داخلي» غير منتخب، ترجع أساساً إلى الإمبريالية^(٢).

(١) دراسات في التاريخ والفقه. المجلد ١ ص ١٧٧.

(٢) يسجل أحد المراقبين الحريين أثر هذه التغييرات على شخصية أعضاء البرلمان وسلوكهم هكذا: «في معظم الأحوال يتضاءل في مجلس العموم، كما في البلاد كلها، العنصر السياسي» بوصفه عاملاً له أثره. وكان من الواضح أنه لم يعد هناك اهتمام بالشئون الدستورية... وكاد «الرجل البرلماني» يختفي، وتضاءل عدد أولئك الذين تحدوهم رغبة في دعم الإصلاحات =

فمعالجة مسائل دقيقة غير مؤكدة تؤثر في علاقاتنا بالدول الأجنبية ، والضرورة المسلم بها للسرية في الدبلوماسية وفيما تستدعيه الحاجة من تصرفات سريعة لبقية ، تبدو كلها إلى جانب أسلوب مركز جداً وأوتوقراطي وبيروقراطي في الحكم ؛ بل تبدو أنها تحتمة .

وفي ثانياً هذا الهبوط العام للحكم البرلماني ، يبدو أن « نظام الأحزاب » ينهار بوضوح : إذ كان يقوم على خلافات واضحة في السياسة الداخلية ، التي تصير قليلة الشأن عندما تواجه ادعاءات الإمبريالية وقوتها ، فإذا كان مُقَدَّرًا للنظام الحزبي البقاء في السياسة البريطانية ، فلن يكون ذلك إلا بتاسك جميع القطاعات المعارضة للإجراءات « الإمبريالية » ، التي اعتنقها وزراء من الأحرار ، ومن المحافظين على السواء خلال السنوات الأخيرة . وما دام قد سُمح للإمبريالية بأن تسيطر على الميدان ، فإن الصراع السياسي الحقيقي الوحيد هو ما بين الجماعات التي تمثل الفروع المختلفة من الإمبريالية ؛ أولئك الذين يعملون في البلاد التابعة والحكومة في لندن ، والمصالح الآسيوية المتعلقة بالهند والصين وسياسة التوسع في أفريقيا ، ودعاة التحالف مع ألمانيا وأنصار التحالف مع فرنسا وروسيا .

(٥)

ليس بين الإمبريالية وحكم الشعب أى شيء مشترك ، فهما يختلفان في الروح ، وفي السياسة ، وفي الأسلوب . ولقد تحدثت من قبل عن السياسة والأسلوب ؛

الاجتماعية والصناعية . أما أولئك الذين كانوا يتلفون على اقتناص ما تهيشه العضوية في البرلمان من فرص مختلفة الأنواع خارج عمل هذه العضوية وواجباتها ، والذين على استعداد لتأييد الحكومة في تكتيل الأصوات دون أن يطلب إليهم القيام بأى شيء آخر ، جاؤوا في أعداد كبيرة سنة ١٨٩٥ و سنة ١٩٠٠ وصاروا الآن يكتونون نسبة كبيرة في مجلس العموم ، إن لم تكن غالبية . (مسترجون . ١ . اليس — عضو برلمان — جريدة The Speaker ، ٧ يونيو سنة ١٩٠٢) .

وبقى أمامنا أن نبيّن كيف تسمم روح الإمبريالية أسس الديمقراطية ، في عقل الناس وطباعهم . فكما أن مستعمراتنا الحرة ذات الحكم الذاتي هيأت أملا وتشجيعاً وتوجيهاً لآمال الشعب في بريطانيا العظمى ، لا بمجرد النجاح العملي في فنون الحكم الشعبي ، بل أيضاً بدعم روح الحرية والمساواة . كذلك عملت البلاد التابعة لنا والمحكومة حكماً استبدادياً باستمرار على الإساءة إلى طابع شعبنا بتغذيتها عادات التعالي المفضى والإعجاب بالثروة والمركز ، وهى البقايا الفاسدة من عدم المساواة الإقطاعى . وقد بدأت هذه العملية بمقدم أثرياء شركة الهند الشرقية وأصحاب مزارع الهند الغربية إلى المجتمع والسياسة البريطانيين ، وقد عادوا يحملون معهم أسلاب تجارة الرقيق ، ومكاسب الفساد والاعتصاب فى الوظائف ، ويتصرفون بمباهاة مبتذلة وغطرسة فى السلوك ويبذلون المال فى سخاء مفسد ، ليهرؤا أبصار شعبنا ويفسدوا حياته . إن كوبدن ، وهو يكتب فى سنة ١٨٦٠ عن امبراطوريتنا الهندية ، سأل هذا السؤال الذى فى الصميم : « أليس من الممكن أننا قد نتعرض للفساد فى بلدنا بسبب رد فعل السياسة التحكيمية التى تتبعها فى الشرق على سياستنا الداخلية ، كما انحلت أخلاق الإغريق وروما باتصالهما بآسيا »^(١) .

إن رد الفعل هذا ليس ممكناً فحسب ، بل هو حتمى . إذ كلما زادت مساحة المناطق المحكومة حكماً استبدادياً فى امبراطوريتنا عاد إلى هذه البلاد عدد متزايد باستمرار من الرجال الذين تدربوا على مزاج الأوتوقراطية وأساليبها كجنود وموظفين مدنيين فى مستعمرات التاج ، وفى محمياتنا ، وفى امبراطوريتنا الهندية ، تدعمهم أعداد من التجار والمزارعين والمهندسين والمشرفين الذى كانوا يعيشون - باعتبارهم طائفة متميزة - حياة غير طبيعية بعيدين عن جميع كوابح

(١) مورلى « حياة كوبدن » المجلد ١١ ص ٣٦١ .

المجتمع الأوروبي العادى المفيدة . عادوا إلى هذه البلاد ومعهم طبائع ، ومشاعر وأفكار فرضتها هذه البيئة الأجنبية . إن جنوب إنجلترا وجنوبها الغربى زاخران بهؤلاء الرجال ؛ كثيرون منهم أثرياء ، ومعظمهم لديه فراغ يقضيه فى الاستمتاع . رجال يزدرون الديمقراطية صراحة ، ويكرسون أنفسهم للمتعة المادية والتظاهر الاجتماعى ، والجواب السطحية للحياة الفكرية ، ويكتشف أغنام الطموح السياسى ، ثم يحملون معهم إلى مجلس برلماننا روح « الإمبريالية » الفجة الأثانية فى أشد صورها ، يستخدمون تجاربهم واتصالاتهم الإمبريالية لتكوين شركات مربحة ، والحصول على امتيازات لقائدتهم الخاصة ، ويتظاهرون بأنهم الثقة المطلعون ، حتى يحتفظوا بنير الإمبريالية ثابتاً على كواهل « الزنوج » . إن صاحب الملايين الذى جمع ملايينه فى جنوب أفريقيا هو النموذج الواضح تماماً لذلك فأساليبه أشد الأساليب سفوراً بلاحياء ، ونجاحه — الاجتماعى والسياسى — بارز ويخشى منه أكثر من غيره . بيد أن تلك التصرفات التى ترى واضحة فى رودس وبايت وشركائهما البرلمانيين ، منتشرة على صعيد أدنى ؛ فجنوب إنجلترا زاخر بالرجال ذوى النفوذ السياسى والاجتماعى المحلى الذين تكونت شخصياتهم فى امبراطوريتنا الاستبدادية ، والذين يستمدون دخولهم أساساً من الإبقاء على هذا الحكم الاستبدادى ودعمه . وكثيرون منهم يدخلون مجالسنا المحلية ، أو يحتلون مراكز فى السلك الإدارى ، أو فى السجون . وهم يفتقون فى كل مكان إلى جانب الإكراه ومقاومة الإصلاح . ولو أمكن تتبع الدخول التى تُنفق فى المقاطعات المحيطة بلندن والمقاطعات الكبيرة الأخرى فى جنوب بريطانيا إلى مصادرها ، لوجد أنها أُنزعت إلى حد كبير من السخرة التى تفرض على حشود كبيرة من الأهالى السود والسمر والصفير بأساليب لا تختلف فى جوهرها عن تلك التى عاش عالة عليها الترف والكسل فى روما الامبراطورية .

إنها حقاً نقمة الإمبريالية أن تتحول فنون الطفيان وأساليبه ، التي اكتسبت هنا في امبراطوريتنا المستعبدة ومورست فيها ، ضد حرياتنا في بلدنا . إن أولئك الذين شعروا بالدهشة لعدم المبالاة الكامل ، أو الازدراء الصريح اللذين تبديهما الأرستقراطية والقلّة الثرية في هذه البلاد تجاه الاعتداءات التي تقع على حريات الرعايا ، وإلغاء الحقوق الدستورية ، والعرف الدستوري لم يدخلوا في اعتبارهم إلى الحد الكافي ذلك الفيض المستمد من سموم الأوتوقراطية غير المسئول الذي ينال علينا من امبراطوريتنا « المستعبدة المتعصبة المعتدية » .

إن الآثار السياسية - الفعلية والضرورية - للإمبريالية الجديدة . كما تصورها حالة أعظم الدول الإمبريالية ، يمكن تلخيصها هكذا : إنها خطر دائم على السلام ، إذ تهبط إغراء مستمراً للقيام باعتداءات جديدة . على أراض تسكنها أجناس أدنى ، وإشعال الفتنة بين أمتنا والأمم الأخرى . ذات المطامح الإمبريالية المنافسة ؛ وتضيف إلى خطر الحرب الشديد خطراً آخر مزمناً ، وانحطاطاً نتيجة للنزعة العسكرية التي لا تؤدي إلى ضياع الموارد البشرية والأخلاقية للأمم فحسب ، بل وتوقف أيضاً سير المدنية نفسه . كما أنها تستهلك بصورة لا حدود لها ، ولا يمكن تقديرها الموارد المالية للأمة في الاستعدادات الحربية ، وتوقف صرف الدخل الجاري للدولة على المشاريع العامة المنتجة ، وتحمل الأجيال القادمة أعباء ديون ثقيلة ، فهي بامتصاصها للأموال العامة ، والوقت العام والاهتمام والطاقة العاملين من أجل أعمال كثيرة الكلفة وغير مجزية من التوسع الإقليمي ، تضعيع هباء طاقات الحياة العامة لدى الطبقات الحاكمة والأمم .

وهى الطاقات التى يحتاج إليها الإصلاح الداخلى وتنمية فنون التقدم المادى والفكرى فى البلاد . وأخيراً : إن روح الإمبريالية ، وسياستها ، وأساليبها على عدااء مع أنظمة الحكم الذاتى الشعبى ، وتؤيد صوراً من الطغیان السياسى والسلطة الاجتماعية تُعتبر العدو المميت للحرية والمساواة الحقيقتين .

الفصل الثاني

الدفاع العلمى عن الامبريالية

١

برغم أنه يكاد يكون من غير الممكن إنكار أن مطامع الأفراد والأمم كانت الدوافع الواعية الرئيسية في الإمبريالية ، فإنه من الممكن القول : بأن هناك قوى خافية أكبر، تعمل على تقدم البشرية في هذا المجال ، كفاى غيره من شئون التاريخ البشرى . ومن السهولة بمكان فهم التأثير القوى للمفاهيم البيولوجية على رواد علم الاجتماع . فمن الطبيعى جداً أن تطبق قوانين التقدم الفردى والنوعى ، التى تظهر بوضوح كامل في أجزاء أخرى من المملكة الحيوانية على الإنسان تطبيقاً كاملاً . إذ ليس من الغريب ألا يقدر الناس تلك الانحرافات والانعكاسات التى تطرأ على قوانين الحياة الدنيا بتأثير قوانين معينة أخرى — وهى الانحرافات والانعكاسات التى لا تبدوا أهميتها إلا في الخصائص السيكلوجية العليا للنوع البشرى — حق قدرها ، أو يسيثوا تفسيرها أو يتجاهلونها . فعلماء البيولوجى الذين يتوغلون في التاريخ البشرى كثيراً ما يجدون أنفسهم في مواجهة عداء فكرى يعتبرهم متطرفين . ويعمل على إقامة الحواجز بين النمو الإنسانى ، والنمو الحيوانى . بل الواقع أن هناك من بين صفوف علماء البيولوجى أنفسهم علماء مبرزين مثل «هكسلى و ا . د . د . ولاس» انحازوا إلى هذه التفرقة ، وفصلوا بين التقدم الأخلاقى والروحى للجنس البشرى ، وبين العملية الكونية العامة ، وأضافوا على الإنسان صفات وقوانين للسلوك تختلف في نوعها عن القوانين السائدة في بقية المملكة الحيوانية . وقد أدى ما يتسم به هذا الموقف من جزم يقينى (دوجماتى) إلى وقوف علماء آخرين كثيرين موقفاً لا يقل عن ذلك قطعاً ودوجماتية

مؤكدين أن قوانين الصور الدنيا من الصراع ، والانتخاب الطبيعي التي تفسر ،
أو تصف التقدم في الحيوانات الدنيا كافية لجميع أغراض علم الاجتماع .

وقد أبدى علماء الاجتماع في بعض الحالات حماسة في قبول وجهة النظر
هذه ، وطبقوها في الدفاع عن ضرورة الإبقاء على الصراع الطبيعي (الفيزيقي)
بين الأجناس المختلفة للناس وأنماط المدنية إلى حد الإخضاع الكامل ، أو الإبادة .
كما طبقوها دفاعاً عن فائدة هذا الصراع بل وعن عدالته .

فهم وإن كانوا يعترفون بأن كفاية الأمة ، أو الجنس تتطلب إيقاف الحروب
الداخلية ، أو على الأقل الحيولة دون بلوغها أقصى مدتها ، يذهبون إلى أنه يجب
الإبقاء على الصراع البدائي على الصعيد الأوسع ؛ فهو يخدم في الواقع غرضين
متصلين . فالصراع المستمر مع الأجناس ، أو الأمم الأخرى مما يقتضيه ، في رأيهم ،
بقاء الجنس ، أو الأمة وتقدمها ، وإذا ألغينا ضرورة الصراع اضمحلت حيوية
الجنس وهلك . وهكذا فإنه من الصالح الحقيقي للجنس النشط أن « يظل على
مستوى عال من الكفاية الخارجية بالنضال ، وبخاصة عن طريق الحرب مع
الأجناس الدنيا ، وبالصراع من أجل الطرق التجارية وموارد المادة الأولية
ومصادر الطعام مع الأجناس المساوية » . ويضيف الأستاذ كارل بيرسون
« إن هذه هي النظرة التاريخية الطبيعية للجنس البشري ، ولا أعتقد أنك
تستطيع دحضها في عناصرها الأساسية » ^(١) .

ويتخذ آخرون وجهة النظر الكونية الأوسع فيصرون على أن تقدم البشرية
نفسها يتطلب الإبقاء على صراع انتخابي مدمر بين الأجناس تتمثل فيه
القدرات والطاقات المختلفة ، والأنماط المختلفة من المدنية . فمن المرغوب فيه ، عندهم ،

(١) « الحياة القومية من وجهة نظر العلم » ص ٤٤ (بلاك سنة ١٩٤١) .

أن تعمر الأرض وتحكمها وتنميتها ، إلى أقصى حد ممكن ، الأجناس التي تستطيع أن تقوم بهذا العمل على أفضل وجه ، أى الأجناس التي تتمتع بأعلى « كفاية اجتماعية » ، ولا بد أن تؤكد حقها بغزو الأجناس ذات الكفاية الاجتماعية الدنيا وإخضاعها واستئصالها والحلول محلها . نغير العالم وقضية البشرية الحقيقية يتطلبان استمرار هذا الصراع ، مادياً وصناعياً وسياسياً ، حتى بلوغ وضع أمثل تحكم بمقتضاه الأرض أكثر الأمم كفاية اجتماعية طبقاً لأنماط ودرجات كفايتها الاجتماعية المتباينة . وقد نادى بهذا المبدأ بجلاء مستر أرموند ديمولنز الذي يصفه بأنه « مثل قانون الجاذبية ، لا يحتمل جدلاً » :

« عندما يثبت جنس من الأجناس تفوقه على جنس آخر في مختلف مظاهر الحياة الداخلية ، فلا محالة أن يسود هذا الجنس مع الوقت في الحياة العامة ، ويفرض سيطرته . وسواء تأكدت هذه السيطرة بالوسائل السلمية أو بالسلاح فإنها تُقرر رسمياً عندما يحين الوقت المناسب ثم يُعترف بها بعد ذلك بلا قيد ولا شرط ، وقد قلت : إن هذا القانون هو الشيء الوحيد الذي يفسر تاريخ الجنس البشرى وثورات الإمبراطوريات ، وأنه إلى جانب ذلك يفسر ويبرر استيلاء الأوروبيين على أقاليم في آسيا وأفريقيا والأوقيانوس ، كما يفسر ويبرر نمونا الاستعماري كله ^(١) » .

وتمثل الأمم الأوربية الغربية بمستعمراتها الأمم ذات الكفاية الاجتماعية على درجات مختلفة ، ويعتقد بعض الكتاب — من انجليز وأمريكيين — مثل الأستاذ جيدنجز ومستر كيد ، أن الأجناس التيوتونية — وخاصة السلالات الأنجلوسكسونية — تمثل أعلى طبقات الكفاية ، وتؤيدهم في هذه الفكرة جماعة صغيرة من الفرنسيين الذين يميلون إلى انجلترا .

(١) « البوير أم البريطانيون ؟ » ص ٢٤ .

ويجب أن يؤخذ هذا الاعتقاد المطمئن الأصيل في « الكفاية الاجتماعية » باعتباره الدعامة المعنوية الرئيسية للإمبريالية ؛ إذ يقول أنصار الإمبريالية : « ان التقدم البشرى يتطلب الإبقاء على الصراع بين الأجناس الذى تهزم فيه أضعف الاجناس وتبقى الاجناس ذات الكفاية الاجتماعية وتزدهر ، ونحن الجنس ذو الكفاية الاجتماعية » .

وهكذا - إذ يوضع الأمر بهذه الصورة المحددة - يصير معنى مصطلح « ذوى الكفاية الاجتماعية » واضحاً . إنه ببساطة نقيض « ضعيف » ، ويساوى « القوى فى صراع الحياة » . وهو يبدو لأول وهلة مما ينطوى على فضائل معنوية وفكرية يعترف بها من نوع عام واسع ، ثم يؤخذ بعد ذلك على أنه ينبىء عن هذه الصفات ، ولكن عند تطبيقه بالمعنى الحالى « للتاريخ الطبيعى » لا يعنى أكثر ولا أقل من القدرة على إنزال الهزيمة بالأجناس الأخرى التى تُعتبر - بسبب هزيمتها - أجناساً « أدنى » ، فهو مجرد ترديد لعبارة « البقاء للأصلح » التى يصبح معناها واضحاً عندما نسأل « أصلح لماذا ؟ » ويأتى الرد فوراً « أصلح للبقاء » .

وصحيح أنه يبدو أن « الكفاية الاجتماعية » تنطوى على ما هو أكثر بكثير من مجرد القدرة على القتال فى الحرب والتجارة ، وأتينا إذا أدخلنا فى الاعتبار جميع الصفات التى يتكون بها المجتمع الفاضل فيجب أن نضمنها أكثر حتى من ذلك ؛ بيد أنه من الواضح ، من وجهة نظر « التاريخ الطبيعى » الحالى ، أنه يجب أن نستبعد هذه الصفات ، وألا ندخل فى الحساب سوى تلك التى تعاون فى الصراع مباشرة .

ومن ثم - إذا أضفينا على المصطلحات قيمتها الحقيقية - يصبح الأمر ببساطة هو : « ان الأجناس الأقوى تطأ الأجناس الأخرى ، وتستعبدوها وتستأصلها

باستمرار طوال تاريخ الإنسان ، كما في الطبيعة كلها » ويقول عالم البيولوجي :
« إن ذلك متأصل الجذور في الطبيعة ، بما فيها الطبيعة البشرية ، بحيث أنه
لا بد أن يستمر » ويضيف إلى ذلك : « لقد كان ذلك هو الشرط الأول والأسلوب
الأساسي للتقدم في الماضي ، ومن ثم فإنه من المرغوب فيه أن يستمر ، وهو لا بد
أن يستمر ، ويجب أن يستمر » .

وهكذا نزلت بسهولة من التاريخ الطبيعي إلى الأخلاق ، ونجد في المنفعة
مبرر أخلاقيا لصراع الأجناس . والآن ، إن الإمبريالية ليست سوى هذا
المبدأ من مبادئ التاريخ الطبيعي وقد أخذ من وجهة نظر الأمة التي ينتمى إليها
المرء ؛ فنحن نمثل الأمة ذات الكفاية الاجتماعية ، وقد غزونا واستولينا على
ممتلكات وأقاليم في الماضي ، ولا بد أن نستمر . إنه ما قدر لنا ، وفيه خدمة
لأنفسنا والعالم ، إنه واجبنا .

وهكذا سرعان ما يكسو المبدأ بعد انبثاقه من التاريخ الطبيعي ، ثوب
ضاف من الزخارف الأخلاقية والدينية ، ونجد أنفسنا نسبح في أجواء عالية من
« المسيحية الإمبريالية » و « رسالة المدنية » ، نقوم فيها بتعليم « فنون الحكم
الفضال » و « كرامة العمل » .

(٢)

لعل القول بأن القدرة على فعل شيء ما تمنح الحق في عمله ، بل وحتى
تجعل عمله واجبا ، هو أكثر المغالطات التي تقوم على الأهواء شيوعا . فحتى
الأستاذ يرسون لا يتجنبه إذ يتحدث بعد دفاع جيد عن ضرورة الانتخاب
بين الأجناس وصراع الأجناس ، عن « حقنا في استغلال موارد الأرض
غير المستغلة سواء كانت في أفريقيا أو آسيا^(١) » .

(١) « الحياة القومية » ص ٤٦ .

وهذا الاعتقاد في « الحق الإلهي » للقوة الذي ساعد كثيرا على دعمه معلمون مثل كارلايل وكنجزلي ورسكين - هو المسئول الأول عن تحويل قانون من قوانين التاريخ الطبيعي إلى حماسة معنوية .

وقد تناولت بإفاضة وإصرار في مواضع أخرى ، الدوافع الخسيسة التي تهدف للربح المادي وحده والتي توجه الإمبريالية ، وأود هنا أن أوقى الجوانب الأكثر نبلا في مشاعر الإمبريالية حقها ، وقد فسرت عن طريق قلب العلم بسذاجة إلى إنجيل فروسية صعبة المتال ، ونجد مثل هذا الإلهام في ذلك التاريخ اللطيف لأحد رجال شركة جنوب أفريقيا البريطانية^(١) هو « هيوبرت » هير في وفي طبيعته الجذابة ، كما جاء بقلم زميله في المغامرة « إيرل جراي » ففي تاريخه نرى الإمبريالية في أحسن حالاتها وهي تعمل . ونرى ما هو أفضل من ذلك لغرضنا هنا ، وهو أروع المحاولات ، وأغزرها فائدة في شرح جوهر الفلسفة الإمبريالية .

من المحتمل أن كل إنسان سيوافق على أن الرجل الإنجليزي يكون على حق في اعتبار طريقته في النظر إلى الحياة أفضل من طريقة الماوري ، أو الهوتنتوت ، وليس هناك من يعترض نظريا على بذل إنجلترا أقصى جهدها في فرض نظرتها الأفضل والأسرى على هؤلاء الهمج ، بيد أن هذه الفكرة نفسها تحمل إلى ما هو أبعد من ذلك ؛ فالإنجليزي يعتقد - في حدود اختلافه مع السويدي أو البلجيكي في الجوهريات - إنه يمثل مستوى من التفوق العام أكل مما . بل ، وحتى أقرب الأمم إلينا في الفكر والمشاعر ، مثل الألمان والكندنافيين ، فإننا نعتبرها بصفة عامة أقل تفوقا منا عند ما نتقارن معها.

الميزة بسماتنا ، ولو كان الأمر غير ذلك لوجهنا طاقتنا لكي نصير مثلهم .
بيد أننا دون أن نصل إلى هذا الحد ، قد نحاول جادين أن نلتقط خير صفات
هذه الأمم ونضيفها إلى صفاتنا معتقدين أن صفاتنا المركبة هذه ستكون أفضل
من غيرها .

« وعلامة الأمة المستقلة أن تشعر كذلك ، أما المدى الذي يصل إليه هذا
الشعور - في حدود ما يمكن تبريره في أية حالة خاصة بذاتها - فإن التاريخ وحده
هو الذي يحكم عليه . ولكن من الضروري أن يبذل من يطالب بالمكان
الأول كل طاقاته لإثبات حقه ، وهذا هو التبرير الأخلاقي للصراع الدولي
والجرب ؛ ولا بد أن يطرأ تغيير كبير على العالم وعلى عقول الناس قبل أن
يمكن التفكير في سلام عالمي دائم ، أو في تسوية جميع الخلافات الدولية بالتحكيم ،
ولا بد أن الصعوبة التي تنجم عن عدم وجود معيار للعدالة يعترف به الجميع
تكون أوقع ما تكون بصفة خاصة في الصلة بين الأجناس المتحضرة
وغير المتحضرة ، فهل هناك أي احتمال في زوال الفارق الكبير بين الرجل
الأبيض ، والرجل الأسود في فترة من الوقت يمكن التنبؤ بها ؟ وهل يمكن
أن يكون هناك شك في أن الرجل الأبيض لابد أن يفرض مدنيته المتفوقة
- وهو سيفرضها - على الأجناس الملونة ؟ ان التنافس بين البلاد الأوربية
الرئيسية في توسيع نطاق نفوذها في القارات الأخرى سيؤدي بطبيعة الحال
إلى تطوير أسس ما يمكن تحقيقه من أنماط حكم الأجناس الخاضعة بواسطة
الصفات الأسس لحكامها^(١) . »

هذا هو إنجيل الإمبريالية بلا زخرف : حقيقة الصراع الطبيعي بين الأجناس

(١) « ذكرى هيوبرت هيرقي » بقلم إيرل جراي (آرنولد ١٨٩٩) .

البيضاء ، وحقيقة إخضاع البيض للأجناس الأدنى ، والضرورة التي تقوم على هاتين الحقيقتين ، والمنفعة التي تترتب على هذه الضرورة ، والحق - أو الواجب - الذي يستند إلى هذه المنفعة ، وليس هناك ما هو أفضل من ذلك إعلاناً عن روح الإمبريالية الأكثر نقاء ؛ فالإنجليزى يعتقد أنه من نوع أفضل من أى رجل آخر ، وهو يعتقد أيضاً أنه يستطيع أن يكتسب أية فضائل خاصة قد تكون لدى الآخرين ، ويعتقد أن خلقه يمنحه حقاً فى الحكم لا يستطيع أى رجل آخر أن يحصل عليه . ويعترف مستر «هيرفى» بأن الفرنسى والألمانى والروسى المتحمس لوطنه يشعر بنفس إحساس التفوق هذا وما يضيفه ذلك من حقوق على صاحبه ؛ ويذهب إلى أن ذلك أفضل - وهنا يتفق مع الأستاذ بيرسون - ، لأن هذا الاعتقاد المتضارب ، وهذه المصالح المتضاربة تزيد صراع الأجناس البيضاء حدة ، وتضمن البقاء لصلاحية الأصلح وتقدمها .

وما دمننا ننظر إلى هذه الإمبريالية من زاوية الإنجليزى وحدهم ، أو من زاوية أية أمة أخرى وحدها ، فإننا لا نستطيع أن نفهم أساسها العقلى فهماً تاماً ؛ فهى ضرورية للإبقاء على صراع الأمم ، الذى يفترض فيه أنه يزيد الحيوية ويؤدى إلى انتخاب الأصلح أو الأكثر كفاية ، حتى يُستثار كل من المتنافسين إلى بذل أقصى جهده بواسطة نفس المشاعر المتعلقة بالتفوق والمصير وحقوق بلاده وواجباته الإمبريالية التى يحس بها الإمبريالى الإنجليزى بالنسبة لـ «إنجلترا» ، وهذا هو بالضبط ما يبدو أننا نجده .

فالإنجليزى يثق حقيقة فى أن إنجلترا أصلح من غيرها فى أى عمل قد تقدم عليه فى تمدن العالم ، وهذا هو المبدأ الأول للسياسى الإمبريالى الذى عبر عنه «لورد روزبرى» تعبيراً جيداً فى وصفه للإمبراطورية البريطانية ، إذ يقول فيه : «أعظم عامل دنيوى للخير عرفه العالم» ، والمستر تشمبرلين^(١) فى اعتقاده أن

(١) «أحداث خارجية واستعمارية» ص ٦ .

« الجنس الأنجلوسا كسونى قدر له حتما أن يكون القوة المسيطرة فى تاريخ العالم ومدنيته » ، ولا يراود الرجل العادى أدنى شك فى تفوق كفاية الإنجليز فى كل ما يتعلق بالحكم ، بصرف النظر تماما عن الطقس أو الجنس أو أية ظروف أخرى . وقد سمعت من يسأل فى سخرية خلال مناقشة عن قدرة بريطانيا « ماذا ؛ أعتقد أنك تتصور أننا نستطيع أن نحكم فرنسا خيراً مما يحكمها الفرنسيون ؟ » وجاء الرد حاسماً فى انتصار « طبعاً ، هذا ما أعتقد » ، ولم يكن فيه مغالطة بلاغية ، فهو تعبير أصيل تماماً عما يعتقد معظم الإنجليز حقيقة .

والآن ، إن الفرنسى المتطرف فى وطنيته ، والألمانى الاستعمارى ، والروسى المأخوذ بالنزعة السلافية ، والأمريكى التوسعى يدينون جميعاً بهذا الاعتقاد العام — وبنفس الشدة — فيما يتعلق بقدرة أمتهم ومصيرها وحقوقها ، ولعل هذه المشاعر ظهرت بوضوح فى وعينا القومى أكثر من أية أمة أخرى ، بيد أن الأحداث تعمل بسرعة على غرس هذه المطامح الإمبريالية لدى جميع منافسينا الاقتصاديين والسياسيين الرئيسيين .

« فى أيامنا هذه نفسها يعلن «فيكتور هيجو» أن فرنسا هى منقذة الأمم ، وينفجر صائحاً ، كلا يا فرنسا ، إن السكون فى حاجة إلى أن تعيش ! وأكرر القول : إن فرنسا حاجة من حاجات البشر » . ويرد « فيلارى » أصداء « جيوبرتى » العظيم مدعياً لإيطاليا الأولوية بين الأمم . ويقول قيصر ألمانيا لشعبه : « إن الله الكريم كان دائماً معنا » . ويشير « بويدونوستفس » إلى خلاص روسيا من أدران المدنية النهار ، ويتطلع إلى الشباب السلافى القوى بوصفه الوريث الذى تتمثل فيه كنوز الماضى وانتصاراته . والأمريكىون لا يقلون ثقة عما كانوا أيام «مارتن شوزلويت» من أن رسالتهم فى الحياة هى : أن يديروا هذه الكرة الأرضية ^(١) .

(١) ج . ب جوش فى « قلب الامبراطورية » ص ٣٣٣ .

وليست هذه المشاعر عقيمة ؛ فقد ألهمت في أنحاء مختلفة من العالم ، جنوداً شباناً ، وسياسيين ومبشرين ، ودفعتهم إلى توجيه موارد فرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا والولايات المتحدة نحو التوسع الإقليمي فعلاً .

ونحن الآن في مركز يسمح لنا بإعادة النظر في الأساس العلمي للإمبريالية ، وفحصها بوصفها سياسة عالمية . إن الإبقاء على الصراع الصناعي والعسكري من أجل الحياة والثراء بين الأمم مرغوب فيه حتى يزيد من حيوية المتنافسين المختلفين ، وكفايتهم الاجتماعية ، وبذلك يكفل عملية انتخاب طبيعية تعطي للأمة أو للأمم التي تمثل أعلى مستوى من المدنية والكفاية الاجتماعية نصيباً متزايداً باستمرار في الإشراف على حكم العالم واستغلاله ، اقتصادياً ، وسترفع مستوى الحكم في البشرية بالقضاء على غير الأكفاء أو إخضاعهم .

وهذا الرأي يخرج بالقضية من النطاق القومي السياسي البحت ، ومن زواياها الأخلاقية المتميزة ، ويعود بها إلى أساسها العلمي في قوانين البيولوجيا وتشبيهاتها .

ومما يفيدنا هنا أن نبدأ من قول للأستاذ ك . بيرسون : « إن التاريخ يدلني على طريق واحد - وطريق واحد فقط - قامت بها حالة مرتفعة من المدنية ، وهي الصراع بين الجنس والجنس ، وبقاء الجنس الأصلح جثمانياً وعقلياً . وإذا أراد الناس أن يعرفوا : هل كانت الأجناس الدنيا من الإنسان تستطيع أن تطور نمطاً أسى ؟ فإنني أخشى أن يكون السبيل الوحيد إلى ذلك هو ترك هذه الأجناس تتقاتل فيما بينها حتى يتقرر الأمر ؛ وحتى عندئذ قد لا يكون الصراع بين الفرد والفرد ، وبين القبيلة والقبيلة ، مدعوماً بالانتخاب الطبيعي الناجم عن عنصر بذاته ربما كان هو الأساس الذي يعتمد عليه القسط الأكبر من نجاح الأريين » .

والآن ، مع افتراض أن هذا هو التفسير الحقيقي لتطور المدنية خلال الماضي هل من الضروري أن تسود في المستقبل نفس هذه الأساليب في الانتخاب ؟ أم هل هناك قوى جديدة دخلت الميدان خلال الفترات الأخيرة من التاريخ البشرى ، وأخذت تعمل على تغيير آثار قوى الانتخاب التى تسيطر على بقية الطبيعة تغييراً عميقاً وتوقفها أو حتى تعكسها ؟

إن الأستاذ « بيرسون » يعطينا ، فى نفس المؤلف الذى أوردت منه العبارة السابقة ، رداً كاملاً على ما يدعيه من ضرورة هذا الصراع الطبيعى بين الأجناس .

فى الجملة الأخيرة من الفقرة المشار إليها ، يبدو أنه يدرك فائدة الصراع الطبيعى من أجل الحياة بين « الأفراد » من نفس القبيلة فى الأجناس الدنيا . بيد أن موقفه العام بوصفه « اشتراكياً » مختلف تماماً ؛ فلكى يكون فى وسع القبيلة ، أو الأمة ، أو أى مجتمع آخر أن يتنافس — بنجاح — مع مجتمع آخر لا بد من إيقاف الصراع الفردى من أجل الحياة بين الأفراد داخل المجتمع . والآن ، إن هذا فى ذاته قلب للقانون المعترف به عموماً للتقدم فى جميع أجزاء العالم الحيوانى ، الذى بُعد فيه الصراع — من أجل الطعام ، وحاجات الحياة الأخرى — ضرورياً للتقدم النوع ، وهذا رغم أن كل نوع مشغول بالتنافس مع الأجناس الأخرى من أجل الطعام وغيره ، إن التعاون والتضامن الاجتماعى معترف بهما فعلاً بوصفهما ملازمين للتقدم فى كثير من الأنواع العليا ، ولكن الصراع بين الأفراد على كمية محدودة من الطعام ، أو الحاجات الأخرى باق باعتبارها الأداة الرئيسية فى التقدم باستبعاد غير الصالحين بالطبيعة .

والآن ، إن الأستاذ بيرسون يدرك بحق ، ويعترف بجرأة ، بالخطر الذى يلزم الاتجاه الإنسانى الذى أوقف « الصراع من أجل الحياة » بين الأفراد

إلى حد كبير ، واستنثار الأمم المتمدنية إلى أن توفر لجميع الأفراد - الذين يولدون بين ظهرانيها - الطعام والمأوى والضروريات الأخرى ، التي تمكنهم من النمو حتى النضج والإكثار من نوعهم .

فهو يرى بوضوح أن مجرد هذا الإيقاف للصراع القردى من أجل الحياة ليس غير ضرورى لكفاية الأمة وتماسكها فحسب ، بل وأنه أيضا ضار بها فى هاتين الناحيتين ؛ إذ يلقى على كاهل المجتمع جحافل من الضعاف جثائيا ومعنويا ، ممن كانوا يُستأصلون فى ظل العصور الأُسْبَق عهداً من الصراع فى سبيل الحياة . وهو يفترض بحق المذهب القائل بأن الأمة التى تتوالد من عناصرها السيئة أكثر مما تتوالد من عناصرها الطيبة مصيرها الحتمى أن يشيع فيها الفساد الجثمانى والمعنوى ، فمن الضرورى للإنسان ، بقدر ما هو ضرورى لأي حيوان آخر ، وضرورى فى المستقبل كما كان ضروريا فى الماضى ، أن يتم التوالد من العناصر الأفضل وأن تُستأصل أسوأ العناصر .

إن النزعة الإنسانية والإحساس بالتضامن الاجتماعى لا يدخلان فى اعتبارهما ، بل حتى ولا يعترفان بأنه لا بد من التضحية بهذا الغارف ؛ فهما يفرضان فقط أساليب جديدة على عملية الانتخاب .

إذ أن الطبيعة غير العاقلة تؤدى بأسلوبها فى الانتخاب إلى تآلف كبير ، وإلى أكبر قدر من الألم والشقاء ، وتتطلب أن تولد أعدادا لا حصر لها من الأفراد حتى يتصارعوا ويفنوا . بينما تقلل الإنسانية العاقلة من هذا الصراع وتضفى عليه صبغة إنسانية بإحلال عملية اختيار عقلية اجتماعية للأبوة محل القضاء على الأطفال بالموت جوعا ومرض والضعف .

فمن الجلى أن الحيلولة دون التوالد من العناصر السيئة ، مهما كانت صعوبة وأخطاره ، هو الواجب الأول للمجتمع المنظم ، الذى يعمل دفاعا عن نفسه ولصالح

الأفراد من أعضائه على السواء ، ولكن ليس من الضروري لسلامة المجتمع وتقدمه أن يموت الأطفال « غير الصالحين » ، بل من الضروري ألا يولدوا ؛ وأكثر المجتمعات نجاحاً في تحسين طابع أعضائها هي في النهاية تلك التي تقوم بهذا الواجب الوفاي أحسن من غيرها .

ومع ذلك ، عندما ينتقل الأستاذ « بيرسون » من مجتمع الأفراد إلى مجتمع الأمم ، الذي يمكن أن نسميه البشرية ، يصر على استبقاء الأسلوب « اللاعقلي » القديم ، والاكثر فحاجة في تحقيق التقدم ، وهو الصراع البدائي من أجل الوجود المادي . لماذا ؟ فإذا كان من المفيد وما يتفق مع التقدم وضع حد للصراع البدائي من أجل الحياة بين الأفراد بعضهم مع البعض ، وكذلك النزاعات العائلية والقبلية التي مازالت توجد حتى في بعض المجتمعات النامية إلى حد ما ، وتوسيع نطاق السلام الاجتماعي الداخلي حتى يشمل أمة بأكملها ، فلماذا لا نسير أبعد من ذلك ونحاول ، والأمل يراودنا ، أن نحل السلام الدولي والتعاون أولاً بين الأمم الأكثر مدنية والأقرب إلى بعضها ، ثم أخيراً في جميع أجزاء مجتمع الجنس البشري كله ؟ وإذا كان مما يساعد على التقدم أن يحل الانتخاب العقلي محل الصراع من أجل الحياة داخل الجماعات الصغيرة ، ثم بعد ذلك داخل الجماعات القومية الأكبر ، فلماذا لا نوسع نطاق هذا الأسلوب في التقدم نفسه ليشمل اتحاداً فدرالياً من الدول الأوروبية ، ثم أخيراً ليشمل اتحاداً فدرالياً عالمياً ؟ ولست هنا بصدد المشا كل العملية الخطيرة التي تحيط بتحقيق مثل هذا الاتحاد . بل ما يهمني هو النظرية العلمية وحدها .

ورغم أن القضاء على الحرب الخاصة داخل القبيلة ، أو الأمة فيه توضحية بنوع معين من الكفاية الفردية ، فإن الرأي السائد الصحيح هو أن الفائدة التي تترتب على ذلك في الوحدة والكفاية القبلية والقومية تعرض تلك الخسارة .

وتزيد عليها . ألا يكون مما يساعد مثل هذه السياسة « البيولوجية » العقلية أن نحل نظام الحكم محل الفوضى بين الأمم ؟ فنحن نعتزف بأنه مما يقوى الأمة أن نضع حداً للقتال القبلي الداخلي ؛ فما هو ذلك المعيار النهائي الذى نضفيه على الجماعة الاجتماعية التحكيمية التى نطلق عليها « الأمة » مما يجبرنا على قلب هذه السياسة التى نطبقها على القبائل عندما نتعرض للأمم ؟

إن هناك اعتراضين يساقان ضد فكرة « الدولية » هذه : أحدهما تاريخي فى طبيعته ، وهو يتكون من إنكار أنه يوجد ، أو يمكن أن يوجد فى المستقبل القريب الذى يهمننا مجتمع من الأمم . ويقال : إن العلاقات المادية والسيكلوجية التى تقوم بين الأمم لا تشبه فى الحقيقة تلك التى توجد بين الأفراد ، أو القبائل داخل الأمة . فالمجتمع يعتمد على تجانس معين فى الطباع والمصالح والميول بين من يكونونه ، ونادراً ما كان الناس فى العالم القديم يرون أن ذلك يكون رابطة كافية إلا بين الجيران القريبين ؛ وكانت الدولة المدينة هى النمط الاجتماعى الصحيح ، وكانت العلاقات الفعلية بين الدل المدن هذه بعضها مع البعض هى علاقات حرب عادة تتخللها اتفاقات عابرة لم تؤد بها إلى أية وحدة قومية حقيقية إلا فى النادر ، وفى مثل هذه الظروف كان التعاون الوثيق بين المواطنين ضرورياً للبقاء والتقدم لكل جماعة ، وكان الصراع من أجل الحياة بين المدن والدول المختلفة هو أداة التقدم طبقاً للقانون البيولوجي . وتمثل الدولة القومية الآن محل الدولة المدينة التى كانت قائمة فى بلاد الإغريق ، أو فى إيطاليا فى العصور الوسطى ؛ وما زالت هناك نفس الضرورة التاريخية ، بل والضرورة الأخلاقية ، فى الإبقاء على الصراع بين الأمم ، التى تدعو للإبقاء على الصراع بين المدن فى العهود القديمة .

ويحاول علماء النفس الاجتماعيون أن يدعموا هذا الوضع بثأ كيد أهمية

العنصر السيكولوجى فى الحياة القومية ؛ فالحدود الممكنة لمنطقة تضم مجتمعاً أصيلاً -
أى أمة - تتوقف على امتداد « الوعى بالانتماء » أو « التماثل الفكرى
الأخلاقي » ^(١) . وقد يُطبق هذا بوصفه شرطاً مقيداً بواسطة الداعين إلى
« انجذرا الصغيرة » أو بوصفه مبدأ توسعياً لتبرير التوسع الإمبريالى ، تبعاً لكمية
ونوع التماثل الفكرى الذى يؤخذ أساساً للوحدة الاجتماعية فى « أمة » أو
« امبراطورية » . وأدق تعبير لهذا المذهب فى تطبيقه بوصفه حائلاً دون تحقيق
فكرة « الدولية » الأخلاقية والسياسية هو ما جاء به دكتور « بوزانكيه » :

« إن الدولة القومية هى أوسع تنظيم لديه للتجربة المشتركة الضرورية لقيام
حياة مشتركة » ^(٢) . وهو يغالى فى نهائية الطابع القومى للمجتمع إلى حد أنه ينبذ
فعلاً الحقيقة الأخلاقية لمفهوم البشرية وقائده ؛ فيقول « تبعاً للآراء السائدة
فى مدينتنا ، يُعد جزء كبير من الحياة التى يعيشها ، والتى عاشها الجنس البشرى غير
جديرة بأن يحياها الناس ، بمعنى أنها لا تتضمن الصفات التى تجعل الحياة تبدو
لنا ثمينة ، ولما كان الأمر كذلك فيبدو أنه يترتب على ذلك أن موضوع فكرتنا
الأخلاقية عن الإنسانية ليس فى الواقع الجنس البشرى باعتباره مجتمعاً واحداً .

وبصرف النظر عن الاستحالات الناجمة عن تعاقب الزمن ، نرى أنه لا يمكن
أن نفترض سبقاً فى الجنس البشرى مثل تلك التجربة المماثلة التى تُعد ضرورية
لتحقيق العضوية الفعالة فى المجتمع المشترك ، ولممارسة إرادة عامة ^(٣) . وبرغم
أنه يُتبع ذلك بتحديد دقيق يقوم على واجب الدول فى الاعتراف بالبشرية ،
لا كحقيقة واقعة ولكن بوصفها نمطاً فى الحياة « وأن تُعامل حقوق الافراد

(١) (Conciousness Of Kind) أو (Ethical Likeminded Ness).

الأستاذ حيدنجز (الامبراطورية الديموقراطية) ص ١٠ و ١٥ .

(٢) « النظرية الفلسفية للدولة » ص ٣٢٠ .

(٣) المرجع السابق ص ٣٢٩ .

والجماعات من الأُجانب على أساس الاعتراف بها « فإن الغرض النهائي الحقيقي من هذا التفكير هو تأكيد أهمية الكفاية الذاتية الأخلاقية للأمة ، وإنكار مشروعية أى معيار على سلوك الأمم تجاه بعضها البعض ، على الأقل فى حدود ما يتعلق بالعلاقات بين الأمم العليا والدنيا ، أو الشرقية والغربية .

و يؤيد بعض علماء الاجتماع ، والساسة هذا الرأى من الوجهة الفقهية تأييدا شديداً ، فيقولون لنا: إنه لا يمكن أن تكون هناك « حقوق » حقيقية للأمم؛ لأنه لا توجد « جزاءات » ، ولا محكمة معترف بها تحدد الحقوق وتفرض تنفيذها^(١) . ولا يهمنى كثيراً أن أناقش التحديد القانونى فى هذا الموقف ، ويكفى أن أقول هنا: إن المحافظة فى الظروف العادية على العلاقات للترتبة على معاهدات ، والتبادل والاتئان الدوليين وأنظمة البريد المشتركة وكذلك - بصورة أضيق - أنظمة السكك الحديدية المشتركة ، بالإضافة إلى ما هناك فعلا من أجهزة المؤتمرات والاجتماعات التى تهدف إلى تنسيق العمل دوليا كله ، وكذلك كل القانون غير المكتوب للحرب والمجاملات الدولية والسفارات والقنصليات وما إليها - كل هذه الاشياء تقوم على أساس من الاعتراف بواجبات متبادلة معينة يؤدى إهمالها أو خرقها إلى حرمان الأمة من معاملة الدولة الأغضل بالرعاية فى المستقبل ، وإلى استنكار الدول الأخرى ، وربما إلى تدخلها مجتمعة .

(٣)

ولدينا هنا على الأقل بداية فعالة للاتحاد الدولى ونواة للجزء القانونى لإقرار الحقوق وتنفيذها .

إن التجاهل المدروس لهذه الحقائق الحيوية فى المعاملات السياسية الأقرب عهداً ، ورجوع النظريات القانونية وكبار رجال السياسة من مدرسة « بسمارك »

(١) انظر فى هذا الموضوع الفصل الممتاز « الحقوق الدولية » فى كتاب ل . ت . هوبهاوس « الديمقراطية والرجعية » (أنون ١٩٠٤) .

إلى القومية التي تؤكد النواحي التي تتجه نحو العداء الخارجي، وليس نحو التضامن الداخلي، وتفترض أن العداء بين الأمم حقيقة نهائية بالغة الأهمية - تكون جميعاً أخطر عامل في السياسة الحديثة ، وأكثر العوامل قضاء على الثقة فيها . وقد سبق أن شرحنا هذا السلوك في السياسة - بصورة جزئية في تحليلنا للقوى الاقتصادية الدافعة - الذي تكشف لنا منه أن مصالح بعض القطاعات المعينة في الأمة وبعض فئاتها ، قد اغتصبت الإرادة القومية ، وفرضت منافعها الخاصة ، تلك المنافع التي تعتمد على العداء الدولي ضد المصلحة القومية التي تماثل مصالح الأمم الأخرى .

إن هذا التوقف العنيد في تطور مثل هذه العلاقات عند حدود الجنسية السياسية في الوقت الحاضر - ستبدو أصعب الظواهر السياسية الحاضرة تفسيراً بالنسبة لمؤرخي المستقبل . إن الاشتراك في المصلحة بين الأمم كبير ، ومتعدد الجوانب وواضح ، والتلف والألم والاضرار الناجمة عن الصراع ضخمة وجلية بحيث أنه قد يبدو لأولئك الذين لا يفهمون السيطرة القوية التي لبعض القطاعات في كل دولة حديثة أن هناك بعض الحواجز الطبيعية - من عنصرية أو حدود جغرافية أو لون - تجعل أي امتداد للمجتمع خارج نطاق الجنسية مستحيلاً .

يبد أن إضفاءنا على القومية « نهائيةً على أساس أن أعضاء الأمم المختلفة تنقصهم » التجربة المشتركة الضرورية لإقامة حياة مشتركة « هو بمثابة تفسير تحكسي تماماً للتاريخ الحديث ، فإذا أخذنا التجربة بأدق معانيها الداخلية ، التي تضي أكبر أهمية على السمات العنصرية والتقليدية التي تميز القوميات المختلفة ، فلا سبيل أمامنا إلا الاعتراف بأن رصيد التجربة المشتركة بين الشعوب المختلفة الجنسية ينمو بسرعة عظيمة تحت تأثير وسائل الاتصال العديدة والسريعة والدقيقة

التي تتميز بها أحدث مراحل المدنية ، فما لا ريب في صحته أن سكان المدن الكبرى في جميع الدول الأوربية الأكثر تقدماً ، وأن قسماً متزايداً باستمرار من مجموع السكان ، قد صارت لديهم مشاركة في التجربة ، لا في مجرد المظاهر الخارجية لحياتهم فقط ، ولكن في التأثيرات الرئيسية التي تشكل حياتهم ، في قراءاتهم ، وفي فهم وعلمهم ووسائل الترويح عن أنفسهم ، أكثر مما كان يوجد منذ قرن بين الأعضاء البعيدين بعضهم عن البعض داخل أية أمة أوربية واحدة ، سواء كانوا من سكان المدن أم أريف . إن الاتصال المباشر بين الأشخاص ، وفي البضائع والمعلومات يتسع نطاقه ، ويتقدم بسرعة بحيث أن نمو هذه « التجربة المشتركة الضرورية لإقامة حياة مشتركة » خارج نطاق القومية ، هو بلا شك أهم ما يلاحظ من سمات العصر ، فمع تسليمنا إذن بكل الاعتبار الواجب للعوامل الشخصية في الطابع القومي التي تكيف ، أو تحول نفس الظواهر الخارجية ، مما لا راء فيه أن هناك قدراً من « التماثل العقلي » — على الأقل بين القطاعات الأكثر وعياً وتمايلاً في الأمم الأوربية الرئيسية — يتكبرن منه الأساس المادي لنواة « الدولية » في ميدان السياسة ، وفي الواقع أنه من الغريب والمفيد أن يلاحظ المرء أنه بينما ينحو بعض أولئك الذين يصرون بشدة على التماثل « العقلي » و « التجربة المشتركة » — بوصفهما معيار الوحدة الاجتماعية الحقيقية — إلى تطبيقهما دفاعاً عن القوميات الموجودة ، ورفض محاولات امتصاص قوميات غريبة عنها ، ينحو آخرون — مثل الأستاذ جيدنجز — إلى تطبيقهما في الدعوة إلى التوسع والإمبريالية .

ومن المؤكد أن هناك بديلاً ثالثاً لسياسة الاستقلال القومي من ناحية ، وحق الغزو الذي تمتص به الأمم الأكثر كفاية تلك الأقل كفاية من ناحية أخرى ، وهو بديل الاتحاد التجريبي والتقدمي ، الذي يسير على هدى أكبر قدر من التجربة المشتركة ؛ فينسج وشائج رسمية من الارتباط السياسي

السياسى بين أكثر الأمم « تماثلاً عقلياً » ويوسع نطاق هذه الوشائج إلى أمم أخرى كلما اتسعت دائرة التجربة المشتركة ، حتى يقوم اتحاد سياسى فعال بين جميع « العالم المتمددين » ، أى تلك الأمم التى تكون لديها رصيد كبير من هذه « التجربة المشتركة » التى تدخل تحت اسم « المدنية » .

ولا تتعارض هذه الفكرة مع المحافظة على ما هو جوهرى وقيم حقيقة فى القومية ، ولا هى تنطوى على إيقاف ، أو إلغاء لأية صورة من صور الصراع الذى قد يعبر به الطابع الحقيقى لأية أمة عن نفسه ، فى الصناعة ، أو السياسة ، أو الفن أو الأدب .

وإذا اعترض البعض بأن القدر المطلوب من « التماثل العقلى » أو « التجربة المشتركة » غير موجود حتى بين الأمم التى خضعت أكثر من غيرها للمؤثرات الحديثة التى تعمل على التقريب بين الناس ، وأن القوى العنصرية والعداء القومى يمنع أى اتحاد فعال حقيقة ، حتى بين هذه الأمم ؛ فكل ما أستطيع أن أجيب به أن هذا الأمر لا ينبت فيه سوى التجريب ، وأنه لم يسبق أن قام أحد بالتجريب فى هذا الميدان ، إن العدوات العنصرية والقومية قد غُذيت ودُعمت وأثيرت من أجل الأغراض والمصالح الطبقية والشخصية التى سيطرت على السياسة ، بحيث أن التعاطف والمشاركة العميقين المستترين بين الشعوب المختلفة لم تسمح لهما قط بالتعبير الحر ، وأقل من ذلك ، بالتأثير السياسى . إن أشد القوى فعالية ، وأكثرها انتشاراً فى الحياة الصناعية والفكرية والأخلاقية لدى معظم الأجناس الأوروبية - فى حدود ما يتعلق بالشعوب - قد تقاربت بسرعة وتمازجت خلال القرن الماضى بحيث أنها تكفل بالضرورة مجموعة ضخمة مشتركة من الفكر والمشاعر والمصالح والآمال تتكون منها « الروح » بالنسبة لفكرة « الدولية » .

إن الظروف الاقتصادية الرئيسية التى تؤثر فى الحياة العاملة للجماهير الناس ، فى (الإمبريالية ١٢)

كل من المدن والريف من ناحية ، والمناهج والمواد التربوية في المدرسة والكنيسة ، وعن طريق الصحافة من ناحية أخرى ، تظهر فيها سمات من التماثل أقوى وأكثر عدداً من سمات الاختلاف ، بحيث أننا نستطيع القول مطمئنين إن شعوب أوروبا أشد قرابة بعضها ببعض في المصالح العقلية من حكوماتها ، وأن هذه الرابطة المشتركة بلغت فعلاً من القوة حداً يكفل أساساً متيناً ومستقراً لقيام المؤسسات السياسية الاتحادية ؛ إذا أمكن فقط التغلب على عقبة الحكومات الطبقية واستولت الإرادة الحقيقية للشعوب على مقاليد السلطة . ولنضرب مثلاً بأمر شائع ونحسوس أكثر من أى أمر آخر ؛ إنه على الأقل من المحتمل أن مجموع العمال في مختلف البلاد ، وهم الذين يقاتلون في الحروب ويدفعون نفقاتها ، سيرفضون القتال والدفع مستقبلاً إذا سُمح لهم بأن يدركوا الطبيعة الحقيقية للقضايا التي تستغل لاستئثارهم .

فإذا صح هذا الرأي ، فإن مجرد واقعة أن الحروب مازالت تقع وأن العداوات القومية تشتعل باستمرار يجب ألا تؤخذ دليلاً على أنه لا يوجد قدر كاف من التعاطف والتجربة المشتركة بين الأمم المختلفة ، بحيث يكون من المستحيل إيقاف الصراع المادي وإقامة الجهاز السياسي الذي تتطلبه المحافظة على السلام .

وليس من الضروري المبالغة في مدى هذه المشاركة الدولية في المصالح حتى نتخذ هذا الموقف . فإذا كان هناك قدر كبير إلى حد ما من المشاركة الحقيقية ، فإنه يكفل الروح التي يجب ، والتي يمكنها ، أن تؤدي إلى إقامة مجموعة من الأنظمة السياسية تعمل في هذا الاتجاه . وهذا هو مغزى مؤتمر لاهاي القريب العهد^(١) في نجاحه وإخفاقه . فنجاحه مجرد حقيقة أنه عُقد ، والنواة الدولية

الدائمة التي أنشأها تشهد بوجود تماثل حقيقى محسوس فى المصالح بين مختلف الأمم فى المحافظة على السلام ، ويشير إخفاقه والسخرية العلنية به - التى تصدر من كثيرين من الساسة - إلى وجود زمر وطبقات فى المراكز العليا تتعارض مصالحها ومشاعرها مع مصالح الشعوب ومشاعرها ، وإلى ضرورة خلع أعداء الشعوب هؤلاء إذ أريد لقضية « الدولية » الجديدة أن تبرز تقدماً . فإذا حققنا حكم الشعب فى جوهره وصورته ، حصلنا على « الدولية » : وإذا استبقينا الحكومات الطبقية ، استبقينا الإمبريالية العسكرية والصراع الدولى .

(٤)

يبدو أنى شردت بعيداً جداً عن الأساس البيولوجى - أى الضرورة المزعومة لاستبقاء الصراع بين الأمم لأغراض « الانتخاب الطبيعى » - فى تتبعى للحجج المادية ضد اعتبار الأمم نطاقات اجتماعية نهائية . والواقع أنى عدت ثانية إلى نقطة الخلاف ذاتها ؛ فإذا افترضنا إمكان سيادة إرادة الشعوب وتحقيق أنظمة دولية مع إيقاف الحرب ؛ هل تتعرض فردية الأمة لضرر وتفقده حيويتها وتصير أقل كفاية وتبقى ؟ هل الإبقاء على الصراع المادى أمر جوهري « للانتخاب الطبيعى » بين الأمم ؟ .

لنعد إلى إيقاف الصراع المادى الأكثر بدائية ، الذى يحدث فى تطور التضامن القبلى أو القومى . كلما قويت مثل هذه التنظيمات القومية وصارت أكثر مهارة ، لا يعود الدمار الناجم عن الصراع الداخلى ، والموت جوعاً وعن بعض الأمراض المعينة أداة انتخائية ، وينتهى ذلك النوع من الصلاحية الفردية الذى كانت تحدده هذه الأداة ليحل محله غيره ، ويقل إتفاق الطاقات الفردية الضخمة التى كانت تضيع سابقاً فى الدفاع عن الحياة وفى الحصول على ضرورتاتها إلى حد لا يذكر ؛ بيد أن الصراع الفردى فى سبيل الحياة لا يقل ، بل أن كل

ما يحدث هو مجرد تحوله إلى صعيد أعلى من صعيد الوجود الحيوانى البحت :
الغذاء والتناسل . فبدلاً من الصراع فى سبيل هذه الأهداف الحيوية البسيطة ،
يتصارع الأفراد الآن بكل الطاقات الزائدة التى توفرت من أنواع الصراع السابقة
فى سبيل أهداف أخرى : فى سبيل حياة أوسع وأكثر تنوعاً ، وفى سبيل الراحة
والثراء ، وفى سبيل المركز ، والمجد الشخصى ، واكتساب المهارة ، والمعرفة ، وتكوين
الشخصية ، بل وحتى من أجل صور من التعبير عن الذات أسمى من كل ذلك ؛
من أجل خدمات لإخوان لهم فى البشرية تمثلوا أنفسهم فيهم عن طريق تلك
الفردية المنبسطة التى نطلق عليها إثثار الغير ، أو الخدمة العامة .

إن الفردية لا يلحقها ضرر من القضاء على الصراع الأدنى ، بل تستفيد
كثيراً ؛ فهناك طاقة أكبر فى مجال أوسع للتعبير عنها وميدان أرحب للمتنافسين ،
كما تمتحن صور أسمى وأكثر تنوعاً من الصلاحية وتُستثار ، وليس حتى جميعها
أن الصراع لا يعود جثامياً ؛ فالتوتر الناجم عن الصور الأعلى من الصراع
وما تقتضيه من جهة : حتى فى أسمى صعيد فكرى ومعنوى ، يجعلانه جثامياً إلى
حد كبير ؛ فالصحة والطاقة العصبية التى تشترك فى الصراعات القانونية ، أو الأدبية
أو أية حلقة نزال فكرى آخر ، تعتبر من المقتضيات الأساسية ، إن لم تكن
أولى المقتضيات للنجاح ، وفى كل الصور العليا من الصراع يتم إقصاء غير
الصالحين جثامياً ، وإن كان معيار الصلاحية الجثمانية لا يعود هو نفسه الذى
يوجد فى الصراعات البشرية البدائية ، وليس هناك ما يصور لنا مدى التحكم فى التفرقة
بين الصفات والعيوب الجثمانية والفكرية والمعنوية ما هو أفضل بأى حال من تلك
الأساليب المحكمة - التى تطورها المدنية الحديثة المعقدة - من أجل اكتشاف
العنصر السىء ، والخط من قدره ، والتخلص منه فى النهاية ، وهو العنصر الذى تشهد
على « انحطاطه » الشوائب المعنوية والعقلية ، بقدر ما تشهد عليه الشوائب الجثمانية .

إن الصراع من أجل الصلاحية الجثمانية لا يضيف أبداً ، ولكن الصور الجثمانية تكون جزءاً من اختبار أعلى وأكثر تعقيداً للشخص يحدده مستوى أعلى من المنفعة الاجتماعية. ولب الموضوع هو هذا : إن الحكم القومى ، أو اشتراكية الدولة - باستعمال المصطلح بأوسع معانيه - بوصفه قوة إرغامية وتربوية ، لا تقلل - إذا مارسناها بحكمة - من الصراع الفردى ، ولا تخمد الحيوية الفردية ، أو تضيق حلقة التعبير عنها ، إنها تفعل عكس ذلك تماماً ؛ فهي تجعل الصراع أسرع وأكثر تنوعاً ، كما تجعله أكثر عدالة باستبعاد الصدفة منه ، والعوامل الأخرى التى لا علاقة لها بالصلاحية الشخصية ، وذلك عن طريق التكافؤ فى الفرص ، فهي تفسح المجال لعدد أكبر من المتنافسين على أساس تكافؤ أكبر فى الفرص ، وبذلك تهيب اختباراً أفضل للصلاحية ، واختباراً موثقاً فيه أكثر للأصلح .

ويدعو الأستاذ «يرسون» - على حق - إلى أن الحكومة القومية المستنيرة حقاً ستصر على إصلاح الأسلوب البطيء المؤلم غير المنتظم فى القضاء على العنصر السئ ، وهو الأسلوب البطيء الذى يتم عن طريق الانحطاط المتزايد ، وذلك بإحلال التحكم العقلى فى الأبوة محله ، على الأقل إلى الحد الذى يحول دون انتشار بعض الأنواع المعينة الأكيدة من عدم الصلاحية بواسطة التربية العامة ، وبالقانون إذا تطلب الأمر .

فهل تحتاج أمة رسخت أقدامها بهذه الطريقة فى الحكم الذاتى الفعلى ، وتحدث المنافسة الفردية الشديدة داخل صفوفها ، فى ميادين مختلفة واسعة ومتنوعة تهيب أشد حافز لتنمية كل نوع من الإحالة الفردية والتعبير عنها ؟ هل تحتاج مثل هذه الأمة حقاً إلى الإبقاء على الصراع الجثمانى البدائى مع الأمم الأخرى لمحافظة على شخصيتها وتقدمها ؟ وإذا كانت الفردية لا تحتفى مع إزالة الصراع

الأكثر بدائية من أجل الحياة داخل الأمة ، فلماذا تختفى القوة القومية المشروعة إذا وقع تغيير مقابل في طبيعة الصراع الدولي ؟

إن علم البيولوجى لا يعطينا أى سبب يدعونا للاعتقاد بأن المنافسة بين الأمم يجب أن تظل دائماً صراعاً جثمانياً بدائياً ، وبأن إحلال الانتخاب « العقلى » محل « الطبيعى » بين الأفراد لا يمكن تطبيقه على الانتخاب بين الأمم والأجناس .

(٥)

والواقع أنه يبدو فعلاً أن تاريخ الأمم الماضية يعطى فعلاً مظهراً من الضرورة الطبيعية للتوسع الإمبريالى ، والسياسة الحربية التى هى أدواته ، وكثيرون ممن لا يرضون عن هذه الضرورة يقبلونها ، فيذهب كاتب أمريكى فى مقال له^(١) إلى الضرورة الدائمة لحروب الغزو ، وإلى الإمبريالية التى تعبر عنها مثل هذه الحروب باعتبار أنها نتيجة « لقانون العائد المتناقص » . فسكان أية منطقة محدودة من الأرض لا يجنحون إلى النمو فحسب ، بل ينمون فعلاً بمعدل أسرع من كمية الطعام التى فى متناولهم ؛ وتحسين فنون الزراعة لا تجعل فى مكنة شعب أن يحصل على كل ما يحتاجه السكان المتزايدون من أجل البقاء ؛ ومن ثم كان هناك ضغط طبيعى ضرورى للحصول على أرض غنية جديدة ، وللصراع مع الجيران الذين يريدون الاحتفاظ بما لديهم ، بل وقد يكونون مدفوعين إلى التوسع الإقليمى بنفس الحاجات ، والانتصار عليهم . إن الجوع حافز ضرورى للهجرة ، وعند ما يريد المهاجرون الذين نجحوا فى الاستقرار فى أرض خصبة جديدة — كانت غير مأهولة أو كان يسكنها شعب أخضعوه — الاحتفاظ بالوحدة السياسية

(١) « الحرب والاقتصاد » الأستاذ ا فان دايك روينسون ، مجلة العلوم السياسية ، ديسمبر سنة ١٩٠٠ .

مع الوطن الأصل ، يترتب على ذلك توسع غير محدود لمساحة النطاق القومى ، ولا يهم بالنسبة لهذا رأى الشامل : هل كان التوسع يأخذ صورة الاستعمار الاستيطانى ؟ أو صورة ما سميناه هنا بحق إمبريالية تنطوى على حكم مركز وسيطرة بانقوة على « أجناس أدنى » ؟. وجوهر هذه السياسة هو ضم مساحة متزايدة من الأرض من أجل الطعام ؛ أى أن الأمة التى يتزايد عدد سكانها لابد لها أن ترسل سيلا مستمرا من السكان إلى أراض أخرى لينتجوا الطعام لأنفسهم ، أو إذا لم يتحقق ذلك ، لابد أن تنتج فى بلادها فائضا متزايدا باستمرار من المصنوعات التى تهرب من قانون العائد المتناقص ، وتجدها أسواقا حتى تحصل بثمنها على طعام من البلاد الأجنبية ، التى تتعرض بدورها - بهذه الطريقة - لضغط نفس هذا القانون ، وكلما زاد عدد الأمم التى تتبع هذه الطريقة فإنها أما أن تدرك مباشرة ضغط القانون ، الذى يدفعها إلى إيجاد أرض جديدة للفائض من سكانها ، أو تجد نفسها متورطة فى منافسة تزداد شدة باستمرار مع أمم أخرى تنافسها صناعيا ، وتسعى للحصول على نصيب فى سوق للمصنوعات متخمة بالبضائع ، أو لا تنسج إلا ببطء . وتكمن الإمبريالية فى كل من الاتجاهين على السواء ، ولا سبيل إلى تجنبها . « إن سبب الحرب دائم مثل الجوع نفسه ، حيث أن كليهما ينبثق من نفس المصدر - قانون الغلة المتناقصة - فإدام هذا قائما فلا بد أن تبقى الحرب فى نهاية الأمر ، بوصفها مشروعا قوميا لابد منه يهدف إلى الحصول على أسواق أجنبية ، أو الاحتفاظ بالموجود منها ، أى وسيلة النمو المستمر والرخاء ، كل يجب أن ينمو أو يموت »^(١) .

والآن ، أن « نهائية » هذه الضرورة المزعومة كثيرا ما تعرضت للنقد العابر - فى حدود ما يتعلق ببريطانيا العظمى - فقد بين البعض أن الإمبريالية ليست فى

(١) روبنسون ، مجلة العلوم السياسية ص ٦٢٢ .

الحقيقة ضرورية للحصول بالتجارة على كمية متزايدة من الطعام تزداد بسرعة نمو السكان البريطانيين ، ولا هي استخدمت أساساً في دعم مثل هذه التجارة ؛ كما أن استخدامها في إيجاد أرض يعيش عليها الفائض من سكاننا ويتناسلون كان أقل حتى من ذلك .

يبد أن سلامة الرأي كله ، من وجهة التاريخ الطبيعي محل جدل ؛ فكما تقدم الإنسان في المدنية - أى في فن تطبيق العقل على مواعمة علاقاته ببيئته المادية والاجتماعية - يكتسب قدرة مقابلة في تخليص نفسه من الضرورة التي تسيطر على العالم الحيواني الأدنى ، وهو يستطيع أن يتجنب ضرورة الحرب والتوسع بطريقتين : بالتخفيف من حدة قانون الغلة المتناقصة في الزراعة ، وفي فنون استخراج الطعام شيئاً فشيئاً ، وبتحديد معدل نمو السكان . وتتجه المدنية العقلية إلى استخدام الأساليب ، ونحن نستطيع أن نقول مطمئنين : أن العقل يتعلم في أفراد الناس ، وأنه يُطبق في دعم سياسة تعاونية ، وبوجه خاص بواسطة أفعال اختيارية موجهة إلى تجنب مشاق الحرب ، والاتجاهات التوسعية ومخاطرها ؛ ففي الحياة الحيوانية - وفي الإنسان بقدر ما يماثل الحيوانات الأخرى - تُعد الحرب والتوسع الأقليمي الوسيلة الوحيدة في توفير معاش لسكان يتزايدون بصورة لا يحدها سوى مجرد تفاعل الفرائز الجنسية ، والظروف المادية للبيئة ، ولكن منذ زمن بعيد جداً تحدد من سيطرة هذه القوى اللاعقلية - التي تجد تعبيراً مباشراً في « قانون الغلة المتناقصة » - مجموعتان من الضوابط : فمن ناحية تعمل التحسينات في الزراعة ، وبدايات التجارة على زيادة مقدار الحياة الإنسانية التي تستطيع قطعة بذاتها من الأرض أن تقوم بأودها ؛ ومن ناحية أخرى أُضيف إلى الضوابط « الطبيعية » لزيادة السكان عادات تتعلق بالزواج والاحتفاظ بالأطفال ، وهي عادات كثيراً ما كانت ذات طابع منقطع مثل قتل الأطفال وتعريضهم للموت . وكلا النوعين من

القوى يمثل البدايات الفجة « للعقل » ، أو لسياسة إنسانية واعية في صراعها من أجل التغلب على فعل قوى الطبيعة اللاعقلية ، وقد كانت هذه القوى طوال التاريخ - في حدود ما هو معروف - بطيئة وضعيفة في تطبيقها، بحيث لم تؤد إلا إلى التخفيف من آثار قانون « العائد المتناقص » أو تأجيلها .

ولكن ليس هناك ما يستلزم بقاء هذه الحالة ، وهناك ما يدعو للاعتقاد بأن كلا المجموعتين من الضوابط العقلية قد تكون في المستقبل كافية تماماً لإيقاف قيود المادة ، أو التغلب عليها في حدود ما يتعلق بكمية الطعام التي تحتاجها أمة تعيش على قطعة معينة من الأرض ؛ فالتقدم في الزراعة كان بطيئاً جداً حتى لدى أكثر الأمم تقدماً ، بيد أن العلم الحديث - الذي حقق تلك العجائب في ثورة الصناعة والنقل - قد بدأ يركز قوته أكثر فأكثر على الزراعة بطريقة قد تعجل جداً بالتقدم في هذا الفن ، فعندما تدعم علوم الزراعة الكيميائية والنباتات بواسطة علوم الميكانيكا إلى حد كاف ، ويوجه المنهج العلمي كما يجب ، بما تجمع من حكمة تجريبية لدى الشعوب الزراعية ، التي ركزت عبقريتها العملية طوال العصور التي لا عداد لها في الزراعة الدقيقة ، مثل الصينيين ، وعندما يضاف إلى هذه المعرفة - في فنون الزراعة بعد تحسينها - التعاون الكامل في العمليات التي يؤدي فيها ذلك إلى اقتصاد حقيقي ، تصبح إمكانيات الزراعة الكثيفة غير محدودة تقريباً ، وهذه الظروف الجديدة في السياسة القومية الزراعية ، هي بذاتها من الأهمية ، بحيث تجعل من اليسير أن نتصور أن الأمة التي تقبل جادة على استخدامها ، قد قلب آثار قانون « الغلة المتناقصة » أمداً طويلاً في المستقبل ، وتستخرج من أرضها الخاصة بها مقداراً متزايداً من الطعام لمواجهة النمو « الطبيعي » في السكان دون أي شيء آخر ، سوى زيادة كمية العمل الذي يخصص للزراعة ، بما يتناسب مع ذلك النمو ، فأمام التجارب الأخيرة في الزراعة

الكثيفة العنمية ، وإحلال الأساليب الماهرة في الزراعة محل الأساليب الفجة ، من المستحيل إنكار أن انتصار قوانين العقل على قوانين المادة محتمل لدى أكثر الشعوب ذكاء ، وهناك - في جميع أنحاء بريطانيا العظمى - علامات ظهرت تشير إلى مثل هذا الاتجاه ، نحو الزراعة ، كما حدث في إنجلترا خلال منتصف القرن الثامن عشر ، وأدى إلى تحسينات كبيرة نسبياً - في زراعة الفلال ، وتربية الماشية ، فإذا كانت فترة قصيرة من الاهتمام القائم على الهواية من جانب طبقة صغيرة من الأغنياء ، قد استطاعت وقتئذ أن تؤدي إلى ما يوصف - بحق - بأنه « ثورة زراعية » ، فما الذي لا يمكن تحقيقه اليوم بواسطة أعداد أكثر كثيراً من الناس ، ورأس المال والذكاء توجه في سياسة عامة ، وتستغل المعرفة التي تجمعت نتيجة للعلم الحديث ؟ وهناك أسباب عديدة تعمل بصورة واعية ، تعمل على تحقيق مثل هذا الإحياء المشرق في الزراعة البريطانية ، فالإحساس المتزايد بالأخطار الصحية ، والعسكرية التي تتعرض لها أمة من سكان المدن التي تقل قدرتها على المقاومة بنسبة زيادة اعتمادها في طعامها على مصدر أجنبي غير مأمون ، تدفع قضية إعادة السكان إلى الأرض ، إلى مقدمة الشئون السياسية ، كما أن وسائل النقل العلمية الحديثة - التي كانت حتى الآن تخضع لقوة جاذبة نحو المركز - يبدو أنها تتجه الآن إلى الانتشار بعيداً عن المركز بينما يعمل انتشار الثقافة - إلى حد ما ، وقد يعمل الشيء الكثير - على إثارة ثورة معنوية وجمالية ضد الحياة والعمل في المدن .

وبطبيعة الحال يتطلب الأمر أول ما يتطلب لتحقيق تقدم فعال سريع في بريطانيا العظمى خطة حاسمة مدروسة بعناية من الإصلاح الزراعي ، تهدف إلى صالح المشروعات الفردية ، والمساعدات التعاونية في الزراعة ، وجميع هذه الشروط في متناول قدرة الإنسان ، وتنتمي إلى السياسة العقلية ؛ وإذا تحققت فإنه من المحتمل - على الأقل - أن الحافز الشخصي للربح قد ينتج باستغلاله الذكاء ورأس المال في الأرض ، زيادة ضخمة في إنتاجية التربة في هذه البلاد ، أو في أية بلاد

صناعية أخرى ، بحيث يقضى تماماً على كل مظهر كاذب يضيفه التاريخ على ضرورة التوسع في سبيل الطعام .

وليس من الضروري هنا أن نناقش الدور الذى تلعبه كل من : السياسة العامة ، والحافز الخاص - على التوالى - فى تنمية الزراعة الكثيفة ، ويكفى أن تؤكد أنها تمدنا بالنصف الأكبر من الرد على الضرورة الطبيعية المزعومة للتوسع ، ويتعلق النصف الآخر بالسيطرة العقلية على نمو السكان ، التى يجب أن تتجه فى أية سياسة قومية سليمة إلى أن تحمل أكثر فأكثر محل الإسراف القاسى المتلف الذى تبديه الطبيعة - هنا كما فى مجالات أخرى - إذا لم يكبح العقل جماحها .

فهما كان الأمر عسيراً تعد السيطرة العقلية على عدد السكان ونوعهم أمراً جوهرياً تماماً للتقدم المعنوى ، والمادى « لنوع » جاهد بنجاح لا يقف تأثير الضوابط القاسية المتلفة ، كالأمراض والمجاعات والأوبئة ، والحروب الداخلية ، والأساليب الوحشية الأولى التى كانت تستخدم فى الصراع من أجل البقاء ، وإيقاف الضوابط « الطبيعية » ، ورفض إحلال الضوابط « العقلية » محلها ، ليس بمثابة تشجيع النمو غير المحدود للسكان فحسب ، بل بقاء غير الصالحين معنوياً وجسدياً وتضاعفهم ، وهم أقل عناصر السكان فعالية ممن يمكن أن يولدوا وينمو وينشروا نوعهم .

أما مدى ما يُترك من السياسة العامة الشاملة لمنع انتشار أنواع معينة محددة من عدم الصلاحية لحكم الفرد ، وللتأثير الحر لمصلحته ، وقد استنار بالمعرفة النامية فى علم الأحياء ، أو مدى وجوب دعم مثل هذا الحكم الخاص بالضغط العام ، فأمر لا حاجة بنا إلى أن نشغل به أنفسنا هنا .

يبد أن جميع الأسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن كلا الضابطين : الكمى ، والنوعى للنمو « الطبيعى » للسكان - يعمل فعلاً فى المجتمعات الحديثة المتمدينة ،

وأنهما يؤثران الآن - إلى درجة ملحوظة - في النمو العام للسكان ، وأن تأثيرهما يغلب أن يستمر في المستقبل ، ومع انتشار التربية الأخلاقية والبيولوجية لنا أن نتوقع أن تصبح أساليب تحديد نمو السكان « عقلية » أكثر ، كما أن الحرية الاقتصادية ، والاستنارة اللذين ينموان لدى النساء سيسهمان بصفة خاصة في زيادة فعالية هذا النوع المعقول من ضبط النفس ، وليس هذا الضابط الثانى - للضرورة الكاذبة ، التى تعزى لقانون العائد المتناقص - منفصلاً تماماً عن الأول ، بل هو فى الواقع المكمل الحقيقى له . فإننا إذا أخذنا التحسن فى أساليب الحصول على الطعام وحده ، فقد لا يكفى لأكثر من تأجيل قانون تحديد كمية الطعام ، التى يمكن الحصول عليها من المنطقة القومية ، أو إيقاف تأثيره فترة من الزمن ، ولكن إذا عملت نفس قوى العقل البشرى ، التى تستبدل الزراعة الكثيفة بالزراعة المتسعة فى التربة ، على فرض نفس الاستبدال فى مجال التناسل فى « النوع » بحيث توقف - مجرد الزيادة الكمية - فى سبيل الحصول على صفات أعلى فى الأفراد ، فإن هذا الدعم المتبادل قد يكفل انتصار السياسة العقلية على قوى التاريخ الطبيعى غير المروضة .

لقد عالجنا هذا الموضوع بشئ من التطويل ؛ لأسلط الضوء على ذلك الاختيار ذى الطابع العقلى الواضح للحياة القومية الذى تخفى فى حقه الإمبريالية إلى هذا الحد المميت ؛ فليست هناك ضرورة طبيعية لأن توسع أمة متمدينة مساحة إقليمها ، إما لى تزيد إنتاجها من الطعام والصور الأخرى من مواد الثروة ، أو لتجد أسواقاً لمنتجاتها المتزايدة . إن التقدم - بالنسبة للأمة والفرد على السواء - يتألف من استبدال الأسلوب الكثيف أو الكيفى بالاقتصاد المتوسع أو الكمى فى كل الأمور . إن الفلاح ذا المستوى المنخفض من المهارة متعود على توزيع رأسماله وعمله على مساحة واسعة من الأرض السيئة الزراعة حيثما تكون هناك

مساحات كبيرة من الأرض الخالية أو الرخيصة ؛ أما الفلاح الماهر القادر فإنه يحصل على صاف أكثر من العائد بتركيز قدرته الإنتاجية على مساحة أصغر تُزْرَع بطريقة علمية ، وهو يدرك أن أفضل استخدام لموارده الإنتاجية تفرض حداً لحجم مزرعته . وهكذا فيما يتعلق بالموارد القومية - تعد الرغبة في التوسع وضرورته علامتين على البربرية ، فكلما تقدمت المدنية وصارت الأساليب الصناعية أكثر مهارة وأفضل تخصصاً ضعفت الحاجة إلى التوسع الإقليمي ، وصار التقدم في الأمة يعتمد أكثر فأكثر على التنمية الكثيفة أو النوعية للموارد القومية . إن حجم الإقليم لا يمكن التخليص منه بوصفه شرطاً للتقدم ولكنه يصير أقل أهمية نسبياً مع كل خطوة من البربرية إلى المدنية ، وتصبح فكرة التوسع اللانهائي - بوصفها شيئاً ضرورياً وحسناً - مناقضة للعقل والسياسة الحكيمة ، وقد أدرك هذا أعمق المفكرين القدامى ؛ إذ كتب أرسطو يقول : « هناك قدر بذاته من الضخامة يصلح للدول كما يصلح للأشياء الأخرى - من المخلوقات الحية والنباتات والأدوات - لأن لكل منها خاصياته وقدراته الخاصة به ، عندما لا يكون ضئيلاً جداً ولا يكون أكبر مما ينبغي »^(١) . ومن الأمور الشائعة في التاريخ أن الاتجاه كان دائماً نحو التوسع ، بينما العظمة الحقيقية للأمم كانت من نتائج تركيز المهارة في تفاصيل تنمية الموارد القومية المحدودة التي تكونت بمقتضى وجودها المساحة المقررة للدولة .

« إننا ندين بأسمى ما نحقق في الأشياء التي تجعل الحياة أجدر ما تكون بأن يعيشها الناس للحيوية المتوقدة للأمم المتعاسكة المستقلة ، للقلب القوي في الجسد الصغير ، لفلسطين وأثينا ، لروما الجمهورية ، للندن الحرة في إيطاليا وألمانيا والفلاندر ، لهولندية ولانجلترا الجزيرة »^(٢) .

(١) السياسة (VII - ٤) (٢) « السلطة والحرية » برنارد هولان : ص ١٢ -

ولو كان التوسع الامبراطورى حقيقة مجرد مرحلة فى التسارخ الطبيعى للأمة ، لكان الاعتراض عليه بلاجدوى ، مثل الاعتراض على زلزال أرضى ؛ ولكن سياسة الأمم المتحضرة تختلف عن سياسة الأمم غير المتحضرة فى أنها تقوم إلى حد أكبر على الاختيار اتواعى المتعمد الذى يتسم بطابع السلوك بصورة محددة أكثر ، ونفس النمو فى العقل الجماعى الذى يجعل من الممكن فنياً لأمة أن تعيش وتزدهر بإحلال اقتصاد كثيف محل اقتصاد متوسع فى استغلال الموارد القومية ، يجعل فى وسعها بالاستعمال المتعمد للإرادة أن تقاوم إرادة « المصير » القديم الذى قاد الأمم التى بلغت حداً معيناً من النمو إلى الانهيار النهائى عن طريق الإمبريالية التى توهم قواها .

(٦)

وعندما نواجه تلك الحجة البيولوجية بهذا الأسلوب تتحول أحياناً إلى اتجاه آخر .

فيقال : « إذا كانت هذه الأمم لم تعد مطالبة بالصراع من أجل الطعام ، وتحديد نمو سكانها بينما تزيد تحكمها فى حاجاتها المادية ، فإنها ستصير عاجزة فيما يتعلق بالصراع المادى ؛ فتستسلم إلى حياة سهلة مرفهة ، وستهاجمها أجناس أدنى تتكاثر بحرية ، وتحفظ بقوتها الحربية ، ومن ثم تهزم فى الصراع » . هذا هو الخطر الذى يشير إليه مسترك . هـ . بيرسون فى مؤلفه الجيد « الحياة القومية والطابع القومى » . بيد أن أن الحجة كلها تقوم على سلسلة من الأوهام فيما يتعلق بالوقائع والاتجاهات الفعلية .

فليس صحيحاً أن النرض الوحيد من إيقاف القتال بين الأفراد ، والنتيجة الوحيدة له ، كانت زيادة كفاية الأمة فى الصراع للسادى مع الأمم الأخرى . فبتقدم الإنسان من البربرية نحو المدنية ، نما صراعه فى سبيل تكييف بيئته

المادية والاجتماعية - بحيث تتلاءم مع حياة أكرم ، ومعاش أفضل - إلى الحلول باستمرار محل الصراع المادى من أجل الحصول على أرض الأمم الأخرى وطعامها . وهذا بالذات هو انتصار الزراعة الكثيفة على الزراعية التوسعية ؛ فهو يدل على اتجاه متزايد نحو استعمال تلك الطاقة - التى كانت تذهب فيما مضى إلى الحرب - فى فنون الصناعة ، كما ينطوى على نجاح متزايد فى تحقيق ذلك . إن الحاجة إلى التعاون السلمى الوطيد المنتظم لهذا العمل - باعتباره بديلا للحرب - هى ما يكفل الدافع الأول نحو إيقاف الصراع الداخلى ، على الأقل فى معظم المجتمعات ، وليست حاجات الحرب ذاتها . وهذا الأمر من الأهمية بمكان رئيسى فى فهم التطور الاجتماعى ؛ فلو أن الغرض الوحيد أو الأساسى من إيقاف الصراع الفردى كان تقوية القدرة الحربية البهتة للقبيلة أو الأمة ، وكان كل تطور بعد ذلك للمجتمع يهدف إلى هذا النوع من الكفاية الاجتماعية ، لكان الأرجح أن يصحبها ضمور الحرية الفردية والإبداع الفردى ؛ أى تضحية « الفردية » فى سبيل الحياة القومية . وحقيقة أن هذه النتيجة لم تحدث ، وأنه يوجد فى الأمم المتمدينة الحديثة قدر من الحرية والطاقة والمبادأة الفردية أكبر بكثير مما يوجد فى المجتمعات البدائية ، تثبت حقيقة أن الكفاية الحربية لم تكن الغرض الأول والوحيد من التنظيم الاجتماعى ، وبعبارة أخرى ، إن اتجاه المدنية النامية على النطاق القومى كان تحويل الصراع من أجل الحياة من صراع مع الأمم الأخرى إلى صراع مع البيئة أكثر فأكثر ، واستخدام ثمرات العقل فى تحويل نسبة متزايدة من الطاقة إلى معارك فى المجالات الفكرية والمعنوية والجمالية بدلا من الصراع فى سبيل الاستحواذ على الأشياء التى ترهق قوى الأرض الجديرة - طبقاً لقانون الغلة المتناقصة - بأن تجلب صراعا مع الأمم الأخرى ؛ إذ كلما تقدمت الأمم نحو المدنية تقل حاجتها إلى التنازع بعضها مع البعض من أجل انزئاض

والطعام للقيام بأود أعدادها المتزايدة ؛ لأن زيادة سيطرتها على الفنون الصناعية تجعل في وسعها الحصول على ما تحتاجه بغزو الطبيعة بدلا من غزو إخوانها في الإنسانية .

فإذا عملت الأمم البيضاء المتحضرة - كما يبدو ممكنا - على التخلص من نير الحكومات الطبقيّة التي تدفعها مصالحها إلى الحرب والتوسع الإقليمي ، وحددت زيادة سكانها بمنع التنافس من العناصر السيئة ، وفي الوقت نفسه كرسّت طاقاتها لاستخدام مواردها الطبيعية ، لا ضمنت عوامل الصراع الدولي ، وأدت دوافع التعاطف من تجارة واتصال ودى إلى نشر سلام دائم على أساس من الاتحاد العالمى .

ولا تؤدي مثل هذه السياسة القومية إلى القضاء على دوافع الحرب فحسب ، بل إنها تغير أيضا الصراع الصناعى الذى تخوضه الحكومات تغييرا عميقا ؛ فالديمقراطيات التي تهتم أساسا بتنمية أسواقها الخاصة بها لا تكون في حاجة إلى إنفاق المال والرجال في القتال من أجل أسواق أجنبية أدنى وأقل ثباتا ، وتصبح المنافسة الباقية منافسة بين أفراد من أصحاب المصانع والتجار داخل الأمة وليست منافسة بين الأمم ؛ ويختفى الجانب القومى من الصراع الصناعى ، الذى يتخذ الضرائب الجمركية والمعونات والمعاهدات التجارية سلاحا . لأن مخاطر السياسات التجارية القومية وما تثيره من عداوات ترجع كلها تقريبا ؛ كما رأينا ، إلى اغتصاب بعض المصالح التجارية والمالية المهيمنة للسلطة والمصادر السياسية في الأمم . فتتخلص من هذه المصالح تجد التوافق العميق الحقيقي للمصالح بين الشعوب - الذى رآه في غموض رسال « حرية التجارة » - يكشف عن نفسه ، وتصبح ضرورة الصراع الصناعى الدائم بين الأمم في نظر الناس وهما يمثل في طبيعته وأصله وهم الضرورة البيولوجية للحرب .

ولا نزاع في أن الصراع من أجل الحياة عامل دائم في التقدم الاجتماعى ، وانتخاب الأصلح جثمانيا ضرورة ، ولكن كلما صار الناس أكثر استرشادا بالعقل عملوا على « ترشيد » الصراع وأحلوا الوسائل الوقائية محل وسائل التدمير في الانتخاب ، ورفعوا معيار الصلاحية من القوة الجثمانية الفجة إلى معيار يُعتبر فيه التحمل الجثمانى للمادة الأولية لنشاط معنى أسمى مرتبة . وهكذا ، بينما لا يعود الناس يتصارعون من أجل الطعام ، يحتفظون بصلاحياتهم الجثمانية أيضا ، فالصراع والصلاحية يرتفعان إلى مستوى أعلى . وإذا أمكن تحقيق ذلك في صراع الأفراد ، فإنه بما يمكن تحقيقه بين الأمم . أن اقتصاديات « الدولية » هى نفس اقتصاديات « القومية » . فكما أن الفردية لا تختفى ، بل يرتفع مستواها وتزداد سرعة تقدمها بالحكم القومى الصالح ، كذلك القومية لا تختفى بل يرتفع مستواها وتزداد سرعة تقدمها « بالدولية » .

إن الحرب والضرائب الجمركية التجارية هما أكثر صور الصراع القومى فجاجة وإتلافا ، إذ لا تصلح إلا لاختبار الصور الدنيا من الصلاحية . ودع حكومة عالمية تضع حدا للحروب وتنشر « حرية التجارة » ، وعندئذ تبدأ المعارك الحيوية الحقيقية التى تعبر بها القوميات عن نفسها . وكما حدث فى حالة الأفراد سيحدث الآن فى حالة الأمم ؛ ستصير المنافسة أشد على مستويات أرفع ؛ فالأمم وقد كفت عن المنافسة بالمدافع والتعريفات الجمركية ، ستتنافس بالعواطف والأفكار .

فأيما كان ما تنطوى عليه السلالات السلطوية والتيوتونية والأخلاط المختلفة من اللاتينيين والسلافيين ، من قوة أصيلة صادقة وبما يشير الاهتمام ، لا يمكن أن يؤتى ثماره إلا فى أوقات السلام .

فى حدود ما تنطوى عليه القومية أو السلالة من طابع متميز أو قيمة لنفسها
(١١ — الإمبريالية)

وللعالم ، يعبر هذا الطابع وتلك القيمة عن نفسيهما في العمل . بيد أنه حتى الآن أدى حبس هذا القدر الكبير من الطاقات القومية على الحرب والصناعات البدائية المختلفة في العهود الأخيرة، إلى توقف نمو الصور الأسمى للتعبير القومي عن الذات ، بينما عمل العداء الدائم في العلاقات الدولية على فتور الصلات الأسمى وحالت دون تسرب الأشياء العظيمة حقيقة التي حققتها كل أمة ، في الفن والأدب والفكر، إلى الأمم الأخرى وحال، بعملية تربوية غير محسوسة دون وضع أساس للمشاعر الإنسانية الحقيقية التي تقوم ، كما ينبغي أن تقوم هذه المشاعر ، على تجربة مشتركة في الحياة وتقاهم مشترك ، لا على تعاطف خيالي غير واضح . وبذلك لا يكون الاتصال السلمي بين الأمم مجرد شرط لتحقيق الطاقة القومية في الفنون العليا للحياة فحسب ، بل الحافز القوي لهذا التحقيق ؛ لأن التقدير الذاتي للكبرياء القومية لا يستطيع أبدا أن يهيء حافزا طيبا أو معيارا ساميا للتفوق البشري مثل ذلك الذي يكفله حكم البشرية المتحضرة غير المتحيز الذي لا يعود محاطا بألوان التحيز الوطني المنحطة ، بل يفحص ما يعرض عليه على ضوء المعيار الإنساني العام غير المتحيز . إن قلة نادرة من الأفراد العباقرة في الفن والأدب ، وقلة أخرى في العلم والدين ، حظوا حواجز الجنسية وصاروا قوة إنسانية مخصصة في الأمم الأخرى — مثل المسيح وبوذا ومحمد وهومر وشيكسبير وأفلاطون وأرسطو وكانت وكوبرنيكوس ونيوتن وداروين . وترك عدد أكبر من الرجال آثاراً حقيقية باقية في عالم العلم والأدب الصغير الذي بلغت فيه العصور الوسطى درجة من « الدولية » ضاعت في غمرة ظهور القومية ذات النزعة العسكرية ويُعاد اكتشافها في عصرنا ببطء .

ولكن فيما عدا هذه الانتصارات للبعريات الفردية ظل ذلك النهر العظيم الذي نصب فيه القوميات آثارها وماحقته من أشياء عظيمة كان يمكن أن تبعث

الخصب في مستويات الفكر العالمية الواسعة محصورا داخل الحدود الضيقة لكل
قومية . إن القومية ، بوصفها قوة مقيّدة مانعة تثير العدوات السياسية والصناعية
وتعمل على بقاء المنافسة بين الجنسيات والأجناس المختلفة في مستوى خفيض
من النزاع العسكرى ، هذه القومية قد أوقفت في كل مكان الاتصال الحر الذي
تطلبه الأنواع الأسمى من المنافسة ، صراع اللغات والآداب والنظريات العلمية
والأنظمة الدينية والسياسية والاجتماعية والفنون والحرف التي تعتبر أسمى وأهم
تعبير عن الحياة القومية وعن حياة الفرد .

٧

إن هذا التفكير يكشف النقاب عن أسفل الأوهام الجذرية للنظريات
الاجتماعية البيولوجية الفجة ، وهي افتراض أن هناك نوعا واحدا من الكفاية
القومية ، وأن اختبار هذه الكفاية إنما يكون بالنزاع العسكرى أو القوة التجارية.
بينما المعنى الوحيد الذي يمكن إعطاؤه « للكفاية الاجتماعية » لأمة ما يتمثل
فيما تبديه من قدرة على تكيف نفسها مع بيئتها المادية وتغيير البيئة لمساعدة
التكيف ؛ وكل ما يتحقق من أعمال عظيمة في الدين والقانون والسياسة والحياة
الفكرية والصناعية . . . الخ هو بمثابة تعبيرات عن هذه الكفاية الاجتماعية .
وبناء على ما تقدم ، من الواضح أن هناك ، فيما يتعلق بالمقارنة ، عدة أنواع من
الكفاية الاجتماعية ، وأن فكرة كون الحضارة طريقا واحدا مطروقا لا بد لكل
أمة أن تسير فيه ، وأن الكفاية الاجتماعية ، أو مدى المدنية ، يمكن أن تقاس
بالمسافة التي قطعتها كل أمة فيه ، وهم ضار .

فالكفاية الاجتماعية ، أو المدنية ، الحقيقية للأمة لا تعبر عن نفسها إلا في
الأعمال العظيمة المركبة وألوان النشاط المختلفة . وعالم الأحياء الذي يعرف مادته
يدرك أن الاختبار الحقيقي لكفاية الأمم كان يقتضى أن يكون الصراع بين الأمم

على أساس الصور العليا من القتال وبالأسلحة المعنوية والفكرية الأكثر تعقيداً التي تعبر عن أرفع درجات التنوعات القومية ، وليس على أساس الصور البدائية من القتال ولا بالأسلحة الفجة التي لا فرق كبير فيها بين أمة وأمة . وهذا الصراع الأسى ، الذي يتم عن طريق العقل ، هو مع ذلك صراع قومي في سبيل البقاء ، لأن فيه تموت الأنظمة والأفكار التي تُهزم وليست المخلوقات الآدمية . إن حضارة العالم لا تستطيع التقدم على المستويات الأعلى إلا بشرط أن يدور صراع المثل العليا والأنظمة القومية في ميدان طليق بين متنافسين أحرار ، وهذا الصراع لا يمكن المحافظة على تأثيره إلا إذا توقفت الصور الدنيا من الصراعات العسكرية والصناعية .

إن قواعد علم الأحياء تتطلب دائماً المنافسة بين الأفراد كشرط للتقدم ، ولكن بنمو العقل في الأمة تغلق حلبة الصراع وتفرض القوانين ، لا لتوقف الصراع ، بل لتجعله اختباراً أكثر عدالة لأكل صور الصلاحية الفردية ؛ وتتطلب قواعد علم الأحياء استمرار الصراع بين الأمم أو الأجناس كشرط لتقدم العالم ؛ ولكن كلما صار العالم أكثر « عقلية » سيعمل ، بطريقة مماثلة ، على « تعقيل » قواعد الصراع في هذه الحلبة ويفرض اختباراً أكثر عدالة لصور الصلاحية القومية .

فالفكرة التي تصور العالم حلبة صراع للأمم يُستأصل فيها المقاتلون الأضعف . جولة بعد جولة ولا يبقى في النهاية سوى أمة واحدة ، أكثر الأمم كفاية ، لكي تسيطر على العالم وقد صار كومه من الانقراض ، ليس لها أي أساس على . ولما أُستثيرت لدعم دعاوى القومية الحبية ، بدأت تتجاهل طبيعة الحياة القومية ذاتها وأهدافها ، مفترضة التطابق في الطابع والبيئة ، وهو ما يناقض القومية .

والاعتقاد بأن الحيوية القومية لا بد أن تنهار مع إيقاف الحروب ، إذا أمكن تحقيق ذلك ، يقوم على فشل كامل في إدراك أن الصور الدنيا من الصراع إنما توقف لسبب صريح هو أن تصير الصور الأسمى من الصراع ممكنة . فإن كل ما هو ذو قيمة وحيوى حقيقة في القومية لا يتلاشى مع إيقاف الحرب ؛ بل على النقيض من ذلك ، إنه ينمو ويزدهر كما لم يستطع من قبل عند ما كانت الروح القومية التى ينبثق منها مستغرفة فى الأنواع المنحلة من الصراع .

« والدولية » لا تتعارض مع الأهداف الحقيقية للقومية أكثر مما تتعارض الاشتراكية داخل الأمم ، إذا لقيت التوجيه السليم ، مع الفردية ؛ والمشكلة وحولها واحدة فى الحالتين . فنحن نطبق الاشتراكية تدعيا للفردية ، ونوقف القتال بالسلاح لكى نقاتل بالأفكار .

فجميع العناصر الجوهرية فى الصراع البيولوجى من أجل البقاء تظل باقية ؛ الحافز للحياة الفردية ، شدة الصراع ، التخلص من غير الصالحين وبقاء الأصلح .

يبد أن الصراع يصير أكثر « عقلية » فى أسلوبه وهدفه ونتيجته ؛ فالعقل ليس إلا صورة سامية من صور الطبيعة .

٨

ويظهر قصر نظر مدرسة علماء الاجتماع البيولوجى بشكل أوضح ما يكون فى قصرهم اهتمامهم على الصور الأيسر من الصراع ، الصراع المباشر بين الأفراد والأنواع ، مع استبعاد الدور المهم الذى يلعبه « التلاقح المختلط » بوصفه أداة للتقدم فى جميع أنحاء الحياة العضوية .

وقانون خصوبة « التلاقح المختلط » يتطلب ، فى تطبيقه على المدنية

أو « الكفاية الاجتماعية » في الصعيد الجئاني والنفسي على السواء ، « الدولية » .
كشروط من شروط فعاليتها . وصحيح بطبيعة الحال أن « التلاقح المختلط » كان
يتم بين الأنماط القومية طوال التاريخ عن طريق الحرب والغزو والإخضاع إلى
حد كبير . ولكن رغم أن ذلك كان مفيداً للتقدم في المدى الطويل ، فإنه كان
أسلوباً متلاقاً إلى أقصى حد وغير مباشر وغير أمين ، حيث كان الاختيار يتحدد
دون أي فكرة واضحة عن المستقبل أو عن أي هدف سام من الكفاية الاجتماعية .
وبقدر ماتعمل « الدولية » على دعم الاتصال الحر بين الأمم في الأغراض العليا
للمصالح السلمية ، سيتحدد امتزاج الأجناس عن طريق التزاوج المختلط على أساس
امتزاج الكفاية المتحضنة للأجناس المختلفة بصورة أجدى ، وستنافس أنواع
جديدة معدلة من السلالات ، أكثر عدداً وأحدث عهداً ، بعضها مع البعض
بوصفها عوامل في مدنية العالم ، ويرتفع مستوى طابع المنافسة وشدها ويسرع
التقدم البشري في خطاه .

بل أننا نستطيع السير في القياس البيولوجي إلى أبعد من ذلك ، متابعين
إصرار الأستاذ « بيرسون » فيما يتعلق بضرورة استخدام الضغط الاجتماعي المباشر ،
عن طريق الرأي العام أو القانون ، لمنع تلك العملية المميتة من التناسل بين
« العناصر السيئة » . فإذا كانت عملية التدهور الجئاني العادية داخل الأمة
لا تكفي لاستئصال العناصر السيئة ، وكان لابد من دعمها بواسطة تحریم مباشر
للأبوة السيئة ، فقد يكون من الضروري لمصلحة الإنسانية فرض إجراءات مماثلة
على نطاق أوسع بواسطة قادة البشرية المنظمة . فكما أن العناصر الدنيا من
الأفراد داخل المجتمع تهلك بالاتصال بمدنية لا تستطيع أن تكيف نفسها معها
تكيفاً مناسباً ، كذلك « الأجناس الدنيا » ستختفي في بعض الحالات
بالاتصال المائل بالأجناس الأعلى التي لا تستطيع الأجناس الدنيا مقاومة

أمراضها ورذائلها الجثمانية . بيد أن تطبيق نظام « عقلى » لتحسين النسل للمصلحة الاجتماعية الشاملة يقتضى كبح انتشار الأجناس المنحطة أو التى لا يمكن أن تتقدم ، كما قد تمنع أمة ما التناسل بين العناصر السيئة من الأفراد فيها . ولسنا فى حاجة إلى الاهتمام هنا بالقضايا الأخلاقية والعملية الأخرى التى ينطوى عليها مثل هذا الاقتراح ؛ فمن وجهة النظر البيولوجية البحتة يبدو أن هذا السبيل يترتب على تطبيق فكرة النبذ « العقلى » المباشر للعناصر السيئة على نطاق الحياة القومية الأضيق ..

وأهمية هذا الاعتبار إنما تقوم على أن نبذ العنصر غير السليم فى الأجناس ينطوى على وجود تنظيم سياسى دولى يكون قد وضع حداً للحرب وأحل هذا النبذ « العقلى » للأجناس محل الانتقاء القومى الأكثر فجاجة .

وهناك شك كبير فيما إذا كانت ستوجد أمة أو جمعية من الأمم تحاول فى أى وقت من الأوقات أن تسير إلى هذا المدى ، أو إلى أبعد من ذلك ؟ بأن تحاول تطبيق فن تحسين النسل تطبيقاً كاملاً بتشجيع « التلاقح المختلط » بين العائلات أو الأجناس ؛ ولكن إذا كانت المحافظة على العنصر القومى وتحسينه قد برر فى وقت ما مثل هذه التجارب ، فإن لنا الحق فى الإصرار على أن المنطق يبرر تطبيق نفس القاعدة على مجتمع الأمم .

وأيضاً ، إنه وإن كان مدى إمكان تطبيق قانون فائدة التلاقح المختلط — بمعناه الحرفى — فى المجال السيكلوجى نقلاً من عالم العضويات المادية موضع جدل ، إلا أن تطبيقه على النطاق الأعم مما لا يجادل فيه أحد . فإنه من المسلم به فى الحياة الفكرية أن النظريات العلمية وفنون الدين والاجتماع والسياسة وأنظمتها تستفيد بالتبادل الحيوى الحر الودى مع النظريات والفنون والأنظمة الأخرى وتعرض لعملية مفيدة من الزيادة والاستبعاد والتعديل . ومن ثم فسواء نظرنا

إلى الاتصال بين الأفكار ، والمشاعر والفنون التي تتمثل فيها ، بوصفه صراعاً مباشراً من أجل البقاء ، يهلك فيه الأسوأ أو الأقل أصالة ويبقى الأفضل والأصح ، أو بوصفه تبادلاً ودياً ينتقى فيه كل طرف شيئاً من الآخرين ويهضمه ، فإن « الدولية ضرورية » لكفاية هذه العمليات كالقومية تماماً .

ونحن لا نستطيع تمييز التوسع غير المشروع من التوسع المشروع ، أى المفزى السليم للإمبراطورية ، إلا عندما ندرك الطبيعة الحقيقية لانتشار هذه الأفكار والفنون والأنظمة وتخصيها ، وهى الثمار الناضجة لروح الأمة . فعندما تتنافس الأمم فى الاستيلاء على حياة بعضها البعض أو تجارتها أو أرضها ، لا يكون فى السيطرة التى يحققها المنتصر أى عنصر من الدوام ؛ فأى تحول آخر فى الأوضاع الحربية أو التجارية يمحو النصب ولا يترك سوى آثار على الرمال . ولكن النفوذ الذى ينشأ عن الأعمال السلمية أكثر دواماً وأبعد أثراً وأحق بالمجد . إن شكسبير وبيرون وداروين وستيفنسون دعموا نفوذ إنجلترا فى تاريخ العالم أكثر مما لا يقارن من جميع الساسة والقواد الذين حققوا انتصارات أو ضموا أقاليم جديدة . لقد أحسن ما كولى القول فى ذلك عندما قال : « هناك امبراطورية بعيدة عن متناول عوامل الفساد الطبيعية كلها — وهذه الامبراطورية هى تلك التى لا تزول وتتألف من فتننا وأخلاقنا وأدبنا وقانوننا » . وهذا التعارض بين الامبراطورية المتسعة والامبراطورية السكثيفة ليس مجرد بلاغة ، بل إنه يقوم على أساس من الضروريات البيولوجية .

والظروف الضرورية للصراع الأدنى من أجل الاستيلاء على أرض الآخرين وحياتهم وتجارتهم تؤدى إلى إقصاء المنافسة بين الأفكار وهى أسمى وأجدى وعن طريقها تمتد امبراطورية العقل القومى : إذ ليس الأمر مجرد أن حدود الطاقة تقضى بأن الحيوية القومية لا تستطيع الاشتراك فى الصراعات

اشتراكا فعلا في وقت واحد ؛ بل إن هناك ما هو أهم من ذلك بكثير ، فطبيعة الصراع الأذى نفسها تدفع كل قومية إلى الانطواء على نفسها في كبرياء متعجرفة مانعة تحول دون تقبل أى شيء من الأمم الأخرى .

إن « الدولية » الفعالة هي الأساس السليم الوحيد للمنافسة والانتخاب العقلى بين الأمم . ففي الصور الأكثر فجاجة من الصراع البشرى ، قد تؤدي الحوادث أو كثرة العدد أو القوة البدائية أو الدهاء البدائى إلى انتصار شعب ذى « كفاية اجتماعية » من مستوى منخفض لا دوام لها ولا إنتاج ، بينما تنمو شعباً لديه من إمكانيات التقدم وقدراته الكامنة ما هو أسى بكثير ، أو توقف نموه . ولن يحقق العالم أى أمن ضد مثل هذه الكوارث والخسائر إلا بقدر التحكم العقلى فى الانتخاب الجنسى أو القومى . فليس هناك سوى الحكم الدولى ما يستطيع أن يوفر حماية كافية للجنسيات الضعيفة التى لها قيمة كبيرة ويكبح الوحشية المتعجرفة من جانب المعتدين الأفوياء ويحافظ على تكافؤ الفرص من أجل التعبير القومى عن الذات الذى يُعد جوهرياً لمجتمع الأمم كما هو جوهرى لرقاة كل منها .

ولا يمكن أن يستمر الصراع من أجل الحياة على الصعيد الأعلى للمنافسة لانتخاب أحسن صور الكفاية الاجتماعية إلا برفع مستوى تلك البدايات الفجة الجزئية غير الرسمية ، وغير الصادقة فى كثير من الأحوال ، للحكومة العالمية ، لتصير سلطة أقوى وأكثر اتساقاً وأفضل تكويناً .

وهناك اعتراض آخر أخير على الكفاية النهائية لأى اتحاد من الأمم المتعدنة، وهو اعتراض يتطلب منا اهتماماً . فلنفترض أنه أمكن إقامة حكومة فيدرالية بين الأمم الغربية ومستعمراتها الاستيطانية بحيث استبعد كل نزاع داخلى . فإن هذا السلام بين العالم المسيحى يظل معرضاً للخطر من جانب الأجناس

الأدنى ، سوداء وصفراء ، التي تأخذ بالتسليح والخطط الحربية التي نبذتها « الشعوب المتمدنية » ، ثم تغلب عليها في هجمات بربرية ، كما فعلت الأجناس الآسيوية والأوروبية من تغلبها على الامبراطورية الرومانية ، وقد كانت هذه الأجناس عندئذ بدائية بالنسبة لها ونحن لا نستطيع الوصول بالعالم كله إلى مستوى المدنية الذي يسمح بالانضمام إلى الحلف ؛ وتصير الدول غير المنضمة مصدر خطر دائم ، وإذا كان الهدف الرئيسي من الاتحاد هو استئصال الروح العسكرية من خطة الحياة القومية ، فإن تحقيق هذا الهدف يجعل مقاومة مثل هؤلاء الغزاة غير ممكنة بعد ذلك ، وقد كان هذا هو مصير جميع الامبراطوريات في الماضي ؛ فما هو الطلم الذي تملكه هذه الامبراطورية الاتحادية الأخيرة ليجنبها هذا المصير؟ ولنا على هذا الاعتراض الجواب المبدئي التالي ، هناك عاملان في الامبراطوريات القديمة ساعدا بصورة أساسية على إضعاف قواها في المقاومة ضد « البرابرة » الذين يأتون من الخارج وعلى دعم قوة الغزاة واستثارة حماسهم . فهناك أولا عادة التطفل الاقتصادي التي استخدمت الدول الحاكمة بمقتضاها مقاطعاتها ومستعمراتها والبلاد التابعة لها في إثراء طبقاتها الحاكمة ورشوة طبقاتها الدنيا حتى تخضع ، وبينما يؤدي هذا الاستنزاف لدماء البلاد التابعة إلى إضعاف شعوب الامبراطورية وضمورها ، يثير الأجناس الأقوى والأصعب قياداً من بين الأجناس الخاضعة ويدفعها إلى التمرد ؛ وكل إخماد للتمرد يؤدي إلى سفك دماء ، ومن ثم تتجمع قوى التبرم شيئاً فشيئاً وتثور ضد الدولة الحاكمة .

والعامل الثاني ، وهو متصل بالأول ، يتكون من تلك الصورة من التطفل التي تعرف باسم استخدام الجنود المرتزقة ، وهذا هو أخطر عارض من عوارض جنون الامبراطوريات ، فبه يحرم المعتدى نفسه من عادة الدفاع عن النفس ووسائله الفعالة ويسلمها في نفس الوقت إلى أقوى أعدائه وأكثرهم قدرة . وقد عمل هذا المزيج المميت من الحماسة والرذيلة دائماً على سقوط

الامبراطوريات في الماضي ، فهل يكون فيه القضاء على اتحاد الدول الغربية ؟
من الواضح أنه سيكون كذلك إذا أُستُخدمت قوة تسكتها في نفس
الأغراض الطفيلية ، ونبذت الأجناس البيضاء العمل في صوره الأكثر مشقة .
لتعيش كنوع من الارستقراطية العالمية على استقلال « الأجناس الأدنى » ،
بينما تسلم مهمة المحافظة على الأمن في العالم شيئاً فشيئاً إلى أفراد هذه الأجناس
ذاتها ، فلا مرء في أن هذه الأخطار ستوجد لو كان اتحاد الدول الأوروبية مجرد
صورة أخرى من الامبراطوريات القديمة ، مستعملاً «سلاماً أوروبياً» لأغراض
بمائلة لأغراض السلام الروماني المزعوم ومستخدماً نفس الأساليب في المحافظة
عليه ، إن القضية قضية كبرى ، بل هي في الواقع الاختبار النهائي للمدنية الحديثة .
فهل من الممكن لاتحاد من الأمم المتمدنية أن يحتفظ بالقوة التي تتطلبها المحافظة
على النظام في العالم دون أن يسوء استعمال قوته بالتطفل السياسي والاقتصادي ؟

الفصل الثالث

العوامل الأخلاقية والعاطفية

١

لقد كشف لنا تحليل خط السير الحقيقي الذي اتخذته الإمبريالية الحديثة عن ذلك المزيج من القوى الاقتصادية والسياسية التي توجهها . وقد تتبعنا هذه القوى إلى مصادرها في المصالح الأنانية لبعض الطبقات الصناعية والمالية والمهنية المعينة ، وهي تسمى إلى تحقيق مكاسب خاصة من وراء سياسة التوسع الإمبريالي ، وتستخدم هذه السياسة نفسها لحمايتها ، في امتيازاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ضد ضغط الديمقراطية . وتبقى أمامنا الإجابة على هذا السؤال : لماذا لا يدرك الناس الإمبريالية على حقيقتها الضيقة الحقةرة ؟ فكل أمة ، وهي تراقب من الخارج إمبريالية جيرانها ، لاتنخدع ؛ وترى المصالح الأنانية للطبقات السياسية والتجارية بوضوح بوصفها العامل الرئيسي في توجيه هذه السياسة . وهكذا ترى كل أمة أخرى في أوروبا الخطوط الرئيسية الحقيقية للإمبريالية البريطانية وتتهمنا بالرياء في ادعائنا أننا لا نرى ذلك . وهذه التهمة باطلة ؛ فليست هناك أمة ترى مواطن ضعفا هي ، وتهمة الرياء نادراً ما تكون حقيقية ضد فرد . وهي لا تكون حقيقية أبداً ضد أمة . إن الفرنسيين والألمان يعتقدون أن حماسنا في تنشيط الإرساليات الأجنبية والقضاء على الرق ونشرفنون المدنية مظهر كاذب تتخذه لأنه يلائم في حجب تأكيد الذات القومي السافر . بيد أن الحالة على حقيقتها مختلفة عن ذلك بعض الشيء .

إذ يوجد لدى قسم ليس صغيراً ، وإن لم يكن كبيراً ، من الأمة البريطانية

رغبة حقيقية في نشر المسيحية بين الوثنيين والتخفيف من ألوان القسوة والمعاناة ،
التي يعتقد هذا القسم أنها توجد في بلاد أخرى أقل حظاً من بلادهم ، وفي العمل
الطيب في أنحاء العالم انتصاراً لقضية الإنسانية . وتضم معظم الكنائس جماعة
صغيرة من الرجال والنساء الذين يهتمون اهتماماً عميقاً ، بل وحماسياً ، بمثل هذا
العمل ؛ وهناك جماعات أكبر من ذلك بكثير في عددها تعطف عاطفاً حقيقياً ،
وإن كان أقل ، على هذه القضايا . فهؤلاء الناس ، وهم بلا دراية غالباً في علم
النفس والتاريخ ، يعتقدون أن الدين وفنون المدنية الأخرى أشياء يمكن نقلها وأن
من واجبنا أن ننقلها إلى الأمم المتخلفة ، وأن استعمال قدر معين من الإكراه
في فرض مزاياها على شعوب أجهل من أن تدرك فوراً هذه المزايا ، أمر
له ما يبرره .

فهل مما يدعو إلى التعجب أن تستغل القوى الأنانية التي توجه الإمبريالية
هذه الحركات غير المفروضة كرداء واق ؟ إن السياسيين أو القواد أو مديري
الشركات من الإمبرياليين ، الذين يحنون على اتخاذ سياسة اندفاعية بتصوير
قسوة غارات تجار الرقيق في أفريقيا ، أو الطغيان البشع لحاكم إقليم تسكنه قبائل
همجية ، أو الذين يفتحون ميداناً جديداً للإرساليات في الصين أو السودان ،
لا يعتمدون عن وعى إثارة هذه الوقائع لاستثارة الجمهور البريطاني . بل هم ببساطة
وبصورة غريزية يأخذون تحت رعايتهم أي مشاعر قوية حقيقية يستطيعون
استخدامها ، ثم يثيرونها في أغراضهم . ويعتقد السياسيون دائماً ، ورجال الأعمال
في أحيان كثيرة ، أن المزايا السياسية أو الاقتصادية التي يحصلون عليها تنطوي
على دوافع سامية . فمن المؤكد مثلاً أن لورد «ساليسبوري» كان يعتقد حقيقة أن
حرب جنوب أفريقيا ، التي تتحمل وزارته مسئوليتها ، إنما أشعلت لخير
شعب جنوب أفريقيا وأن نتيجتها زيادة في سعادته وحرية ؛ ومن المحتمل
جداً أن «ايرل جراي» كان يعتقد أن شركة الامتياز التي كان يديرها مدفوعة

برغبة في تحسين الظروف المادية والمعنوية للأهالى الوطنيين فى روديسيا ، وأنها كانت تحقق هذا الهدف فعلا .

وانظر إلى «ليوبولد» ، ملك البلجيكيين وهو يدعى لحكمه فى الكونغو — «إن برنامجنا الوحيد هو بعث البلاد من جديد ، معنوياً ومادياً» . فمن الصعب وضع حد لقدرة الناس على خداع أنفسهم فيما يتعلق بالقوة والقيمة النسبتين للدوافع التى تؤثر فيهم : ويكتسب السياسيون بصفة خاصة عادة قوية من وضع مشروعاتهم فى أفضل ضوء ممكن بحيث أنهم سرعان ما يقنعون أنفسهم بأن أحسن النتائج التى يتصور أن تنجم عن أى سياسة هى الدافع الفعلى لهذه السياسة . أما فيما يتعلق بالجمهور ، فمن الطبيعى جداً أن يُخدع ؛ فكل ما هو سام ونقى مما يمكن أن يُضفى على الإمبريالية تقوم بالدعوة له ووضعه أمام أنظار الجماهير هيئات دينية ونخيرية : فالمشاعر الوطنية تتجاوب مع الشهوة العامة للقوة عند شعب ما بواسطة الإيحاء بالدوافع النبيلة وباتخاذ مظهر التضحية بالنفس لحجب السيطرة وحب المغامرة . وهكذا تصبح المسيحية فى نظر أسقف كنتربرى « إمبريالية » . فهى « خروج إلى العالم للتبشير بالإنجيل » ، وتصبح التجارة « إمبريالية » فى نظر التجار الذين يبحثون عن سوق عالمية .

وفى هذا التزييف بالذات للمعزى الحقيقى للدوافع تكمن أخطر رذائل الإمبريالية وأشد أخطارها . فعندما تُنتقى من بين خليط متشابك من الدوافع أقلها أثراً وتوضع فى مكان الصدارة لأنها أليق هذه الدوافع بالعرض على الناس ، وعندما تؤخذ فى سياسة ما ، قضاياها التى لم تدر بخلد واضعى هذه السياسة عند وضعها وتعامل على أنها الأسباب الرئيسية لهذه السياسة ، تنحط العملة الاخلاقية فى الأمة . وسياسة الإمبريالية كلها مشحونة بها الخداع . وبرغم أنه ما من دارس جاد للتاريخ يذهب لحظة واحدة إلى أن دخول بريطانيا فى الهند ، والخطوات

الرئيسية التي أدت إلى تكوين الإمبراطورية البريطانية الحالية هناك ، كانا مدفوعين بأى اعتبارات أخرى سوى عظمتنا السياسية والتجارية ، فإنه ليس هناك ما هو مألوف أكثر من الإشادة بالمكاسب المزعومة التي نالها أهالى البلاد من وراء الحكم البريطانى واعتبار هذه المكاسب المبرر الأخلاقى لامبراطوريتنا الهندية ؛ وحالة مصر أكثر حتى من ذلك استلفاتاً للنظر ، فرغم أن الأسباب التي أعلنت صراحة للاحتلال البريطانى لمصر كانت أسباباً عسكرية ومالية تمس مصالحنا نحن ، فإن المألوف فى الوقت الحاضر الادعاء بأننا ذهبنا هناك لمنح المصريين المزايا التي كسبوها من سيطرتنا هناك ، وأنه مما يعيننا بالتأكد أن نحافظ على تعهدنا الذى أعطيناه بأن ننسحب من البلاد فى بضع سنوات قليلة . وعندما يقرأ الرجل الإنجليزى العادى كيف أنه « لم يحدث فى أية فترة سابقة ما فى تاريخ الفلاح أن عاش فى ظل حكومة تبذل كل عناية بدعم مصالحه أو المحافظة على حقوقه^(١) » ، يقول بطريقة غريزية : « نعم ، هذا ما ذهبنا إلى هناك من أجله » ، بينما الحقيقة ، إن تأثير « الإمبريالية » التي حملتنا إلى هناك كانت تحدوها اعتبارات مختلفة تماماً . وحتى مع افتراض أن سوء الحكم الواضح فى مصر ، وأثره فى حياة السكان ، أضفى فعلاً على سلوكنا عنصراً من عدم الأنانية ، فليس هناك من يستطيع أن يذهب إلى أن مثل هذا الدافع هو الذى حدد تصرفاتنا فى أى وقت بوصفه قوة عاملة فى توجيه سياستنا الامبراطورية^(٢) .

(١) « إنجلترا فى مصر » ص ٩٧ .

(٢) ويمكن تصوير مدى تأثير تزييف الدوافع على الفكر السياسى المدرب بتلك الحجج العجيبة التي ساقها الأستاذ جیدنجز الذى يقول فى معرض مناقشته « لرضا المحكومين » كشرط للحكم ، إنه « إذا أرغم شعب همجى على قبول سلطة دولة أكثر تقدماً فى المدنية ، فإن معيار صواب هذا الحكم المفروض أو خطئه لا يوجد مطلقاً فيما يبدو من قبول أو مقاومة عند بدء هذا الحكم ، ولكن فى مدى احتمال أن يغطى أولئك الذين فهموا ، بعد المرور بتجربة ما يستطيع هذا الحكم عمله لرفع مستوى حياة الشعب الخاضع إلى حياة أفضل ، كل مافعله الحكم المفروض من أجلهم من رضا عقلى حر » . (الإمبراطورية والديموقراطية . ص ٢٦٥) . ولا يبدو أن الأستاذ =

وحتى أكثر الإمبرياليين تشيماً للإمبريالية لا يستطيع الادعاء بأن إنجلترا فارس منقذ يتجول في كل مكان بحثاً عن الشعوب المضطهدة ليخلصها من حكومات مضطهدة ، دون اعتبار لمصالحها الخاصة وما تتعرض له من أخطار . إن الطغيان الروس ربما كان أكثر كفاية من حكومة الخديوى ، إلا أنه لم يكن يقل عنه استبداداً وكان أكثر منه أضراراً بقضية المدنية ، ولكن ليس هناك من اقترح أننا يجب أن نرغم روسيا أو نتخذ فنلندا من قبضتها . وحالة أرمينيا أيضاً تشهد على عجز الدوافع السامية عجزاً كاملاً ؛ فحكومة بريطانيا العظمى وشعبها على السواء كانا مقتنعين تمام الاقتناع بما ترتكبه تركيا من فظائع بشعة ، وكان الرأي العام على دراية تامة بالموقف وقد استثير إلى أقصى حد ، وكانت بريطانيا العظمى مرتبطة صراحة ، بمقتضى اتفاق قبرص ، بحماية أرمينيا ؛ بيد أن « قضية الإنسانية » و « رسالة المدنية » كانتا بلا حول في التدخل أو في الاحتجاج المجدى .

إن الإمبريالية العدوانية تقتصر تقريباً ، كما ظهر من بحثنا ، على إكراه الأمم الأقوى أو الأحسن تسليحاً للأمم الأضعف ، أو التي يبدو أنها أضعف ، وغير القادرة على المقاومة الفعالة ؛ وفي كل حالة تسعى الدولة الإمبريالية المعتدية للحصول على مكسب اقتصادى أو سياسى محدد . أما شهامة الإمبريالية فإنها لا تدفع بريطانيا العظمى ، ولا أى أمة غربية أخرى ، إلى مهاجمة دولة قوية ، مهما بلغ طغيانها ، أو مساعدة دولة ضعيفة يُعرف عنها أنها فقيرة .

== جيدنجز يدرك أن كل ثقل المشروعية الأخلاقية لهذا المذهب العجيب من الرضا ذى الأثر الرجعي إنما يلقى على الحكم ، على مدى احتمال إعطاء رضا عقلى حر ، وأن هذا المذهب لا يكفل أى نوع من الضمان لحكم سليم غير متحيز ، وأنه يمنع ، في الواقع ، أى أمة حقاً من الاستيلاء على إقليم أمة أخرى وحكمه على أساس من افتراض الأمة الأولى في نفسها تفوقاً وإنفائها على نفسها صفات تؤهلها للقيام بنشر المدنية .

إن مزيج العوامل القوية ذات المصلحة بالعوامل الضعيفة غير المفرضة هو في الواقع سمة مميزة من سمات العصر . إنه الولاء الذي تبديه الإمبريالية للإنسانية . ولكن كما أن المزيح الذي يعرف باسم « الأريحية و ٥ / » ليس موضع ثقة في دنيا الأعمال العادية ، كذلك في سياسة الأمم الأوسع نطاقاً يُعتبر نفس المزيح موضع شبهة بحق ؛ فعندما يرتبط العمل التجارى بالأريحية ، يُسمح للأول عادة بأن يحدد الاتجاه وسمرة السير . ولا مرء في أنه مما يرفع بعض الشيء من قدر الإحساس الأخلاقي لأمة ما أن يُضنى على سياسة يُقصد بها الربح مسحة من عدم الأغراض لتكون أكثر قبولا لديها . بيد أن النظرية والعمل في التاريخ الحديث كثيراً ما يكونان قريبين من الرياء ؛ بحيث لا يحق لنا أن ندهش عند ما يصفنا بعض الأجانب المعادين بهذا النعت . فماذا نستطيع ، مثلاً ، أن نقول في الوصف التالي الصريح للإمبريالية على لسان لورد بادن باول ؟ « إن الوحدة النهائية ، أى دافع الضرائب — سواء هنا أو في المستعمرات — يتطلع إلى مجموعتين من النتائج مكافئة له . فهو من ناحية يأمل في أن يرى المسيحية والمدنية تنتشران إلى حد ما ، ومن ناحية أخرى يأمل في أن يرى بعض النمو في الصناعة والتجارة . فإذا لم يحقق ، أو تحقق له « الحكومة خادمتة » ، إحدى هاتين النتيجتين أو كليهما ، فلا بد من السؤال بصراحة ، هل لها الحق ، وهل هي على حق ، في إثارة مثل هذه الحروب ؟ ^(١)

فما هو أسلوب الموازنة بين المجموعتين من النتائج ؟ . ما هو مقدار المسيحية والمدنية الذي يساوى مقدارا معينا من الصناعة والتجارة ؟ إن هذين السؤالين الغريبين في حاجة إلى جواب . ألا تمنح الوحدة النهائية — باعتبارها دافعة ضرائب — إلى الاهتمام أكثر بما يمكن قياسه نقداً ، والخط من قيمة ما لا يمكن حسابه ؟

(١) ملحق بكتاب « سقوط برمب » .

إن مستر رودس عزا إلى نفسه أنه « يجمع بين التجارى والتصورى » باعتبار ذلك مفتاح سياسته ، ويوصف هذا المزيج عادة بكلمة مضاربة ، وهى كلمة يحمل معناها مغزى شريراً أكثر كلما كانت السياسة ، والمصلحة الخاصة أشد تشابكاً ، كما كانا فيما يتعلق بمستر «رودس» الذى استخدم المجلس التشريعى فى مستعمرة رأس الرجاء لدعم احتكار دى بيرز للماس وتقويته ، بينما استخدم دى بيرز فى تمويل « الفارة » ورشوة ناخبي مستعمرة رأس الرجاء ، واشترى الصحافة ؛ لكي يثير الحرب التى أتاحت له الاستيلاء الكامل على « فكرته » أى الشمال^(١) .

٢

إننا نستطيع القول ونحن مطمئنين بأنه حينما يُجمع بين « التجارى » و « التخيل » فى أى صورة أو نوع ، يستغل الأول الثانى ، فهناك نوع من « الإمبريالى المسيحى » يحظى بأطيب الثناء فى بعض الجهات ، وهو « المبشر الصناعى » الذى يقصد به أن يطوف بسفينة المسيحية على بحر من العمليات التجارية المربحة ، وأن ينشر العقائد الدينية فيما بين قترات من تعليم الفنون والحرف المادية . « إن الاهتمام الذى يبديه المبشر فى الأعمال التجارية يساعد كثيراً على إزالة الشكوك التى تساور الآن الصينيين الذين لا يؤمنون بالدوافع الدينية نحو أشخاص بين ظهرانيهم لا يقدر (الصينيون) دوافعهم ، ومن ثم يعتبرونهم دنسين » ، « يمكن تأدية خدمات هائلة لمصالحنا التجارية لو أن أعضاء الإرساليات التبشيرية المختلفة فى الصين تعاونوا مع قضاصلنا فى استغلال البلاد ، وفى نشر الأفكار التجارية ، إلى جانب الأفكار الدينية البحتة ، بين الصينيين^(٢) » .

(١) « إن الشمال هو فكرتى » (سبيل رودس : حياته السياسية وخطبه ص ٦١٣) .

(٢) قترات من تقرير أخير للتبصل البريطانى فى كاتون .

وهذا الكشف عن الفوائد التجارية للمسيحية بواسطة قنصل بريطاني لا يدع مجالاً كبيراً لطلب صراحة أكثر. بيد أن مغزاه الكامل لا يظهر إلا إذا دعمناه بالاعتراف الساذج الذي أدلى به لورد هيوسيسل : « إن عدداً كبيراً جداً من الناس كانوا يتلهفون على الاشتراك بكل حوارحهم فيما يمكن أن نسميه حركة العصر الإمبريالية ، ولكن كان يساور ضمائرهم بعض القلق في مسألة هل كانت هذه الحركة ، في نهاية المطافها ، خالية تماماً من الأغراض الدنيوية كما يريدون ؟ لقد اعتقد أنه إذ يرفع من أهمية العمل التبشيري في نظرنا يجعلنا نضفي على روح الإمبريالية مسحة من التبشير الديني إلى حد ما » (١).

ونحن ندرك جيداً أن معظم المبشرين البريطانيين لا تشوبهم أى مسحة من مزيج الدوافع السياسية والتجارية ، وأنهم يقبلون على عملهم بروح فريدة من التضحية بالنفس ، متلهفين على إنقاذ أرواح الوثنيين ، ولا يهمهم مثقال ذرة أن ينشروا التجارة البريطانية ، وأن « يصفوا على روح الإمبريالية مسحة من التبشير الديني » ، والواقع أنه من الواضح أنه بقدر ما يساور الناس الشك في وجود دوافع دنيوية في الأعمال التبشيرية ، يتبخر التأثير الروحي الحقيقي . وتاريخ الإرساليات التبشيرية كله في الصين هو تعليق واحد طويل على هذا النص . فالمبشرون الكاثوليك الأول - معتمدين على تأثير نقاء حياتهم وتعاليمهم - نجحوا ، لا في تحقيق سلامتهم فحسب ، بل في الحصول على نفوذ كبير بين الجماهير ، وبين الدوائر الحاكمة ، ونشروا المسيحية وبعض مبادئ العلم الغربي . ورغم أنهم لم يفلحوا في تحويل أعداد كبيرة من الناس إلى المسيحية ، فإنهم كانوا عاملاً قوياً في مدنية الإمبراطورية الشرقية العظيمة . ولكن تدخل المنافسة القومية والتنافس بين الشيع المختلفة خلال القرن التاسع عشر ، في الشؤون التبشيرية ، واستعمال كل إرسالية الإمكانات الدبلوماسية ، بل وحتى العسكرية ، للدولة من الدول

(١) خطاب في الاجتماع السنوي « للجمعية التبشيرية المسيحية » ٢ مايو سنة ١٩٠٠ .

الأوروبية للدفاع عن نفسها وترويع مبادئها - كبت تأثير القوى الروحية ، وولد شكوكا لها ما يبررها تماماً ، أدت إلى تغيير الترحيب الأول إلى جو من العداء المتعصب .

إن أحد الصينيين المثقفين يقول : « لا بد أنه من العسير جداً على الحكام الصينيين أن يفصلوا الإرساليات التبشيرية عن القوة الدنيوية التي تبدو سفنها الحربية على استعداد دائم للتدخل باسم حكوماتها المختلفة ... إن الصينيين راقبوا تطور الأحداث باهتمام شديد : أولا الإرساليات ، ثم القناصل ، وأخيرا الجيش الغازي . وهم لم ينسوا بعد ضياع أنام بهذه الطريقة عندما أدى تصرف ألمانيا في شان تونج إلى رجة عنيفة بين الطبقات المثقفة » : « وليس لنا أن نعجب من أن الموظفين الصينيين يكرهون المبشرين ، فكنيستهم دولة داخل الدولة ، وتعمل على نشر معتقد غريب ، وتخرج الناس عن معتقدات آبائهم ، والمبشرون لا يخضعون للقوانين الصينية ، وقد تصرفوا أحياناً بطريقة استعملائية في حماية بعض الأهالي ممن تحولوا إلى المسيحية على أيديهم ، وفي هذا يكمن أحد أسرار الكراهية الفاضحة نحو (أصدقاء الصين) ، كما يطلق المبشرون على أنفسهم » .

إن مدى الضرر الذي يصيب القضية : « التي ملكتها ليست في هذه الأرض » من جراء هذا التحالف مع السياسة والأسلحة - قد يبدو أوضح من أن يحتاج إلى مناقشة ، ومع ذلك فمن الجلي تماماً أن هناك رجالا مخلصين مستعدون لتأييد استخدام القوة العسكرية والسياسية في فتح ميادين جديدة للإرساليات التبشيرية ، وأن المبشر الذي يعمل تاجراً وجندياً وسياسياً على التوالي يبدو أداة مرغوباً فيها تماماً لنشر المدنية .

أما المدى الحقيقي للعلة الوثيقة بين دوافع هذا المزيج وسلوكه فيمكن تصورها من تاريخ السودان .

« نقلت كتائب من الضباط والجنود من كل فرقة ، بريطانية ومصرية ، عبر النيل في سفن حربية للاشتراك في قداس صلاة جوردون التذكارية ، ولتشهد رفع العلم البريطاني على أنقاض الخرطوم ... ووقف الجنرال المنتصر محاطاً بجنوده الذين أدت قيادته لهم إلى تلك النتيجة العظيمة المجيدة ... ثم أمر برفع الأعلام ... ورفع الضباط أيديهم بالتحية ، والجنود أسلحتهم ، وعزفت الفرق الموسيقية السلامين البريطاني والمصرى ، وبعد ذلك نادى السردار بالهتاف بحياة جلالة الملكة ... وتبع ذلك القداس أو الصلاة التذكارية ، وقرئت الكلمات الرصينة من كتاب الصلاة الإنجليزى في تلك الحديقة البعيدة ... وعزفت الفرق الموسيقية مرثيتها والنشيد الدينى المنفصل لدى جوردون ؛ وأطلقت إحدى السفن الحربية الراسية فى النهر مدافعها تحية ... وعزف الاسكتلنديون رثاء طويلاً ، وهكذا تم الاحتفال كما يجب . بينما تسعة آلاف من أولئك الذين كانوا يريدون الحيلولة دون القيام به يرقدون أمواتاً على الثرى فى سهل أم درمان ، وآلاف آخرون متفرقين فى الجاهل ، أو يزحفون متخنيين بالجراح إلى النهر فى طلب الماء^(١) . ورغم أن الكاتب قد أغفل اللحظة النهائية للصورة ، إطلاق النار عمداً على الزاحفين الجرحى بواسطة جنود تحت إمرة قواد بريطانيين ، فإن الصورة نفسها زاخرة بالمعانى العميقة ، بما فيها من خليط غريب من العلم البريطانى ، والنشيد الدينى ، والانتقام لجوردون .

ومع ذلك من الجلى أن أولئك الذين يصعدون إلى قمم الإمبريالية المحاطة بالضباب فى مقدورهم أن يوضحوا بين هذه العوامل المتنافرة المختلفة فى « مركبة غلياً » . وبينما يعربون عن أسفهم ، بإخلاص أحياناً ، لضرورة البنادق والسفن الحربية ، يجدون تبريراً مجيداً فى الأهداف العليا لمدينة تدغمها هذه الأساليب .

(١) « حرب النهر » — ونستون تشرشل — المجلد الثانى من ٢٠٤ — ٢٠٦ .

فقطبةً هذا الإنجيل تحقق الأمم الغربية بسرعة سيطرة رحيمة على الأرض ؛
وهي سيطرة ستحقق بدورها — في المستقبل القريب — سلاماً عاماً وسيادة
صناعية وعلمية وأخلاقية لفنون الغرب .

طر سعيداً واحمل معك الرسالة عبر البحار ،

طر سعيداً واحمل رسالة الصليب ،

وظم الأرض إلى الأرض ، وتطلع إلى السماء ،

واحمل الثراء لأسواق السنة الذهبية .

إن هذه النظرية نظرية رحيمة ، ولندع سير شارلز ديك يعلق عليها برأيه .
في ممتلكاتنا في أفريقيا الاستوائية .

« إذا كنا لا نستطيع أن نجعل أخصب جزر الهند الغربية مشروعاً ناجحاً ،
فكيف نتوقع أن نجعل بلاداً ظروفها الصحية أسوأ ، وخصوبتها أقل في قلب
أفريقيا تدر رجماً ؟ إن شعبنا وجه اهتمامه إلى أفريقيا عن طريق الرغبة التقليدية في
القضاء على مساوئ تجارة الرقيق ، ورغبته في تلك الأيام في أن يريح ضميره
بالتعويض مالياً عن خطايا أسلافه فيما يتصل بتجارة الرقيق ؛ بيد أنه من المحتمل
أن ما تسببنا فيه من أضرار بتشجيعنا على تقسيم أفريقيا ، وقيام حكومات باسم
الحرية ، مثل دولة الكونغو الحرة ، أكثر من الأضرار التي تسبب فيها أجدادنا
لأفريقيا باشتراكهم في تجارة الرق الإفريقية^(١) . »

٣

والمشكلة السيكلوجية التي تواجهنا في دعاة رسالة الإمبريالية ليست بالتأكد
قضية رياء ، أو قضية إثارة متعمدة واعية لدوافع كاذبة . بل هي من ناحيته خداع

(١) « الإمبراطورية البريطانية » ص ١١٤ .

أفكار تتحقق بطريقة غير سليمة ، ومن ناحية أخرى حالة من حالات الولوج
النفسي بالإجراءات الرسمية المقيمة ، والأسلوب الديبوانى .

فالإمبريالية تطفو على بحر من العبارات الغامضة غير المحددة المعانى التى
يبدو رنينها طيباً ، وهى عبارات لا توضع إلا نادر على محك الاختبار بالاتصال
الوثيق بالواقع . إن مستر هنلى يقول : « لا تتفرد الممتلكات الإنجليزية
فى الحجم والتنوع وحدهما . إن ذروة مجدها هى الحرية^(١) » ، ولا مرأى فى أنه
يصدق ما يقول ؛ فهذه الكلمات توحى بأن « الحرية » التى تتمتع بها فى هذه
الجزر يشترك معنا فيها أخواننا من رعايا الإمبراطورية البريطانية طولا وعرضاً .

وهذا الإيجاء كاذب - كما رأينا - ولكن الإمبريالية التى تتاجر بتجارة رخيصة
بالألفاظ لا تدرك كذبها ، فأكبر حقائق الإمبريالية ، وأهمها سياسياً واقتصادياً
وأخلاقياً ، غير معروفة عادة للرجل الإنجليزي المتوسط التعليم . فإمبراطوريتنا
بالنسبة له تتكون من عدد من الدول الحرة التى تتمتع بالحكم الذاتى ، تربطنا
بها صلات صناعية وثيقة ونامية ؛ فالحرية الفردية وحرية الأجناس والمساواة
فى العدالة تسود فى كل مكان ، والمسيحية والمثل العليا الأخلاقية البريطانية
تنتشر بسرعة بين شعوب ضخمة من الأجناس الدنيا ، التى تدرك فى سرور تفوق
أفكارنا وسماتنا ، والمزايا التى تمنحها من الحكم البريطانى .

وهذه الأفكار الغامضة المتعجلة لا تُصحح بالدراسة الدقيقة للوقائع
والأرقام ؛ فكل ما لها من سند هو عادة تأكيد بعض الأصدقاء ، أو الأقارب
ممن يعيشون « هناك » فى إحدى الممتلكات البريطانية ، والذين يُقام على
شهاداتهم الفردية صروح من الأفكار الإمبريالية . فكم شخص إبان

حرب جنوب أفريقيا بنى رأيه فيما يتعلق « بشكاوى الوافدين » ، وبطابع حكومة البوير ودوافعها على أقوال شخص متأثر بعواطفه من سكان جوهانسبرج الذين لم يكن لهم أى اتصال بالبوير ، ولم يعرفوا شيئاً عن « الشكاوى » إلا عن طريق صحف روديسيا التى صاقتها !

ومن العسير أن نحكم على مدى اعتماد الإمبريالية فى حياتها على « الكلمات المقنعة »^(١) ، إلا إذا تحولنا باهتمامنا إلى لغة الدبلوماسية ، مستودع أسلحة الإمبريالية الذى تستمد منه الألفاظ . السلطة العليا ، والاستقلال الداخلى الفعال ، ورسول المدنية ، وتصحيح الحدود ، ومقياس للمصطلحات يتغير حسب الظروف من « الأراضى الخلقية » و « مجال النفوذ » إلى « الاحتلال الفعال » و « الضم » ، وهى أمثلة تصور بسهولة لغة ابتكرت لأغراض الإخفاء والاعتداء . والإمبريالى الذى ينظر إلى التاريخ الحديث من خلال هذه الأقنعة ، لن يدرك الحقائق « المجردة » ، ولكنه سيراه دائماً على مسافات بعد أن تكون قد مرت بما يلائمها من عمليات التحريف والتفسير والتزيين . ويقع جزء من المسؤولية فى جهالة عليه وحده ، لأنه لا بد يدرك أنه لا يُطلع على الحقيقة فى أحيان كثيرة ويرفض أن يخترق الحجب المسدولة . فهذا الإصرار فى تجنب الحقيقة السافرة يمنحه

(١) « هناك ألفاظ مقنعة ترددها الألسنة وتروح وتنفذ حولنا فى أوروبا فى الوقت الحاضر لا يفهمها أحد ، ولكن يستعملها كل واحد ، ومعظم الناس على استعداد للتأثر من أجلها ، أو حتى الموت فى سبيلها ، متصورين أنها تعنى هذا الشيء أو ذاك مما هو عزيز عليهم . ولم يوجد قط ، مخلوقات ضارية شريرة إلى هذا الحد ، أو دبلوماسيون دعاة بهذا الشكل ، أو سموم قاتلة إلى هذه الدرجة ، مثل هذه الكلمات المقنعة ، فهى الأدوات الظالمة التى تستخدمها أفكار الناس جميعاً ، فأى وهم يراود الإنسان ، أو غريزة مفضلة يعتز بها الإنسان أكثر من غيرها ، يعهد بها إلى الكلمة المقنعة المفضلة عنده لتروب عنه فى العناية بها ، وأخيراً يصبح لهذه الكلمة سلطة لا نهائية . عليه ولا تستطيع الوصول إليه إلا عن طريقها » .

أحياناً قدرة تكاد تكون خارقة في خداع نفسه . إن مستر لوكي (Locky) يقول :
« من بين جميع أنواع الهيبة تعد الهيبة المعنوية أثمنها ، ويجب على كل رجل من
رجال الدولة ألا ينسى أن عنصراً من أهم عناصر قوة بريطانيا هو ما يدعمها من
هيبة معنوية ^(١) » ، وتعتقد الغالبية الساحقة من الإنجليز « المتعلمين » بإخلاص أن
أعظم ما ربحتة إنجلترا من حرب البوير هو زيادة « هيبتها المعنوية » !

وهناك خطأ آخر فظيع لا يمكن فهمه إلا على ضوء عامل سيكلوجي غريب آخر ،
ليس هناك مكان في العالم تتأصل فيه جذور عدم الثقة فيما يطلق عليه « منطق »
باعتباره هادياً إلى السلوك العام ، مثل إنجلترا ؛ فأى تصرف يبدو واضحاً أنه
« منطقي » يُعد في ذاته موضع ريبة . فالحكم القائم على نظام « الحزب » قد
جعل من « الحل الوسط » ضرورة مألوفة إلى حد أننا أصبحنا نعتقد أن تقدمنا
القومي إنما يرجع إلى هذه الضرورة ، وأنه لو كان من الممكن تطبيق « الأفكار »
بصورة أكثر حدة وسرعة ، فإننا كنا سنتخطط ، لو طبقناها ، في مسالك خداعة
ثم نضطر إلى التفهيز ، بما ينطوي عليه من مشاق كبيرة ، أو كنا نقع في هاوية
من المخاطر الثورية . ورغم أن « الحل الوسط » السليم ليس بأى حال غير منطقي ،
بل هو مجرد منطق مطبق داخل حدود معينة من الزمن والبيئة ، فإنه من اليسير أن
ينحدر إلى انتهازية سياسية تافهة من النفعية القصيرة النظر . إن تعقد السياسة
الحديثة في بلد مثل بريطانيا العظمى قد دفع ، بما يحدثه من رد فعل على مقتضيات
النظام الحزبي ومغرياته ، بعادة « الحل الوسط » إلى نهايات متطرفة حمقاء ، بحيث
أدى إلى فساد الذكاء السياسي لدى الأمة . وقد وجد نفس هذا الميل في أماكن
أخرى ، ولكنه أوقف ، أو عدل بسياسة ضيقة محددة بصورة أكثر وعياً من
جانب الماهل ، أو الطبقة الحاكمة ، وبالحدود التي تضعها دساتير مكتوبة ، وباعتقاد
متأصل ومنتشر — في بعض البلاد اللاتينية — في قيمة الأفكار بوصفها قوى

(١) « خريطة الحياة » .

مؤثرة في السياسة . أما في إنجلترا ، بل وفي جميع البلاد الانجلوسكسونية في الواقع ، فإن ضرباً من التفاؤل المرح قد اغتصب مركز التوجيه القائم على التفكير ، وهو نوع من أنواع الاعتقاد العام في « للصير القوي » الذي يجعلنا قادرين على السير قدماً بصورة ما ويشير علينا « بأن تفعل كل ما في وسعنا ولا نهتم بالمستقبل البعيد أكثر مما ينبغي » . والآل لا يهمننا هنا ما ينطوي عليه ذلك من ازدياد للتاريخ وإهمال لقوانين علم الاجتماع ، بقدر ما يهمننا رد الفعل السيء الذي يؤثر في عقول المواطنين عند ما تواجههم أحداث جديدة ، تتطلب منهم أن يكونوا فيها رأياً . فسياستنا الفجة اللبسة التي تقوم على مبدأ « من اليد إلى الفم » ، و « خذ ما تستطيع الحصول عليه الآن » قد شلت الحكم بإضعافها القدرة المنطقية على المقارنة . إذ لما كنا غير مطالبين بأن نقدم لأنفسنا ، أو لغيرنا تبريرات واضحة متسقة لتصرفاتنا القصيرة النظر في سلوكنا العام ، فقد فقدنا عادة الاتساق الذهني تماماً ، أو بعبارة أخرى ، لقد نمت لدينا قابلية غريبة وخطرة جداً لقبول أفكار ودوافع غير متسقة بعضها مع بعض ، بل وكثيراً ما تكون متناقضة .

وقد يصور لنا مثل ، أو مثلاً لأحداث متطرفة مجسمة - الضرر الذي ألحقه بالذكاء العام عدم وجود أية مسحة من النظام المنطقي الواضح في تسيير الأمور ، فعند بداية حرب جنوب أفريقيا كانت ضالة عدد البوير تعتبر عاملاً يزيد من وقاحتهم في الدخول في نزاع مع أكبر امبراطورية في العالم . بيد أن هذه الضالة العددية لم تمنع وجود اعتقاد حقيقي آخر وإحساس بأننا نقاتل دولة لا تقل عنا في العدد ، وهو الإحساس الذي كان يتطلبه شعورنا بالانتصار عندما كنا نحرز نصراً ، أو لئيمعنا من الشعور بالخجل عندما كان عدونا الضئيل ينزل بنا هزيمة . إن تقلبات الكذب المفصل ، والاختراع الغريب اللذين اضطررنا إليهما أثناء سير الحرب بسبب ضرورة المحافظة على هذا الاعتقاد المتناقض ، لاشك أنها

سوف تسترعى انتباه المؤرخين السيكلوجيين ، وكيف أن الأعداد كانت تزداد وتنكمش أوتوماتيكياً على التوالي تبعاً لما يراد إدخاله في روع الأمة من ضرورة الموافقة على إمدادات جديدة من الجنود أو المال ، أو من ناحية أخرى لتصوير الحرب على أنها « شارفت النهاية » ، ولم يبق منها سوى مجرد شيء من حرب العصابات . ولناخذ مثلاً آخرأ . لقد استطاع الساسة العليمون ببواطن الأمور أن يذهبوا في نفس الوقت إلى أن سلوكنا في توفير الطعام والمأوى للعائلات التي دسرنا ممتلكاتها في حرب جنوب أفريقيا كان عملاً لم يسبق له مثيل في الكرم ، ثم يدافعون عن حقنا في بيع مزارعهم بالزاد العام لكي نسد هذه النفقات ذاتها التي تكبدها في إعالتهم والتي اعتبرناها العمل الذي نمدح أنفسنا عليه . إن هذين الادعاءين يتقدم بهما في مجلس العموم نفس الوزير وتقبلهما الأمة دون إدراك لما بينهما من تناقض . لماذا ؟ السبب في ذلك ببساطة هو كبت القدرة على المقارنة عملياً . إذ تُتبع خطة ما تحت ضغط حاجة ملحة : وبعد ذلك يجب إيجاد « أسباب » لها ، أو ما يبررها : ولا تُبذل أية محاولة قبل التصرف ، أو بعده للنظر إلى الموضع بوصفه كلاً بأسبابه ونتائجه ، ومن ثم لا تكون هناك مقارنة واضحة بين الدوافع والنتائج الفعلية .

ولعل هذه العبقرية في عدم الاتساق ، عبقرية قبول أفكار ، أو مشاعر متعارضة في نفس الوقت ، والاحتفاظ بها في أماكن مختلفة محكمة من العقل ، لعل هذه العبقرية سمة تفرد بها البريطانيون . وأكرر القول ، إنها ليست رياء ؛ فإدراك عدم الاتساق يفسد العملية : إذ أن شرطاً من شروط نجاح هذا السلوك أن يكون لا شعورياً . لأن لمل هذا التناقض قوائمه .

وبدون هذه القدرة كان قسم كبير مما تنطوي عليه الإمبريالية من قسوة وظلم يصبح مستحيلاً . فلو كان العقل البريطاني متسقاً بالقدر الكافي لوضع نصب

عينه حقيقة أن ٤٠٠ مليون نسمة كانوا يقاتلون جماعة عددها أقل من ربع مليون مثلاً ، لكان من المستحيل وقوع كثير من التفاعيل الممجية في هذه الحرب أيا كانت وجهة النظر في ضرورتها أو عدالتها ، أو حدوث ذلك التهليل والفخر بالانتصار .

وتنطوى سيكلوجية الإمبريالية ، بطبيعة الحال ، على ما هو أكثر من ذلك بكثير . بيد أن هناك عاملين رئيسيين هما : عادة إحلال أفكار مبهمه براءة ، مستمدة عن طريق « كلمات مقنعة » ، محل الحقائق السافرة ، والقدرة على فعل ذلك ، من ناحية ، والعبقرية الأصيلة أو المكتسبة في عدم الاتساق ، من ناحية أخرى ؛ وما كانت بريطانيا العظمى لتقدر على هذه السياسة لو أنها أدركت في وعي واضح أثر الدوافع الفعلية ونتائجها ، ومعظم الناس الذين خدعوها كانوا مضطرين إلى أن يخدعوا أنفسهم أولاً . فليس هناك حماسة في الرياء وحتى الجشع السافر بلاحياء لا يكون حافزاً لسياسة طويلة الأجل . إن الإمبريالية تقوم على إساءة تفسير مستمرة للوقائع والقوى ، وبخاصة بمن طريق عملية مهذبة من الانتقاء والمبالغة والتلطيف توجهها فئات وأشخاص من ذوي المصلحة بحيث تشوه وجه التاريخ .

إن أشد خطر للإمبريالية يكمن في الحالة العقلية لأمة تعودت على هذا الخداع وجعلت نفسها غير قادرة على النقد الذاتي .

فهذه الحالة هي ما يطلق عليه أفلاطون « الكذب في الروح » — الكذب الذي لا يعرف عن نفسه أنه كذب . وإحدى علامات هذه الحالة المرضية هي ضرب من الرضا الوخيم عن النفس ، فعندما تقع إحدى الأمم فريسة له تنبذ بسهولة ، وبصورة غريزية أي نقد من الأمم الأخرى باعتباره راجعاً إلى الحسد والحقد ، وتمزق كل نقد داخلي إلى التحيز القائم على العداء للوطنية . إن شهوة

السيطرة والامتلاك المادى التى تقوم عليها الإمبريالية تعبر عن نفسها لدى الأمم الأكثر بدائية فى صراحة وبلاوعى ؛ فالرضا عن النفس ضئيل لأن الوعى الذاتى ضعيف ، ولكن الأمم التى بلغت من الوعى الذاتى ما بلغت أمم غرب أوروبا تعمل على استثارة شهواتها الفريزية وإشغالها بواسطة التفكير الواعى . ومن هناك كان ذلك النسيج المحكم من الدفاع الفكرى والأخلاقى . تلك القواعد الأخلاقية والنظريات الاجتماعية الامبراطورية التى بحثناها .

فالعامل المسيطر والموجه للعملية كلها هو - كما رأينا - ضغط الدوافع المالية والصناعية التى تستثار لتحقيق المصالح المادية القصيرة الأجل لجماعات صغيرة . قادرة حسنة التنظيم داخل الأمة ، وتحصل هذه الجماعات على التعاون الإيجابى من جانب رجال الدولة والدوائر السياسية الذين يبدعهم مقاليد أمور - « الأحزاب » - بواسطة إشرافهم معها مباشرة فى خططها الاقتصادية من ناحية ، ومن ناحية أخرى باستمالة الغرائز المحافظة لدى الطبقات المالكة التى تعتبر تحويل تيارات الطاقة السياسية من الشئون الداخلية إلى الخارجية أفضل وسيلة للمحافظة على سيطرتها ومصالحها القائمة . أما قبول مجموع الأمة ؛ بل وتأييدها الإيجابى بحماسة لا تباع سياسة قاضية على مصالحها الحقيقية ، فيتم الحصول عليه بواسطة التستر وراء رسالة المدنية من ناحية ، ولكن أساساً بواسطة التأثير فى الغرائز البدائية المتصلة بالفرقة بين الأجناس .

وليس من اليسير كشف سيكولوجية هذه الغرائز ، ولكن هناك عوامل رئيسية معينة تظهر بسهولة . فالعاطفة العنيفة التى يصف بها كاتب فرنسى غريزة السيطرة على الأرض بأنها « جنون الكيلومترات » ، أو « جنون الأميال » . يرجع أصلها إلى العهود الأولى التى كان اتساع الأرض فيها ضروريا لتوفير الطعام للناس أو الماشية ، كما يرتبط بعادة « الارتحال » التى ما زالت باقية لدى الشعوب .

المتحضرة بصورة أشد مما يُفترض عادة . وكذلك عادة « التجوال » التي أملت لها
الضرورة على القبائل الرحل ما زالت باقية في بوصفها عنصراً رئيسياً من مكونات
حب السفر ، وتختلط « بروح المغامرة » عند ما تصادف عواطف بدائية أخرى
مثلها . وقد أخذت « روح المغامرة » هذه ، خاصة عند الانجلوسكسونيين ،
صورة « الرياضة » التي تنطوي ، في صورها الأقوى ، أو « الأكثر مغامرة » ،
على استئثار مباشرة لشهوة القتل ، والصراع البدائي من أجل الحياة الذين تنطوي
عليهما « المطاردة » .

إن الشهوة الحيوانية للصراع ، التي كانت يوماً ما ضرورة ، تبقى في الدماء ،
وبقدر ما يتوفر لدى أمة ، أو طبقة من طاقة وفراغ بعد ما يذهب في ألوان النشاط
الانتاجي السلمي ، تسعى إلى متنفس للإشباع عن طريق « الرياضة » التي يُعد
فيها الصيد والإشباع الجسماني الناشئ عن توجيه السمكات من مكوناتها الحيوية .
إن الطبقات المترفة في بريطانيا العظمى ، التي تحررت معظم طاقتها من ضرورة
العمل تكرر نشاطها بطبيعة الحال « للرياضة » ، حيث تساعد الضرورة
الصحية لإيجاد بديل للعمل على دعم بقاء الغريزة البدائية ، أو تتضافر معها . ولما
كانت الصور الأقل عنفاً من هذه الرغبة الجارفة هي وحدها ما يسمح به في
الصراع المزيف ، أو المصطنع في أنواع الرياضة الداخلية ، حيث تنعدم الحيوانات
البرية التي يمكن صيدها ، ويُحرم أي صراع بين الناس يزيد عما تنطوي عليه
كرة القدم ، فإن هناك ضغطاً متزايداً باستمرار نحو المناطق التي تقع على حدود
المدنية لكي تجدد « روح المغامرة » المكبوتة مجالاً حراً تعبر فيه عن نفسها
بقوة ، وتغذي هذه المشاعر بسيل من مطبوعات السفر ، والكتابات الخيالية ،
بينما تضي رتبة الحياة المتحضرة المادية وأسمها على الأجزاء الأكثر هيجية من
الكرة الأرضية إغراء متزايداً باستمرار . إن الإشبعات الأقل عنفاً التي تهيتها

الرياضة للطبقات العليا في وقت فراغها الكبير ، تقلدها الجماهير الصناعية ، التي أخذ ما تخصصه من وقت ، وطاقة للترويج عن النفس في الزيادة ، والتي لم تهجر قط ، في انتقالها من ظروف الريف إلى ظروف المدنية ، ضروب الرياضة المتواضعة للحياة الريفية في العصور الوسطى التي أدمنت هذه الجماهير عليها منذ عهود لاتعياها الكرة . « إن كرة القدم لعبة جيدة ؛ ولكن ما هو أحسن منها وما هو أحسن من أية لعبة أخرى ، هو رياضة مطاردة الآدميين ^(١) » .

ومن ثم فإن الثغامة ، والناحية العسكرية في الإمبريالية تكونان أساساً قوياً جداً لاستهواء الجماهير . فالرغبة في مطاردة الحيوانات الكبيرة ، أو الإنسان وقتلها لا يمكن إشباعها إلا بالتوسع ، والنزعة الحربية . بل أننا نستطيع القول مطمئنين بأن السبب في كون جيشنا تنقصه الكفاءة إلى هذا الحد في ضباطه ؛ بمقارنتهم بالجنود ، هو أنه في الوقت الذي تتطلب فيه المهن الذهنية إعداداً علمياً جدياً ، وانتقاء مختار معظم الضباط البريطانيين الجيش ، ويقومون بعمله بروح « الرياضة » . وذلك في حين أن الجندي المتوسط ، وإن كان مدفوعاً في الغالب بدوافع مماثلة ؛ يُعتبر « العلم » أقل أهمية في حالته ، وكل نقص في الهدف المهني الجاد يعوضه إلى حد أكبر النظام العسكري الذي يفرض عليه .

بيد أن ما هو أكثر أهمية من هذه الدعامات للروح العسكرية في الجيش ، هو الدور الذي تلعبه الحرب كدعامة للإمبريالية في مجموع الأمة من غير المحاربين . فرغم أن استهواء « الرياضة » ما زال قوياً ، حتى بين سكان المدرز ، فهناك علامات واضحة تدل على انحطاط هذا الاهتمام العامل من جانب المشتركين والاقتصار على دور المتفرج وما يهيئه من عوامل إثارة . ويمكننا قياس مدى

(١) بادن باول ، « تصاعج الكشف » ص ١٢٤ .

انحطاط الرياضة في هذا الاتجاه بما يحدث من إحلال الاحتراف المتخصص في جميع أنواع الرياضة محل الهواية الحرة ، وبنمو الرذيلة المصاحبة لذلك ، وهي المراهنة التي تعبر في كل مكان عن أسوأ صور الإثارة في الرياضة ، حيث تحول كل شعور طيب غير متحيز نحو مزايا المتنافسين ، وتركيزه في عنصر لا عقل من الصدفة مصحوبا بحشع ، واحتيال خسيس . ويقابل هذا الانحطاط في الاهتمام بالرياضة الوطنية الرخيصة ، فيما يتعلق بالحرب . فالوطنية الرخيصة هي مجرد شهوة المتفرج التي لا يصحبها أى مجهود شخصي ، أو مخاطرة أو تضحية ، والاكتفاء بالإثارة التي تهيئها الأخطار ، والآلام والمذابح التي يتعرض لها آخرون من بني الإنسان لا يعرفهم ، ولكنه يتمنى دمارهم بماطفة عمياء مصطنعة من الحقد والانتقام ، ويتركز كل اهتمامه في الممارك الفعلية بهيائها ، ومخاطرها العمياء . أما عملية زحف الجيش ، ورتابة السير الشاق المرهق ، والحرمان المرير ، وفترات الانتظار الطويلة ، والملل الفظيع في الحملات التي تستغرق وقتا طويلا ، فإنها لا تلعب أى دور في خياله ؛ بينما العوامل المحفزة في الحرب ، ذلك الشعور الطيب بالرفقة الذي يولده الخطر الشخصي المشترك ، وثمار النظام العسكري وضبط النفس ، واحترام شخصية الأعداء الذين لا بد من الاعتراف لهم بالشجاعة وإدراك أنهم مخلوقات آدمية مثلنا . كل هذه العناصر المحفزة في الحرب الفعلية لا شأن لها بماطقة الوطنية الرخيصة ؛ ولهذا الأسباب بالذات يذهب بعض أصدقاء السلام إلى أن أقوى عاملين في إيقاف النزعة الحربية ، والحرب نفسها هما : إرغام جميع المواطنين بلا استثناء على المرور بتجربة الخدمة العسكرية ، والتعرض لتجربة الغزو .

ولسنا مطالبين هنا بأن نحكم هل يجدي هذان العلاجان العسيران حقاً أم لا ،

ولكنه من الجلى تماماً أن شهوة المشاهدة فى الوطنية الرخيصة عامل من أخطر العوامل فى الإمبريالية .

إن التشويه العجيب للحرب وسياسة التوسع الاستعماري كلها - وهو ما تتطلبه إثارة هذه العاطفة لدى الجماهير - جزء غير صغير من فن النظامين الحقيقيين للاستغلال الإمبريالي ، تلك الجماعات الصغيرة من أصحاب الأعمال ورجال السياسة الذين يعرفون ما يريدونه ، وكيف يحصلون عليه .

فالتغريز الذى يقوم على بريق البطولة العسكرية ، ومجدها الكاذب أو الحقيقى ، والاذعاءات البراقة فى بناء الإمبراطوريات ، جعلت تلك الوطنية الرخيصة نواة لنوع من حب الوطن يمكن دفعه إلى ارتكاب أية حماقة أو جريمة .

{

وعند ما تكون روح السيطرة السافرة هذه فى حاجة إلى ثياب تقنع وراءها أمام الطبقات المتعلمة فى أمه ما ، تُنسج من أجلها الزخارف الفكرية والمعنوية ، فتُهيأ الكنيسة والصحافة والمدارس والجامعات والجهاز السياسى ، - وهى أدوات التربية الشعبية الأربع الرئيسية - لخدمتها ، فليس هناك سوى خطوة واحدة من مسيحية الجيل السابق «العضلية» إلى المسيحية الإمبريالية ، إن مزاج الكهنوتية النامية ، ومذهب السلطة فى الكنائس القائمة ، يتفقان تماماً مع الروح الحربية ، والأوتوقراطية السياسية ، وقد لاحظ مستر (جولدوين سميث) - بحق - «أن القوة هى الحليف الطبيعى للخرافات ، والخرافات تعرفها معرفة جيدة^(١)» . أما فيما يتعلق بتلك الأداة الفعالة فى الصحافة اليومية ، فهى - فى حدود كونها ليست مملوكة لرجال المال وتدار بواسطة مباشرة لأغراض

(١) خطاب فى المانشستر جارديان (١٤ أكتوبر سنة ١٩٠٠)

(الإمبريالية ١٥)

مالية (كما هو الحال إلى حد كبير في مركز صناعي ومالي كبير) - تتأثر دائماً بمصالح الطبقات التي تسيطر على الإعلانات التي تعتمد عليها الجرائد في حياتها ، بل وكثيراً ما تكون خاضعة تماماً لهذه المصالح ، واستقلال الجريدة - التي يبلغ توزيعها من الضخامة والثبات بحيث يضطر المعلنون إلى الالتجاء إليها - قد صار أمراً يزداد ندرة وتعرضاً للمخاطر عاماً بعد عام ، كلما زادت مجموعة المصالح التي تتكون منها النواة الاقتصادية للإمبريالية تماسكاً ، وكما صارت أكثر وعياً في سياستها ، والجهاز السياسي مجرد « عميل مأجور » ؛ لأنه جهاز وفي حاجة إلى إصلاح وتشجيع مستمرين من جانب الأعضاء الأثرياء والأحزاب ، ومديرو الجهاز يعرفون من أين يتقاضون مرتباتهم ، ولا يستطيعون معارضة أولئك الذين هم في الواقع رعاة الأحزاب ، والذين إذا حبسوا أموالهم وقف الجهاز .

إن الإمبريالية الحديثة في كل من بريطانيا العظمى وأمريكا تلقت مساعدات مالية مما أسهم به - في سخاء - رجال مثل : « روكفلر وهانا ورودس وبايت » في أرصدة الأحزاب لانتخاب ممثلين « إمبرياليين » وتربية الناس سياسياً .

وأخطر هذه الأمور هو : المحاولة الدائبة للاستيلاء على المدرسة لصالح الإمبريالية تحت اسم الوطنية ، إن الاستحواذ على أطفال البلاد ، وتحويل ألعابهم الجرة إلى نظام آلي رتيب من التدريب العسكري ، وتنمية البقايا الوحشية من نزعات القتال لديهم ، وتسميم فهمهم للتاريخ في مرحلة مبكرة بواسطة مثل عايا مشوهة ، وأبطال كاذبين ، وما يترتب على ذلك من احتقار لما هو حيوي من دروس الماضي الحقيقية الملهمة وإهماله ، لتكوين نظرة ضيقة عن الكون المعنوي تخضع فيها مصلحة الإنسانية لمصالح « الوطن » ، ومن ثم تخضع بمصلحة

« الوطن » ، بعملية سهلة مبكرة من الاستطراء الطبيعي ، لمصلحة « الذات » ،
وتغذية الشعور بالفخر بالجنس - الذى يؤدى دائماً إلى الغرور - فى من تسود فيها
الثقة بالنفس عادة ، وما ينطوى عليه ذلك - بالضرورة - من حط لقدر الأمم
الأخرى ، بحيث يبدأ الأطفال الحياة بتقاييس كاذبة للقيم وعزوف عن تلقى
المعرفة من مصادر أجنبية ، إن طبع الأطفال الصغار فى الأمة على ذلك الضيق
فى الأفق عقلياً وأخلاقياً باسم الوطنية ، هو أسوأ استعمال دنى يمكن أن تتصوره
للتربية ، ومع ذلك فإن سلطة الكنيسة والدولة على التعليم الابتدائى تتعرض
لضغط مستمر للانحراف فى هذا الاتجاه ، بينما يصب ذلك المزيج من الكهنوتية
والأكاديمية الأوتوقراطية - الذى يسيطر على التعليم الثانوى فى هذه البلاد -
حماسه فى نفس الجرى الشرير ، وأخيراً تتعرض مراكز أعلى ثقافة عندنا - ونعنى
بها الجامعات - لخطر انحراف جديد عن البحث ، وعن التعبير الحر ، الذى هو
الطريق الصحيح لحياة الفكر . إن ضرباً جديداً من « التوجيه الدينى » يهدد
الحرية الفكرية ، وإن جامعاتنا لم تعد حقيقة المدافع التابع للدين ، فتخمد العلم ، وتشوه
التاريخ ، وتصوغ الفاسفة للمحافظة على مصلحة الكنيسة والملك ، ولكن الدراسات
الأكاديمية وأساتذتها تستخدم نفس الأساليب ، ولكنها موجهة إلى هدف
مختلف ؛ فتستغل الفلسفة والعلوم الطبيعية والتاريخ والاقتصاد وعلم الاجتماع فى
إقامة منابر جديدة ضد هجمات الجماهير المحرومة على المصالح القائمة لثقلة
الحاكمة ، ولست - بطبيعة الحال - أعرض هذا الانحراف بوصفه مدمراً للعمل
التربوى للجامعات ، بل إن الخدمات التى تقدم دفاعاً عن « مذهب المحافظين »
يمكن اعتبارها عارضة أيضاً ، وقد يكون التحيز فى الفلسفة والاقتصاد فقط تحيزاً
قوياً منحرفاً ، وحتى فى هذا الميدان قد تعمل فردية بعض الطبائع المستقلة على
إصلاح الانحراف ، هذا إلى جانب أن الأمر لا يستدعى اتهام الأساتذة بعدم
الأمانة - وهم الذين يفكرون ويعملون عادة طبقاً لأسمى ما عندهم - بيد أن التعليم

الفعل مع ذلك يُنتقى ويُوجه — كلما كان في الانتقاء والتوجيه فائدة — بواسطة مصالح رجال الأعمال ، وتأثيرها في المصالح الأكاديمية القائمة .

وليس هناك من يستطيع تتبع تاريخ النظرية السياسية والاقتصادية خلال القرن الماضي دون أن يدرك أن انتقاء الأفكار والنظريات والصيغ ونبذها ، وصياغتها في مدارس واتجاهات فكرية ، وترويجها في عالم الفكر ، كان خضعا بوضوح للتوجيه تحت ضغط المصالح الطبقية ، وفي الاقتصاد السياسي نجد — كما يتوقع في الغالب من علاقته الوثيقة بالأعمال والسياسة — المثل الذي لا نقاش فيه على ذلك ؛ فالإقتصاد « الكلاسيكي » في إنجلترا كان مجرد صياغة مقنعة لمصالح التجارية والصناعية بوصفها متميزة عن مصالح ملاك الأرض من ناحية ، ومصالح العمال من ناحية أخرى ، وقد أدى هذا الإقتصاد في السنوات الأخيرة إلى قيام اقتصادين طبقين آخرين : إقتصاد « الحماية » ، وإقتصاد « الاشتراكية » ، وكل منهما تُسج أيضا من مصالح قطاع بذاته من المجتمع .

إن العوامل الثلاثة الحقيقية في توجيه التربية تتضمنها هذه الأسئلة الثلاثة : « من الذين سيقومون بالتدريس ؟ وماذا سيدرسون ؟ وكيف سيدرسونه ؟ » وعندما تكون الجامعات معتمدة فيما تحصل عليه من منح ودخل على رضا الأغنياء ، وعلى إحسان أصحاب الملايين ، ستكون الإجابة بالضرورة كما يلي : مدرسون لا خطر منهم ، دراسات لا خطر منها ، أساليب سليمة ؛ أي معترف بها . إن المثل العامي الذي يقول لنا : « إن من يدفع للعارف على المزار أجره يحدد النعمة التي تُعرف » ينطبق تماما هنا كما ينطبق في حالات أخرى ، ويجب ألا ندع أي « مغالطة » فيما يتعلق بالكرامة الأكاديمية ، والأمانة الفكرية تحجب عنا الحقيقة .

والتدخل في الحرية الفكرية نادرا ما يكون مباشرا وبشخصيا ، وإن كان

قد وقع في كل من الولايات المتحدة وكندا بعض حالات « مطاردة السفرة » بصورة أكثر ما تكون بدائية وفجاجة .

إنما يمكن الخطر الحقيقي في تعيين المدرسين أكثر مما يمكن في طردهم ، وفي تحديد المواد التي تُدرس ، ومدى العناية التي تحظى بها كل مادة ، وأى الكتب المدرسية وأدوات التعليم الأخرى تُستخدم . إن التبعية للمركز والمال - حتى في جامعاتنا الإنجليزية القديمة - قد ظهرت بوضوح سافر ، وطلب المساعدات المالية لإنشاء كليات جديدة يحتمل بالضرورة مركزاً كبيراً جداً في نظر الأكاديميين ، بحيث أن الخطر الذي نشير إليه هنا خطر متزايد باستمرار . إننا يجب ألا نخشى ثقل « اليد الميتة » بقدر ما نخشى ثقل الحية ؛ فالجامعة التي بلغ من سوء طالعها أنها تأوى مدرسين يدرسون - عند ما يتناولون القضايا السياسية والاقتصادية الحيوية - حقائق تتعارض في عمق ووضوح مع مصالح الطبقات التي تترجى منها المساعدات المالية ، جامعة تنتحر . إن التعليم العالي لم يحظ في يوم من الأيام باكتفاء ذاتي في الناحية الاقتصادية ، ولم يحدث قط أن نظم كله بواسطة الأموال العامة ؛ بل لقد ظل في كل مكان عالة على ما يجود به الأثرياء ، والخطر أوضح من أن يحتاج إلى تنبيه أكثر من ذلك : إن اليد التي يُتطلع إليها في طلب الهبات هي التي تغل الحرية الفكرية في جامعاتنا ، وستظل تفعل ذلك أكثر فأكثر ما دام واجب تنظيم التعليم العام العالي للأمة من الأموال العامة ، لا يحظى بالاعتراف .

ونطاق الخطر بطبيعة الحال أوسع كثيراً من الإمبريالية ؛ إنه يشمل ميدان المصالح القائمة كله ، بيد أنه إذا كان التحليل الذي جاء في الفصول السابقة صحيحاً ، فإن الإمبريالية تعتبر الدفوع الأول عن هذه المصالح ؛ فهي تعنى بالنسبة للطبقات المالية والمضاربة دعامة ترفع مصالحها الخاصة على حساب المصلحة العامة ، وتعنى بالنسبة لأصحاب مصانع صناعات التصدير والتجار توسيعاً - بالقوة -

للأسواق الخارجية ، وسياسة « الحماية » المتصلة بها ، وبالنسبة لطبقات الموظفين ، وأصحاب المهن تعنى مجالات واسعة للمناصب المحترمة والمجزية ، وبالنسبة للكنيسة تمثل الإمبريالية السلطة مزاجاً وممارسة ، كما تمثل تثبيت دعائم السيطرة الروحية على حشود غفيرة من الشعوب الدنيا ، وبالنسبة للقلة الحاكمة سياسياً تعنى السبيل الفعال الوحيد لتحويل اتجاه قوى الديمقراطية ، وفتح باب المناصب العظام الكبيرة فى الأعمال البراقة لبناء الإمبراطوريات .

ولما كان الأمر كذلك فإن الإمبريالية ستسعى حتماً للحصول على التأييد فى مراكز العلم عندنا ، وتستخدم عصب التربية فى هذا الغرض . إن صاحب الملايين الذى يمنح « أوكسفورد » هبة لا يشتري رجال العلم فيها مباشرة ، بل هو ليس فى حاجة حتى لأن يشترط ما يجب أن يُعلم ، ولكن الضغط الفعلى للإمبريالية من القوة بحيث أنه عندما يراد تعيين أستاذ فى التاريخ يصبح أصعب على أساتذة مثل : « جون مورلى » ، وفردريك هاريسون ، وجولادوين سميث » فى اتجاههم العلمى أن يحصلوا على المنصب ، وكذلك يصير أصعب على أستاذ فى الاقتصاد السياسى يعتقد - اعتقاداً قوياً - بضرورة السيطرة على رأس المال أن يُنتخب لكرسى الاقتصاد ، ولا يتطلب الأمر أى اختبار رسمى ؛ فغريزة المحافظة على النفس المالية تكفى وحدها . إن الثمن الذى تدفعه الجامعات لتفويضها المال والمركز الاجتماعى على المكانة الفكرية فى اختيار مستشاريها ، وفى التمسح بأصحاب الملايين ، سعيًا وراء المال لإنشاء مدرسة علمية جديدة ، هو هذه التبعية للمصالح السياسية والمالية لرجالها ؛ ولا بد أن تعكس فاسقتها وتاريخها واقتصادها - بل وحتى علم الأحياء فيها - ما يجب من اعتبار لهذه الرعاية ، فى المذهب والأسلوب ، وحقيقة أن

هذا الانقياد يتم بصورة لا شعورية، تجعل ضرره أشد على قضية الحرية الفكرية .

وهكذا تعمل القوى الصناعية والمالية للإمبريالية - عن طريق الحزب والصحافة والكنيسة والمدرسة - على تشكيل الرأى العام والسياسة العامة بواسطة تضمين شهوات الصراع والسيطرة والامتلاك البدائية مثلاً علياً كاذبة . إنها الشهوات التي بقيت كامنة طوال عهود من العمل المنتج المنظم السلمى ، والتي تطلب الأمر إثارتها مرة أخرى من أجل العدوان الإمبريالى والتوسع . واستغلال الأجناس الدنيا بالقوة .

وعند هؤلاء السياسيين من أصحاب الأعمال يُعتبر علم الأحياء، وعلم الاجتماع أداة لنسج نظريات شفاقة ملائمة من صراع الأجناس لإخضاع الشعوب الأدنى حتى نستطيع نحن - الأنجلوساكسون - أن نأخذ أرضها ، ونعيش على مجهودها ؛ إذ بينما تضيى علوم الاقتصاد على حجبنا طلاء زاهياً يعرض عملنا فى غزو هذه الشعوب وحكمها على أنه نصيبنا الذى نسهم به فى تقسيم العمل بين الأمم ، ويبتكر التاريخ أسباباً يدل بها على أن دروس امبراطوريات الماضى لا تنطبق على امبراطوريتنا ، تصبغ النظريات الأخلاقية الاجتماعية دوافع « الإمبريالية » بلون الرغبة فى حمل « عبء » تربية أجناس من « الأطفال » ، ورفع مستواها ، وهكذا يتم جعل الطبقات « المثقفة » وشبه المثقفة متشبعة بفكرة السمو الأخلاقى والفكرى للإمبريالية ، أما بالنسبة للجماهير فهناك نداء أكثر فحاجة من عبادة الأبطال ، والمجد المسرحى ، والمغامرة ، والروح الرياضية ؛ فتكون أحداث التاريخ

الجارية بألوان كاذبة براقه فجأة لإثارة غرائز القتال بصورة مباشرة ، ولكن
بينما تُستخدم عدة أساليب ، بعضها دقيق وغير مباشر وبعضها فج و براق ،
فإن العملية تنتهى فى كل حالة إلى إثارة وتوجيه شهوات حب السيطرة
الحيوانية ، التى ما زالت كامنة فى جميع أنحاء البشرية المتحضرة ، نحو
متابعة سياسة تدر المكاسب المادية على أقلية من المصالح المتماونة التى تقتصب
اسم الصالح العام .

الفصل الرابع

الإمبريالية والأجناس الدنيا

١

إن القول الذى يتردد كثيراً بأن التوسع الإمبريالى يكاد يكون قد تم كله غير صحيح ، وصحيح أن معظم الأجناس « المتخلفة » وضعت تحت نوع أو آخر من التبعية لدولة أو أخرى من الدول « المتحضرة » باعتبارها: مستعمرة، أو محمية، أو أرضاً داخلية، أو مجال نفوذ، بيد أن هذا يشير فى معظم الحالات إلى بداية عملية من الإمبريالية أكثر مما يدل على التكوين النهائى للإمبراطوريات . إن النمو البالغ للإمبراطورية الذى بواسطته يزداد التدخل ، وتشدّد السيطرة الحكومية قبضتها على مناطق النفوذ والحميات، لا يقل أهمية وخطورة - بوصفه جانباً من جوانب الإمبريالية - عن النمو التوسعى الذى يأخذ صورة فرض الحكم على مناطق جديدة، وشعوب جديدة .

والقول المأثور الذى يعزى إلى نابليون ، وهو: أن « الإمبراطوريات الكبرى تموت من عسر الهضم » ، يفيد هنا فى تذكيرنا بأهمية العمليات الإمبريالية التى تظل باقية بعد أن يتكامل « التوسع » الرسمى ؛ ففي خلال العشرين سنة الأخيرة من القرن الماضى اقتضت بريطانيا العظمى وألمانيا وفرنسا وروسيا من أفريقيا وآسيا قضيات هائلة لم تمضغها أو تهضمها وتحيلها جزءاً منها بعد، هذا بالإضافة إلى أنه ما زالت هناك مناطق كبيرة لا يزال استقلالها سليماً رغم أنه مهدد^(١) .

(١) أذكر القارىء هنا بأن هذه الملاحظة وما يليها تشير إلى الموقف فى مطلع هذا القرن .

فقد أخذت بلاد شاسعة في آسيا - مثل إيران والتبت وسيام وأفغانستان - تحتل بسرعة مركز الصدارة في السياسة بوصفها أسباباً محتملة للنزاع المسلح بين الدول الأوروبية بقصد إحضارها فيما بعد ، والممتلكات التركية في آسيا الصغرى - وربما في أوروبا أيضاً - يُنتظر لها أن تقع فريسة لعملية بطيئة لا يؤمن جانبها من الاستيعاب ، وتقسيم وسط أفريقيا الذي تم على الورق تبدو خلاله بوادر الصراع المحتمل .

ودخول الولايات المتحدة في ميدان الصراع الإمبريالي يدفع بأمريكا الجنوبية كلها تقريباً في الحلبة ؛ لأنه ليس من المقول أن تتوقع أن الأمم الأوروبية ، التي لها مناطق استعمار ومصالح اقتصادية واسعة هناك ، ستترك بسهولة كل تلك المنطقة لحماية خاصة من جانب الولايات المتحدة أو تحت رحمتها لتضمها في النهاية ؛ في الوقت الذي نبذت فيه الولايات المتحدة عزلتها المستمرة القديمة ، وقذفت بنفسها في خضم الصراع من أجل تكوين إمبراطورية في المحيط الهادئ .

وتحتل الصين في هذا كله مركز الصدارة البارز . فليس من السهل علينا أن نتصور أن مكوت الدول وإحجامها سيدومان ، أو أن ضخامة المخاطر التي تترتب على إزعاج هذا المستودع الهائل للقوى التي لا تقدر ووضوحها سيموقان طويلاً تلك الجماعات المنامرة من طالبي الربح عن دفع حكوماتهم إلى الإنزلاق في طريق المعاهدات التجارية ، ومعاهدات الإيجار ، وامتيازات السكك الحديدية ، والمناجم التي لا بد أن تنطوي على عملية متزايدة من التدخل السيامي .

وليس غرضي هنا أن أتناول تعقيدات المشاكل السياسية والاقتصادية التي تترتب على كل من هذه الحالات ، ولكن غرضي هو مجرد التدليل على ما أؤكد به من أن سياسة الإمبريالية الحديثة لم تنته ، بل أنها قد بدأت لتوها

وأنها تكاد تتعلق كلها بادعاءات الإمبراطوريات المتنافسة في السيطرة على « الأجناس الدنيا » في المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية ، أو في بلاد أخرى تسكنها أجناس واضح أنه لا يمكن استيعابها .

وعندما نسائل أنفسنا عن المبادئ السليمة للسياسة العالمية ، والسياسة القومية في هذا الموضوع ، فإننا قد نتجاهل مؤقتاً أمر تلك الاختلافات المهمة التي ينبغي أن تؤثر في سلوكنا تجاه بلاد تسكنها أجناس يبدو أنها من أنماط دنيا غير قابلة للتقدم بصفة نهائية ، وبلاد تتمتع شعوبها بقدرة واضحة على التقدم السريع من حالتها الدنيا الحالية ، وبلاد — مثل الهند والصين — كانت توجد فيها مدنيات ذات مستوى عال تختلف عن مدنية الأمم الغربية اختلافاً كبيراً .

فقبل أن نبحث عن الاختلافات في السياسة التي تقابل هذه الظروف ، دعنا ننظر : هل هناك أية مبادئ عامة ترشدنا في معاملتنا مع بلاد تشغلها شعوب « أدنى » أو متقدمة ؟ .

وليس مما يجدي أن تفكر في مجرد « حرية التعامل » (Laissez-Faire) بوصفه مبدأ عاماً ؛ فهو ليس غير عملي بالنظر إلى القوى الفعلية التي تحرك الشئون السياسية فحسب ، بل أنه أيضاً مما لا يمكن الدفاع عنه أخلاقياً في نهاية الأمر .

ولا يساعدنا كثيراً التسليم بمبدأ « أن استقلال كل أمة يجب ألا يُعتدى عليه » بوصفه قانوناً مطلقاً ؛ إذ لا يمكن أن تكون هناك قومية مطلقة في مجتمع الأمم أكثر مما هناك من فردية مطلقة في داخل الأمة الواحدة ، فهناك اعتراف يكاد يكون إجماعياً بقدر ما من « الدولية » العملية ، التي تعني « لجنة من الأمم » وبعض علاقات « الحق » و « الواجب » بين الأمم ، لحقوق الحكم الذاتي

الذى ينطوى عليه مبدأ الاستقلال إذا كانت تقيّد الأمم الأخرى بأى معنى قانونى أو أخلاقى ، لا يمكن أن يكون لها هذا الطابع إلا بمقتضى تنظيم دولى حقيقى ، مهما كان بدائياً .

فمن العسير على أشد دعاة الحقوق القومية اتصهاراً لها أن يذهبوا إلى أن الشعب الذى يشغل فعلاً منطقة بذاتها ، أو يسيطر عليها سياسياً له الحق فى أن يفعل ما يشاء فى (ماله) بدون أن يقيم وزناً بل مرة للنتائج المباشرة أو غير المباشرة لتصرفاته على بقية العالم .

وليست هناك ضرورة لأن تضرب الأمثلة بحالات متطرفة لسياسات قومية تؤثر بصورة مباشرة فى رفاهة دولة مجاورة ، كما هو الحال فى الشعوب التى تشغل المناطق العليا من مصاب أنهار مثل النيل أو النيجر عندما تفسد مجرى النهر أو تحوله بحيث يكون سبباً فى وباء أو مجاعة فى المناطق المنخفضة التى يسكنها شعب آخر ، فما من أحد يجادل فى بعض الحق للتدخل الخارجى فى مثل هذه الأحوال . بل لنأخذ حالة أخرى لا تدخل فى نطاق التصرفات التى تمس الغير مباشرة ، لنفترض أن مجاعة أو أو فيضانا أو أية كارثة أخرى حرمت شعباً من وسائل معاشه فى أرضه ، بينما توجد أراض متوفرة غير مستعملة خارج حدود بلاده فى بلد آخر ، فهل لحكام البلد الآخر الحق فى أن يمنعوا الدخول إليه ، أو الإقامة الضرورية فيه ؟ إن الحال مع الأمم ، مثله مع الأفراد ؛ وسيعترف الجميع بأن الضرورة لا تعرف القوانين ، وهو ما يعنى - إذا فسرناه تفسيراً سليماً - أن حق المحافظة على الذات متقدم على جميع الحقوق الأخرى باعتباره الشرط الأساسى الذى تقوم عليه هذه الحقوق ، وتُمارس فى ظله .

ويملنا ذلك إلى اللب الحقيقى للقضية كما يعرضه بمهارة - بطريق منطق منحرف - مستر « كيد » والأستاذ « جيد نجز » والامبريالليون (القاييون) ؛ ويتكون الادعاء

الأساسى بحق سيطرة الشعوب « المتحضرة » على المناطق الاستوائية من توسيع ذريعة الضرورة المادية هذه ، فالأجناس الأوربية وصلت إلى مستوى من المدنية المادية يعتمد إلى حد كبير على استهلاك ، واستخدام أطعمة ومواد أولية للصناعة ، وبيع أخرى من المنتجات الطبيعية للبلاد الاستوائية ، والصناعات والتجارة التى توفر هذه السلع من الأهمية بمكان حيوى بالنسبة لتقدم المدنية الغربية والمحافظة عليها ، ويدل الدور الكبير الذى تحتله بعض المنتجات الاستوائية البهجة ، مثل : السكر ، والشاي ، والقهوة ، والمطاط ، والأرز ، والطباقي ، في تجارة وازدنا على اعتماد بلاد مثل بريطانيا العظمى على المنطقة الاستوائية ، ولا بد أن يزداد اعتماد دول المنطقة المعتدلة على دول المنطقة الاستوائية بسبب مجرد نمو عدد السكان في المنطقة المعتدلة من ناحية ، وارتفاع مستوى الحياة المادية من ناحية أخرى . ولا بد لإشباع هذه الحاجات النامية من استغلال مساحات أوسع وأوسع من المنطقة الاستوائية ، ويجب أن يكون الاستغلال أفضل وأكثر انتظاماً ، ولا بد من المحافظة على علاقات تجارية سلمية وفعالة مع هذه البلاد . والآن : إن السهولة التى يمكن بها المحافظة على الحياة في المنطقة الاستوائية تولد بلاذة وخمولا في الطبائع ؛ فساكن هذه البلاد ليسوا (شعوباً قابلة للتقدم السريع) ، فهم لا يكتسبون الفنون الصناعية بسرعة مرضية ، ولا تتكون لديهم حاجات أورغبات قد يرغمهم أشباعها على العمل . ومن ثم فنحن لا نستطيع الاعتماد على الدوافع الاقتصادية العادية وأساليب المبادلة الحرة لسد الطلب المتزايد على السلع الاستوائية . فموارد المنطقة الاستوائية لن ينميها الأهالى أنفسهم طواعية .

« إذا نظرنا إلى الأنظمة الإجتماعية للأهالى في الشرق الاستوائى ، أو الهمجية البدائية في وسط أفريقيا ، أو إلى جزر الهند الغربية في الماضى — وبريطانيا العظمى تساعدها على بلوغ مركز الدول الحديثة — أو إلى جمهوريات هايتى السوداء في الوقت

الحاضر ، أو إلى ليبيريا الحديثة في المستقبل ، يبدو الدرس الذي نخرج به في جميع الحالات واحداً ؛ وهو أنه لن تحدث تنمية لموارد المنطقة الاستوائية تحت الحكم الوطني^(١) .

ونحن لا نستطيع - على حد قولهم - أن نترك هذه الأراضي جرداء ، ومن واجبنا أن نعمل على تنميتها لصالح العالم ، وليس في استطاعة الرجال البيض « استعمار » هذه البقاع للاستقرار بها ، وإثماء مواردها الطبيعية بعمل أيديهم ، وكل ما في وسعهم هو أن ينظموا عمل الأهالي ويشرفوا عليه ، وهم بعملهم هذا يستطيعون تعليم الأهالي فنون الصناعة ، ويشيرون فيهم الرغبة في التقدم المادي والعقوى ، ويفرسون فيهم « حاجات » جديدة ، وهو ما تتكون منه جذور المدنية في جميع المجتمعات .

ومن الجلي تماماً أن في هذا العرض للقضية قوة كبيرة ، لا على أسس مادية فحسب ، بل على أسس معنوية أيضاً ؛ كما لا يمكن طرحها جانباً ، لأنها قد تؤدي إلى بعض المظالم البشعة الواضحة ، بيد أنها تنطوي على نوعين من التدخل يتطلبان تبريراً ، فالتدخل باستغلال موارد طبيعية تركت بلا استعمال أمر ، وإرغام السكان على استغلالها أمر آخر ؛ إن الأول يسهل تبريره ؛ إذ يتضمن تطبيقاً - على نطاق أوسع - لمبدأ معترف بهداته وفائدته عند معظم الأمم المتمدينة ، ومطبق فيها ، أما التدخل الآخر الذي بمقتضاه يُرغم ناس يفضلون العيش في مستوى منخفض من الحياة مع عمل قليل ، على عمل أكثر مشقة أو أكثر استمراراً ، فتبريره أصعب بكثير .

ولقد أعطيت الإكراه الاقتصادي مركز الصدارة لأنه - من الناحية التاريخية - السبب الأساسي للإمبريالية التي تصحبه أو تتبعه .

(١) ليد « السيطرة على المنطقة الاستوائية » ص ٥٣ (مكيلان) .

وعندما ننظر في هذا التدخل من الناحيتين : الأخلاقية ، والسياسية ، يجب ألا نخدع أو نُضلل بواسطة أولئك النقاد الذين يركزون اهتمامهم على ما في كثير من تطبيقات إنجيل « كرامة العمل » و « رسالة المدنية » من عدم أمانة واضحة للبيان ؛ فالقضية الحقيقية هي : هل يحق للأمم الغربية أن تستخدم الحكم بالإكراه للسيطرة على سكان البلاد الاستوائية والأجناس الدنيا المزعومة الأخرى وتعليمهم فنون الصناعة والمدنية السياسية ؟ وما هي الظروف التي تبرر ذلك ؟ ولا ينبغي على أن أصحاب المناجم في روديسيا أو أصحاب مزارع السكر في كوبا يستثيرون الحكومة البريطانية أو الأمريكية إلى اتباع الخطة الإمبريالية ، بواسطة التشديق بدوافع ونتائج لا تهمهم في حقيقة الأمر ، لا ينبغي على ذلك أن هذه الدوافع ليست سليمة إذا لقيت توجيهها سليماً ، أو أن تلك النتائج غير مرغوب فيها .

فليس هناك ما يعاب ، في فكرة أن تعمل الأمم التي تقدمت أكثر من غيرها في بعض فنون الصناعة أو السياسة أو في الأخلاق - بسبب بعض ظروف البيئية الأكثر ملاءمة - على نقل هذه الفنون إلى الأمم التي قصت عليها ظروفها بالبقاء متخلفة ، بحيث تساعد على تنمية الموارد المادية في أرضها والموارد البشرية في شعوبها على السواء ، بل إن الأمر على نقيض ذلك . كما أنه ليس من المؤكد أن استعمال شيء من « الإقناع أو الاستثارة أو الضغط » - وهي عبارة مشهورة - أو في كلمة واحدة ، شيء من « الإرغام » ، يُعد عملاً غير مشروع تماماً .. إن القوة في ذاتها ليست علاجاً ، والإكراه ليس تربية ، ولكنها قد يكونان شرطاً أولياً لعمل القوى التربوية ، وعلى أي الأحوال فأولئك الذين يعترفون بأي مكان للقوة في تربية الأفراد أو حكمهم سياسياً داخل الأمة ، لا يستطيعون أن ينكروا أن نفس الأداة قد يكون لها مكان في نقل المدنية إلى الشعوب المتخلفة بواسطة الشعوب التقدمية .

فمع افتراض أن فنون « التقدم » ، أو بمضها ، مما يمكن نقله — وهى حقيقة لا يكاد يكون هناك مجال للجدل فيها — فإنه ليس هناك حق طبيعى متأصل لأى شعب فى رفض ذلك القدر من التربية الإرغامية الذى يرفعه من الطفولة إلى الرجولة فى ترتيب الجنسيات ، فالمثال الذى تهيئه لنا تربية الطفل مثال سليم من أول وهلة ، ولا ينقص من مشروعيته ما قد يتعرض له عند التطبيق من إساءة استعمال خطيرة .

والقضية الحقيقية قضية احتياطات ودوافع وأساليب ، فما هى الظروف التى يحق لأمة فيها أن تساعد فى تنمية موارد أمة أخرى ، بل حتى تستعمل شيئاً من الإرغام فى ذلك ؟ إن هذا السؤال — رغم أنه يبدو سؤالاً مجرداً — هو أهم الأسئلة العملية جيماً لهذا الجيل : لأنه مما لا جدال فيه مطلقاً أن مثل هذه التنمية ستحدث ، ومثل ذلك الإرغام — سواء كان مشروعاً أم غير مشروع — سيقع ، بصورة متزايدة باستمرار ، خلال هذا القرن الجديد فى كثير من بقاع الأرض . إن اكتشاف الموارد الطبيعية والبشرية الخبيثة فى الكرة الأرضية ، وتنميتها بكل أسلوب يستطيع العلم أن يبتكره ، هو الشاغل العملى العظيم للبلاد .

وفكرة أن الأمم الغربية البيضاء ستتخلى عن مطلب سارت فيه فعلاً إلى هذا المدى ليست جديدة بالبحث ، وينبغى أن يكون الهدف الأسمى للسياسة العلمية البعيدة النظر أن توجه عملية التنمية هذه بحيث تنتج عنها مكاسب مدنية العالم ، بدلا من أن تؤدي إلى كارثة بشعة تسحق فيها الأجناس المستعبدة الثائرة ساداتها من البيض المتطفلين المنحططين .

٢

إن أولئك الذين يطلقون صيحة التحذير الوحيدة « جافظوا على حرية التعامل » Laissez Faire ، ارفعوا أيديكم ، ودعوا هؤلاء الناس ينمون مواردكم بأنفسهم

وبمساعدة من يطلبونهم أو يستأجرونهم لذلك ، دون تدخل من جانب الأمم الأجنبية بسيطرتها المتعجرفة المتطفلة ، فيكفى الإجابة عليهم بالإشارة إلى استحالة المحافظة على هذا الموقف .

فإذا رفضت الحكومات المنظمة للدول المتحضرة القيام بهذه المهمة ، فإنها بذلك تطلق اليد للجهافل من المغامرين الذين يعملون لحسابهم الخاص ، وتجار الرقيق ، وقرصان التجارة ، والباحثين عن الثراء ، والساعين إلى الامتيازات ، الذين ميسرعون - يحدوهم مجرد الجشع للذهب والسلطة - في الاستغلال دون رقابة عامة ، ودون أى اعتبار للمستقبل ؛ فيحكمون أهواءهم في الأنظمة السياسية والاقتصادية والأخلاقية للشعوب ، ويبذرون فيها رذائل المدنية وأمراضها ، ويستوردون المشروبات الروحية والأسلحة باعتبارها أكثر التجارات رواجاً ، ويشجعون النضال الداخلى لأغراضهم السياسية والصناعية الخاصة ، بل قد يقيمون حكومات استبدادية خاصة تدعمها قوات مسلحة منظمة . ولا حاجة بنا إلى العودة إلى عهود القرصنة في القرن السادس عشر ، عندما فُتح « عالم جديد » على مصراعيه لينهبه العالم القديم ، وتنافس نبلاء أسبانيا أو إنجلترا مع حكوماتهم في أكبر عملية نهب عرفها التاريخ . إن قصة « ساموا ، وهاواي » وعشرات من جزر البحار الجنوبية في العهود القريبة جداً تدل على أنه في الوقت الذى تكون فيه كل البحار سبيلاً لكل عابر ، يصبح من المستحيل على أقصى الأراضى أن تهرب من تدخل الأمم « المتحضرة » ممثلة بالذات فى أسوأ عناصرها وأخطرها ممن يتدفقون عليها تجذبهم الرغبة فى الربح السريع فى ظل اطمئنانهم إلى عدم وجود من يحاسبهم . إن الاتصال بالأجناس البيضاء مما لا يمكن تجنبه ، وهو أكثر خطورة وضرراً بقدر ما ينقصه الإشراف والعقاب الحكوميان . إن أضخم تجربة حديثة فى المغامرة الخائبة تسربت قصتها الكاملة ببطء عن الفظائع التى ارتكبت (١٦ - الإمبريالية)

في دولة الكونغو الحرة ؛ كما كشف تسليم مساحات كبيرة من الأرض في أفريقيا إلى حكم شركات الامتيازات - التي تكاد تكون بلا رقابة فعلا - عما ينجم من خطر في كل مكان عن الاتصال الذي يقوم على الدوافع التجارية الخاصة^(١).

والحجة القوية التي تساق في هذا الصدد هي أن ترك الأجناس المتخلفة لمخاطر الاستغلال الخاص هو بمثابة تقصير همجي في أداء واجب عام تقضي به الإنسانية ومدنية العالم . فإن ذلك لا يؤدي إلى ترك المنطقة الاستوائية فريسة لاحول لها لحالة الأمم المتمدينة فحسب ، بل إنه يفتح الباب لأخطار جسيمة في المستقبل من جانب المطامع السياسية أو العسكرية للحكام من أهالي البلاد ، أو الحكام المستوردين الذين قد يستغلون التعصب الديني أو غرائز القتال لدى جحافل ضخمة من أنصاف المهج ، ويفرضون عليهم نظاما عسكريا فعلا بحيث يصيرون مصدرا مخيفاً لخطر أصفر أو أسود . كما أن العزلة الكاملة لم تعد ممكنة حتى لأقصى الجزر ، والاكتفاء الذاتي السكامل لم يعد ممكناً لأية أمة كما هو غير ممكن لأي فرد ؛ ففي كلتا الحالتين يكون المجتمع في حاجة إلى حماية مصالحه ضد تأكيد الذات الفردي المضر ، وله الحق في ذلك .

وأیضا ، برغم أن هناك شيئا من قوة الحجة في القول بأن الأهالي المتخلفين سيقومون بحماية أنفسهم ضد اعتداءات المغامرين ، وبأنهم يستطيعون ذلك إذا وثقوا

(١) إن حكم شركات الامتياز ليس بالضرورة سيئاً في نتائجه المباشرة . لأنه في الواقع لا يختلف كثيراً عن استبداد شخص يجعله كون الهدف من إنشائه هو الربح أكثر خطورة من المادة . إن « المدير » قد يكون على خلق وبعيد النظر مثل سير ح . ت . جولد في شركة النيجر ، وقد يكون بلا رحمة وقصير النظر مثل مستر رودس في شركة امتياز جنوب أفريقيا . ويمكن تصور طغيان المدير الذي لارقابة عليه بشهادة دوق آبر كورن التي أدلاها أمام لجنة جنوب أفريقيا ، إذ يقول . « إن مستر رودس قد تلقى سلطة وكالة كاملة في أن يفعل ما يشاء تعالماً دون استشارة المجلس ، وكل ما عليه أن يفعله هو إبلاغ المجلس بما يتم » .

من أن هؤلاء المغامرين ليس في وسعهم الاعتماد على مساعدة حكوماتهم ، أو على انتقامهم لهم ، فإن التاريخ يدلنا على أن قدرتهم على حماية أنفسهم - مهما كانت كافية لصد الغزو القائم على القوة - لا تكفي لمواجهة أساليب الخيانة والخداع التي يستعملها التجار ، والمتقنون عن المعادن ، والمغامرون السياسيون في نفث سمومهم في المجتمعات البدائية مثل مجتمع ساموا أو الأشتاتي .

لقد اتهمنا حتى الآن إلى مبدأين تجريبيين : الأول أنه ليس كل تدخل من جانب الأمم البيضاء المتحضرة في شئون الأجناس الدنيا أمرا غير مشروع من أول وهلة . وثانيا ، أن مثل هذا التدخل لا يمكن تركه باطمئنان للمشروعات الخاصة التي يقوم بها أفراد من البيض ، وإذا تم الاتفاق على هذين المبدأين فإنه يتبع ذلك أن الحكومات المتحضرة قد يكون لها أن تفرض سيطرة سياسية واقتصادية على الأجناس الدنيا . وباختصار : أن الصورة التي تميزت بها الإمبريالية الحديثة ليست غير مشروعة في جميع الظروف .

فما هي - إذن - الشروط التي تجعلها مشروعة ؟ يمكننا أن نسردها مؤقتا على هذا الوجه : أن يكون مثل هذا التدخل في حكم جنس من الأجناس الدنيا موجهاً أصلاً نحو تحقيق الأمن والتقدم لمدينة العالم كله ، وليس للمصاحبة الخاصة للأمة المتدخلة . ويجب أن يكون مثل هذا التدخل مصحوباً بتحسين لوضع الشعب الذي يخضع لهذه السيطرة ورفع مستواه . وأخيرا ألا يترك أمر تحديد الشرطين السابقين للإرادة التحكيمية للأمة المتدخلة أو لحكها ، بل لابد أن تقضى به هيئة منظمة تمثل البشرية المتحضرة .

والشرط الأول مأخوذ مباشرة من مبدأ المنفعة الاجتماعية ، وقد وسع نطاقه إلى أقصى مداه ، بحيث يكون مرادفا «لخير البشرية» ، فنحن لا نستطيع أن نجد معيارا آخر فيما يتعلق بسلوك أمة تجاه أمة أخرى .

وأيا كان ما يتسم به هذا المعيار - بوصفه قاعدة في السياسة الدولية - من عدم تثبت وعدم كمال ، فإن أى معيار أضيق من ذلك يكون بالضرورة أقل تثبتاً وكالاً ، ولا تؤثر في قضيتنا أية ادعاءات قانونية بحجة فيما يتعلق بسوء تطبيق مصطلح « الحق » في العلاقات الدولية مع عدم وجود أية صورة من صور « الجزاء » ، فنحن إذا لم نكن على استعداد لإعادة تأكيد مذهب « الأنانية المستنيرة » ، الذى يكاد يكون قد نبذ تماماً في حالة الأفراد ، وتطبيقه في حالة الأمم بوصفه الدليل الكافى لتوجيه السلوك ، وللإصرار على أن فرض الذات بلا حدود من جانب كل أمة تسير وراء منفعتها الخاصة الحاضرة هو أفضل سبيل لضمان التقدم العام للبشرية ، إذا لم نكن مستعدين للاعتراف بذلك ، فلا بد من أن نتخذ معياراً سامياً للخلق ، وتصوراً خاصاً لرعاية البشرية باعتبارها وحدة عضوية ، بيد أننا لسنا في حاجة - مع ذلك - إلى الإصرار على أوجه الشبه بين علاقة الفرد بالأفراد الآخرين في مجتمعه ، وعلاقة المجتمع بالمجتمعات الأخرى في جماعة الأمم ؛ لأنه رغم أن السياسيين الساخرين من مدرسة « مكياڤلى » الحديثة قد يؤكدون المصلحة الظاهرة لبلادهم باعتبارها الدليل الأسمى للسلوك ، فإنهم لا يذهبون جدياً إلى أن خير البشرية يتحقق بهذه الطريقة ، بل كل ما يقولونه : هو أن هذا الهدف الأسمى لا يستهويهم ، ولا يعنى شيئاً بالنسبة لهم ، وعلى ضوء هذا الاتجاه لا مكان لأية مناقشة عن المبادئ العامة التى تبرز السلوك ؛ لأن الإنصاف والعدالة مستبعدان من مبدأ الأمر ، بيد أن المعيار الذى تقترحه هنا لن ترفضه صراحة - فى الواقع - أية مدرسة من المفكرين السياسيين الذين يطلب إليهم إيجاد قانون عام لمعاملة الأجناس الدنيا ، فليس هناك من سيؤكد صراحة أن لنا الحق فى التضحية بخير أمة أخرى ، أو بخير العالم كله من أجل مصلحتنا القومية الخاصة .

فن المؤكد أنه فى إنجلترا سيؤخذ تصريح « لورد روزبرى » من أن الإمبراطورية

البريطانية هي أعظم أداة دنيوية (علمانية) للخير عرفها العالم، بوصفه المبرر الأساسي للامبراطورية في كل مكان .

وقد أيد «لورد سالسبرى» صراحه هذا المبدأ، مؤكداً أن «مجرى الأحداث - وهو ما أفضل أن أطلق عليه أعمال العناية الإلهية - دعا هذه البلاد للتأثير في طابع العالم وتقدمه بصورة لم تمارسها أية إمبراطورية من قبل» ، بينما عرض كبير أساقفة كنتربري مذهبا من «المسيحية الإمبريالية» يقوم على نفس الفروض ، فلنا أن نفهم إذن أن كل تصرف إمبريالي ينطوي على تدخل بالقوة في شئون شعب آخر لا تبرير له إلا بإثبات أنه يسهم بنصيب في حضارة العالم .

ومن المعترف به أيضاً - بقدر مساوٍ - أن ميزة خاصة ما لا يد أن تعود على الشعب الذي يتعرض لهذا التدخل ، وقد يبدو - على أعلى صعيد نظري - أن قمع ، بل حتى استئصال أمة غير تقدمية أو متخلفة - حتى تخلق السبيل لأمة أخرى ذات كفاية اجتماعية أكبر وأكثر قدرة على استغلال الموارد الطبيعية للأرض في سبيل الخير العام - من الأمور المشروعة ؛ هذا إذا نحن قبلنا ، بلا تعديل ولا تحسين ، الصراع البيولوجي في سبيل البقاء بوصفه الأداة الوحيدة أو الرئيسية للتقدم ، ولكننا إذا اعترفنا بأن الاتجاه ، في أسنى مستويات التقدم البشري ، يسير إلى إحلال الصراع مع البيئة الطبيعية والمعنوية محل الصراع الداخلي بين الأحياء من الأفراد والأنواع أكثر فأكثر ، وأن توجيه هذا الصراع توجيهها فعلاً يتطلب إيقاف الصراع الأدنى كما يتطلب تضامناً نامياً في العواطف والمشاعر في جميع أنحاء البشرية ؛ لو اعترفنا بذلك ، سنتبين حقيقتين :

أولاً : أن «التوسع» بقصد استيعاب جزء متزايد باستمرار من الكرة الأرضية للأجناس «التقدمية» ، ليس «الضرورة» التي بدت في لحظة ما ؛ لأن التقدم سيتم أكثر فأكثر من ناحية النوع مع استغلال أقوى لكل من

الموارد الطبيعية والحياة البشرية ، إن الضرورة الطبيعية المزعومة التي تقضى بإقصاء الشعوب الدنيا تقوم على تحليل ضيق وضع كمي بحث للتقدم البشرى .

وثانياً : إن خدمات القومية - بوصفها أداة للتعليم وتنمية الذات في تقدم البشرية - ستعتبر من الأهمية القصوى بمكان ، بحيث أنه لا يمكن تبرير استئصال أمة لسبب أقل من الضرورة المادية المباشرة للدفاع عن النفس - وبعبارة أخرى سيُعتبر « القضاء على قومية من القوميات أبشع جريمة دولية » . بيد أنه حتى أولئك الذين لن يذهبوا إلى هذا الحد في تقييمهم لعامل القومية ، سيوافقون على الإصرار على أن يبرر التدخل في حرية أمة أخرى نفسه بأن يثبت حصول الأمة التي وضعت بهذه الطريقة في مركز أدنى على ميزة خاصة من هذا التدخل ، ويرجع بعض السبب في ذلك إلى أنه يبدو من الواضح أن ما تكسبه القضية العامة للمدنية سيتضمنه تحسن طابع أو ظروف الأمة التي وقع عليها التدخل أو يحده هذا التحسن ، ويرجع بعضه إلى أن القاعدة التي تعتبر الفرد غاية وتتطلب من حكم الدولة أن يبرر نفسه بإثبات أن الإكراه الذي يمارسه إنما يؤدي في الحقيقة إلى زيادة حرية أولئك الذين يقيدهم ، قاعدة تنطبق أيضاً على المجتمع الأكبر - مجتمع الأمم - ودون أن نصر أكثر مما ينبغي على الاستمرار في تشبيه الفرد بالأمة ، بوصفهما كائنين عضوين ، نستطيع أن تؤكد مطمئنين أن التدخل الإمبريالي في شئون « جنس أدنى » يجب أن يبرر نفسه بإثبات أنه يعمل للخير الحقيقي للجنس الخاضع . إن مستر تشمبرلين ليس عاطفياً ، ويمكن اعتبار تصريحه في هذا الشأن ممثلاً لوجهة النظر التقليدية . « إن حكمتنا للأقاليم (الوطنية) لا يمكن تبريره إلا إذا استطعنا إثبات أنه يزيد من سعادة الشعوب ورخائها » .

فالدفاع الأخلاقي عن الأمبريالية يقوم عادة على تأكيد أن هذين الشرطين

يتحققان في الواقع ؛ أى أن السيطرة السياسية والاقتصادية التي تفرضها «الأجناس الأسمى» بالقوة على «الأجناس الدنيا» تؤدي فعلاً إلى دعم مدنية العالم ، وإلى الخير الخاص للأجناس الخاضعة في نفس الوقت . والإجابة الحقيقية التي يعتمد عليها الإمبرياليون البريطانيون في الدفاع عن التوسع هي الإشارة إلى الخدمات الفعلية التي أدت للهند ومصر وأوغندا الخ ، والجزم بأن البلاد التابعة الأخرى - التي كان نجاح الحكم البريطاني فيها أقل - كانت ستكون أسوأ حالاً لو أنها تركت لنفسها ، أو لدولة أوربية أخرى .

وقبل أن نبحث في سلامة هذا الموقف من الناحية العملية ، والوقائع الخاصة التي تحدد عملية «تمدين» الأجناس الأخرى وتضع شروطها ، من الواجب أن نشير إلى العيب الأساسي في هذه النظرية عن «الإمبريالية» ، وهو عدم تحقيق الشرط الثالث الذي ذكرناه آنفاً . هل نستطيع أن نطمئن إلى شرف أى من الأجناس الإمبريالية المتنافسة ، وروحه العامة ، وبعد نظره بحيث تثق في أنه سيخضع لمصالحه وأهدافه الخاصة لمصالح البشرية الأوسع نطاقاً ، أو للخير الخاص لكل من الأجناس الخاضعة التي وقعت تحت سيطرته ؟

ليس هناك من يذهب - كما أشرنا من قبل - إلى وجود التوافق الطبيعي الكامل بحيث أن كل أمة ، وهي تتبع شعورياً مصالحتها الرئيسية الخاصة بها ، «تدفعها» «يد خفية» في طريق من السلوك يؤدي بالضرورة إلى خدمة الصالح المشترك والصالح الخاص بالجنس الخاضع . فما هو الضمان ، إذن ، الذي يمكن أن يوجد لممارسة إمبريالية سليمة تحقق الشروط الموضوعة ؟ هل هناك من يذهب إلى أن المصلحة الذاتية الخاصة بالأمة المتوسعة ، والتي تضم إليها غيرها ليس هو المحرك الرئيسي ، أو في الواقع المحرك الواعي الرئيسي ، الذي يحدد كل خطوة في الإمبريالية العملية ؟ لأول وهلة يبدو من المعقول أن نفترض أنه تحدث

حالات عديدة تتعارض فيها المصالح المؤقتة الخاصة بالأمة المتوسعة مع مصالح المدنية العالمية ، وأن المصالح الأولى تحظى بالترتيب ، كما أنه من غير المعقول قطعاً أن نأخذ ما يقوله طرف ذو مصلحة - دون تمحيص أو تحقيق - على أنه دليل على تحقيق شروط الإمبريالية السلمية .

٣

بينما يصبح من المتفق عليه بصفة عامة أن تقدم مدنية العالم هو الأساس الأخلاقي الوحيد الذي يبرر التدخل السياسي في شئون «الأجناس الدنيا» ، وأن الدليل السليم الوحيد على مثل هذا التقدم يكمن في التربية السياسية والصناعية والأخلاقية للجنس الذي تعرض لهذا التدخل ، فإن الشروط الحقيقية لممارسة هذه «الولاية» غير موجودة بالمرّة .

والواقع أن الموقف الفعلي مفعم بالسخافات ؛ فكل أمة إمبريالية تدعى الحق في أن تحدد لنفسها ما هي الأجناس الدنيا التي ستأخذها تحت حمايتها الخاصة ، أو تتفق مع جارين أو ثلاثة من جيرانها على تقسيم إقليم أفريقي شاسع إلى مجالات منفصلة للتفوذ ؛ ونوع المدنية الذي يفرض لا يقوم أبداً على أية محاولة جدية لفهم القوى التقدمية العاملة أو السكّانة في الجنس الخاضع ، وتوجيهها وتنميتها ، ولكنها مدنية مستوردة من أوروبا في صورة مجموعات من الفنون الصناعية ، والأنظمة السياسية المحددة ، والعقائد الدينية الثابتة تُطعم بها الأنظمة الوطنية الغريبة عنها . وفيما يتعلق بالحكم السياسي يُضحي بالتقدم صراحة في سبيل النظام في كل مكان ، وكلاهما - على السواء - يخضع لمقتضيات التنمية السريعة لبعض المشروعات التجارية المربحة ، أو لمجرد شهوة التوسع الإقليمي . إن المارك المتكررة بين الأمم البيضاء المسلحة ، كل منها يصر على حقه في تحمل «عبء الرجل الأبيض» في بقعة جديدة بذاتها من الكرة الأرضية ،

والشركات التجارية وهي تسعى إلى إقصاء بعضها البعض من الأسواق الجديدة ،
والمبشرين أنفسهم يتنافسون في طوائف وجنسيات من أجل « ميادين التبشير » ،
ويستخدمون الدسائس السياسية والقوات المسلحة لتأييد دعاواهم الخاصة ، هذا
كله يمثل تعليقا غريباً على نظرية « الوصاية من أجل المدنية ^(١) »

ومن الواضح تماماً أن فرض النفوذ الذاتي هذا ينقصه أول جوهريات
« الوصاية » ، وهو : ضمان أن « الوصى » يمثل تمثيلاً حسناً لجميع الأطراف ذات
المصلحة ، وأن يكون مسئولاً أمام هيئة قضائية ما في تنفيذ الوصاية بأمانة ، وإلا
فما هي الاحتياطات الموجودة ضد إساءة الوصى استعمال السلطات التي بيده؟ إن الحقيقة
المعروفة من أن نصف الشقاق بين الأمم الأوروبية ناجم عن الادعاءات
المتعارضة في القيام بمهمة « الوصى من أجل المدنية » على الأجناس الدنيا
وممتلكاتها ، تبني عن روح سيئة فيما يتعلق بكل من إخلاص الراغبين في
المهمة وقدرتهم المعنوية في القيام بها . وبكل تأكيد ليس تدقيقنا في
اختبار هذه الالفة الشديدة من جانب الأمم على تحمل بعضها أعباء البعض ،
اتجاهاً كلياً .

إن هذا الادعاء - بتبرير الاعتداء والضم والحكم بالقوة بالحديث عن
الواجب والوصاية والرسالة - لا يمكن أن يكون سليماً إلا بإثبات أن المدعى اعتمدته

(١) من جريدة التايمز ، عدد ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٢ .

« هونج كونج — ٢٢ فبراير ؟ »

« لقد عاد المبشرون الألمان الذين فروا بعد تدبير مبنى الإرسالية في قريوان بواسطة الصينيين ،
وجاء من كاتون أن الأسقف الفرنسي ينوي حماية الوطنيين الذين دمروا مبنى إرسالية برلين .
وتشير المعلومات الأولى إلى أن هناك عداء من جانب الكاثوليك ضد البروتستانت الوطنيين ،
ولكن الرأي السائد أن المتدينين تظاهروا بالكتلة كستار ، فإذا دافع عنهم الأسقف سيصبح
موقف الإرساليات في كوانج تونج معقداً »

هيئة تمثل المدنية حقيقة ، ويعترف بأنه مسئول أمامها مسئولية حقيقية ، وأنه يستطيع حمل أعباء مثل هذه الوصاية فعلا .

وبالاختصار : إن الادعاء بحق « الوصاية » يظل مجرد عمل من أعمال فرض الذات الوقح إلى أن يوجد مجلس دول حقيقى يقوم بتكليف الأمة المتمدينة بواجب تربية جنس من الأجناس الدنيا ، وقد يشك الإنسان فى إمكان قيام مثل هذا المجلس النيابى فى المستقبل القريب ، ولكن حتى يوجد ، يكون اعتراف الأمم « المتوسعة » صراحة بأن الضرورة الاقتصادية أو الطموح السياسى هما العامل الحقيقى فى فرض حمايتها على الأجناس الدنيا ، يكون ذلك أكثر أمانة بكثير من الادعاء « بوصاية » لا نصيب لها من الصحة .

وحتى لو كانت العلاقات الدولية أكثر تقدماً ، وتوطدت الحركة التى بدأت بمؤتمر لاهاى ، وتجسدت فى هيئة دائمة ذات سلطة تمثل جميع الدول ، ويمكن الالتجاء إليها ، لا فى النزاعات التى تحدث بين الأمم فحسب ، بل وفى تقسيم عملية هذا « التمدن » كلها ، يظل الأمر مع ذلك محفوفاً بالمخاطر ؛ فسيظل هناك خطر جسيم من أن تدعى « الدول الكبرى » لنفسها ملكية كاملة فى « المدنية » ، ثم تحكم ظلماً بإخضاع شعب يضره هذا الإخضاع لا لشيء إلا لأنه يسبب بعض الإزعاج المؤقت للعالم ببطء تقدمه أو لقيام بعض الشعب أو لوجود أنظمة ضارة فيه ، بينما تكون الحرية هى أهم الشروط الجوهرية لتقدمه ، وبصرف النظر عن هذا التوجس الذى له ما يبرره ، سيكون هناك خطر من قيام أقلية حاكمة تختار نفسها بين الأمم ، وتتعود — تحت ستار عملية التمدن — على أن تعيش حياة تطفل على حساب الأجناس الدنيا ، وتفرض عليها — لمصلحتها الخاصة وحدها — القيام بجميع الأعمال الشاقة الدنيئة فى الصناعة ، وتدعى لنفسها فى معجرفة كل امتيازات الحكم والإشراف ومكاسبهما .

وفي الواقع يشير التحليل الواضح للاتجاهات الحالية^(١) إلى أن مثل هذا التواطؤ بين الأمم الكبرى هو أكبر خطر في المستقبل القريب ؛ فتلك السلسلة من المعاهدات والاتفاقات بين الدول الأوروبية الكبرى ، التي بدأت بمؤتمر برلين الأفريقي في سنة ١٨٨٥ ، الذي وضع معياراً « للتقسيم الودي » لأقاليم غرب أفريقيا ، ومعاهدة سنة ١٨٩٠ المشابهة ، التي تحدد الحدود بين الاعتداءات الإنجليزية والألمانية والإيطالية في شرق أفريقيا ، لا شك أنها تشير إلى تقدم حقيقي في العلاقات بين الأمم الأوروبية ؛ ولكن أهدافها وأسااليبها تلقى ضوءاً غريباً على نظرية « الوصاية » ، وإذا أضفنا إلى حالة أفريقيا حالة الصين أيضاً - حيث قامت الدول الأوروبية بعمل مشترك « لمصلحة المدنية » - يصبح المستقبل مشحوناً بالخطر أكثر ، وبينما ظل الغرض الذي يحتل مركز الصدارة هو حماية الأوروبيين ، وفرض على الأمم المختلفة مشاركة حقيقية قصيرة الأمد في السياسة ، فإنه بمجرد تحقيق ذلك الغرض المباشر ظهرت بوضوح الدوافع المتعارضة العميقة للأمم المختلفة إن كل تاريخ العلاقات الأوروبية بالصين في العصر الحديث ليس إلا تعليقاً واحداً طويلاً مفعماً بالسخرية على نظرية « أننا نعمل على تمدين الشرق الأقصى » فحملات القرصنة التي تهدف إلى فرض التجارة بالقوة على شعب مبدؤه الوحيد في سياسته الخارجية هو الابتعاد عن الأجانب ، وهي الحملات التي بلغت ذروتها بحرب لإرغام الصين على قبول الأفيون الهندي ؛ وإساءة استعمال الضيافة الكريمة التي مُنحت قروناً طويلة المبشرين المسالين بالإهانات البذيئة التي وُجّهت إلى الأنظمة الدينية والسياسية في البلاد ؛ واغتصاب « الامتيازات » السياسية والتجارية بالقوة بوصفها عقوبات على الأعمال الانتقامية التي كانت تُرتكب بين الفينة والفينة ؛ والمساومة الوقحة على فتح موانئ جديدة ، أو أرض في

(١) يتعلق بالفترة التي كتب فيها هذا الكتاب ، سنة ١٩٠٣ .

إقليم « كياوشو » أو مسافة جديدة في نهر « يانج تسو » أمام السفن التجارية البريطانية كتعويض عن اغتيالها من المبشرين ؛ وذلك المزيج من أساليب التهديد والإغراء والرشوة التي استعملتها كل من إنجلترا وروسيا وألمانيا وفرنسا واليابان في الحصول على امتياز جديد للسكة الحديدية ، أو التعدين بشروط تستبعد الآخرين أو تضر بمصالحهم ؛ وادعاء الأساقفة والمبشرين حق ممارسة السلطة السياسية لأنفسهم بصفة نهائية ، واستخدامهم - في تعجرف وعلى نطاق واسع - حق « الحصانة » المزعوم ، الذي بمقتضاه يدعون - لا لأنفسهم فحسب ، بل ولأتباعهم من المواطنين الذين اعتنقوا المسيحية و « لمسويهم » أيضاً - الحق في عدم الخضوع لقوانين البلاد . كل هذه الأمور تكشف بوضوح عن أن الادعاء بأن اعتبارات « الوصاية » من أجل المدنية هي التي توجه وتنظم السياسة الخارجية للعالم المسيحي ، أو للأمم التي يتكون منها ، إدعاء أجوف فيما يتعلق بالواقع التاريخي .

إن ما يواجهنا فعلاً في كل مكان في التاريخ الحديث هو المنافسة القومية الأنانية القصيرة النظر ، مع حدوث تواطؤ من وقت إلى آخر ؛ فعندما تتبع أية سياسة دولية مشتركة في معاملة الأجناس الدنيا ، كانت هذه السياسة تأخذ طبيعة « الصفقة » التجارية وليس « الوصاية » الأخلاقية .

ويبدو من المحتمل جداً أن سياسة « الصفقات » هذه ستكرر بانتظام في عالم السياسة كما في عالم التجارة ، وأن معاهدات التحالف التي تتعلق بالحكم السياسي ، والاستغلال الصناعي للبلاد التي تشغلها الأجناس الدنيا قد تصير في المستقبل القريب نوعاً بدائياً من « الدولية » الفعالة .

والآن ، إن مثل هذه الإجراءات السياسية تختلف في نقطتين هامتين عن تلك « الوصاية من أجل المدنية » التي هي وحدها مانحة الشروع الأخلاقية للسيطرة « المتحضرة » على الشعوب الدنيا :

فأولا : إن تخصيصها مجال مصلحة معين ، أو حماية ما لانبجلترا أو ألمانيا أو روسيا تحدده أساساً مصلحة خاصة منفصلة بذاتها لهذا البلد أو ذلك بسبب الجوار أو عامل خاص آخر ، وليس على أساس الاعتبارات غير المتحيزة فيما يتعلق بكفائتها في عملية التمدن ، فلو كانت الدول الأوروبية تحدرها حقاً رغبة في توسيع نطاق المدنية الغربية لتشمل الصين مثلاً - لخيرها الخاص وخير العالم - فإنه كان من الأفضل أن تحاول تحقيق ذلك بدعم نفوذ اليابان فيها بدلاً من إقحام نظمها الغربية على الصين ، ولكن ليس هناك من يفكر في تفويض اليابان بهذه « الوصاية » ، فكل أمة تفكر في مصالحها التجارية الحاضرة ، ومكائنها السياسية .

وثانياً : إن تمدن الأجناس الدنيا - حتى طبقاً للأوضاع الغربية المعترف بها - ليس الهدف الحقيقي من الحكم في أى مكان ، بل وحتى في الأماكن التي قام فيها نظام سياسى جيد ، مثل مصر أو الهند ، فإن الهدف الأول المعترف به للحكم - ومعيار النجاح المقبول بصفة عامة هما الفوائد الاقتصادية المباشرة التي تترتب عليهما ؛ فالحكم السياسى للبلاد يُوجه أولاً إلى تنمية الموارد القومية تنمية سريعة فعالة مضمونة بواسطة عمال من الوطنيين تحت إدارة البيض في كل مكان ، والاعتقاد السائد أن هذه الطريقة مفيدة للوطنيين بقدر ما هي مفيدة لتجارة الدولة المسيطرة وللعالم كله ، وقد يكون صحيحاً تماماً أن الهنود أو المصريين أحسن حالا اليوم مما كانوا قبل سيطرتنا الأتوقراطية ، لا في الموارد الاقتصادية وحدها ، بل وفي جوهر العدالة أيضاً ؛ بل وقد يُعزى إلينا فضل في أن كثيراً من حكامنا وموظفينا أظهروا شيئاً من الإهتمام غير المغرض بالرفاهة المباشرة للأجناس التي أخضعناها (نحن) لوصايتنا ، بيد أنه مما لا يمكن ادعاؤه بإخلاص أننا - أو أية أمة مسيحية أخرى - نحكم هذه الأجناس الدنيا على ضوء نفس المبادئ المستنيرة التي تنادى بها ونمارسها أحياناً في حكم أنفسنا ، ولا أشير هنا إلى

أساليب الحكم ، ولكن لأهدافه ؛ ففي الدول الأوروبية الأكثر استنارة ، وفي مستعمراتها الحقيقية ، لا تستغرق الاعتبارات الاقتصادية الحاضرة السياسة العامة حالياً ومستقبلاً ، رغم أنها تحتل حيزاً كبيراً بما فيه الكفاية ؛ فقد ترك بعض المجال لتأثير القوى غير الاقتصادية ، للثقافة الحقيقية للحياة البشرية والطابع البشري ، وللتقدم في النمو الفردي والاجتماعي على السواء ، وهو النمو الذي يأتي عن طريق عملية الحكم الذاتي الحر ، وتعتبر هذه شروطاً جوهرية للنمو السليم للأمة ، وهي لا تقل أهمية في حالة الأمم الدنيا ، وتتطلب ممارستها تفكيراً أكثر وتجريباً أكثر ، إن التهمة الأساسية ضد الإمبريالية فيما يتعلق بالأجناس الدنيا هي أنها لا تتظاهر حتى بأنها تطبق عليها مبادئ التربية والتقدم التي تطبقها في الوطن الأصل .

٤

إذا أخذنا - نحن أو أية أمة أخرى - على عاتقنا حقيقة مهمة العناية « بجنس أدنى » ، وتربيته بوضايتنا عليه ، فكيف نسير في تنفيذ هذه الوصاية ؟ بدراسة الأنظمة الدينية والسياسية والاجتماعية الأخرى لهؤلاء الناس وعاداتهم ، وبمحاولة تفهم عقلياتهم الحالية وقدراتهم على التكيف ، وبتعلم لغتهم وتاريخهم ، وبذلك نعمل على وضعهم في مكانهم من التاريخ الطبيعي للإنسان ، وكذلك بدراسة البلاد التي يعيشون فيها بدقة مماثلة ، وليس بالعناية بمواردها الزراعية والتعدينية فحسب ، نستطيع أن نعرف عن كذب حقيقة بيئتهم . ثم نعاملهم بعناية بحيث نكسب ما نستطيع من ثقتهم للدوافع الطيبة ، ونعارض صراحة كل المحاولات الخاصة المبتسرة التي تقوم بها الشركات المستغلة لاستغلال مناجمهم أو الحصول على امتيازات ، أو العمل بأية صورة أخرى على تشويه سلوكنا غير المفروض ؛ وينبغي أن نحاول أن يكون موقفنا موقف الناصح ، وحتى لو تطلب

الأمر ضرورة فرض شيء من السلطة ، يجب أن نحفظ بهذه القوة في الصورة الخلقية كلباً أخيراً ، وأن نجعل هنا الأول فهم ما يمكن أن نكتشفه من قوى داخلية تعمل على التقدم وتشجيع تأثيرها الحر السليم .

ويكون الهدف الذي تعمل من أجله أية سياسة مستنيرة من المساعدة المتمدنة هو النمو الطبيعي في الحكم الذاتي ، وتشجيع الصناعة على أسس تتفق والبيئة المحلية .

والآن ؛ ما هي الوقائع ؟ لم يحدث في أي مكان أن بُذلت أية محاولات جدية ، حتى من جانب بريطانيا العظمى — وهي أكبر دولة بما لا يقارن في هذا الميدان — للاستفادة من هذا النوع من البحث العلمي غير المفروض في توجيه مصير الأجناس التي تسيطر عليها^(١) . إن مطبوعات « جمعية حماية السكان الأصليين » وتقرير « لجنة الأجناس الوطنية » التي تعالج الموضوعات المتعلقة بجنوب أفريقيا ، تكشف عن الميدان الفسيح من المعلومات التي لم تُكتشف ، وعن التخطيط الذي حل حتى الآن محل البحث المنظم^(٢) ، ومن الطبيعي أن يكون الأمر كذلك ؛ فالرواد البيض في هذه البلاد نادراً ما تكون لديهم المؤهلات التي تتطلبها هذا العمل ؛ فتحيز التاجر والجندي والرحالة المحترف شديد الضرر بالدراسة الجدية غير المفروضة للحياة البشرية ؛ بينما البشر الذي أسهم فيها أكثر من الآخرين ، نادراً ما يكون لديه القدر المطلوب من الروح العلمية أو التدريب العلمي .

وجتى المعلومات التي لدينا فعلاً نادراً ما تستخدم في إلقاء الضوء على عمالية

(١) إن تكوين جمعية أفريقية ، تخليداً لذكرى مس ماري كنيجسلي لدراسة الأجناس في هذه القارة ، كان خطوة في الاتجاه السليم .

(٢) لا يقصد هنا توجيه أية استهانة بالعمل الممتاز الذي تقوم به الجمعية واللجنة المذكورتان ، فقد عالجنا ما لديهما من مادة بدقة وبطريقة جيدة ، إن البحث الأصيل هو ما ينتصهما .

حكم الأجناس الوطنية وتوجيهها ، وهناك في الواقع علامات تشير إلى بدء يقظة الفهم في مناطق معينة من الامبراطورية ؛ فقد استعمل بعض الإداريين - مثل سير جورج جراي ، ولورد ريبون ، وسير مارشال كلارك - التعاطف والمعرفة في إقامة تجارب في الحكم الذاتي بعناية . كما أن صورة الحماية التي مارسناها على باسوتولاند ومنطقة الكهاما في جنوب أفريقيا ، وإعادة إقليم ميزوري إلى الحكم الوطني ، والاهتمام الواضح بالامتناع عن التدخل في السياسة الداخلية للإمارات الوطنية في الهند ، كانت كلها دلائل طيبة على سياسة أكثر استنارة .

وهناك - بصفة خاصة - تحول واضح في اتجاه المشاعر التحررية فيما يتعلق بحكم الأجناس الدنيا ؛ ففكرة أنه لا يوجد سوى نظام سليم عادل عقلي واحد للحكم يصلح لجميع الظروف وجميع الناس ، وأن هذا النظام هو ما يتمثل في أنظمة بريطانيا العظمى النيابية الانتخابية ، وأن واجبنا هو فرض هذا النظام ، بأسرع ما يمكن ، وبأقل تعديلات ممكنة ، على الأجناس الدنيا بدون أي اعتبار لتاريخها وقدراتها ومشاعرها الحالية ، أخذت هذه الفكرة تختفي في بريطانيا العظمى ، وإن كانت الإمبريالية الأمريكية الجديدة العنيدة ما زالت معرضة للهجوم على أساس أن الأمريكيين يعتقدون أن الولايات المتحدة رسالة هي حمل مدنية (المعلبات^(١)) إلى « الوثنيين » .

فإدراك أن هناك عدة سبل إلى المدنية ، وأن اختلاف البيئة والقومية تقضى باستبعاد فرض أنظمة غريبة في عجلة بدون اعتبار لعامل الاستمرار ، أو انتقاء الأجهزة والصور القائمة . هذه الاعتبارات ذات الطابع العلمي والإنساني الأصيل بدأت تتبلور في المطالبة بأن تؤمن الأجناس الوطنية داخل امبراطوريتنا

(١) يقصد بها : الأشياء المحفوظة في علب .

على حرية النمو الذاتي بقدر أوفى . وأن تقتصر الحكومة الإمبراطورية في تدخلها على حمايتها ضد الأعداء من الخارج ، والمحافظة على عناصر النظام في الداخل .

وأفضل ما يصور لنا السياسة «الإمبراطورية» الحقيقية هو حالة باسوتولاند التي أنقذت في سنة ١٨٨٤ من مشروعات مستعمرة الكاب العدوانية ، التي أثارها المستغلون الصناعيون .

فهناك كان يقوم بالحكم الإمبراطوري البريطاني مندوب مع بعض القضاة البريطانيين للحكم في الجرائم الخطيرة ضد النظام ، وهيئة صغيرة من الشرطة الوطنيين تحت إمرة ضباط بريطانيين . وفيما عدا ذلك بقيت الأنظمة السياسية والاقتصادية القديمة قائمة — الحكم بواسطة الرؤساء الوطنيين تحت إشراف رئيس أعلى خاضعين للسيطرة ، أو النفوذ غير الرسمي للرأى العام في جمعية وطنية ، أما الإدارة العادية ، وهي مكونة في الغالب ، لتوزيع الأراضي ، والقضاء العادى فقد تُركا للرؤساء الوطنيين .

« ومنذ سنة ١٨٥٥ حرّم « موشيش » عادة « البحث عن الساحرات » والآن قضت السلطات البريطانية على الأنواع الضارة ، أو العدوانية من احتفالات قبائل (الكفرة) . وعدا ذلك لا تتدخل إلا بأقل قدر ممكن في حياة الوطنيين ، معتمدة على الوقت ، والسلام ، والمبشرين لتمدين الشعب بالتدريج . ولا يسمح للأوروبيين بامتلاك الأرض ، بل لا بد من الحصول على ترخيص حتى لفتح متجر . كما لا تُستغل أى مناجم ؛ إذ لا يُسمح للباحثين عن المعادن من الأوروبيين بالدخول بحثاً وراء المعادن ؛ لأن سياسة السلطات هي المحافظة على البلاد للوطنيين ، ولا يزعج رؤساء القبائل مثل ظهور هؤلاء السادة المنقبين بين الفينة والفينة ، فهم سرعان ما يجردونهم مما يملكون لو ترك لهم المجال .

وتفيد هذه العبارات في تحديد الاتجاه الذى انحرفت عنده معظم إمبرياليتنا عن المثل الأعلى « للوصاية من أجل المدنية » .

إن أكبر وأخطر صراعات جنوب أفريقيا هو ذلك الذى بين سياسة باسوتولاند ، سياسة جوهانسبرج ورودسيا ؛ لأننا فى هذا الصراع نستطيع ، أكثر من أى جهة أخرى ، أن نضع أصبعنا على الفرق بين الإمبريالية « السليمة » ، التى تكرر نفسها لحماية « الجنس الأدنى » وتربيته ونموه الذاتى ، والإمبريالية « الحمقاء » ، التى تسلم هذه الأجناس إلى الاستغلال الاقتصادى للمستعمرين البيض الذين سيستخدمونها « كأدوات حية » ، ويستخدمون أراضيها كمستودعات للتعدين ، أو لكنوز أخرى مربحة .

(٥)

ومن المستحيل تجاهل حقيقة أن هذه الإمبريالية « السليمة » تعرضت للفساد فى أصولها التاريخية فى كل بقعة من بقاع الأرض تقريباً . فالإمبريالية الأولى كان لها دافعان رئيسيان : شهوة « الكنوز » ، وتجارة الرقيق .

إن الذهب والفضة والماس واليواقيت والآلىء والأحجار الكريمة الأخرى ، وهى أكثر صور الثروة المنقولة تركيزاً واحتمالاً ، التى يستطيع بواسطتها الرجال أن يحصلوا على الثراء ، عن طريق الحظ ، أو الخداع ، أو القوة ، فى رحلة مغامرة واحدة — كانت هذه الأشياء منذ عهود صور وقرطاجنة السحيقة ، هى التى توجه التيار الرئيسى للاستكشاف الخاص ، والقومى على السواء ، وهى التى وضعت أسس السيطرة البيضاء على الأجناس الملونة . فن « أوفير » و « جولدكوندا » و « الأورينوكو » إلى « الآشانتى » و « كبرى » و « كلوندايك » و « الترנסفال »

و « الماشونالاند » كانت نفس القصة تتكرر ، وأضيف إلى المعادن النفيسة النحاس ، والقصدير منذ اليهود الأولى بوصفهما دوافع للمغامرات التجارية القريبة والأقل خطورة ، ورفعت اقتصاديات الآلة في الأجيال الأخيرة مناجم الفحم والحديد إلى مستوى الكنتوز الجديرة بالاستيلاء ، والاستغلال بواسطة الأمم المتقدمة . بيد أن الذهب ما زال يحتفظ بمركزه بوصفه مركز الجاذبية الأخاذ بالنسبة للإمبريالية .

ولكن إلى جانب هذه الدوافع كانت هناك رغبة ، كان تأثيرها عملياً على نطاق أوسع حتى من هذه الدوافع ، وهي الرغبة في الحصول على عدد من الرقيق ، أو العمال العبيد . وقد كانت تجارة الرقيق أولى التجارات في تاريخ العالم وأوسعها انتشاراً ، وأكثرها ربحاً ، وكانت الصور الأولى للتوسع الإمبريالي لا توجه إلى احتلال البلاد الأجنبية وحكمها بصفة دائمة بقدر ما كانت موجهة إلى أسر أعداد كبيرة من العمال العبيد لنقلها إلى البلد الغازي . وكانت الإمبريالية القديمة عند الدول الإغريقية وروما تقوم إلى حد كبير جداً على هذا الدافع نفسه ، فالإغريق والرومان لم ينشئوا مستعمرات دائمة بين البرابرة الذين غزؤهم إلا فيما ندر ، بل كانوا يكتفون بفرض السيطرة العسكرية والوظيفية مما يكفي للحفاظ على النظام ، وضمان الحصول على الجزية ، ثم كانوا يأخذون أعداداً كبيرة من الرقيق إلى بلادهم لاستغلال عملهم . وكانت المدن الإغريقية في الغالب مدناً بحرية وتجارية وصناعية ، وكانوا يستخدمون الرقيق الذي يحصلون عليه من تجارتهم مع الشرق ، أو من الأراضي الداخلية في تراقيا في سفنهم وموانئهم ، وفي مناجمهم وكمال وصناع في مدنهم :

أما روما التي كانت عاصمة دولة زراعية ، فقد استخدمت رقيقها في « نظام المزارع » ، وهكذا كانت تطرد بهذه اليد العاملة الرخيصة ، الفلاحين الذين كانوا يرغبون على الذهاب إلى روما حيث يُعالون أساساً من الصدقة العامة التي تؤخذ من الجزية المفروضة على البلاد الأجنبية التي غزوها .

وقد ظلت الإمبريالية الحديثة اليوم على نفس النمط في جوهرها فيما يتعلق . « بالأجناس الدنيا » . إنها تستعمل أساليب أخرى ، وتحقق فيها دوافع أكثر إنسانية من وطأة سيطرة الجشع الاقتصادي . ولكن التحليل يكشف عن نفس الطابع في الأعماق . فحينما وجد البيض من « الأجناس الأسمى » همجاً أقوياء الأجسام ، أو أجناساً دنيا في حوزتهم أرض تحتوي على معادن غنية ، أو موارد زراعية أرغموا الجنس الأدنى — كلما كانوا أقوياء بما فيه الكفاية — على أن يعمل لفائدتهم ، إما بتنظيم عمل هذا الجنس في أرضه ، أو بإغرائه بالعمل مقابل عائد غير متساو ، أو بنقل أفراد منه مستعبداً للخدمة في بلاد أخرى ، حيث يمكن استغلال قواهم العاملة بصورة أكثر ربحاً . فاستعمال القوة الامبراطورية لإرغام « الأجناس الدنيا » على الدخول في تجارة ، هو عادة أول مراحل الإمبريالية . والصين في هذا الصدد هي المثال الكلاسيكي في العصور الحديثة ، الذي يصور لنا الانحدار المتدرج الذي تنتقل بواسطته الأمور من التجارة في فترات متقطعة إلى « المعاهدات » وفتح الموانئ للتجارة والسيطرة على الجمارك ، وحقوق التجارة في الداخل ، وامتيازات التعدين والسكك الحديدية نحو المضم ، والاستغلال العام للموارد الآدمية والطبيعية .

إن تجارة الرقيق ، أو أسر الوطنيين عنوة ، ونقلهم من بلادهم إلى بلاد أجنبية قد اختفت تقريباً في صورتها السافرة من معاملات الأمم الغربية

(باستثناء حالة بلجيكا في الكونغو^(١)) ، وكذلك أيضاً تسخير الشعوب المهزومة في العمل كآرقاء في بلادها هي .

فقد تغير الأساس الاقتصادي لاستغلال الأجناس التابعة كله مع الظروف الحديثة للحياة والصناعة . والتغير ذو شعبتين : فالوضع القانوني للرقائق قد نحى عن مكانه إلى وضع العامل الأجير ، وأحسن طريقة مربحة لاستغلال الأجناس التابعة هي استخدامها في تنمية موارد أرضها تحت سيطرة الرجال البيض ولفائدتهم .

« في الأزمنة الماضية كان صاحب العمل لا يترك بلاده - إذا استطاع - ليستخدم الليبيين ، أو الإسكثيين في بلادهم الأصلية . فهو إذا ترك بلاده لايسهل عليه الرجوع إليه ، بل يكون كالمفقى تقريباً . وهو أيضاً لم يكن يسيطر على عبيده بدرجة كافية في بلادهم . فهم إذا كانوا جميعاً ينتمون إلى أمة واحدة وقيمون في بلادهم ، فقد يتمردون أو يهربون . وإذا كانت هناك حكومة قوية تحول دون ذلك ، فإنه يكون أسهل بكثير على أى الأحوال أن يهرب الرقيق أفراداً ، وهذا اعتبار له أهمية قصوى دائماً . أما في العصور الحديثة فالسهولة المتزايدة لوسائل المواصلات جعلت في وسع الرجال البيض أن يرحلوا إلى الخارج إلى جميع بقاع الأرض دون أن يمرضوا لنفى حقيقى ، ودون أن يفقدوا الأمل

(١) بيد أن الرق ما زال موجوداً (١٩٠٢) في بحية زنجبار وبمجا البريطانية (رغم المرسوم الذى أصدره السلطان في سنة ١٨٩٧ بإلغاء الرق) وتعرف المحاكم البريطانية بهذا الوضع . وتقول مس املى هتشنسون ، التى كانت تعمل مع « إرسالية الأصدقاء الصناعية » في بمجا : إنه قد مضى خمس سنوات على إلغاء الوضع القانوني للرق في زنجبار وبمجا . ومع ذلك فالجميع ، بما فيهم أولئك الذين يريدون بشدة أن يكون تقدم التحررية ببطء ، غير راضين عن الأوضاع الحالية . فمن بين ٢٥٠٠٠ رقيق في بمجا لم يحرر سوى أقل من ٥٠٠٠ حتى الآن في ظل المرسوم . (الاجتماع السنوى لجمعية مناهضة الرق — ٤ أبريل سنة ١٩٠٢) .

في العودة إلى بلادهم عندما يريدون . وحكوماتنا - إذا قيست بالمعايير القديمة - قوية إلى حد الإعجاز ، وأسلحتنا المتفوقة تجعل التمرد مستحيلا تقريبا .

ومن ثم فنحن لانحاول استيراد الزنوج ، أو الصينيين ، أو أهالي الجزر الجنوبية إلى بريطانيا العظمى . فمعارضة الطبقات العاملة لدينا ستكون عنيفة ، وحتى إذا أمكن التغلب على هذه العقبة ، فإن الرجال الملونين سيموتون بسرعة في جونا ، ولذلك فإن جميع الظروف الاقتصادية تحبذ استخدام الملونين في بلادهم^(١) .

بيد أن هذه النتيجة في حاجة إلى تحديد كثير فيما يتعلق بحالة المستعمرات الأوروبية . فرغم أن الأمم « الامبراطورية » لاتجلب الأجناس الخاضعة إلى سوق العمل في بلادها، إلا أنها تدفع سيلا متزايدا باستمرار من العمال إلى التنقل بين الأجزاء الخاضعة المختلفة في امبراطورياتها . فعملية الهجرة بناء على عقود « عمال التراحيل » مألوفة إلى حد كبير في الوقت الحاضر . وقد غُذيت مستعمرة كوينزلاند البريطانية ، وكالادونيا الفرنسية الجديدة بعمال من أبناء الجزر الجنوبية . واستخدمت تجارة الناتال وزراعتها العمال الهنود إلى حد كبير ، ووجد العمال الصينيون الأحرار ، وذوو العقود طريقهم إلى مستعمرات المضائق وبورما وبورنيو، وغينيا الجديدة ، وأجزاء من استراليا ، وأمريكا ، وجزر المحيط الهادى ، وأفريقيا الاستوائية . وهناك مثل يستلفت الأنظار لهذه الحركة في النظام المتبع في نقل العمال الصينيين بعقود لاستغلال مناجم الترسفال . ومع ذلك فما زال صحيحا أن الاتجاه العام الحديث هو إلى استخدام الملونين في بلادهم ، أو في بلاد مجاورة حيث يستطيعون التكيف بسهولة مع جوها، وظروفها الطبيعية الأخرى .

يبد أن الظرف الاقتصادي الأساسي الذي يجذب هذا الاتجاه ليس هو زيادة الاستعداد لدى الرجال البيض الحديثين للإقامة في الخارج بعض الوقت ، بل هو الطلب المتزايد باستمرار على البضائع الاستوائية ، وفائض رأس المال الضخم من الدول الصناعية الحديثة الذي يسعى وراء الاستثمار في كل مكان في العالم حيثما توجد يد عاملة رخيصة يمكن استخدامها في موارد طبيعية غنية .

إن الأقدمين كانوا يحملون الأجناس الدنيا إلى بلادهم ؛ لأنهم كانوا يستطيعون استغلال عملها ، ولكن لم تكن بهم حاجة إلى أرضها . أما نحن المحدثون فنريد من الأجناس الدنيا أن تستغل بلادها لمصلحتنا . فالرغبة في المحصولات الزراعية الاستوائية مثل الأرز والشاي والسكر والقهوة والمطاط الخ - وهي الرغبة التي أثارتها التجارة في أول الأمر - قد نمت بسرعة وقوة بحيث أصبحت في حاجة إلى كميات أكبر ، ومصادر يعتمد عليها أكثر ، مما يمكن أن تتيحه لنا التجارة مع الأجناس التي لا تعرف النظام بدرجة كافية . ومن ثم كان لا بد لنا من تنظيم هذه الصناعات بواسطة العلم الغربي ورأس المال الغربي ، ومن البحث عن مصادر جديدة . وينطبق نفس الشيء على الموارد المعدنية في الأراضي التي تملكها أجناس دنيا ؛ فرأس المال الغربي ومطاقة الغرب المستغلة يطالبان بالحق في التنقيب عنها وتنميتها . ويصور لنا هذا الاتجاه بوضوح تاريخ الإمبريالية الحقيقي بوصفها متميزة عن الاستعمار ؛ فقد كان أول اتصال منظم لنا بالأجناس الدنيا عن طريق الشركات التجارية ، التي منحت بعض سلطات الاستقرار ، وبعض حقوق الحكم بواسطة وثائق رسمية باعتبار أن ذلك من مستلزمات تحقيق الغرض الأساسي لها ؛ وهو الاتجار مع السكان الوطنيين ، ولم يكن ما حدث من استقرار على نطاق ضيق في أول الأمر من أجل التوسع السياسي ، أو الاستعمار الحقيقي لبلاد جديدة ، بل من أجل التجارة .

وكان هذا هو الحال حتى في أمريكا مع شركتي لندن و بلايموث ، ومع شركة خليج ما ساشوستس ، وشركة خليج المهندسون ، ولو أن بعض الدوافع الاستعمارية الأخرى بدأت تنبثق بسرعة . وكان أول دخول لنا في جزر الهند الغربية بواسطة محلة تجارية أنشأتها شركة لندن في باربادوس ، وكان أساس إنشاء امبراطوريتنا العظيمة في الشرق هو العمليات التجارية التي قامت بها شركة الهند الشرقية ، بينما كان أول اتصال لنا بساحل الذهب بواسطة شركة أفريقيا الملكية في سنة ١٦٩٢ . وكانت فرنسا وهولندا مدفوعتين بنفس الأغراض ، وكانت المحلات الاستوائية ، وشبه الاستوائية التي انتقلت فيما بعد من أيديهم إلى أيدينا خاضعة لسيطرة التجارة ولحكم يقوم صراحة على الاستغلال التجاري^(١) .

وكما اقتربنا من العهود الحديثة يحتل استثمار رأس المال ، وتنظيم العمال الوطنيين في الأرض ، ونظام المزارع مكاناً أكثر بروزاً في سياسة الشركات الجديدة ، ولا تعد شركة شمال بورينو البريطانية ، وشركة شرق أفريقيا ، وشركة جنوب أفريقيا البريطانية هيئات تجارية أساساً ، بل تركزن نفسها أكثر فأكثر للسيطرة على الموارد التعدينية والزراعية ، واستغلالها بواسطة عمال وطنيين تحت إشراف البيض ؛ لتزويد الأسواق الغربية . وفي معظم أنحاء العالم تكونت النواة التي نمت منها الإمبريالية على أساس دافع تجاري بحث أو متميز ، فصارت «المحلات» التجارية الأولى محلات صناعية تزداد حولها الأرض وامتيازات التعدين : محلات صناعية تنطوي على استعمال القوة للحماية . وللحصول على امتيازات جديدة ولمنع خرق الاتفاقات ، أو العبث بالنظام أو لمعاقبة مرتكبيهما ؛ ثم تدخل مصالح أخرى سياسية ودينية ، بصورة متزايدة ، وتأخذ المحلات

(١) انظر موريس « تاريخ الاستعمار » المجلد الثاني ص ٦٠ وما بعدها .

التجارية الأصلية طابعاً سياسياً وعسكرياً أقوى ، وتستولى الدولة على أعنة الحكم من يد الشركة ، وتتحول محمية غير واضحة الحدود إلى صورة مستعمرة بالتدريج .
ونجد أمثلة قريبة العهد لهذا التطور في سيراليوني وأوغنده ، وفي المستقبل القريب ، روديسيا .

(٦)

إن التاريخ الفعلي للعلاقات الغربية بالأجناس الدنيا التي تشغل أراض أنشأنا فيها محلات استقرار يلقى - إذن - ضوءاً غريباً على نظرة « الوصاية من أجل المدنية » فعندما يقترب الاستقرار من حالة الاستعمار الحقيقي ، ينبي ذلك عادة عن استئصال الشعوب الدنيا ، إما بالحرب ، أو بالمذابح الخاصة ، كما حدث في حالة قبائل البوشمن الأستراليين ، والبوشمن الأفريقيين والهوتنتوت والهنود الحمر والماووري ، أو بفرض عادات متحضرة عليهم ، وهي لا تقل عن الحرب والمذابح في تدميرهم^(١) . وهذا ما يعنيه القول بأن « الأجناس الدنيا » تنحو إلى الاختفاء عندما تتصل « بالأجناس الأسمى » . أما مدى ما في هذه العملية من « طبيعة » أو « ضرورة » فننتبينه من حقيقة أن « الأجناس الدنيا » التي تختفي هي تلك التي لا ترجى فائدة من استغلالها بواسطة المستمرين البيض المتفوقين ؛ إما : لأنها « همجية » إلى حد لا يسمح بالتصنيع الفعال ، ولأن الطلب على العمل لا يقتضى وجودها .

(١) يقول مستر برايس في (محاضرة رومين سنة ١٩٠٢ ص ٣٢) : « لقد قيل لي في هاواي إن هبوط عدد السكان الوطنيين من ٣٠٠.٠٠٠ نسمة في عهد كابتن كوك إلى حوالي ٣٠.٠٠٠ في سنة ١٨٨٣ ، يرجع في الغالب إلى إحلال الأكواخ الخشبية محل الأكواخ القديمة التي كانت جدرانها ، المصنوعة من الخشائش الطويلة ، تسمح بتهوية طبيعية . وإلى استعمال الملابس التي لم يكن الأهالي - الذين تعودوا على العري الكامل سوى من قطعة صغيرة حول وسطهم - يفكرون في تغييرها ، أو تجفيفها عندما تبتل من الأمطار . »

فحيثما تستقر الأجناس الأسمى على أراض توجد بها أجناس أدنى يمكن استغلالها في الأعمال اليدوية في الزراعة ، والتعدين ، وأعمال الخدم ، لا تأخذ هذه الأجناس في الانقراض بل تفحو إلى تكوين طبقة من المستعبدين . ولا ينطبق ذلك على البلاد الاستوائية وحدها حيث لا يستطيع البيض تكوين مستعمرات حقيقية ويعملوا وينشئوا عائلات مطمئنة قادرة على العمل . وحيث لا بد أن يُترك العمل اليدوي « لللونين » يقومون به ؛ إذا كان هناك من سيقوم به أصلا ، بل وحتى في البلاد التي يستطيع البيض الاستقرار فيها . كما في أجزاء من جنوب أفريقيا والأجزاء الجنوبية من الولايات المتحدة أيضا .

وكما دخلنا هذه البلاد من أجل التجارة بقينا فيها من أجل الاستغلال الصناعي ، وأرغمنا العمال من الأجناس الدنيا على العمل من أجل مصلحتنا المادية . وهذه هي الحقيقة الأساسية للإمبريالية في حدود تعلقها بالسيطرة على الأجناس الدنيا ؛ فعندما لا تقتل هذه الأجناس يُفرض عليها الخضوع بالقوة لأهداف سادتهم البيض .

ولم يختلف الجوهر الاقتصادي بإلغاء الشكل القانوني للرق . وليس الذي أصر عليه هنا هو الموضوع العام الخاص بمدى ما في كل عمل مأجور من طابع العبودية ، بل هو تقرير أن الإمبريالية تقوم على « السخرة » ، وتوجد من أجلها ، وأعني بالسخرة العمل الذي لا يمكن أن يقوم به الوطنيون إلا تحت الإرغام الشخصي المباشر ، أو غير المباشر من جانب سادتهم البيض .

وهناك أساليب كثيرة « للتسخير » .

فكلما أثير موضوع التنمية الاقتصادية للأراضي الاستوائية ، أو شبه الاستوائية من أجل أغراض الزراعة ، أو الصناعة يواجه السادة البيض نفس

المشكلة . إن تقرير « لجنة الانتقاء » التابعة لمجلس العموم في سنة ١٨٤٢ عن حالة جزر الهند الغربية بعد تحرير العبيد تضع المشكلة في عبارة مختصرة وافية :

« إن العمال أصبح في مكنتهم أن يعيشوا براحة ، ويكونوا ثروة دون أن يكونوا مضطرين - في معظم الأحوال - إلى العمل في أراضي المزارعين أكثر من ثلاثة ، أو أربعة أيام في الأسبوع ، ومن خمس إلى سبع ساعات يوميا ، بحيث لم يعد لديهم حافز كاف للقيام بكمية مناسبة من العمل ، والسبب في هذه الكمية غير المناسبة من العمل (كم رجلا أبيض في جزر الهند الغربية يعملون من خمس إلى سبع ساعات يوميا ؟) هو أنهم يستطيعون الحصول على أجور مرتفعة ؛ ويُعزى هذا إلى « الشروط السهلة التي يستطيع بها الزوج الحصول على حق استعمال الأرض » وباختصار ، إن اللجنة اعتبرت أن « رخص الأرض كان السبب الرئيسي في المصاعب التي أثرت ، وأن هذا الرخص نتيجة طبيعية لزيادة الأرض الخصبة عما تتطلبه حاجات السكان الحاليين » .

فالزنجي لا يعمل أكثر من خمس إلى سبع ساعات يوميا في مقابل أجر مرتفع ؛ لأن لديه فرصة اختيار الحصول على معاشه من أرض خصبة يملكها . ونفس هذه المشكلة تواجه السادة البيض في كل مكان تملك فيه الأجناس الدنيا من الأرض الزراعية ما يكفي لمستوى حياتهم المنخفض غير التقدمي ، فهم إما لا يعملون مطلقا من أجل الأجور ، أو لا يعملون مدة طويلة بالقدر الكافي ، أو مقابل أجور منخفضة بالقدر الكافي .

ويقول الأستاذ آيرلاند « إن المسألة ، باختصار هي هذه : ماهي الوسائل الممكنة لحل سكان المناطق الاستوائية على القيام بعمل منتظم مستمر إذا كانت

الظروف المحلية تسمح بإشباع جميع ما يطمح إليه الناس مما تجود به الطبيعة بسخاء دون حاجة إلى بذل مجهود كبير .

ولست هناك سوى قوتين اقتصاديتين حقيقتين يمكن أن تدفعا مثل هذه اليد العاملة إلى سوق العمل : إحداهما زيادة السكان مع تزايد الصعوبة في الحصول على معاش كامل سهل من التربة ، والثانية هي ضغط حاجات جديدة وارتفاع مستوى الاستهلاك .

وقد تُعتبر هاتان القوتان الحافزين الطبيعيين ، والمشروعين للعمل بأجر ، وهما تمارسان تأثيرا حتى في معظم البلاد الاستوائية ، خاصة حيثما يكون المستوطنون من البيض قد استولوا على جزء كبير من أحسن الأراضي ؛ ولكن هذين الحافزين ضعيفا الأثر لدى أدنى الأجناس ؛ حيث يحد ارتفاع معدل الوفيات من نمو السكان ، ويساعد على ذلك قتل الأطفال والحروب ؛ وحيث تتكون الحاجات الجديدة ، يبطئ ؛ بيد أنهما يمارسان تأثيرهما بقدر كاف من الكفاية لدى الشعوب الأكثر تقدما . إلا أن هذه القوة الطبيعية - لسوء الحظ - بطيئة ولا يمكن استعمالها كثيرا ؛ ولكن رجال الصناعة البيض في عجلة لتنمية البلاد ثم العودة بأرباح ضخمة سريعة . وحالة أفريقيا الجنوبية نموذجية في هذا المجال . فهناك كثيرون من أجناس البانتو التي لديها قدرة لا بأس بها على تعلم الحاجات الجديدة ، وعلى استعداد للقيام بعمل مأجور لإشباع هذه الحاجات ؛ وكثيرون منهم خاصة قبائل الباسوتو ، قد اكتظت بهم الأرض المخصصة لهم فهم على استعداد للرحيل بعيدا في طلب الأجور الطيبة . بيد أن مطالب صناعة التعدين الضخمة ، التي نمت في فترة سنوات قليلة نموا هائلا ، لا تستطيع انتظار تأثير هذه الحوافز الطبيعية . فأصحاب المناجم

يزيدون زيادة غير طبيعية في سوق العمل . والنتيجة أن تُبذل جهود متلمهة للتنقيب في قارتي أفريقيا، وآسيا سعيا ل جلب كتل بشرية من الزانباريين والعرب ، والعمال المهنود والصينيين وغيرهم بإحلال أساليب مستورة من الإكراه السياسى ، أو الخصاص محل الضغط الاقتصادى الطبيعى .

وأبسط صور هذا الإكراه هى استعمال القوة المسلحة على الأفراد من الوطنيين « لإرغامهم على الدخول » كما يتبين من أساليب شركة امتياز جنوب أفريقيا قبل سنة ١٨٩٧^(١) ، التى كانت ترسل عند مالا يقلح رؤساء القبائل فى توريد العمال ، شرطة من الوطنيين « لجمع اليد العاملة » .

وفى عدا الطابع غير القانونى الذى يتسم به هذا النظام لا شىء يفرق بينه وبين « السخرة » ، أو العمل الإجبارى القانونى المفروض على الأهالى فى الناتال أو « مرسوم العمل الإجبارى » الذى أقره المجلس التشريعى فى ساحل الذهب فى ديسمبر سنة ١٨٩٥ ، وهو الذى أعاد إلى الحياة عادة مندثرة كان بمقتضاها « أفراد الطبقة العاملة مجبرين على تقديم العمل للأغراض العامة عندما يُطلب إليهم ذلك بواسطة رؤساء القبائل ، أو الزعماء الوطنيين الآخرين » ، ويمنح الحكومة سلطة إرغام رؤساء القبائل على توريد العدد الذى تتطلبه حملة كوماس التى كان يجرى لها الاستعداد^(٢) .

(١) يقول سيرريتشارد مارتين فى تقريره إنه مقتنع « بأن المندوبين حاولوا ، وأولاً ، أن يحصلوا على اليد العاملة عن طريق زعماء القبائل ، ولكنهم عندما فشلوا فى ذلك حصلوا عليها بالقوة » . ويعترف هاوارد هنسامان فى دفاعه عن إدارة الشركة فى كتابه « تاريخ روديسيا » (بلاكوود وأولاده) بهذا النظام ويصفه هكذا : « فى روديسيا يؤخذ الفرد من الأهالى الذين يرفضون العمل (بأجر) أمام المندوبين ثم يرسلون إلى منجم ما ، أو مشروع من المشروعات العامة القريبة ويدفع لهم أجر ، يبدو لهم كبيراً جداً ، ويوفر لهم المأكل والمسكن ثم يسمح لهم بعد ثلاثة أشهر بالعودة إلى موطن قبيلة الأصل حيث يسمح له بالبقاء بقية العام » (ص ٢٥٧)

(٢) انظر مثلاً « البيض والسود فى أفريقيا » تأليف فوكس بورنه ص ٦٣ .

فالخدمة العسكرية ، إذا استعرتنا تشبيهاً من عرف نظام التجنيد « المتحضر »
في أوروبا ، تُستعمل ، لاقى الطوارئ وحدها - كما في حملة كوماسي وفي غزواتنا
في جنوب أفريقيا - حيث تعرض الوطنيون في كل مكان « للضغط » عندما
أخفقت الحوافز الاقتصادية الطبيعية ، بل وفي توفير اليد العاملة للصناعة بصورة
منتظمة . والمثل الكلاسيكي لذلك هو حالة دولة الكونغو الحرة ، حيث فُرض
على السكان توريد أعداد معينة من الأفراد « للمليشيا » لأغراض الدفاع اسماً ،
ولكن في الحقيقة لخدمة الدولة وشركة الامتياز في « المطاط » والصناعات
الأخرى .

ففي مواجهة المراسيم التي لم تُتْلَغ ، والتي تمنح « حماية خاصة للسود » وتقرر أن
« الرق ، حتى في الخدمة المنزلية لن يُعترف به رسمياً » ، أنشئ نظام من التجنيد
« المتطوع » و « المليشيا » لاستعماله في إنشاء المزارع وأعمال المنافع العامة .
وهناك العديد من الشهود يؤيدون صحة تعليق مستر فوكس بورن ودقته إذ يقول :
« إن القوة العامة ، بما تضمنه من مزارعين جنود وآخرين تابعين لها ، عندما
لا تكون مشغولة بالحملات العسكرية ، يُستخدم أفرادها كمشرفين على ما يكاد
يكون فعلاً فرقاً من الرقيق ، أو كمحصلين للجزية من السكان الأصليين التمسعين
الذين أنكر عليهم الحق في أن يعيشوا في بلادهم دون أن يدفعوا كثيراً مقابل
هذا الامتياز^(١) » .

وما دام الغرض من « السخرة » هو استخدامها مجرد وسيلة لتحقيق الدخل
للدولة - أي نوع من الضرائب العينية - لا يمكن اتهامها بأنها ظالمة ، أو مستبدة
في جوهرها ، مهما كانت عرضة لإساءة الاستعمال في التطبيق . فكل الضرائب
سخرة ، سواء حصلت الضريبة نقداً أو سلماً أو خدمات . وعندما تكون مثل

(١) « الرق وما حل محله في أفريقيا » ص ١١ .

هذه السخرة مقتصرة على حاجات حكومة منظمة تنظيماً حسناً وتُحصل بعدالة وإنصاف ، فإنها لا تنطوي على أى اضطهاد خاص ؛ إذ أن ما فيها من عبودية يوجد في كل صور الحكم .

ولكن الحال يختلف عندما تخضع القواعد والضرائب الحكومية لأغراض الربح التجاري ، حيث تُسن القوانين ، وتُفرض الضرائب ، ويُستخدم جهاز الإدارة للحصول على عدد ضخم ورخيص ومنتظم وكفء وخاضع من العمال لشركات ، أو أفراد خاصين ، من المشتغلين بالتعدين والزراعة والصناعات الأخرى بقصد تحقيق ربح خاص .

إن المستوطنين البيض عندما يجدون « أجناساً دنيا » تشغل أراضى غنية في مواردها الزراعية ، والمعدنية وغيرها ، يتعرضون لإغراء مزدوج . فهم يريدون الاستيلاء على الأرض والسيطرة على عدد من الأيدي العاملة الوطنية الرخيصة لاستغلال هذه الموارد تحت إشرافهم ونفائدتهم . فإذا كان الأهالي من نوع منحط أكثر مما ينبغي ، أو من نوع لا يسهل ترويضه بحيث يُدرب على العمل الجدى ، فلا بد أن يعادوا أو يُستأصلوا ، كما حدث في حالة الرجل المنحطين من قبائل البوشمن في استراليا وجنوب أفريقيا ، والزنوج الأقزام ، والبورورو والفيرا .. الخ ، بل وحتى هنود أمريكا الشمالية . فالحروب والاعتقال والمشروبات الروحية الشديدة ، والأمراض التناسلية ، والأمراض الحضارية الأخرى هي الأدوات الرئيسية للدمار التى تُجمع عادة تحت عنوان « الاتصال بـمدنية متفوقة » . وتنتقل الأرض ، التى أُخلت بهذه الطريقة من الأهالي ، إلى أيدي البيض . ولا بد للرجال البيض عندئذ من أن يعملوا فيها بأيديهم ، أو أن يجلبوا إليها شعوباً دنيا أخرى نشطة تستغلها لهم ، كما هو الحال في العمال الزنوج الذين جُلبوا إلى الولايات المتحدة ، وجزر الهند الغربية ، أو عمال التراحيل الذين جُلبوا إلى الناتال وغيانا البريطانية .. الخ .

ولكن عندما تكون « الأجناس الدنيا » ممن يمكن حملهم على العمل المجزى في أرضهم ، كفلاحين ، أو معدنين ، أو خدام ، تدفع المصلحة الذاتية البيض إلى وضع نظام « السخرة » لتحقيق أهدافهم . ويستطيع الأهالي في معظم البلاد الاستوائية وشبه الاستوائية أن يحصلوا على معاش مزيج معقول من الأرض بعملهم وعائلاتهم . فإذا أريد حملهم على القيام بعمل مقابل أجر للسلطة البيض ، فلا بد من وضع حد لذلك . ومن ثم تتعرض الحكومة للضغط حتى تجعل من المستحيل بالنسبة للأهالي أن يعيشوا — كما كانوا من قبل — على الأرض ؛ فتصبح أرضهم ، وكذلك ماشيتهم لو كانوا من الرعاة الرحل ، موضع هجوم .

إن قانون تورينز الذي بمقتضاه طُبق في سنة ١٨٥٢ مبدأ « نزع الملكية للصالح العام » على جنوب استراليا بطريقة تجعل البلاد كلها تقريبا من أراضي التاج — وإن كان القصد منه ليس سيئاً — هياً سابقة هدامة لا لاعتداءات المستوطنين البريطانيين فحسب ، بل للمساوي البشعة التي ارتبكها المغامرون الباجيكيون في الكونغو أيضاً . فالمستوطنون والمستكشفون البيض يعتقدون ، مستخدمين حيلة قانونية أحياناً ، والقوة الخاصة ، أو الخداع أحياناً أخرى ، على أراضي الأهالي الخصب ، أو التي تحتوي على معادن ، ويدفعونهم إلى أراض أقل خصوبة ويحشدونهم في أماكن مخصصة لهم ، ويمنعونهم من ممارسة عاداتهم في التنقل للرعى ويعملون — بذلك — حصولهم على معاشهم بالوسائل الوحيدة التي يعرفونها أكثر صعوبة .

وهدف من الأهداف الرئيسية لهذه السياسة ، ونتيجة من نتائجها المألوفة ، أن يُحمل الأهالي ، أو يُرغمون على إحلال العمل مقابل أجور ، كلياً أو جزئياً ، محل الحياة القبلية القديمة على الأرض . وكثيراً ما يعترض أولئك الذين لا يعرفون الأمور على حقيقتها بأن استخلاص الأرض ، أو حقوق التعدين من بين أيدي الأهالي ، أو بأن عقود العمل ، تم طبقاً للأساليب العادية للمساومة الحرة .

بيد أن تاريخ أفريقيا الحديث زاخر بأمثلة على النقيض من ذلك .

إن تاريخ التسابق في الخبث والإجرام اللذين استعملوا في خداع لوبنجولا للتنازل عن حقوق لم يكن يملكها أو يفهمها لشركة الامتياز ، لا يمكن أن يكتب الآن بصورة كاملة ، ولكن خطوطه الرئيسية واضحة ، وقرائنها مما يفيد .

إن التعاقد الحر الذي ينطوى على تصرف اختياري ، ومعرفة الطرفين معرفة كاملة بمحتويات العقد ، حصول كل منهما على مزايا متقاربة منه ، يكاد يكون غير معروف تقريباً في المعاملات بين الأجناس الأسمى والأجناس الدنيا . ونستطيع تصوير الطريقة التي كان يتم بها استخلاص المماهدات السياسية ، والامتيازات الصناعية بما قاله ميجور ترستون^(١) الذي أرسل في سنة ١٨٩٣ إلى أوغندا للمفاوضة في عقد معاهدة ::

« تلقيت تعليمات من الكولونيل كولفيل لعقد معاهدة مع كافاللي يضع نفسه بمقتضاها تحت حمايتنا ؛ والواقع أنه كانت لدى مجموعة من المعاهدات المطبوعة مطلوب مني أن أحصل على توقيع أكبر عدد ممكن من الناس عليها ، وهذا التوقيع مهزلة لطيفة المفروض أنها تؤثر في الحكومات الأجنبية، وأن تكون مساوية للاحتلال . وطريقة العمل في هذا الشأن هي كما يلي - تقريباً - يهبط أوروبي رث الثياب خشن المنظر - لو وجد في أي بلد متحضر يكون عرضة لأن تقبض عليه الشرطة بتهمة التشرد - قرية من قرى الوطنيين ؛ فيجري الناس ، فيصيح خلفهم أن يعودوا ، وهو يلوح بيده ببعض الخرز الملون بما يساوي شلنا ، وأخيراً يعود واحد منهم يكون أشجع من الباقين ، فيعطى عقداً من الخرز ، ويقال له : أن الزعيم لو جاء سيكون في انتظاره قدر كبير من الخرز ، ويتغلب الطمع في النهاية على الخوف ؛ فيحضر الزعيم ويتسلم هديته ؛ ويتظاهر المترجم المزعوم بأنه يفسر

(١) « تجارب شخصية في مصر وأونيورد » (موراى) .

المعاهدة للزعيم ، ولا يفهم الزعيم كلمة مما يقال ، ولكنه يبدو مسرورا عندما يتلقى هدية أخرى من الخرز ، ويضع الزعيم علامة على ورقة مطبوعة ويضع المترجم علامة أخرى ؛ ويوقع المترجم - الذي يدعى أنه ممثل إمبراطورية عظيمة - باسمه ، ويأخذ الزعيم الورقة ، ولكن بشيء من التردد حيث أنه ينظر إلى العملية كلها باعتبارها نوعا جديدا من السحر ، ومن ثم فهي خطر ، ويعود الأوروبي إلى سفينته التي تبهر بعيدا ، ولا يلبث الحليف الجديد لـ إنجلترا أو فرنسا أن يقذف بالمعاهدة في النار .

إن هذه النبذة الساخرة من التفكك الواقى تعبر بدقة لا بأس بها عن العملية الرسمية « للتوسع الإمبريالى » كما تعمل فى حالة الأجناس الدنيا ، وإذا كانت هذه هى أساليب المفوضين السياسيين ، فإنه من المفهوم تماما أن أساليب « طلاب الامتيازات » الخاصة من الأفراد ليست أفضل . والواقع أن « الحماية السياسية » و « امتيازات الأراضى » مختلطتان بعضهما ببعض اختلاطا وثيقا . فى معظم الحالات التى يقوم فيها أحد المغامرين باختراق الحدود متوغلا فى أرض يسكنها همج ، وهو يعتمد على حكومتها فى تأييد أى عملية مربحة يستطيع القيام بها .

ولكن لما كان التوسع السياسى تابعا عادة - فيما يتعلق بإنجلترا على الأقل - للاستغلال الصناعى ، فإن أية معاهدة أو امتياز يمنحان حقوقا فى الأرض أو التعدين لاقيمة لهما بدون سيطرة على العمل ، ولا يكفى عادة تسوير الأراضى لمنع الأهالى عنها ، وإن كان يسهل عملية الحصول على اليد العاملة بتحديد الأرض الحرة التى تترك للأهالى للزراعة أو الرعى ، وتستخدم عدة أساليب للضغط على العمال أفرادا « للتعاقد » للعمل بأجر ، وأبسطها - بصرف النظر عن الإكراه المباشر - رشوة زعماء القبائل ليستعملوا « نفوذهم » مع أعضاء قبائلهم .

وكانت هذه هي الخطوة التي ابتكرها إيرل جراي « الإنسانى النزعة » للحصول على عمال للمناجم في روديسيا^(١).

ومثل هذه المساومات - إما مع « الرؤساء » أو مع الأهالي الأفراد - يقوم بها عادة سماسرة العمال المحترفون الذين يستخدمون جميع أنواع الحيل والخداع لحمل الأهالي الجهلاء على الدخول في عقود عمل ، وقد بلغ هذا النظام السيء حدا من البشاعة في حالة مناجم الترنسفال بحيث « أفسد سوق العمل » ، مرغما أصحاب المناجم على التماذى باستمرار في البحث عن العمال ، واضطرم في نهاية الأمر إلى الالتجاء إلى الحكومة في طلب المساعدة في القضاء على نظام سماسرة العمل الخاضعين ، وإحلال موظفين مسئولين محلهم ، وقد كان اغتصاب الأرض والعمال في كل من جمهوريات البوير ومستعمرة رأس الرجاء - على السواء - من الدوافع الرئيسية للقتال المتكرر باستمرار في تاريخ جنوب أفريقيا على الحدود ؛ فاعتداءات المستوطنين من البوير والبريطانيين على أقاليم الأهالي ومخضصاتهم ، أو الاستيلاء على الماشية التي توجد قريبة من الحدود بواسطة هذا الجانب أو ذاك ، ترتب عليهما قيام الحملات التأديبية ، وكانت النتيجة مصادرة لأراض جديدة ، وأخذ أسرى كانوا فيما مضى يُعتبرون رقيقا ، ولكنهم في الأزمنة الأقرب عهدا صاروا يُستخدمون عمالا « تحت التمرين » أو عمالا بعقود .

وتهيء لنا أحداث « بتشوانالاند » في سنة ١٨٩٧ مثالا مفيدا . فقد ثار هناك شغب محلي صغير بواسطة نائب زعيم قبيلة سكير بسبب مظلمة تافهة ، وأدى ذلك

(١) « نحن نقترح أن نمنح كبار الزعماء - عندما يثبتون أنهم جديرون بالثقة - مرتباً هـ كج في الشهر ومنزلاً وسيكون الزعماء عندئذ مسئولين أمام الحكومة عن سلوك أتباعهم » . ويذهب إيرل جراي إلى أن ذلك « هو الطريقة المثلى للحصول على دخل كبير في المستقبل في صورة ضرائب على الأكواخ ، وللحصول على مدد لا بأس به من اليد العاملة للمناجم » . (تايمز ، ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٩٦) .

إلى مقاومة مسلحة من جانب بضع مئات من قبائل الكفرة أخذت بسهولة بواسطة مجموعة صغيرة من المتطوعين المسلحين ؛ وبلغ في تصوير هذا الشغب واعتبر « تمردا » اتخذ ذريعة لطرد حوالي ٨٠٠٠ من الأهالي من الأراضي التي خصصت لهم بحيث تكون « غير قابلة للانتزاع » بمقتضى قانون ضم بتشوانالاند في سنة ١٨٩٥ ، ومصادرة هذه الأراضي لمصلحة البريطانيين ، أما بقية الأهالي ، وعددهم حوالي ٣٠,٠٠٠ ، فقد تقرر إجلاؤهم بالتدريج من مستعمراتهم ، ومنحهم « أراضي مساوية » في جهة أخرى ، وفي الخطبة التي ألقاها سير « جوردون سبرنج » في برلمان رأس الرجاء عن إجراء المصادرة هذا ، ذكر أن تلك الأرض « أرض ثمينة جدا ، وأنه من المحتمل تقسيمها إلى مزارع صغيرة جدا ، بحيث أنه من الممكن أن يستقر هناك عدد كبير من الأوروبيين » . ولم تجر أية محاولة للتظاهر بإثبات أن معظم أولئك الذين حرموا من أرضهم أو تعرضوا للنفي اشتركوا في « التمرد » . وتعتبر ذبول هذا الإجماع من الأمور ذات المغزى الكبير ، فما الذي سيحدث لأولئك الذين انتزعوا من أرضهم ؟ لقد خيروا بين المحاكمة « بتهمة العصيان » أو « العمل في خدمة المستعمرة لمدة خمس سنوات بالشروط والأجور التي تحددها الحكومة » . وقد كانت الحكومة تدرك - وهي تعرض الإعفاء من عقوبة جريمة العصيان مقابل خدمة خمس سنوات - الصعوبة القصوى في إثبات « العصيان » أمام الحاكم ؛ وقد حدث فعلا في حالتين قُدمتا للمحاكمة أن رفض المدعى العام عرضهما أمام المحكمة ، وكان الهدف من التهديد بالمحاكمة هو إكراه الأهالي على قبول « العمل بعقد » ، وقد تم فعلا تسليم ٥٨٤ رجلا ، مع ثلاثة أمثالهم من النساء والأطفال ، للخدمة عند المزارعين المستوطنين ، وحددت أجورهم بعشرة شلنات في الشهر للرجال الأقرباء وسبعة شلنات وستة بنسات للنساء .

وهكذا أصاب المستعمرون الجشعون عصفورين بحجر واحد ، وحصلوا على أرض « المتمردين » من أهالي البتشانانا وعلى عملهم في نفس الوقت ^(١) .

وليس من الضروري أن نفترض أن مثل هذه الحوادث قد دُبرت عمداً ؛ فعندما تفرض الإمبراطورية على أجناس دنيا في صورة حماية ، ويبقى الحكم الحقيقي في أيدٍ وطنية لا بد من وقوع جرائم من وقت لآخر في شكل قلاقل محلية يمكن إشعالها بالمعاملة السيئة القاسية لتصير « تمرداً » يتخذ ذريعة المصادرة وإرغام المتمردين - بعد أن أصبحوا بلا أرض - على « العمل » .

وأضعف نقطة عند القبائل الأفريقية هي الماشية التي تتكون منها أهم عناصر ممتلكاتهم ، وكثيراً ما تكون العنصر الوحيد ، والاعتداء عليها هو الطريق الأكيد لإثارة عداوتهم ، فالشغب الذي وقع عند البتشانانا يبدو أنه نجم عن اتخاذ احتياطات ضد طاعون المواشي بطريقة غير حكيمة ، وحرب الماتاييلي الثانية بما حدث فيها من اغتيال للمستوطنين البيض ، ومذابح بالجملة انتقاماً من الأهالي

(١) إن تفاصيل هذا الموضوع المسجلة في « الكتاب الأزرق » (C ٧٩٧ ر ٨) فيما يتعلق بقلاقل الأهالي ، مفيدة كل الفائدة لدارس الإمبريالية ، ففقتش « المحلات الوطنية » يؤكد بوضوح في تقريره عن الموضوع « أنه لم يكن هناك بالتأ كيد ثورة عامة من جانب شعب الماشوروينج ؛ لأنه لم يكن هناك أكثر من مائة شخص اشتركوا في معركة كويوجو » . ومع ذلك فقد صودر إقليم الماشوروينج كله وعومل جميع سكانه كتمردين .

وبينما لم توجد أسلحة إلا مع حوالي ٤٥٠ رجلاً ، قبض على ٣٧٩٣ رجل وامرأة وطفلاً وقتلوا ، كما أرغم ١٨٧١ شخصاً بعد ذلك على العمل « ببقود » في المستعمرة ، وكان سبعة أسرى الأسرى نساء وأطفالاً ورجالاً عزلاً من السلاح وحتى أولئك الذين قبض عليهم ومعهم أسلحة في لانجبرج يقول عنهم سير . ا . ميلز (في ٥ يناير سنة ١٨٩٨) :

« إنني أميل إلى الاعتقاد بأنه لو أن الأسرى اختاروا الإصرار على موقفهم لكانت هناك نفس الصعوبة (كما في القضيتين اللتين عرضتا على المحكمة) في إثبات الجبانة بالدليل القانوني في حالات كثيرة ، ومن المحتمل أن من بين الرجال الذين استسلموا في لانجبرج كان بعضهم ممن لم يقاتلوا ضد الحكومة قط ، وآخرين لم يقدموا على ذلك إلا بغير إرادتهم . واعتقادي أن إثبات بنية الجبانة على عدد كبير منهم أمر عسير في حدود قصوري » . (ص ٤٨) .

كان سببها المباشر الاستيلاء على ماشية رجال القبائل على أساس نظرية لا دليل عليها؛ مؤداها أن جميع الماشية ملك للملك، وبذلك دخلت في ملكية شركة الامتياز. ومن ذبول حرب الماتابيلي الأولى أن سرق المستوطنون البيض مقادير ضخمة من الماشية لخدمة المزارع التي كانت قد أقيمت لهم في الأراضي التي استولوا عليها حينذاك، وكان الخوف من تهديد جديد بمصادرة المواشى بالجملة - ولو أنه لم يوضع موضع التنفيذ - هو أحد الأسباب الكامنة للتمرد التالي^(١).

إن هذه الهجمات على أرض الأجناس الدنيا وماشيتها في كل مكان، وما تثيره من عمليات انتقامية تتبعها مصادرة جديدة، وهدم الحياة القبلية القديمة القائمة على التربة، كان لها هدف ثان متصل بها هو: توفير اليد العاملة الرخيصة للسلادة البيض الجدد يستخدمونها في الزراعة والتعدين وفي الخدمة العسكرية.

وتحافظ مثل هذه « الخدمة » عادة على مظهر التعاقد الحر، والتعهد « الاختياري » لمدة محددة مقابل أجور متفق عليها، ويتوقف مقدار الحرية الحقيقية في الأمر على مقدار الضغط الشخصي الذي يمارسه الزعيم الذي تتم عن

(١) وهذا ما كتبه أحد الكتاب الروديسين فأعاد عن السياسة البريطانية: « لما كان لوبنجولا يسمح لأتباعه بامتلاك الماشية إلا من باب التسامح، فإنه يمكن القول بأن جميع قطعان الماشية في البلاد كانت ملكا للملك الراحل، وهذه هي وجهة النظر التي أخذت بها شركة جنوب أفريقيا البريطانية، وكان عدد الماشية في ذلك يقدر بما لا يقل عن ربع مليون رأس في البلاد، وقد أمر رؤساء القبائل بإحضار الماشية من الجهات التي لهم السيطرة عليها إلى بولوواي فوراً. وقد أطلع بعض الرؤساء هذا الأمر، الذي لم يروا فيه إلا ما كانوا يتوقعونه نتيجة للحرب، ولكن آخرين - وخصوصاً أولئك الذين لم يشتركوا في القتال - رقصوا أن يفعلوا ذلك، وأخفوا الماشية من المندوبين الوطنيين، ولما لم تأت الماشية بالأعداد التي كان يجب أن تكون بها، أمرت الحكومة المندوبين الوطنيين بجمعها، وإرسال مقادير معينة كل شهر من الماشية... وقد تبين أن هذه الخطوة صادفت رد فعل سيء جداً لدى الأهالي » (تاريخ روديسيا. تأليف ه. هنسيان. ص ١٦٥).

طريقة الصفقة عادة - وبدرجة أكبر - على مقدار الاختيار الذى يبقى أمام الأهالى فى الحصول على معاشهم من الأرض .

وهذا العامل الأخير هو العنصر الحيوى فى فهم « السخرة » . فبمعنى ما ، كل عمل « سخرة » أو « غير حر » عندما لا يكون أمام « البروليتاريا » فرصة الحصول على المعاش من زراعة الأرض : وهذه هى الظروف المألوفة للأغلبية العظمى من الناس فى بريطانيا العظمى ، وفى بعض بلاد الرجل الأبيض الأخرى ، بيد أن ما تتميز به « السخرة » - كما نستعملها هنا - هى اتخاذ جنس أبيض حاكم إجراءات قانونية يقصد بها صراحة إرغام الفرد من الأهالى الذين تنطبق عليهم هذه الإجراءات على هجر الأرض التى يشغلونها ويعيشون فيها ؛ لكي يعملوا فى خدمة الرجل الأبيض ولربحه الخاص ، فعندما تُصادر أراض كان يشغلها الأهالى من قبل ، أو تضم هذه الأراضى إلى أملاك البيض ، يكون توفير اليد العاملة - من بين الأهالى الذين نُزعت منهم أرضهم - غرضاً ثانوياً عادة ، ولكن هذا « الإرغام » يصبح خطة موضوعة عندما تبتكر الحكومة الإجراءات بوجه خاص « لإكراه » الأهالى على العمل .

(٧)

وأبسط الأساليب ، وهو أسلوب « الرق » ، قد حرمته الدول الأوروبية بصفة عامة . أما « السخرة » بلا أجر ، وهو الأسلوب الذى أتبع فى الكونغو وروديسيا فيما مضى ، فنادر ما يدعوا إليه أو يدافع عنه أحد علناً ؛ ولكن الصور المختلفة للإكراه العام بقصد حمل الأهالى على الدخول فى خدمة خاصة أمر يجبذه « المستعمرون » بصفة عامة ، ويميزه رجال السياسة الإمبرياليون ، وأحد الأدوات الرئيسية فى هذا الإكراه غير المباشر ، هى الضرائب ، وليس هناك شئ أسامى غير معقول فى فرض ضريبة الأكواخ أو الرأس على الأهالى للمساعدة فى مواجهة نفقات الحكم ، على شرط أن تبذل عناية بأساليب تحديد الضريبة وتحصيلها ، وأن يؤخذ

في الاعتبار تماماً الظروف الاقتصادية المتأرجحة للسكان الزراعيين الذين ليس لديهم سوى أسواق ضيقة ، ولا يستعملون النقود إلا قليلاً .
يبد أن هذه الضرائب كثيراً ما تقرض لتجريد الأهالي من أرضهم ، وإرغامهم على العمل مقابل أجور ، بل وحتى لدفعهم إلى العصيان الذي تتبعه إجراءات المصادرة بالجملة .

وتشهد القلاقل التي حدثت في سيراليوني خلال سنة ١٨٩٨ على طبيعة هذه السياسة السيئة ، وتستحق النبذة التالية من تقرير المندوب الخاص ، سيردافيد شالمرز ، اهتمامنا ، فهو يلخص رأيه في أسباب القلاقل فيما يلي : —
« إن ضريبة الأكواخ — ومعها الإجراءات التي أُنخذت في فرضها — كانت السبب المثير للتمرد . فقد كانت الضريبة تسيء إلى مشاعر الناس وعاداتهم ، فالرسوم المنتظمة التي لا مداس من دفعها شيء لم يعرفوه في عاداتهم وتقاليدهم ، ولم يكن الحكم الإنجليزي قد وفر لهم أي مزايا تجعل الأهالي يقبلون — عن طيب خاطر — مثل هذا النوع الغريب السيء من الأعباء ، وكان هناك اعتقاد شائع بأنه وسيلة لتجريدهم من حقوقهم في بلادهم وممتلكاتهم ^(١) » « إن مقدار الضريبة أكبر من أن يستطيع الناس — في مجموعهم — أن يدفعوه ، والإجراءات التي أُلقيت بمقتضاها على الزعماء المسئولية الأولى في تحصيل مبالغ محددة بمجرد الطلب ليست عملية » . « والأساليب التي يحددها القانون لإرغام الأهالي على الدفع من المحتمل أن يثبت عدم جدواها ، سواء أستخدمت لمواجهة عدم القدرة على الدفع

(١) تعتقد مس ماري كنمبلي أن لهذا « الاعتقاد السائد » ما يبرره ؛ إذ تقول : « لقد قيل : إن حرب ضريبة الأكواخ في سيراليوني هي تمرد هندي بسيط ؛ ويبدو أن أولئك الذين قالوا ذلك لا يعرفون مدى صدق هذا القول ، لأن هذه الاعتداءات على الممتلكات في صورة ضرائب مباشرة ، في نظر الرجل الأفريقي ، خيانة . من جانب انجلترا التي ظلت منذ مبدأ الأمر تؤكد للأفريقيين أنها لا تنوي أن تتزع بلادهم منهم ، وبمجرد أن أصبحت قوية إلى درجة كافية — في رأيهم — تعمدت أن تشرع في ذلك » . (دراسات غرب أفريقية) ص ٣٧٢ .
« كميلان وشركاه » .

أو عدم الرغبة فيه . « وما زاد من نفور الأهالي من الضريبة إلى حد كبير تلك الأساليب الفجائية الخشنة التي لا تقام فيها ، والتي أستخدمت في محاولة تطبيقها ، لا بواسطة الشرطة المحلية فحسب ، بل وفي الخطة التي اتبعتها السلطات الاستعمارية كلها . »

وفي هذه العبارات يلخص سير « د . شالمرز » جميع المظالم المألوفة الناجمة عن الضرائب النقدية التي تفرضها الحكومات البيضاء القوية والكثيرة الكلفة على الأجناس « الوطنية » الفقيرة ؛ فالحكم الأبيض - إذا كان صالحاً - يكون كثير الكلفة ، ومن هنا تمنح الضرائب إلى أن تكون ثقيلة في مقدارها ؛ وهي محددة في مقدارها ، ويجب أن تدفع من نتاج صناعات عرضة للصعود والهبوط إلى حد كبير ، وهي تحصل نقداً ، ومن ثم ترغم المائلات أو القبائل التي تتمتع بالاكتفاء الذاتي على البحث عن أسواق لبضائعها أو عملها ؛ وهي تجمع - بحكم الضرورة - بواسطة السلطات الوطنية ، فتولد ابتزازاً وفساداً وقسوة ، بيد أن سير د . شالمرز يضع يده على العيب الأساسي عندما يقول : « وهناك اعتقاد شائع بأنها وسيلة لتجريدكم من حقوقكم في بلادهم وممتلكاتهم » (١) .

ويبدو لهذا الأسلوب - من إرغام الأهالي على دفع ضرائب نقدية - أهمية جديدة حينما يكون هناك طلب كبير متزايد على اليد العاملة الوطنية ؛ فالوطنيون لا يستطيعون الحصول على نقود إلا بالدخول في عقود عمل ، ومن ثم أبتكرت خطط فرض الضرائب على الأكواخ أو الرؤوس أو العمل ، والانجاء في كل مكان - كما رأينا - إلى جعل الضرائب المباشرة تابعة لغير المباشرة في ظل الحكم الشعبي الحر .

(١) قارن بذلك الشكوى المؤثرة لأهالي روديسيا كما يضعها سير ريتشارد مارتن في تقريره الرسمي : « كان الأهالي قالوا : إن بلادنا وماشيتنا قد ذهبت ؛ ولم يعد لدينا ما نعيش من أجله ؛ فنساؤنا يهجرتنا ، والرجل الأبيض يفعل بهن ما بدا له ؛ إننا عبيد الرجل الأبيض ، نحن لا شيء ، ولا حقوق لنا ولا قوانين من أي نوع » . (Cd. 8547)

و « الإمبريالية » وحدها هي التي تفضل فرض الضرائب المباشرة على الطبقة العاملة ، بيد أنها لا تتقدم بخطة عامة من الضرائب المباشرة يمكن تطبيقها على البيض والسود على السواء ، والضرائب المباشرة التي تهمنا هنا هي التي تطبق على الأجناس « الخاضعة » وحدها .

ففي جنوب أفريقيا الهدف الرئيسي المعترف به من الضرائب ليس الحصول على دخل ، ولكن إرغام الأهالي على العمل . ولم تتقدم ضريبتنا الأكواخ والعمل بقوة في مستعمرة رأس الرجاء أو الناتال ؛ لأن تحطيم الحياة القبلية القديمة وإحلال الحياة الاقتصادية العائلية الفردية التي تميل إلى العمل المأجور محلها ، قد وفر حتى الآن قدراً كافياً من اليد العاملة لبلاد زراعية أساساً ، ولا يسكنها إلا قلة من البيض ، ولم يتكون فيها طلب كبير مركّز على اليد العاملة الوطنية إلا في مقاطعة واحدة هي كبرلي ، ومن ثم لم تكن ضريبة الأكواخ عبئاً ثقيلاً في هذه المستعمرات ، ولكن عندما واجهت مناجم الماس مصاعب في الحصول على مدد كاف من اليد العاملة الوطنية ، وارتفعت الأجور ، استعمل مستر رودس ، — وهو أحد الملاك الرئيسيين — مركزه بوصفه رئيس وزراء رأس الرجاء لإصدار قانون قصد به مساعدة « دي بيرز » في الحصول على يد عاملة رخيصة ، وبمقتضى هذا القانون — قانون جلن جراي — تقرر أن يدفع كل ذكر من الوطنيين في المقاطعات التي يطبق فيها « ضريبة عمل » قدرها عشرة شلنات في السنة ، إلا إذا استطاع أن يثبت أنه خلال ثلاثة أشهر من كل سنة « كان في خدمة أو عمل خارج حدود المقاطعة » . ولم تجر أية محاولة لإخفاء حقيقة أن هذا الإجراء لم يكن القصد منه الحصول على دخل ، ولكن إرغام الأهالي على العمل . وقد قال مستر رودس : « إذا استطاعوا حمل هؤلاء الناس على العمل فسيخفضون معدل العمل في هذا البلد » ؛ وفي خطاب آخر قال في « البرلمان » : « لقد كان من الخطأ أن يكون هناك مليون من الأهالي في ذلك البلد ، ومع ذلك يدفعون مبلغاً

يصل إلى حوالى جنيه واحد أسبوعياً فى عملهم ، بينما كان ذلك العمل جوهرياً بصورة مطلقة لتنمية البلاد تنمية سليمة .

يبد أن « ضريبة » العمل لم تكن شديدة الوطأة فى مستعمرة الكاب ؛ لأن صناعة الماس - لكونها محدودة فى إنتاجها - لم تكن فى حاجة إلى عمل أكبر مما يمكن الحصول عليه بسهولة بواسطة الحوافز الاقتصادية العادية .

لقد كانت الترنسفال وروديسيا هما المكانان اللذان تحول فىهما فرض الضرائب إلى خطة لإرغام الأهالى على العمل ؛ فأصحاب المناجم فى الترنسفال متفقون على حقهم وحاجتهم إلى إرغام الأهالى على العمل ، وهم يعتبرون فرض الضرائب إحدى الأدوات الهامة ، وكانت شهادات الشهود أمام « اللجنة الصناعية » فى سنة ١٨٩٧ مجمعة على تحييد هذا الإرغام ، وذكر مستر راد - من « شركة مناجم الذهب المتحدة » - هذا المطلب بوضوح تام فى الاجتماع السنوى لشركته فقال : « لو استطعنا الاعتماد على نصف الأهالى فقط فى أن يعملوا ثلاثة أشهر فى العام ، لكان فى ذلك الكفاية ، وينبغى علينا أن نحاول استعمال طريقة مقنعة فى حملهم على العمل ، أو أن نرغم الأهالى فعلاً عن طريق الضرائب ، أو بوسيلة أخرى ليسهموا بنصيبهم فى خير المجتمع ، وعندئذ سيكونون مضطرين - إلى حتماً - إلى العمل » . وكان الشهور العام « للمهاجرين » فى الترنسفال محبذاً لفرض ضريبة أكواخ ثقيلة قدرها ٢ ج ك بواسطة الجمهورية فى سنة ١٨٩٥ ، وتذمروا فقط من عدم تنفيذها كما يجب .

وبالمثل ، فى روديسيا التى تحتاج فيها المناجم إلى عدد من الأيدي العاملة أكبر مما يمكن الحصول عليه من الأهالى عن طريق الحوافز الاقتصادية العادية ، تعد زيادة ضريبة الأكواخ وضريبة العمل جزءاً لا يتجزأ من السياسة العامة ؛ ويوضح إيرل جراى ، عضو هيئة إدارة شركة الامتياز ومديرها إلى عهد قريب ، الحالة هكذا : « يجب إيجاد وسيلة لحمل الأهالى على الإقبال تلقائياً (هراء !) على

العمل في المناجم ، وعلى العمل عن طيب خاطر على أساس ارتباط طويل الأجل بالخدمة المستمرة إلى حد ما ، ومن ثم يجب توفير حافز للعمل ، ولا سبيل إلى توفيره إلا بفرض ضرائب ، وإني لأتطلع إلى فرض ضريبة أكواخ قدرها جنيه واحد على الكوخ أسوة بما يجرى عليه العمل في باسوتولاند ، وآمل أيضاً أن يكون في وسعنا - بإذن السلطات الإمبراطورية - إقرار ضريبة عمل يدفعها الأهالي من ذوى الأجسام السليمة الذين لا يستطيعون إثبات أنهم عملوا مدة أربعة أشهر .

ويبقى بعد ذلك أن نضيف أن سلطة من « السلطات الإمبراطورية » لها بعض المكانة عززت صراحة سياسة استعمال المالية العامة في تحقيق أغراض الرمح الخاص هذه ، فقد قال مستر شميرلين ^(١) في خطاب له في مجلس العموم يتعلق بأمر « شركة الامتياز » ما يلي : « عندما تقول لشعب همجي كان شاغله الرئيسي حتى الآن هو الحرب — لن تقاتلوا بعد اليوم ، إن الحرب القبلية قد حُرمت — فعليك أن تجد لهم وسيلة أخرى يستطيعون بواسطتها أن يكسبوا عيشهم بدلاً من الحرب ، وعليك أن تحملهم على اتباع الطريقة المألوفة في الحصول على معاشهم بعرق جبينهم ، ولكن مع جنس من هذا النوع أشك جداً فيما إذا كنت تستطيع ذلك بمجرد الإقناع ، وأعتقد أنه من الضروري تماماً أن تستعمل معهم شيئاً من الضغط أو الحفز إذا أردت أن تحصل على نتيجة مرغوب فيها لمصلحة البشرية والمدنية . »

وقد ابتكر أصحاب المناجم في الترنسفال طريقة لتطبيق سياسة انتزاع الأهالي من حياتهم على الأرض لكي يقوموا بعمل مقابل أجر ، وهذه الطريقة أدق وأكثر اتباعاً للمنطق ؛ إذ أن مشكلة الأهالي هناك تختلف اختلافاً شامعاً عن حالة كمبرلي ، حيث لا يحتاج الأمر إلى أكثر من ١٢٠٠٠ من الأهالي تحت رقابة دقيقة للعمل

في صناعة الماس ، فنية استغلال مناجم الذهب هناك بأقصى سرعة لا يمكن تحقيقها إلا بالحصول على أعداد ضخمة متزايدة من اليد العاملة الوطنية محلياً ، وفي سنة ١٨٩٩ أمكن الحصول على أقل من ١٠٠٠٠٠ من الأهالي للعمل في المناجم بصعوبة كبرى ، ونفقات كبيرة ، فإذا أريد الحصول على ضعف هذا العدد أو ثلاثة أمثاله بأسعار أقل ، فلا يمكن تحقيق ذلك إلا بفرض انضرائب ، والإرغام والضغط لحمل أعداد كبيرة من الكفرة على الحجى وجلب عائلاتهم معهم للاستقرار في « محلات » في مناطق التعدين ، حيث لا تكفيهم الأرض المتوفرة للحصول على معاشهم من الزراعة ، وحيث يكونون بالتالي معتمدين على العمل المأجور في المناجم ، وينجبون عدداً كبيراً من العمال الصغار محلياً وبصورة دائمة ، ولن تتحدد الأجور التي تدفع لهم بواسطة المنافسة ، ولكن بواسطة « غرفة المناجم » ، والبيوت التي يسكنونها تكون ملكاً للمناجم ، وكذلك المتاجر التي سيضطرون إلى التعامل معها ، هذه هي السياسة التي دعا إليها كبار خبراء المناجم .

حطم النظام القبلي الذي يضفي على حياة الأهالي شيئاً من التضامن ، وبعض القوة السياسية والاقتصادية ، وحول الكفرة إلى أفراد بوصفهم مساومين اقتصاديين ، وهو الأمر الذي لم يتعودوا عليه مطلقاً ، وانزعجهم — بواسطة الضرائب أو بواسطة « حافز » آخر — من مقرهم ، وضعهم في ظروف لا يكون أمامهم فيها سوى العمل في المناجم — هذه هي السياسة التي يقترحها أصحاب المناجم ، ويحبذها المبشرون^(١) .

(١) كانت هذه هي سياسة قانون جلن جرای ، والنبة التالية من تقرير رسمي لأحد الحكام المقيمين في مقاطعة من مقاطعات مستعمرة الرجاء (مستر و . ت . براونلي من يترورث) تجعل دافعها الاقتصادي الرئيسي واضحاً :
« لقد كان اعتقادي دائماً — ومازلت أعتقد — أن مشكلة العمل ومشكلة الأرض مرتبطتان بصورة لا فكاك منها ، وفي رأيي أنه من غير المجدي إصدار قوانين لإرغام من لا يريدون =

فقد كان نظام « المحلات الوطنية » — مدعماً بضريبتى الأكواخ والعمل ،
وبقوانين تحد من حرية التنقل — هو الأسلوب الذى ابتكره المبشرون قبل
الحرب لمعالجة مشكلة اليد العاملة فى مناجم الترنسفال^(١). وهو نفس الأسلوب
الذى مازالت « لجنة الشؤون الوطنية فى جنوب أفريقيا » تدعو إليه فى تقريرها
سنة ١٩٠٥^(٢).

إن تحديد الأرض التى فى متناول العدد المتزايد من الكفرة ، وفرض
الضرائب التى يقصد بها إرغامهم على العمل بأجر ، مازالا دعامة السياسة
العالمية فى جنوب أفريقيا ، وجلب أعداد كبيرة من الصينيين عملية تكبيلية لهذه
السياسة ، وهى تستخدم للحصول على عدد أكبر من العمال من ناحية ، ولتهيب

= أن يعملوا على القيام بعمل ما ، فالأمر مثل الحكاية القديمة التى تقول: إنك قد تقود الحصان
إلى الماء ولكنك لا تستطيع أن تجعله يشرب ، وبنفس الطريقة قد تفرض ضريبة العمل ،
ولكنك لا تستطيع إرغام غير الراغبين على العمل ، فالسبيل الوحيد هو أن تجعل حصانك يظماً
بالطريقة السليمة وستجده يشرب بسرعة ، وبالمثل لا بد من خلق ضرورة العمل لدى
الأهالى فيقبلون على العمل أفضل من أى إنسان آخر .

« وإلى الآن لم تكن هناك — فى ظل نظام التعاقد التجارى — ضرورة مطلقة تحمل
الشبان من الأهالى على مغادرة بيوتهم للعمل ، فالأرض تقدم بالطعام ، وبضعة شلنات تكفيهم
للحصول على غطاء صرفى (بطانية) ، وبمجرد أن يتزوج الشاب منهم يكون له الحق فى الحصول
على نصيبه من الأرض الزراعية ؛ ولكن متى توقف هذا النظام — وهو سيتوقف بواسطة
مسح الأراضي، والتعاقد الفردى — سيضطر الشاب قبل أن يتزوج أن يكون فى مركز يسمح
له بالإتفاق على زوجة ، ولكى يحصل على ذلك يجب أن يعمل ، ومتى تزوج لا بد أن يستمر
فى العمل للقيام بأودها وأوده ، وبمجرد أن توجد ضرورة العمل لن ينقصنا الرجال الذين
يريدون العمل » ، (الكتاب الأزرق عن الشؤون الوطنية ، C.31 ، ص ٧٥) .

(١) انظر مثلاً تقرير غرفة المناجم لسنة ١٨٩٨ (وارد فى Od.9345 ص ٣١) وتقرير
اللجنة الصناعية ، جوهانسبرج ، سنة ١٨٩٧ (نفس الموضع) .

(٢) إن ملخص التوصيات « الاقتصادية » لهذه اللجنة أن توقف عملية نقل الأهالى إلى
الأراضي العامة غير المشغولة وتعليقهم لها ، وأن تحدد الأراضي التى تضمها « المحلات الوطنية »
للزراعة الآن ، ولا تحجز بعد ذلك أرض للسكان الوطنيين المتزايدين ؛ وألا يسمح
للأهالى بشراء أو تأجير أرض خارج هذه المناطق المحددة ، وأن تفرض ضريبة رؤوس لا تقل
عن ١ جك فى السنة على جميع الذكور البالغين من الوطنيين باستثناء أولئك الذين يقومون
بعمل مأجور، أو من يدفعون عوائد فى المدن .

لأصحاب المناجم فرصة لاختيار عناصر أفضل من الكفرة بأجور أقل من ناحية أخرى .

(٨)

إن جلب أعداد كبيرة من الصينيين للعمل في مناجم الترنسفال في ظل « مرسوم العمل » الصادر في سنة ١٩٠٤ ، وجه الأنظار إلى نظام عمال التعاقد « التراحيل » الذي يُعمل به على نطاق واسع في ممتلكاتنا الاستوائية .

وفيما يتعلق بالظروف الواقعية للخدمة ، فإن هناك من الدلائل ما يشير إلى أنه أينما طُبّق هذا النظام في ظل الحماية — الامبراطورية — كتطبيقه في حالة العمال الهنود — كان خالياً من أسوأ عيوب « السخرة » . وقد طُبّق نظام استيراد العمال الهنود بأوسع صورة في غيانا البريطانية وموريتانيا وترينداد من ممتلكاتنا في جزر الهند الغربية ، وفيها كان هذا النظام موضع اختبار .

وقد اتخذ القانون الذي ^(١) يُطبق على حالة عمال « التراحيل » في غيانا البريطانية الاحتياطات الواجبة ضد معظم المساوئ التي تكتنف العلاقات الاقتصادية بين أصحاب الأعمال البيض و « الأجناس الدنيا » ، ويبدو أن هذا القانون يُطبق بصورة طيبة ؛ ففي هذه الحالة تلتزم موافقة الحكومة الامبراطورية في الهند على جميع العقود مع العمال المهاجرين ؛ ولا تتضمن هذه العقود شروط العمل الكاملة من أجر ووقت العمل ، وشروط حياة المهاجر وعائلته فحسب ، بل أنها تنص أيضاً على عودة المهاجر — إذا لزم الأمر — على نفقة الحكومة في نهاية مدته . وهو يكون طوال مدة تعاقدته في غيانا البريطانية تحت حماية سلطات بعينها

(١) كما هو قائم في سنة ١٩٠٣ .

و يشرف عليها الحاكم وحده ، ويستمتع « مندوب عام » للهجرة مع هيئة من « المندوبين » الذين يزورون جميع المزارع التي يعمل فيها العمال المتعاقدون ، إلى جميع الشكاوى في جلسات خاصة ، ويعرضونها على المحكمة ، إذا لزم الحال مستأجرين المحامين ، قاضين في جميع القضايا بوصفهم طرفاً أضيلاً ، وأصحاب الأعمال الذين يستخدمون العمال المتعاقدين مرغمون على الاحتفاظ بدفاتر دقيقة لحساباتهم وإلا تعرضوا لعقوبات شديدة ، ومحرم عليهم أن يدفعوا أجوراً أقل من حد معين ، أو أن يرهقوا عمالهم بما فوق طاقتهم ، وليس لصاحب العمل أن يوقع أية عقوبة دون الالتجاء إلى الحاكم - ويذهب الأستاذ آيرلاند - الذي عمل مشرفاً مدة طويلة - إلى إن هذا النظام يعمل بنجاح كبير اقتصادياً واجتماعياً^(١) في غيانا البريطانية وفي جزر الهند الغربية الأخرى ؛ وكذلك في النثال ، رغم أن قطاعات كبيرة من السكان هناك لا تنظر إلى العمال الهنود بعين الرضا ، يطبق نفس التشريع الواقع في جوهره ، وجميع الأدلة تدعو إلى افتراض أن العمال المتعاقدين يتمتعون بحماية طيبة فيما يتعلق بالأجور والشروط الاقتصادية .

يبد أن نفس هذا الثناء الذي يزجى لنظام التعاقد الذي يطبق خير تطبيق بين مدى النقض في فهم ضخامة القضايا التي تنطوي عليها الرقابة فيما يتعلق بمعاملة العمال الاستوائيين وطبيعتها الحقيقية .

فإنه يبدو أمراً بسيطاً وطبيعياً أن تضطر جموع كبيرة من الرجال تحت ضغط العوامل الاقتصادية إلى أن يتركوا ، وحدهم أو مع عائلاتهم ، بلادهم الأصلية في إمبراطوريتنا الهندية أو الصين ، وأن يتغيبوا عشر سنوات كل مرة في مستعمرة بعيدة غير معروفة : والهجرة من البلاد المزدهجة بالسكان إلى الأراضي القليلة

(١) « الاستعمار الاستوائي » الفصل الخامس ، تأليف بروفيسور آيرلاند ، يتضمن وصفاً مفصلاً لنظرية العمل التعاقدية في غيانا البريطانية وتطبيقه .

السكان واستعمارها حركة طبيعية ومفيدة جداً ، بيد أن ما ينطوى عليه التغييب لفترات طويلة من تخطيط للحياة المستقرة تكتنفه أضرار خطيرة لكل من البلدين على السواء ؛ فالبلد الذي يعتمد في تنميته الاقتصادية على موجات مستمرة من العمال الأجانب - الذين لا يستقرون فيها - يتعرض لأضرار فيما يتعلق بعملية التنمية الذاتية صناعياً وسياسياً بسبب هذه الجبهة من المقيمين الذين لا يندمجون في أهله ، بينما يتعرض البلد الذي هجره إلى ضرر مماثل .

فلماذا يكون ضرورياً أو مرغوباً فيه أن تهجر جماعات كبيرة من مواطنينا الهنود بلادهم الأصلية ، ساهبين خدماتهم الصناعية لمدة طويلة من هناك ، لكي يعملوا في تنمية بلد آخر ليس بلادهم ؟ فإذا كانت الهند مزدهجة بالسكان أكثر مما ينبغي فإن العلاج هو بالتأكيد الاستعمار الدائم ؛ وإذا لم تكن فإن نظام « عمال الترحيل » هذا يبدو أنه دليل على سوء الحكم ، وسوء استغلال مواردنا الهندية ، وتحطيم مساحات ضخمة من المجتمع الهندي ، وإبعاد رجالها القادرين لمدة عشر سنوات في كل دفعة حتى يجلب هؤلاء الرجال معهم بعض « المدخرات » في نهاية المدة ، يبدو على أجناس الأحوال تضحية طائشة باستقرار المجتمع الهندي وتقدمه الطبيعي مقابل اعتبار ضيق لمكسب نقدي بحت ومؤقت ، والواقع أن التاريخ يعلمنا أن شعباً من الفلاحين الذين يعيشون على أرض يملكونها لا يقبل هجر بلادهم - بهذه الطريقة - بفرض الحصول على مكسب اقتصادي بسيط ، إلا إذا كان مرغماً على ذلك بسبب ثقل الضرائب التي تفرضها الحكومة ، أو بسبب اغتصاب المراهين ، الأمرين اللذين يجرمانه من ثمرات عمله في أرضه .

فهما كانت الطريقة التي يطبق بها نظام العمال المتعاقدين هذا حسنة ، فإنه يبدو فاسداً في أساسه بسبب طابعه المصطنع ، وعرقلته لعملية التنمية الذاتية الطبيعية ؛ فهو ينطوى على إخضاع اعتبارات اجتماعية أوسع نطاقاً لأغراض الاستغلال الصناعي الحاضر ، وما ينطبق على هذا النظام - في تطبيقه في جزر الهند الغربية (١٩ - الإمبريالية)

وغيرها لأغراض العمل الزراعى - ينطبق أكثر على العمل الصناعى فى عمليات التعدين ، وعندما يقرر الكفرة « المتحضرون » أن يهجروا مزارعهم الفردية فى الترانسكاي - أوفى غيرها - لكي يكسبوا بعض المال إلى جانب ما يربحونه من زراعتهم بأن يعملوا ثلاثة أشهر فى المناجم ، فلا ضير عليهم فى ذلك ؛ ولكن عندما يُستخدم « وكلاء العمل » لتعطيم الحياة القبلية ، وإغراء الكفرة الذين ما زالوا « خاما » على هجر تراثهم ، وأوضاع حياتهم التى ألفوها إلى حياة مصطنعة غريبة عليهم تماما فى المناجم ، فإن شخصية الواحد منهم تتمزق إربا ؛ فيصبح فريسة للخمر إذا استطاع الحصول عليها ، وكثيراً ما ينهار أمام رذائل الحياة المزدحمة الشاقة غير الصحية التى باع نفسه لها ، بينما تعمل القيود التحكيمية التى يعمل ويعيش فى ظلها ، أيا كانت مبرراتها ، على تعطيم شخصيته وانحطاطها ، وتبعا لشهادة أكثر الباحثين تجربة وكفاية ، يعود إلى تراثه رجلا « فاسداً » ، وكثيرا ما يكون سببا فى فساد جيرانه بالأمثلة التى يضربها لهم ^(١) . وأقل تفكير فى الموضوع سيكشف عن المخاطر التى لا بد أن تنجم عن نقل أشخاص فجأة من حياة زراعية قبلية شبه هجينة إلى مشروعات صناعية حديثة ضخمة معقدة مثل مناجم الماس والذهب .

وما ينطبق على الكفرة غير المتحضرين ، ينطبق أيضا بدرجة مساوية على الصينيين الأكثر تقدما ؛ فهؤلاء الناس يُجلبون إلى الترنسفال بوصفهم مجرد آلات اقتصادية ، وليس كمتحضرين - للمساعدة فى التنمية الصناعية والاجتماعية لبلد جديد ، وينظر إلى وجودهم على أنه خطر اجتماعى ؛ فيوضعون فى « حظائر » ويُنكر عليهم حق اقتناء ممتلكات ، بل وحتى البقاء فى البلاد بوصفهم

(١) انظر مثلا « كتب مستعمرة الرجاء الزرقا عن الشؤون الوطنية » قسم ٣١ لسنة ١٨٩٩ ص ٩٠٥ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ٩١ الخ ؛ وكذلك قسم ٤٠ سنة ١٨٨٧ ص ١٣ ، ١٤ ، ٥٧ ، ٨٢ .

مستوطنين أحراراً بعد انتهاء مدة خدمتهم ، فهم يعيشون جحافل من الرجال الأقوياء - دون نساء - مكدرسين في معسكرات مغلقة ، وعليهم حراسة مشددة أثناء العمل وفي أوقات فراغهم ، ويقومون باستمرار بأعمال يدوية شاقة رتيبة ، محرومين من أى أثر تربوي للتوجيه الذاتى فى مجتمع متمددين ؛ فهما بلغ غذاؤهم من الجودة ومهما ارتفعت أجورهم ، لا بد حتماً أن ينحط هؤلاء الرجال أخلاقياً بسبب ظروف عملهم ، وأن يضرروا المجتمع الذى يعودون إليه .

وليس هذا هو كل مافى الأمر ؛ فآثره على الترنسفال هو إحلال تنمية متعجلة ومصطنعة وغير طبيعية محل تنمية تدريجية طبيعية ، وتقيد المشا كل الاقتصادية والجنسية الخطيرة أصلاً فى البلاد بإدخال عنصر جديد ذى طابع وآثار خطيرة ، واستجلاب اليد العاملة الرخيصة التى يقصد بها صراحة الإقلال من طلب المستوطنين البيض والأجراء السود . إنه لمن العسير أن يبالغ المرء فى خطورة الحالة فى تأثيرها على مستقبل جنوب أفريقيا .

إن صناعة التعدين فى الترنسفال هى أهم صناعة فى البلاد كلها إلى حد كبير ؛ وفى حدود ما يتعلق بالمصالح البريطانية ، يتوقف المستقبل كله على تنمية هذه الموارد واستغلالها بحيث يستقر هناك عدد كبير متزايد من المستعمرين البريطانيين الدائمين . والآن نجد إن أرخص وسيلة لاستغلال المناجم وأكثرها ربحاً تنطوى على أقل قدر ممكن من استخدام البريطانيين البيض ، كما تتطلب الاقتصاد على فترة قصيرة من النشاط الصناعى الزائد عن الحد ، ورغم أنه من الواضح أن مصلحة أصحاب المناجم ، ونيتهم ، هى إحلال العمال الصينيين المهرة محل معظم العمال البيض الذين كان يتطلبهم من قبل استغلال المناجم ، مخالفين بذلك شروط المرسوم ، فإنه من الممكن أن يحدث طلب كبير - وإن كان متأرجحاً - للعمال البريطانيين فى مشروعات صناعية وتجارية أخرى خلال مدة استغلال المناجم

الغنية ، وهى مدة تؤدى العوامل المصطنعة إلى تقصيرها ، بيد أنه لا يمكن إقامة بناء سليم من المدنية الصناعية والسياسية على مثل هذا الأساس الاقتصادى ، فبعد جيل واحد من التنقيب المتلف على الذهب ، يُحتفظ خلاله بالسيادة البريطانية بواسطة تغيير مستمر لأغلبية سكان المدن المؤقتين ، لابد أن تضعف القوة الصناعية للبلاد بصورة مستمرة ومؤكدة ، ولسكنها لا تعود إلى الظروف البدائية للزراعة السليمة التى خرجت منها مؤقتاً ، بل إلى صراع يائس طويل فى التجارة والصناعة فى بلد تناثرت فيه بقايا بالية للمناجم مهجورة ومدن قدرة ، فالمضاربون اليهود فى المناجم ، والمهندسون الأمريكيون والاسكتلنديون ، والتجار الألمان سيهجرون البلد الذى امتصوا دماءه ، تاركين خلفهم سكانا من البوير أتلهم - إلى حد بعيد - اتصالهم بمدنية أوربية مترفة مقامرة ، وجمهرة من الكفرة تحطمت حياتهم الزراعية المألوفة ينسكعون حول مدن جنوب أفريقيا ، يثلون وباء مزمناً من المتشردين والمتعطين .

هذه هى بعض آثار نظام العمال المتعاقدين فى جنوب أفريقيا . إن الوسيلة المشروعة السليمة لتنمية بلد هى باستخدام القوة العاملة لدى سكانها ، وحملهم بالحوافز الاقتصادية العادية على الاستقرار حيث يتوفر لهم العمل المجزى ، وإذا كان مثل هذا البلد قليل السكان ، فإنه من الصواب تشجيع الهجرة إليه من البلاد الأكثر ازدهاراً ، بيد أن مثل هذه الهجرة ينبغى أن تجلب مستعمرين : جماعات من الناس لديهم نية أن يصيروا مواطنين فى البلاد التى تبنوها ، وحدات اجتماعية كما هى وحدات اقتصادية . وبهذه الطريقة - بالتدفق الحر للسكان من المناطق المرغوب فيها أقل إلى المناطق المرغوب فيها أكثر - تتقدم مدنية العالم ، وتدعم السلامة الاجتماعية ، والازدهار فى المستقبل للبلاد الحديثة التنمية بأفضل أسلوب . إن نظام العمال المتعاقدين - مما طُبّق تطبيقاً طيباً - يخطئ فى حق

القوانين الأساسية للمدينة ؛ لأنه يعامل العمال أولاً بوصفهم آلات وليس باعتبارهم رجالاً ، وإذا طُبِّق بطريقة سيئة ، وبدون احتياطات ضد التحيز في تطبيق القانون^(١) ، فإنه يكون مصدراً لأضرار جسيمة للرخاء السياسى والاجتماعى والصناعى للبلد الذى يطبق فيه .

وقد يشك المرء فيما إذا كان هناك مكسب صاف لمدينة العالم من زيادة كمية الذهب والماس مقابل مثل هذا الثمن .

(٩)

وقد يقال : إنه « أيا كانت دوافع أصحاب الأعمال ، فإنه - بالتأكيد - شئ حسن أن يؤخذ الأهالى ، بالإقناع أو حتى بالقوة ، من حياة الكسل ؛ ليتعودوا على العمل الذى ينمى ممالكهم ، ويعرضهم لتأثير المدنية ، ويضع فى جيوبهم نقوداً » .

إن القول بأن أمثال الكفرة ، ورجال غرب أفريقيا والمناطق الاستوائية وشبه الاستوائية الأخرى إذا تركوا لأنفسهم سيعيشون حياة كسل ، فيه مبالغة كبيرة عادة ، مرجعها فى الغالب إلى أن عملهم أقل انتظاماً وأكثر خضوعاً للاهواء من عمل نساءهم ، بيد أنه يجب الاعتراف بأن تحريم الحروب الداخلية ، وتحديد الصيد يحرران قدراً كبيراً من الطاقة عند الذكور ، ومن المرغوب فيه حقيقة أن تُستخدم هذه الطاقة فى عمل منتج ؛ ولكن أى الأعمال المنتجة ؟ لا ريب فى أنه أفضل كثيراً - بالنسبة لهم - أن يوجههم « اتصالهم بالمدنية » إلى أنواع الإنتاج فى أرضهم ومجتمعاتهم ، بدلا من جرحهم إلى العمل فى مجموعات على أرض الغرباء

(١) إن أسوأ السياسات الضارة فى نظام العمال المتعاقدين الصينى فى الترسفال ، هو أنه فى هذه البلاد وحدها - دون جميع ممتلكات بريطانيا العظمى الأخرى - توجد مجموعة كبيرة من السكان محرومة من حق اللجوء إلى القانون العادى المطبق فى المحاكم .

وفي مناجهم ، ويمكن لهذا الاتصال تحقيق ذلك بطريقتين : فبتعريفهم بحاجات جديدة سليمة يمكن أن يهيء لهم حوافز مشروعة ، وبتعريفهم بأساليب جديدة للصناعة مما يمكن تطبيقه في صناعاتهم نفسها يدرّبهم على تدبير أمورهم ، ويتحقق هذا التطور المفيد في الجهات التي يحظى فيها الوطنيون بالحماية ضد الأغراض السيئة التي يكنها طلاب الربح من البيض ؛ ففي مناطق كبيرة من باسوتولاند، وفي بعض المناطق المخصصة للأهالي في «زولولاند» أدى إحلال الحراث محل الفأس أو المعزقة البدائية إلى اشتراك الذكور في أعمال الحقل^(١) ؛ وكل تشجيع على تربية الدواجن، أو صنع منتجات الألبان، أو الأعمال الأخرى المتعلقة بالحيوانات تزيد من اشتراك الذكور من الأهالي في العمل ؛ إذ يؤدي إدخال صناعات جديدة في حياة القرى إلى زيادة مساهمة الرجال بنصيب أكبر في الأعمال داخل نزلاتهم أو قريباتها مما كان قبل ذلك احتكاراً للنساء .

ففي حدود سعى الإمبريالية إلى تبرير نفسها على أساس التمدن الصحيح للأجناس الدنيا ، يجب أن تعمل على رفع مستواها الصناعي والمعنوي على أرضها مع المحافظة بقدر الإمكان على استمرار الحياة والأنظمة القبلية القديمة، وحماية هذه الأجناس ضد المستغلين وممارسة العمل والأشخاص الآخرين الذين يريدون الاستيلاء على أرضها، وغوايتها لاستغلال عملها مستعملين في ذلك الخداع والعنف ، وإذا انهار الكثير من أنظمتها السياسية والاجتماعية والدينية - بسبب تدريبها تدريجياً على الفنون الصناعية وتحت المؤثرات التربوية العامة للحماية البيضاء - فإن هذا الانهيار يكون عمالة طبيعية سليمة وسيصبح نمو صور جديدة ، ليست

(١) انظر مثلاً تقرير لجنة الأجناس الوطنية في جنوب أفريقيا ص ٥٢ وما بعدها ، وأيضاً « مشكلة العمل في جنوب أفريقيا » بقلم مس ا . ورنر (The Reformer) - عدد ديسمبر سنة ١٩٠١ .

مفروضة على الأهالي ، ولكنها تنمو من الصور القديمة بما يتفق مع قوانين النمو الطبيعي بغرض تكيف حياتهم مع البيئة المتغيرة .

ولكن ما دام قد سمح للمصالح الاقتصادية القصيرة النظر للمزارعين وأصحاب المناجم من البيض بغزو أراضي « الأجناس الدنيا » ، سواء بعمل مباشر لحسابهم الخاص ، أو عن طريق الضغط على حكومة استعمارية أو إمبراطورية ، وتحويل الأرض والعمل لتحقيق أغراض الربح الخاصة ، فإن ذلك يكون خرقاً لأول قانون من قوانين الإمبريالية « السليمة » ، وتصبح العبارات التي تقال عن تعليم « كرامة العمل » وتربية أجناس من الأطفال حتى يبلغوا مبلغ الرجال ، مجرد مظاهر عابثة للنفاق ، وسواء استخدمها مديرو شركات التعدين أو الساسة في مجلس العموم ، فهي تقوم على تشويه للوقائع ، وقلب للدوافع التي توجه السياسة في الواقع .

(١٠)

لقد أشرنا - في معرض شرحنا للنظرية التي تحاول تبرير الإمبريالية على أنها ممارسة لسيطرة بالقوة على الأجناس الدنيا ، وباعتبار هذه السيطرة وصاية من أجل مدنية العالم - إلى ثلاثة شروط حتى تكون مثل هذه الوصاية سليمة . أولاً : أن تكون السيطرة موجهة إلى الخير العام وليس للخير الخاص للأمة « الإمبريالية » ، وثانياً : أنها يجب أن تؤدي إلى فائدة صافية من نوع ما للأمة الخاضعة للسيطرة ، وأخيراً : يجب أن تكون هناك منظمة ما تمثل المصالح الدولية تميز للأمة التي تمارس مثل هذه السيطرة القيام بالوصاية .

وقد رأينا أن الشرط الثالث - وهو أساسي لسلامة الشرطين الآخرين - لم يتحقق ؛ لأن كل أمة تدعى لنفسها الحق في القيام بوصاية الحكم على الأجناس الدنيا ، تفعل ذلك بمحض سلطتها فقط .

وتظهر في ممارسة الإمبريالية - كما تصورها لنا حالات متنوعة عديدة - نفس العيوب التي تقابل نظرية الإمبريالية غير السليمة ؛ فالمصلحة الخاصة بالأمم المتوسعة ، كما يفسرها زعمائها في فترة بذاتها - وليس خير العالم كله - هي التي نراها الدافع المسيطر في كل حالة جديدة من حالات ادعاء السيطرة على المناطق الاستوائية والشعوب الدنيا ؛ وتعني هذه المصلحة القومية ذاتها عادة المصلحة الذاتية المادية المباشرة لطبقة صغيرة من التجار أو أصحاب المناجم أو المزارعين أو المستثمرين الذين يريدون التصرف في أرض الشعوب الدنيا لمكسبهم الخاص ، وقد تُدمج دوافع أخرى غير مفروضة بقصد إضفاء طابع جذاب على كل مشروع بذاته عند تنفيذه ، بيد أنه من المستحيل أن يفحص المرء التفاصيل التاريخية في أى من الحالات الحديثة الهامة دون أن يتبين تفوق القوى الاقتصادية ، ولا يمكن - على أحسن الأحوال - الادعاء بأكثر من أن بعض اعتبارات العدالة والإنسانية قد تكون موضع التفكير في ممارسة السلطة المفروضة ، وأن الجنس الأدنى يستفيد بصورة عارضة من آثار القوى الاقتصادية التي لم يُقصد بها أساساً تحقيق أية فائدة له .

ففي كل مكان تُعطى اعتبارات المحافظة على النظام حالياً مركز الصدارة في حكم البيض لهذه الأجناس الدنيا ، ويُعد الاستغلال الصناعي للأرض ، والعمل تحت الإشراف الخاص ومن أجل الربح الخاص العاجل القوة الفعالة الرئيسية في المجتمع التي لاتحدها - أو تحدّها بصورة غير كافية - الرقابة الإمبراطورية أو أية رقابة حكومية أخرى . أما تقدم الأجناس الدنيا في المستقبل ، وتدريبها شيئاً فشيئاً على فنون الصناعة والحكم الذاتي السياسي ، فهو في معظم الحالات لا يشغل بال الحكومة الإمبراطورية مطلقاً ، ولا تحتل مثل هذه الاعتبارات الخاصة بخير الحكوميين مركز الصدارة حقيقة في أى مكان .

إن وصمة «التطفل» تنطبق على كل مستعمرة ينضأ بين هذه الأجناس الدنيا،

وهذا يعنى أن العلاقات بين البيض والملونين فى كل مكان ليست من نوع يحفظ توازنا سليما من الخدمة المتبادلة بين الطرفين ، وأفضل خدمات كانت تستطيع المدنية البيضاء أسداءها بما تضربه من مثل بواسطة نماذج من المجتمعات البيضاء العادية السليمة التى تمارس خير فنون الحياة الغربية ، تحول الظروف الجوية ، والظروف الطبيعية الأخرى دون تحقيقها فى كل حالة تقريبا ؛ فوجود بعض الموظفين البيض المتأثرين والبشرى والتجار والمشرفين على أعمال المناجم والمزارع ، وهم طائفة مهيمنة من الذكور الذين لا معرفة لديهم بأنظمة الشعوب ولا شعور طيب نحوها ، تدبير سيء . لا يودى الغرض منه فيما يتعلق بمنح هذه الأجناس الدنيا حتى تلك القوائد التى قد تكون المدنية الغربية قادرة على منحها إياهم .

ومن الواضح أن وضع الحكام البيض من هذه الأجناس الدنيا طفيلي ؛ فهم يعيشون على حساب الأهالى ، حيث أن عملهم الرئيسى هو تنظيم عمل الوطنيين بقصد الإفادة منه لصالحهم ، والحالة العادية لمثل هذا البلد حالة يملك فيها الغرباء من البيض أخصب الأراضى ، والموارد المعدنية التى يعمل فيها الأهالى تحت إشراف هؤلاء الغرباء ، ومصالحهم قبل كل شئ ؛ فهم لا يعتبرون مصالح البلاد أو مصالح شعوبها هى مصالحهم ؛ بل يظنون مجموعة من الغرباء المقيمين - « طفيليات » - تعيش على جسد « مضيفها » ، هدفها أن تبتز الثروة من البلاد ، وتعود لاستهلاكها فى أوطانها الأصلية ، وكل العمل اليدوى الشاق ، أو الأعمال الرتيبة الأخرى يقوم بها الوطنيون ؛ ومعظم أعمال الإشراف الحقيقية ، أو حتى الأعمال العدوانية ، يقوم بها مشرفون وطنيون ، ورجال شرطة وجنود ، من الوطنيين . وينطبق ذلك على جميع الحكومات البيضاء فى المنطقة الاستوائية ، أو حيثما يوجد عدد كبير من السكان من الأجناس الدنيا ، وحتى فى الأماكن التى يستطيع فيها البيض أن يعيشوا فى ظروف صحية طيبة ويتناسلوا ويعملوا ، تكون كمية ما يقومون به من عمل فعلا - سواء كان عملا جثمانيا أم عقليا - صغيرة جدا حيثما توجد

أعداد كبيرة من الوطنيين يمكن حملها على القيام بأعمالهم ، بل وحتى في تلك الأجزاء من جنوب أفريقيا التي يعيش فيها البيض في أفضل ظروف ، نجد أن الحياة التي يعيشونها عند - تحليلها بوضوح - حياة طفيلية ؛ فالزراع الأبيض - الهولندي أو البريطاني - لا يقوم إلا بعمل قليل ، يدوى أو عقلى ، ويجنح إلى الكسل و « عدم التقدمية » في كل مكان ؛ وتبدو على الطبقات الرسمية والتجار وأصحاب المهن من سكان المدن علامات واضحة لنفس التراخي والخمول ، أما فترات النشاط المشتعل القصيرة التي تثيرها آمال براقة تخطف الأبصار بين طبقات صغيرة من المتقنين عن المعادن ورجال الأعمال في المدن الموثقة الازدهار - مثل جوهانسبرج - فإنها مجرد أداة تبهر أبصارنا ، وتخفى عنا الطابع العميق الجوهرى للحياة .

وإذا كان ذلك صحيحا - فيما يتعلق بجنوب أفريقيا - فإنه أكثر انطباقا بكثير جداً على البلاد التي يحول فيها الطقس دون استقرار البيض ويكبت طاقاتهم ، وهذه هي الحالة العامة في تلك البلاد التي تمثل توسع الإمبريالية الحديثة .

ولم تثبت سلامة النظرية التي تعتبر الحكم الأبيض وصاية من أجل المدنية في أى من الأماكن التي تسود فيها مثل هذه الظروف ، ولم تتخذ التدابير في أى مكان لتحقيق سيادة مصالح العالم كله أو مصالح الشعب المحكوم على مصالح الأمة المعتدية ، أو مصالح قطاع من هذه الأمة في الأغلب الأعم . فالعلاقات التي تقوم بين الأمة المسيطرة والأمة الخاضعة - وهي تنشأ عادة بواسطة القوة وتظل قائمة على هذا الأساس - من نوع يحول دون قيام الشعور الطيب الأصيل الذي يُعد جوهريا حتى تؤتى أفضل المؤثرات التمدينية ثمارها ، وتقتصر عادة على المحافظة على مظاهر حسن النظام لدعم التنمية الجزئية لبعض الموارد الطبيعية المعينة في الأرض بواسطة « تسخير » الأهالي في العمل لمصلحة التجار والمستثمرين البيض أولا ، ثم لفائدة المستهلكين في العالم لغربي الأبيض بعد ذلك .

ولا يرجع هذا الإخفاق في تبرير الحكم الأجنبي القائم على القوة - وما يترتب عليه من نتائج - إلى عيب خاص في الأمة البريطانية أو الأمم الأوروبية الحديثة الأخرى؛ أنه متأصل في طبيعة مثل هذه السيطرة . « إن حكم شعب لنفسه له معنى وواقع. أما حكم شعب لآخر فشيء لا يوجد، ولا يمكن أن يوجد. إن شعبا قد يحتفظ بشعب آخر بوصفه مزرعة خاصة له، أو أداة لمنفعته الخاصة ، على أنه مجرد مكان يجمع منه المال، وقطيع من البشر يستغله لمصلحة أبنائه ، بيد أنه إذا كان خير المحكوم هو مهمة الحكم الصحيحة ، فإنه من المستحيل تماما أن يقوم به شعب بصفة مباشرة »^(١) .

(١) جون ستيوارت ميل « الحكم النيابي » ص ٣٢٦ .

القضيل الخامس

الإمبريالية في آسيا

(١)

إن الاختبار الكبير للإمبريالية الغربية يحدث في آسيا ، حيث تعيش شعوب ضخمة ورثت مدنات معقدة تعقيد مدينتنا ، ولكنها أقدم ، وجذورها أكثر تأصلاً بواسطة عادات باقية في الحياة العامة . لقد أمكن النظر إلى الأجناس الأفريقية باعتبارها أطفالاً أو هججاً ، أو شعوباً «متخلفة» في تقدمها على نفس الطريق العمومي للمدنية التي يمثل الأنجلوساكسون فيها الطبيعة ، وأنها في حاجة إلى معونة الأجناس الأكثر تقدماً ، وليس من اليسير إلى هذا الحد أن نجعل أيضاً قضية السيطرة الغربية على الهند والصين والشعوب الآسيوية الأخرى سليمة في ظاهرها على نفس الأسس ؛ فباستثناء التطورات الحديثة في العلوم الطبيعية وتطبيقها على فنون الصناعة ، لا يمكن الادعاء بأن هذه الشعوب متخلفة ؛ ورغم أننا نصف مدينتها أحياناً بأنها «متوقفة» أو «غير تقدمية» ، فإن هذا الحكم إما أنه ينبئ عن جهلنا بمعدل السرعة التي لا بد أن تستمر بها حركة تلك المدينيات التي تُعد أقدم عهداً من مدينتنا بكثير ؛ أو قد يكون فيه اعتراف لاشعوري بتقدم اجتماعي بلغ هدفه من تحقيق توافق يكاد يكون كاملاً بين الحياة الإنسانية وبيئتها الثابتة .

فادعاء الغرب أنه يعمل على تمدن الشرق بواسطة السيادة السياسية والعسكرية لا بد أن يقوم في النهاية على افتراض أن المدينيات - مهما كان اختلافها في نموها الظاهري - واحدة في جذورها ، وأنها ذات طبيعة مشتركة ، وتربة مشتركة .

وبتجريد هذا الفرض من الاستعارة ، فإنه يعنى أن هناك بعض الصفات الأخلاقية والفكرية المعينة ، تتمثل في صور عامة من الدين والقانون والعادات وفنون الصناعة ، وتعد جوهرية لجميع التنوعات المحلية للمدنية بصرف النظر عن الجنس واللون والطقس والظروف الأخرى - وأن الأمم الغربية - أو بعضها ، تملك هذه الصفات والصور من المدنية إلى درجة متفوقة ، وأنها تستطيع أن تنقلها إلى أمم الشرق بواسطة الحكم وما يصحبه من تربية سياسية ودينية وصناعية .

ومما لا ريب فيه أن الأمر يبدو كما لو كانت « البشرية » تنطوى على مثل هذا العامل المشترك ؛ فالقواعد الأخلاقية التي تتضمنها « الوصايا العشر » يبدو أنها تسمح بتطبيق مشترك على نطاق واسع ؛ كما أن بعض حقوق الفرد ، وبعض عناصر العدالة الاجتماعية - التي تتضمنها القوانين والعادات - يبدو أن لها صدى عند الجميع ، وبعض أنواع المعرفة وفنون تطبيقها يبدو مفيداً لجميع أنواع الناس وجميع الظروف ، فإذا كانت مدنية الغرب أغنى في هذه الجوهريات ، فإنه يبدو من المعقول أن نفترض أن الغرب يستطيع أن يفيد الشرق بأن ينقلها إليه ، وأن حكمه قد يمكن تبريره على أنه الوسيلة لذلك .

ويمكن أخذ الامبراطورية البريطانية في الهند بوصفها أفضل اختبار . الواقع أننا لم نذهب هناك في أول الأمر لخير الهند ، ولا كان الدافع في المرات المختلفة التي وسعنا فيها نطاق السلطة السياسية هو هذا الاعتبار ؛ بيد أن هناك من يقول بأن حكمنا للهند أضفى في الواقع على الشعب فوائد ناتجة عن مدنيتهما ، وأن نقل هذه الفوائد إليهم لعب في السنين الأخيرة دوراً أكبر فأكبر في سياستنا الواعية . لقد كانت التجربة طويلة ومتنوعة ، ويصور نجاحنا في الهند عادة على أنه أقوى حجة فيما يتعلق بالفوائد التي تجنيها الأجناس الخاضعة من الإمبريالية .

والأسئلة الحقيقية التي يجب علينا أن نجد لها جواباً هي : « هل نحن بمدن الهند ؟ » و « هم تتكون المدنية ؟ » . ويساعدنا على الإجابة أن هناك مجموعة لا بأس بها من الوقائع التي لا جدال فيها ؛ فاقمنا سلاماً داخلياً أوسع نطاقاً وأدوم من أية فترة أخرى عرفتها الهند من عهد اسكندر الأكبر ، ورفعنا مستوى العدالة بتطبيق القوانين تطبيقاً عادلاً على قدم المساواة ؛ ونظمنا الضرائب ، ولعلنا خففنا من عبئها ، وأوقفنا فساد الأمراء الوطنيين ومحصليهم وطفليانهم ، وقد أدخلنا - من أجل تعليم الشعب - نظاماً عاماً من المدارس والمعاهد العليا ، وكذلك أدخلنا مؤسسة تبشيرية شبه عامة لا يقتصر ما تعلمه على الدين المسيحي ، بل تعلم أيضاً كثيراً من فنون الصناعة ، وسهلت المواصلات والنقل بواسطة الطرق والسكك الحديدية وشبكة من القنوات ، كما تحسن إنتاج التربة بواسطة نظام واسع النطاق من الري العلى ؛ ونما التعدين في الفحم والذهب والمعادن الأخرى إلى حد كبير ؛ وأنشئت في بومباي - وفي أماكن أخرى - مصانع لنزل القطن ذات آلات حديثة ، كما أن تنظيم بعض الصناعات الآلية الأخرى يعمل على تهيئة فرص العمل لسكان المدن الكبرى ؛ كما أدخل في الهند زراعة الشاي والقهوة ونبات النيلة والجوت والطباق ومحاصيل مهمة أخرى ، ونحن نقضى بالتدريج على كثير من الخرافات الدينية والاجتماعية التي تخلف في حق البشرية وتؤخر التقدم ، وحتى نظام الطائفية المتأصل الجذور يتغير حيثما كان للنفوذ البريطاني وقع . ولا جدال في أن كثيراً من هذه الأعمال التي قامت بها إنجلترا في الهند أعمال طيبة ، ولم يسبق أن استخدمت أية دولة من قبل مجموعة من الرجال الأذكياء المتعلمين الشرقاء في تسيير دفة حكم إمبريالي مثل تلك المجموعة التي تضمها « الخدمة المدنية » في الهند ، ولم يحدث في أي مكان آخر من امبراطوريتنا أن بذل مثل ذلك القدر الكبير من الطاقة المفكرة غير المتحيزة حقيقة في أعمال الحكم ، ويمكننا أن نقول نفس الشيء عن تلك السلسلة من كبار رجال الدولة الذين أرسلوا من

انجلترا ليرأسوا حكومتنا في الهند ؛ فعملنا هناك هو أفضل سجل تستطيع الإمبريالية البريطانية أن تتقدم به ، فما الذي نخرج به منه عن قدرة الغرب في نقل مزايا مدنيته إلى الشرق ؟

لنأخذ أولاً اختبار الازدهار الاقتصادي . هل صارت جماهير الشعب تحت حكمنا أكثر ثراء مما كانت عليه من قبل ؟ إن هناك من يذهبون إلى أن الحكم البريطاني يستنزف دماء الحياة الاقتصادية في الهند ، ويحجر سكانها إلى فقر مدقع أكثر فأكثر ، وهم يشيرون إلى واقعة أن بلداً من أفقر بلاد العالم يُرغم على تحمل نفقة حكومة كثيرة الكلفة مهما كانت أمانة إدارتها ؛ وأن ثلث المال المجموع بواسطة الضرائب يتسرب من البلاد بلا عودة ، وأن الهند تُفرض عليها أن تتحمل نفقات جيش معترف بأنه أكثر مما تتطلبه أغراض الدفاع عن النفس ، بل وأن تتحمل أيضاً نفقات حروب تقع في أجزاء أخرى من الإمبراطورية ، بينما كل فائدة رأس المال المستثمر في الهند تقريباً يتم انفاقها خارج البلاد ، والأساس الإحصائي لهذه الحجة أضعف من أن يعتمد عليه كثيراً ؛ فمن المحتمل أنه غير صحيح أن صافي ما يتكلفه الحكم البريطاني أكثر من عبء حكم الأمراء الوطنيين الذي حل محله إلى حد بعيد^(١) ، وإن كان من المؤكد أن الضرائب الجبرية تحت الحكم الوطني كانت تُنفق في البلاد على أعمال منتجة أو خدمات غير منتجة .

ولا يمكن التثبت بأي قياس دقيق ، فيما يتعلق بالبلاد كلها - من مسألة : هل كانت الكميات المتزايدة من الغلال التي تؤخذ من الهند أكثر من الزيادة الناتجة عن تحسين الري ؟ أو هل كان الدخل الحقيقي للعامل الهندي يزيد أو ينقص ؟ ولكن من المعترف به بصفة عامة ، حتى بين الموظفين البريطانيين

(١) حوالى ثلاثة أثمان البلاد مازالت تحت الحكم الوطني مع إشراف بريتانى .

ثنتين يؤيدون حكمنا في الهند بشدة ، إتنا لم ننجح في منح الهند أى رخاء اقتصادى ، وهذه العبارة التى أوردها من مصدر يؤيد حكمنا هناك بشدة :

« إن محك رخاء الشعب ليس فى زيادة الصادرات ، وتضاعف المصنوعات أو الصناعات ، وإقامة المدن . كلا . إن البلد المزدهر هو البلد الذى تستطيع فيه الجمهرة العظمى من الناس أن تحصل - بقدر متدل من العمل الشاق - على ما هو ضرورى ليعيش المرء حياة إنسانية ، حياة يتمتع فيها براحة أكيدة معتدلة ، فإذا حكمنا على أساس هذا المعيار ، فهل يمكن القول بأن الهند مزدهرة ؟ »

« إن ! لا كفاءة بطبيعة الحال مصطلح نسبي . . . ففي بلد استوائى مثل الهند يكون المستوى منخفضاً جداً . فالمرء لا يحتاج إلا إلى القليل من الملابس هناك ، كما تكفى كمية صغيرة من الطعام ، والحاجات الصناعية قليلة جداً ، وهى فى الغالب لا تكلف كثيراً . إن الامبراطورية الهندية امبراطورية فلاحين ؛ فتسعين فى المائة من الشعب يعيشون على الأرض ، وكل ما يتمناه الفلاح هناك لنفسه بئر لا يفيض ماؤه ، وقطعة من الأرض ، وبضعة شجيرات فاكهة ، وخاصة إذا أضفت إلى ذلك ما هو فى حاجة إليه من الماشية التى يطلقون عليها فى عدة جهات هناك « أطفال الفلاح » . هذا هو المثل الأعلى عند الفلاح الهندى . وقليلون جداً منهم من يحققونه ؛ إذ يمكن اعتبار فقدان هو القدر الذى يمكن الاعتماد عليه ، أى قطعة الأرض الضرورية . فقدان لكل رجل - أو ٦٤٠ رجلاً لكل ميل مربع - هو أقصى كثافة للسكان تستطيع الهند أن تعولها براحة ، فيما عدا الأماكن القريبة من المدن أو فى الجهات التى تُروى ، ولكن ملايين من الفلاحين فى الهند يكافحون ليعيشوا على نصف فدان ؛ فوجودهم صراع مستمر مع الجوع كثيراً جداً ما ينتهى بالهزيمة . إن مشكلتهم ليست أن يعيشوا حياة إنسانية -

حياة على مستواهم المتواضع من الاكتفاء — بل أن يعيشوا بأي شكل ولا يموتوا . .
فلنا أن نقول بحق: أن الجماعات في الهند — باستثناء الجهات القليلة التي يوجد بها
نظام الري — مرض مزمن وبائي»^(١) .

إن قرنا من الحكم البريطاني إذن — رغم أنه أدير بمقدرة وبنيات طيبة —
لم يساعد مادياً على إبعاد العدو الزمن ، الجوع ، عن جمهرة الشعب ، كما لا يمكن
القول بأن التصنيع الجديد بآلاته ومصانعه — وهو الذي أدخلناه هناك — تمدين
للهند ، أو حتى أنه أضاف كثيراً إلى رخائها المادي ، بل الواقع أن جميع من
يقدرّون حياة الشرق وطابعه يشمّزون من التطور الظاهر في فنون العمارة والنسيج
وطرق المعادن والفخار ، التي اشتهرت بها الهند منذ أزمنة سحيقة . « إن العمارة
والهندسة والمهارة الأدبية جميعها في سبيلها إلى الاختفاء ، إنها تختفي بحيث أن
الإنجليز الهنود يشكون فيما إذا كان لدى الهنود القدرة ليصيروا معماريين ، رغم
أنهم بنوا بنارس ؛ أو مهندسين ، رغم أنهم حفروا البحيرات الصناعية في تانجور ؛
أو شعراء ، رغم أن الناس يجلسون ساعات أو أيام يستمعون إلى الشعراء المتجولين
وهم يرتلون الأشعار ، التي تؤثر فيهم أكثر — بالتأكيد — مما يؤثر تنيسون في
عامة الناس عندنا»^(٢) .

إن اضمحلال الفنون الصناعية الوطنية ، أو القضاء عليها بالعنف ، أمر يؤسف
له أكثر ؛ لأن من هذه الفنون تتكون دائماً روح الشعر في الحياة العامة ، وتلقائية
ملسكة الخيال الحرة للأمة في أعمال الحياة العادية .

إن سير « جورج بيدود » في مؤلفه العظيم « الفنون الصناعية في الهند » ، الذي

(١) « الهند ومشاكلها » تأليف و . س . ليلي ص ٢٨٤ — ٢٨٥ (ساندز وشركاه)

(٢) « آسيا وأوروبا » تأليف مريدث تونسنند ص ١٠٢ (كونسابل وشركاه) .

(٢٠ — العقد الاجتماعي)

كُتب منذ أكثر من عشرين سنة^(١) يصدر حكما له مغزاه على المعنى الحقيقي
لحركة أخذت تشتد منذ ذلك الوقت حتى الآن بسرعة متزايدة؛ «إذ أدخلت الآلة
بالتدريج في الهند بتأثير بعض الأسباب الاقتصادية، لتصنيع صناعاتها اليدوية
التقليدية العظيمة، فسيترتب على ذلك ثورة صناعية ستؤدي حتما، إذا لم توجه
بواسطة رأى عام ذكى متعلم وعن طريق التأثير العام للذوق السليم، إلى
إلقاء الفنون التقليدية للبلاد في نفس البلبلة في المبادئ، وور تطبيقها العملى على
موضوعات الحياة اليومية، التى ظلت تعمل طوال الأجيال الثلاثة الماضية على تدمير
الفنون الزخرفية، والقضاء على ذوق الطبقة المتوسطة فى إنجلترا وشمال غرب أوروبا
والولايات المتحدة الأمريكية، بل أن المساوى الاجتماعية والمعنوية لإدخال الآلة
فى الهند يغلب أن تكون أعظم»، ثم يتبع ذلك بوصف مفصل للصناعات
اليدوية الرائعة الطليقة فى القرية الهندية العادية، وبعد ذلك يستطرد المؤلف :
«ولكن أولئك الصناع اليدويين الذين من أجل الحصول على ماتصنعه أيديهم
تدفق ذهب العالم بلا انقطاع إلى الهند، والذين لم يلوثوا الأنهار، أو يشوهوا آمالا
بهيجة، أو يسمموا الهواء مع كل ما أنتجوه من نسيج رائع، أو الذين نمت
الأجيال المتعاقبة التى لا عداد لها مهارتهم وفرديتهم إلى أسى درجات الكمال،
أرلئك الصناع اليدويون بالوراثة يجمعون الآن فى كل مكان، ويؤخذون من
مجتمعاتهم القروية الديموقراطية بالمئات والآلاف إلى المصانع الهائلة فى بومباى،
ليكدحوا فى جماعات من أجل أجور مغرية فى صناعة سلع تنافس مانشستر،
صناعات لا صلة معنوية أو فكرية لهم بإنتاجها أكثر مما (لصاقل) أنابيب الأرغن
بالنعمات التى تخرج منه» .

وحتى من وجهة النظر المادية البحتة للسوق العالمية قد يكون هذا القضاء العاجل

(١) اليوم (فى سنة ١٩٢٨) مضى على بداية هذه الحركة أكثر من خمسين سنة .

على الفنون الوطنية من أجل استخدام كتل من العمل الرخيص في المصانع سياسة سيئة ؛ لأنه كلما اكتمل فتح العالم ، وصارت البلاد القاصية على اتصال أوثق بعضها مع بعض ، من المحتمل أن بلاداً تتسم مصنوعاتنا بذلك الطابع الفريد الأخاذ مثل الهند كانت ستجد سوقاً أكثر ربحاً مما تحصل عليه بمحاولتها أن تبيع بأسعار منخفضة عن أسعار لانكشير ونيوانجلاند .

يبد أن رد فعل هذه التغيرات في طابع الشعب أهم من ذلك بكثير : فالثورة الصناعية في إنجلترا ، وفي غيرها أخذت طابع النمو الطبيعي ، منبثقة من قوى داخلية أكثر مما أخذته في الهند ، واتفق وجودها إلى حد كبير مع تحرير قوى شعبية ضخمة وجدت مآثرها عن نفسها في التربية العلمية والديموقراطية السياسية . لقد كانت مرحلة هامة من حركة الحرية الشعبية والحكم الذاتي العظيمة . أما في الهند ، وفي بلاد الشرق الأخرى ، فلا توجد مثل هذه التعويضات .

فقد كان هناك نظام للصناعة أكثر تأصلاً وتشابكاً مع النظام الديني والصناعي للبلاد مما كانت الحرف والفنون في أوروبا في أي عهد من العهود ، وقد أخضع هذا النظام لقوى تعمل من الخارج لا يكبح جماحها - في سرعتها أو اتجاهها - إرادة الشعب الذي تأثرت بها حياته بصورة بالغة الحيوية . إن الثورة الصناعية عندما تكون حركة طبيعية للقوى الداخلية تعمل في اتجاه المصالح الذاتية للأمة ، وتسير جنباً إلى جنب مع حكم ذاتي شعبي متقدم ، يكون عندئذ شيئاً ؛ وهي شيء آخر عندما يفرضها غزاة أجانب يتطلعون أولاً إلى المكاسب الحاضرة لأنفسهم ، ويهملون المصالح الأكثر عمقاً للشعب الذي يتعلق به الأمر ، وتصور لنا قصة تدمير صناعة النسيج الوطنية لمصلحة المصانع التي بدأتها « الشركة » ، السياسة الاقتصادية الأنانية القصيرة النظر التي كانت سائدة في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر .

« لقد أرغمت إنجلترا الهنود ، بحجة « حرية التجارة » ، على قبول منتجات مصانع لانكشاير ويوركشاير وجلاسجو الخ بضرائب جمركية اسمية بحجة ؛ بينما فرضت ضرائب جمركية - تكاد تكون مانعة - على استيراد مصنوعات البنغال وبهار اليدوية الجميلة المتينة إلى إنجلترا»^(١) وكانت نتيجة هذه السياسة ، التي اتبعت بشدة في الفترات الأولى من القرن التاسع عشر ، الدمار الذي لا إصلاح له لكثير من أقيم فنون الصناعة الهندية المتميزة ، « لقد قضى على قدرة الناس الصناعية في الهند بواسطة « الحماية » ضد صناعاتها ، ثم فرضت عليها « حرية التجارة » لتحول دون عودتها إلى الحياة »^(٢) .

وعندما تتحول من الصناعة إلى الزراعة ، التي يشتغل بها حتى الآن تسعة أعشار السكان ، تبدو بوضوح كاف صعوبة الإدارة الأجنبية ، مهما كانت نياتها طيبة . إن عدداً ليس قليلاً من أكبر رجال الدولة المتخصصين في الهند عندنا ، مثل مونرو والفينستون ومتكلاف ، أدركوا أن المجتمع القروي هو ما تتجسد فيه حقيقة روح المدنية الشرقية .

وقد كتب سيرس . متكلاف^(٣) قائلاً : « إن المجتمعات القروية جمهوريات صغيرة لديها كل ما يمكن أن تحتاجه تقريباً بداخلها ، وتكاد تكون مستقلة عن كل علاقة أجنبية ، ويبدو أنها باقية حيث لا يبقى شيء آخر ؛ فالأسر المالكة تنهار الواحدة بعد الأخرى ؛ وتقع الثورة بعد الثورة ، ويقدم الهندوس والباتان والمغول والمهاراتا والسيخ والإنجليز بدور السادة كل فئة بدورها ؛ ولكن المجتمعات القروية تبقى على حالها » . « إن اتحاد المجتمعات القروية ،

(١) « الهند الشرقية » تأليف مونجمرى مارتن (لندن ١٨٣٨) المجلد الثالث . المقدمة . (أوردها روز مسن دات ص ٢٩٠) .

(٢) روز مسن دات ص ٣٠٢ .

(٣) خطاب إلى مجلس الدخل — إبريل سنة ١٨٣٨ (أوردها روز مسن دات ص ٣٨٦) .

وكل منها يكون دولة صغيرة في ذاته ، قد أسهم - في رأيي - بنصيب أكبر من أى عامل آخر في المحافظة على شعب الهند ، خلال جميع الثورات والتغيرات التى تعرض لها ، وهو يؤدي بدرجة كبيرة إلى سعادتهم وتمتعهم بنسب كبير من الحرية والاستقلال ، ومن ثم فإنى أود ألا تأسس أنظمة القرية أبداً ، ويخيفنى أى شيء من شأنه أن يؤدي إلى القضاء عليها . »

ومع ذلك فإن جهود الحكم البريطانى كلها كانت موجهة نحو تدمير الحكم الذاتى القروى هذا فى الصناعة والسياسة ؛ فقد كان إحلال الفرد من الفلاحين محل المجتمع بوصفه وحدة الدخل فى جميع أنحاء بومباى ومدراس ضربة قاضية على الحياة الاقتصادية فى القرية ، بينما كان من شأن سحب كل سلطة قضائية وتنفيذية حتمية من « الزمندار » أو الرؤوس ، وتركيزها فى الحاكم المدنية البريطانية والموظفين التنفيذيين ، أن أجهز تماماً على أقوى أنظمة الهند وأكثرها عمومية - القرية ذات الحكم الذاتى .

وكلتا هاتين الخطوتين المهمتين أتمدنا تطبيقاً للفكرة الغربية الجديدة عن المسئولية الفردية بوصفها الأساس الاقتصادى السليم الوحيد ، وعن الحكم المركزى باعتباره أفضل أسلوب لجهاز سياسى . إن اعتبار القضاء على أقدم أنظمة الهند فجأة أسراً مأموناً ومفيداً ، بغية أقلية الهنود لأساليب الحياة الإنجليزية ، سيتناولها رجال علم الاجتماع بوصفه أغرب ما يقدمه لنا التاريخ الحديث من دروس فى عدم الكفاية فى فن المدنية ، بل الواقع أن ما يتمتع به جزء كبير من البنغال من رخاء أكثر من غيره ، والذي يعزى - بعضه على الأقل - إلى الاحتفاظ بطبقة ملاك الأراضى المحليين ، وقيامهم بدور الوسيط بين الدولة والمزارع الفرد ، وتخفيفهم من وطأة نظام الضريبة على الأرض ؛ إن هذا وحده دليل يستلفت النظر على الضرر الذى أصاب الأجزاء الأخرى من

الهند بتطبيق الأساليب الاقتصادية والسياسية الغربية فجأة وبسوء فهم^(١).

(٢)

وعندما تنتقل من الصناعة والزراعة إلى إقامة العدالة ، وأعمال الحكم العامة التي تجد فيها الإدارة البريطانية تعبيراً عن قدرتها وطايعها ، نجد أنفسنا في مواجهة أسئلة أخرى : هل بريطانيا العظمى قادرة على صوغ الحكم في الهند بالطابع الإنجليزي ؟ وهل هي تفعل ذلك ؟ وهل هي بذلك تفرس المدنية الغربية في الهند ؟ من العسير الحكم على مدى ما يستطيع بضعة آلاف من الموظفين البريطانيين - ممن يتمتعون بأفضل قدرة وطاقات - تحقيقه في صوغ عملية حكم ثلاثمائة مليون نسمة من جنس وطايع غربيين بالقدرة والكفاية البريطانيتين ، إن الأعداد ليست كل شيء ، ومن المحتمل أن وحدات السلطة البريطانية الموزعة هذه تؤثر - مباشرة وبطريق غير مباشر - تأثيراً كبيراً في شئون الحكم الكبرى ، وأن هذا التأثير قد يتسرب أحياناً بين الدوائر الرسمية الوطنية ، بيد أنه يجب أن نتذكر دائماً أن هؤلاء الموظفين البريطانيين القلائل نادراً ما يكونون مولودين في الهند ، ولما يكون لديهم فهم كامل للغة الناس ، وأنهم يكونون « فئة » مغلقة لا تختلط أبداً في علاقة اجتماعية حرة بأولئك الذين تحكمهم ، وأن القوانين والقواعد التي يطبقونها غريبة - إلى حد كبير - عن الأنظمة التقليدية للشعب الهندي ، وعندما نتذكر ما للتطبيق الشخصي للتفاضيل ، وتنفيذ القانون أو القاعدة من نصيب كبير في عملية الحكم الحقيقية ، وأن هذا العمل لا بد أن يُترك دائماً في الأغلبية الساحقة من الحالات للموظفين الوطنيين ، فإنه يكون من الواضح أن المزايا

(١) إن رخاء المقاطعات التي تقع تحت تسوية البنغال ، بمقارنتها بالأجزاء الأخرى من الهند البريطانية ، يجب مع ذلك أن تعزى إلى حد كبير إلى حقيقة أن هذه التسوية تجعل في وسع البنغال أن تهرب من المساهمة بكامل نصيبها في دخل الهند ، ومن ثم تلقى عبأ غير متناسب على الأجزاء الأخرى .

المعروفة للقانون البريطاني ، والعدالة البريطانية ، لا بد أن تسمح بمرونة كبيرة ، وبانحراف كثير في عماية التطبيق الفعلية .

« ليس هناك من ينكر أن نظام الإدارة المدنية والجنائية هذا أفضل بكثير من أى نظام عرفتة الهند تحت الحكم السابقين ، وترجع عيوبه أساساً إلى أسباب خارجية عنه ، فالإخلاص الذى لا شائبة فيه ، والانصراف الذى لا يكل إلى الواجب ، اللذان يبديهما الموظفون - انجليز وهنود على السواء ، الذين يشغلون المراكز العليا - لا يجادل فيهما أحد ، ولكن أخلاق الموظفين المرؤوسين ليست دائماً فوق الشبهات ، وكثيراً جداً ما ينحرف سير العدالة بسبب سمة يؤسف لها من سمات العقل الشرقى . » إن الاستقامة الانجليزية عظيمة ، ولكن قوة الكذب أكبر . من الأمثلة السائدة فى جميع أنحاء الهند ، ولعل أقل أجهزة الحكومة كفاية هى إدارة الشرطة . ويقول كاتب قريب العهد : أن من العسير أن تصور جهازاً أكثر فساداً منها ، وهذه العبارة أيضاً قد تنطوى على بعض المغالاة ، ولكننا إذا أخذنا الشرطة الهندية فى مجموعها ، فمن المحتمل أن أفرادها ليسوا أكثر استقامة من شرطة نيويورك ^(١) . . والآن ، إن إحدى جمل هذه العبارة تستحق اهتماماً خاصاً . « وترجع عيوبه إلى أسباب خارجية عنه » . وهذا بالتأكيد غير صحيح ؛ إن من الأجزاء الجوهرية فى نظامنا أن تكون تفاصيل الإدارة فى أيد وطنية ؛ فليس هناك من يستطيع التفكير فى إحلال الإنجليز محل الموظفين الوطنيين الصغار على نطاق واسع ؛ فالأولون لا يستطيعون القيام بهذا العمل ، وهم لن يقبلوا القيام به إذا كانوا يستطيعون ، كما أنه ليس من الممكن أن تسمح الحالة المالية - وهى مقلقة دائماً - بتلك الزيادة الضخمة فى النفقات التى يتطلبها جعل حكومة الهند بريطانية حقيقية فى عملها ، والواقع أن الاتجاه هو

(١) « الهند ومشاكلها » ص ١٨٢ .

إلى تقيض ذلك تماماً ، ويرى إلى زيادة عدد الموظفين الوطنيين في جميع وظائف الخدمة العامة باستثناء أعلاها ، وإذا كان صحيحاً أن الفساد والكذب متأصلان في جميع أنظمة الحكم في الشرق ، وأن التبرير الأخلاقي الأساسي لحكمتنا هناك يتكون من إصلاح هذه الأنظمة بواسطة الأخلاق والإدارة البريطانيين ، فإنه من الواضح تماماً أننا لا يمكن أن نكون ناجحين في هذا العمل القيم ، ولا بد بطبيعة المسائل أن نعجز حتى عن معرفة أين نقفل وإلى أي مدى نقفل ؟ إن تعليق مستر ليلى على الشرطة الهندية ذو مغزى أساساً ؛ لأن هذا الجهاز هو الوحيد فيما يتعلق بالحكم العملي التفصيلي الذي يُحتمل أن تكشف فيه الفضايح - ذات الطابع الخاص - عن إخفاق نياتنا الطيبة جداً ، كما تتمثل في القوانين الجنائية ، والإجراءات القضائية . فالمرء يود لو يعرف هل كان الموظف الوطني الذي يقوم فعلاً بتحصيل ضرائب الأرض والرسوم الأخرى من الفلاح الفرد ، يمارس إخلاص رئيسه الموظف البريطاني ، أم يعود إلى عادات البلاد السائدة منذ القدم ؟

فما الذي تستطيع حفنة من الموظفين الأجانب أن تفعله في مجال الإشراف الفعال على تفاصيل الحكم في بلد يعيش فيه سكان من أجناس ولغات وعقائد وعادات مختلفة جنبا إلى جنب ؟ الغالب أنها لا تستطيع أن تفعل الكثير ، وبطبيعة الحال لا تستطيع - كما لا نستطيع نحن - معرفة نواحي فشلها .

والنجاح الحقيقي الوحيد الذي لا جدال فيه لحكمتنا في الهند ، بل وفي إمبراطوريتنا كلها بهيئة عامة ، هو المحافظة على النظام على نطاق واسع ، ومنع الحروب الداخلية والشغب والعنف المنظم ، وهذا طبعاً أمر مهم ، ولكنه ليس كل شيء ؛ وهو لا يكفي في ذاته ليبر اعتبارنا حكمتنا الإمبريالية ناجحة ، فهل العدالة البريطانية - في حدود انتشارها - والنظام البريطاني لخير الهند ؟ إن هذا

السؤال قد يبدو للبريطاني العادي سؤالاً غريباً ، ولكن الانجليز الذين عاشوا في الهند ، والذين يجذرون بصفة عامة بقاء سلطتنا هناك ، يسألون هذا السؤال أحياناً ، ويجب أن نتذكر - أولاً - أن بعض المزايا الظاهرة لقوانيننا وأساليبنا التي تبدو لنا أحسن ما يكون قد تؤدي إلى نتيجة عكسية عند التطبيق ؛ فالعدالة الصارمة في تحصيل ضرائب الأرض ، وفي تنفيذ الادعاءات القانونية للمرابين ، من الأمثلة الصارخة على سوء تطبيق فكرة الإنصاف ، فهما كان من فساد محصلي الضرائب في أي وقت من الأوقات ، ومهما كان من طغيان قوة المرابين ، فإن الرأي العام وضرورة الموقف ، وبعض الاعتبارات الشخصية كانت تحمد دائماً من طغيانهم ؛ إن الصرامة الآلية للقانون البريطاني كانت مصدراً من أكبر مصادر عدم شعبية حكمتنا في الهند ، ومن المحتمل أنها مصدر خطير لأضرار تقع فعلاً .

بل إن هناك بعض الأسباب التي تدعو إلى الشك في أن الهنود يتذمرون من الاغتصاب غير القانوني وغير المنتظم للحكام الوطنيين المستعبدين المعترف بهم ، والذين تنطبع سلطتهم الظاهرة المألوفة في أخيلة الهنود ، أقل مما يتذمرون من المطالب الأخف وطأة فعلاً لتلك الآلة غير الإنسانية ، والتي لا تقاوم ولا سبيل إلى التخفيف من حدتها ، وهي السلطة البريطانية كما يرونها .

ومن الواضح تماماً أنه - في حدود كون رضا المحكوم بأي معنى إيجابياً شرطاً من شروط نجاح الحكم - لم تصب الامبراطورية البريطانية في الهند نجاحاً . إن الإذعان الشرقي يخدعنا ، وقد يترتب على هذه الخديعة كوارث إذا لم نفهم الحقيقة . إن مستر «تاونسند» الذي أعمل التفكير العميق في ظروف سيطرتنا على الهند يكتب ما يأتي :

« أن الإمبراطورية تمنح الحرية الشخصية ، والحرية السياسية ، والعدالة مع المساواة والأمن الكامل ؛ ولكن هل هذه الأشياء من القيمة بحيث تغلب على

النفور المتأصل الذي لا براء منه ، والذي يحسه الرجال السمر نحو البيض الذين يمنحونها ؟ إنى أشك في ذلك كثيراً^(١) ،

والأسباب التي يسوقها لشكوكها لها وزنها ؛ فالسكان الزراعيون الذين أفسدناهم - ماديا كما يقول - مجموعة غير نشطة ، والطبقات النشطة التي تتمتع بموهبة الابتكار ، ولديها الطموح السياسي والوطنية والتعليم على عداء مع حكمتنا ، في صمت ولكن بقوة ، ومن الطبيعي أن يكون الأمر كذلك ، فقد أفسدنا المستقبل الذي كان مفتوحاً أمام هذه الطبقات تحت الحكم الوطني ، بل إن نفس النظام الذي فرضناه يسىء إلى غرائزهم ، وكثيراً ما يحبط مصالحهم ، والنظام الطائفي ، الذي يُعد التخفيف من حدته أو تجاهله تماماً موضع فخر قوانيننا وأنظمتنا الأكثر تحررية ، على عداء معنا بصورة محسوسة في كل مكان بعامل الدفاع عن النفس ، ويحدوه تدمير عميق ضد أي قسم من نفوذنا التربوي يؤدي إلى صدع سيطرته على عقول الجماهير ، وتظهر هذه القوة بوضوح من الفصل الكامل الذي أصاب إرسالياتنا التبشيرية المسيحية في تحويل أي من أعضاء الطوائف العليا إلى المسيحية ، وفي شهادة أحد المبشرين المخلصين من الكاثوليك بعد أن قضى ثلاثين عاماً في جهاد تبشيري ، ما يستحق الاهتمام :

« خلال الفترة الطويلة التي عشتها في الهند - بوصفي مبشراً - نجحت ، بمساعدة مبشر وطني ، في تحويل مائتين مائتين وثلاثمائة من الجنسين إلى المسيحية فقط ، ومن هذا العدد كان الثلثان من المنبوذين والشحاذين ، والباقيون من « السور » (أحقر طوائف المنبوذين) والأفاقين والمشردين من القبائل المختلفة الذين تحولوا إلى المسيحية - وهم بلا موارد - لكي ينشئوا صلات بقصد الزواج أساساً ، أو لقضاء مصالح خاصة أخرى »^(٢) .

(١) « آسيا وأوروبا » ص ١٠١ .

(٢) أوردتها ليللى ، « الهند ومشكلاتها » ص ١٦٣ .

ويؤيد وجهة النظر هذه ما جاء في تقرير مستر بارى عن تعداد سنة ١٨٩١ في معالجته العامة لموضوع الإرساليات التبشيرية المسيحية ؛ إذ يقول : « إن أكثر انتشار (المسيحية) يوجد حينما يكون نظام «البراهما» الطائفي على أشده ، في جنوب شبه الجزيرة وغربها ، وبين قبائل تلال البنغال . فهي في هذه الجهات تجذب بطبيعة الحال تلك الطبقة من السكان التي يُعد مركزها منحطا بصورة وراثية ودائمة بواسطة دينهم » .

وإذا كانت المسيحية البريطانية ، والحكم البريطاني موضع ترحيب من جانب جماعات كبيرة من الفلاحين ، والطوائف الدنيا ، والنبوذيين من السكان ، فإن معارضة « الطبقات » الوطنية قد تبدو دليلا قويا على المزايا التي تتولد عن حكمنا ، باعتباره أداة لرفع العمال الفقراء الذين تتكون منهم الأغلبية الساحقة دائما ، ولكن لسوء الحظ لا يمكن الادعاء جديا بصحة هذه النتيجة ؛ فليس هناك من الأسباب ما يدعو إلى افتراض أننا نحظى بولاء أى قسم كبير من شعب الهند بأية رابطة أخرى سوى الخوف من قوتنا الخارجية واحترامها . إن مستر «تاونسند» يعرض الأمر بصورة موجزة عندما يؤكد : « إنه لا يوجد ركن في آسيا تكون فيه حياة رجل أبيض - إذا لم تحميها القوة القائمة أو المحتملة - في أمان لمدة ساعة واحدة ؛ كما لا توجد دولة آسيوية لا تطرده - لو كانت حريصة على مصلحتها - فورا وإلى الأبد » ^(١) . وتبعاً لهذا الرأي لا توجد أية جذور سيكلوجية للمدنية التي نقرضها على الهند ؛ إنها مجرد بناء فوق سطح الأرض بلا أساس يقوم على القوة ، ولم تتأصل جذورها في حياة الأمة الحقيقية بحيث تغير روح الشعب وتربيها ، وقد انتهى مستر تاونسند مضطراً ، وبغزوف واضح ، إلى هذه النتيجة : « إن الإمبراطورية معلقة في الهواء ، لا يدعمها شيء سوى الحامية البيضاء الضئيلة

والافتراض الذى لا دليل عليه من أن شعب الهند يريد استمرار بقائها^(١) .
والواقع أن هناك ملاحظة أدلى بها الأستاذ « سبلى » - والجميع يسمون بصحتها -
مؤداها أن إمبراطوريتنا لم يقيض لها الوجود إلا بسبب شقة الخلاف الواسعة
بين سكان الهند بسبب الجنس واللغة والدين والمصالح ، وأهمها وأولها الخلاف
بين الهندوس والمسلمين .

بيد أنه يمكن القول - بحق - إن فرض حكمنا بالقوة ، وبطء تقدير الوطنيين
لمزاياه ، وعزوفهم عنه ، ليست دليلا على أنه ليس مفيدا ، أو أننا لا يمكن أن ننشر
- مع مضي الوقت - أفضل مبادئ المدنية الغربية في حياتهم .

فهل نحن نفعل ذلك ؟ وهل طبيعة احتلالنا من نوع يسمح لنا بأن نفعل
ذلك ؟ فإلى جانب الجيش ، الذى يُعد أبرز مظاهر الإمبراطورية هناك ، يوجد
حوالى ١٣٥,٠٠٠^(٢) ، من السكان البريطانيين - أى أقل من ١ إلى ٢٠٠٠
بالنسبة للوطنيين - يعيشون عيشة لا هى العيشة العادية فى بلادهم ولا هى عيشة
البلاد الأجنبية التى يحتلونها ، وهم لا يمثلون من أية ناحية وحدات المدنية
البريطانية ، بل هم مجرد غرباء مرغبين على أن يحيا حياة مصطنعة إلى حد كبير ،
وليس فى استطاعتهم أن يكونوا أسرات بريطانية تخلق مجتمع بريطانى من
نوع تتمثل فيه أئمن ما تتضمنه مدينتنا وبصوره .

ومن المؤكد أن جهاز الحكم - مهما كان ممتازا - لا يستطيع وحده أن ينقل
مزايا مدنية ما إلى شعب غريب عليها ، فقوى المدنية الحقيقية لا تنقل إلا عن
طريق اتصال الفرد بالفرد .

والآن ، إن ظروف الاتصال الشخصى الحز الوثيق بين البريطانيين
والهنود لا يكاد يكون لها وجود ؛ فليس هناك اتصال اجتماعى

(١) نفس المرجع ص ٨٩ .

(٢) حوالى سنة ١٩٠٠ .

حقيقى مألوف على قدم المساواة ؛ وأقل من ذلك وجودا الزواج المختلط ، وهو الوسيلة الفعالة الوحيدة فى إدماج مدينتين ، والضمان الوحيد ضد كراهية الجنس ، وسيطرة الجنس . إن دكتور « جولدوين سميث » يقول : « عند ما لا يكون هناك مجال للزواج المختلط ، لا يكون للمساواة الاجتماعية وجود ، وبدون مساواة اجتماعية تستحيل المساواة السياسية ، ولا يمكن وجود جمهورية بالمعنى الصحيح للمصطلح »^(١) .

ومن المعترف به أن الأغلبية العظمى من البيض تعيش حياتها الخاصة ، وتستخدم الوطنيين للأعمال المنزلية ، والخدمة الشاقة ، ولكنها لا تحاول أبدا أن تفهم حياتهم وطبائعهم أكثر مما يتطلبه الحصول منهم على هذه الخدمات ، ولأن ترد لهم خدمات رسمية فى مقابلها ؛ والقليلون الذين حاولوا جديا النفاذ إلى عقلية الهندي يعترفون بفشلهم فى أن يفهموا - بصورة مناسبة - حتى مبادئ تلك الطبيعة البشرية التى تختلف ، فى قيمها الأساسية وأساليب سلوكها ، اختلافا جذريا عن طبيعتنا ، بحيث تبدو اهتماماتها الجوهرية سلسلة من المضلات السيكلوجية المحيرة ، والواقع أن هؤلاء الدارسين بالذات هم الذين فهمنا منهم استحالة ذلك الاتصال الوثيق المستمر المتبادل التأثير بين العقل والعقل ، وهو الوسيلة الوحيدة التى يمكن بها تحقيق رسالة المدنية التى ندعينا ، وحتى أولئك الكتاب الإنجليز الذين يبدو أنهم ينقلون بوضوح ما يسمى روح الشرق كما تظهر فى مسرحية الحياة الحديثة - مثل « مستر كبلنج ، ومسر ستيل » - لا يكادون يفعلون أكثر من تصوير جو غريب جذاب من أشياء غير مفهومة ؛ بينما يتبين من دراسة الأدب والفن الهنديين العظميين - اللذين يمكن اعتبارهما أفضل تعبير عن روح الناس - الاختلاف الذى ما زال حتى الآن قائما بين المفهوم البريطانى والمفهوم الهندي عن الحياة ..

(١) « مجتمع مفترق أم إمبراطورية » (مكملان وشركاه) .

إن العزلة الكاملة التي تعيش فيها الحامية البيضاء الصغيرة إنما ترجع في الواقع إلى حد كبير إلى إدراك غريزي لهذا التباعد السيكولوجي ، ولعدم قدرة أفرادها على الدخول في تعاطف حيوي حقيقي مع أعضاء جنس « أدنى » ، وليسوا هم الملومين ، بل الملوم هو الظروف التي حملهم هناك ، وفرضت عليهم مهمة مستحيلة في جوهرها ؛ مهمة غرس مدنية بيضاء أصيلة في تربة آسيوية . ويجب أن يفهم بوضوح أن المسألة ليست مسألة بطء في عملية التكيف : فعملية التغير الحيوية في الحقيقة لا تتم . فنحن لا نستطيع أن نغرس مدينتنا في الهند بأساليب العمل الحالية ، وكل ما نستطيع أن نفعله هو إشاعة الاضطراب في مدينتها^(١) .

أنا لا نكاد نمس حتى الحياة الظاهرية لمجموع السكان ؛ أما حياتهم الداخلية فنحن لا نصل إليها مطلقاً ، وإذا خدشنا ضخامة المنطقة التي نسيطر عليها سياسياً ، والنشاط الحقيقي لأجهزة الحكم ، وحسبنا أننا نحول الشعوب الهندية إلى المسيحية البريطانية ، ووجهة النظر البريطانية في العدانة ، والأخلاقيات البريطانية ، وإلى فكرة سمو قيمة العمل المركز المنتظم لتحسين مستوى الحياة المادية ، فإننا كلما أدركنا الحقائق كان ذلك أفضل لنا ؛ لأننا لا نحقق شيئاً من هذا

(١) بيد أن آثار هذا الاضطراب قد تكون من الأهمية بمكان كبير . فإذا كان نفوذنا يقضى ، كما يقول بعض سياسي الهند من المدرسة الجديدة ، على جذور العداء بين الهندوس والمسلمين ، ويهدم بالتدريج صرامة النظام الطائفي بين الهندوس ، فإنه يكون من الواضح أننا نقضي شيئاً فشيئاً على مصادر حكمنا السياسي ، بإزالة أضخم العقبات في سبيل نمو « قومية » هندية . فإذا كان تأثير أفكارنا الغريبة عن التسوية بين الناس ، وهو التأثير الذي يعمل في عقول الناس عن طريق الأنظمة الدينية والأدبية والسياسية والاجتماعية ، سيتعدى نقطة معينة في تحطيم الحواجز الجنسية والدينية واللغوية التي قسمت الهند على نفسها دائماً ، فإن نشأة وعي قومي باتت على أساس المصلحة المشتركة والعداوة المشتركة قد تؤدي إلى المطالبة بأن تكون « الهند للهند » وتنقل هذه المطالبة من مجرد آمال مبهمه إلى صعيد المحاولة السياسية والعسكرية المنظمة .

كله إلى أية درجة محسوسة ؛ وهذا واضح لمعظم الموظفين البريطانيين . فهم يزدرون علنا أقرب ما وصلنا إليه من نجاح في هذا الاتجاه ، وينددون بالفكرة « الآسيوية الأوروبية Eurasian » بصورة قاطعة ويتهمون على « مدنية الأفندية ، التي لا تعدو المظاهر » .

إن فكرة أننا نمدر الهند بمعنى أننا نساعد الهنود على التقدم الصناعى والسياسى والأخلاقي على أسس مدينتنا أو مدينتهم وهم خاطيء تماما ، يقوم على تقدير خطأ لتأثير التغيرات الظاهرية التي أدى إليها الحكم ونشاط مجموعة ضئيلة من الأغراب . ولا يدعم هذا الوهم إلا سفسطة الإمبريالية التي تنسج الأوهام لستر عريها والمزايا التي تنتفع بها بعض المصالح المعينة من الإمبراطورية .

وليس هذا الحكم جديداً ، ولا هو مما ينبغي عن روح « داعية انجلترا الصغرى » . فإذا كان هناك كاتب عزى إليه أكثر من غيره ، بحق ، استثارة الأفكار العظيمة عن مصير إنجلترا ، فهو الأستاذ شيلي الذي مات منذ عهد قريب ، ومع ذلك فهذا فهو تلخيصه لقيمة العمل « الإمبريالى » الذي قننا به في الهند : —

« نحن نعتقد ، في أفضل الظروف ، أنها نوع طيب لنظام سياسى سى .
فنحن لا نحس بالفخر بأننا خلفنا المنول العظام . ونشك فيما إذا كان رعاياها سعداء رغم كل مزايا إدارتنا . بل وقد نشك فيما إذا كان حكمنا يعدم لظروف أسعد ، أم ينحدر بهم إلى بؤس أشد ؟ وتنتابنا الشكوك في أنه ربما كان الحكم الآسيوى الحقيقى ، وأكثر من ذلك الحكم القومى المنبثق من الهنود أنفسهم ، أفضل في المدى الطويل ، لأنه أكثر تجانسا ، وإن كان قد يكون أقل مدنية ، من حكم أجنبي خال من العطف « مثل حكمنا » ^(١) .

(١) « توسع إنجلترا » ص ٢٧٣ — ٢٧٤ .

(٣)

و بينما تعطينا الهند أعظم وأهم درس في الإمبريالية البريطانية المتميزة ، تعتبر الصين هي الحك الدقيق لروح الإمبريالية الغربية وأساليبها بصفة عامة . وتختلف الإمبريالية الجديدة عن الأقدم منها عهدا بأنها أولا ، استبدلت بطموح نمو امبراطورية واحدة ، نظرية الإمبراطوريات المتنافسة وتطبيقها عمليا ، امبراطوريات كل منها مدفوع بنفس شهوة العظمة السياسية والمكاسب التجارية ؛ وثانيا ، بأن المصالح المالية فيها ، أو الاستثمار ، تتفوق على المصالح التجارية .

إن أساليب الدول الأوروبية ودوافعها لا يمكن أن تكون محل جدل جدى . فالهدف الوحيد للسياسة الصينية منذ عهد مسحية كان تجنب كل معاملات مع أجنب قد تؤدي إلى إنشاء علاقات على مستوى حكومى معهم . ولم يكن هذا ينبي ، على الأقل إلى عهد قريب ، عن أى عدا للآفراد من الأجنب أو عزوف عن السماح بدخول البضائع أو الأفكار التى يريدون إدخالها . فالعرب والأجناس الآسيوية الأخرى من الغرب تاجروا مع الصين من عهد قديمة جدا؛ وتشير السجلات الرومانية إلى وجود اتصال مع الصين منذ عهد «باركس أوريليوس» كما أن علاقة الصينيين مع العالم الخارجى لم تكن مقتصرة على التجارة؛ فقد عرفوا المسيحية منذ ألف وخمسةائة سنة على يد النسطوريين ، الذين نشروا وجهة نظرهم الدينية على نطاق واسع فى المملكة المتوسطة ؛ وكان المبشرون البوذيون الأجنب يقابلون مقابلة طيبة ، وحظيت تعاليمهم بقبول على نطاق واسع أيضا . والواقع أن قليلا من الأمم أبدت ما أبداه الصينيون من قدرة على هضم الأفكار الدينية الأجنبية . . ودخل المبشرون الكاثوليك فى الصين خلال حكم المغول^(١) ، ولم يقتصر الجزويت على نشر المسيحية بل أنهم أدخلوا العلم الغربى إلى بكين ، وبلغوا ذروة نفوذهم أبان الجزء الأخير من القرن السابع

(١) من سنة ١١٣٨ إلى سنة ١٦٤٤ ميلادية .

عشر . ولم تسؤ سمعة المسيحية ، أو ثر أى نوع من الاضطهاد ، حتى حمل الآباء الدومينيكان معهم إلى الصين عنصراً من الشقاق الدينى ، مصحوباً بالدسائس السياسية ، وبدخول المبشرين البروتستانت خلال القرن التاسع عشر زادت الحالة سوءاً بسرعة ، ورغم أن الصينيين بوصفهم أمة لم يبدوا فى أى وقت من الأوقات عسده تسامح دينى ، فإنهم بطبيعة الحال ارتابوا فى دوافع هؤلاء الغربيين الذين يطلقون على أنفسهم اسم مسيحيين ويتعاركون فيما بينهم ، وكثيراً ما كانوا السبب ، بحماسة الفجة ، فى حدوث شغب محلى يودى إلى تدخل دبلوماسى أو تدخل مسلح لحمايتهم . فإن جميع الثقة من غير رجال الدين فى الصين تقريباً يؤيدون الرأى التالى لسترا « ج . ليتل » : -

« إن الشغب والمذابح المترتبة عليه الناجمان عن أعمال التبشير فى الهند الصينية قد يكون لهما ما يبررهما فى الهدف من هذه الأعمال ؛ بيد أنه من المؤكد أن علاقاتنا بالصينيين كانت تكون أطيب بكثير مما هى الآن لولم يرتابوا فى أن لدينا نيات خبيثة فى أن نحرّمهم - لمصلحتنا الخاصة - مما لديهم من عادات قديمة مثل عبادة الأسلاف والولاء للآباء » (١) .

إن الخطوط العريضة الرئيسية للسياسة الصينية مفهومة تماماً . فهم وإن لم ينفروا من إنشاء علاقات عابرة مع الأوروبيين أو الآسيويين الآخرين ، من تجار أو رحالة أو مبشرين ، إلا أنهم قاوموا - باستمرار - كل محاولات قلقلة نظامهم السياسى والاقتصادى بواسطة ضغط منظم من جانب الدول الأجنبية فهم إذ يملكون ، فى منطقتهم الشاسعة بظروفها الجوية والطبيعية الأخرى المختلفة وسكانها المكتظين النشطين ومدنيتها القديمة النامية ، أساساً مادياً كاملاً للاكتفاء الذاتى ، حاولوا - متبعين غريزة سليمة من الدفاع عن النفس - أن

(١) « عبر سدود اليانج تسي » طبعة ١٨٨٨ - ص ٣٣٤ .

(٢١ - الإمبريالية)

يقتصروا في علاقاتهم الخارجية على الاتصال العابر . وما أصابوه من نجاح في ممارسة هذه السياسة قرونا لا عداد لها جعل في وسعهم أن يتجنبوا النزعة الحربية التي سادت أمما أخرى ؛ ورغم أنهم عرضتهم لبعض التغيرات العنيفة في الأسر الحاكمة ، فإنها لم تؤثر قط في الحياة المادية المسألة التي تعيشها تلك القرى النشطة الصغيرة ذات الاكتفاء الذاتي التي تتكون منها الأمة . إن ذلك النوع من السياسة الذي يتكون منها معظم التاريخ الغربي لا يعنى شيئا مطلقا بالنسبة للصينيين . وهذه المحاولة المنظمة التي تقوم بها أمم الغرب بقصد تحطيم هذا الحاجز من المقاومة السلبية وفرض نفسها ومصنوعاتها وسيطرتها الصناعية والسياسية على الصين ، هذه المحاولة هي ما يضفي أهمية كبرى على الإمبريالية في الشرق الأقصى . وليس من الممكن هنا أن تتبع حتى مجرد الخطوط الرئيسية لتاريخ هذا الضغط وكيف أستخدم التجار الذي كان ينشعب مع التجار والمبشرين لارض التجارة مع الداخل وفتح الموانئ للتجارة بمقتضى معاهدات والحصول على حقوق سياسية وتجارية خاصة للرعايا البريطانيين أو الأوربيين الآخرين وتقيد الحكومة المركزية بخطة منظمة من العلاقات السياسية الأجنبية ودفع الصين ، في نهاية القرن التاسع عشر ، إلى الحرب ، أولا مع اليابان ، ثم مع حلف من الدول الأوروبية ، وهي حرب تهدد بالقضاء على عزلة سياسية وصناعية استمرت أربعين قرنا وبإلقاء الصين في خضم المنافسة العالمية الكبيرة .

إن سلوك الدول الأوروبية تجاه الصين سيُعتبر أوضح ما يكشف عن طبيعة الإمبريالية لقد ظلت بريطانيا العظمى ، تتلوها فرنسا على مسافة ، صاحبة القدر المعلى في السعى وراء التجارة ، وإن كانت تستر سياستها التجارية برداء من الأعمال التبشيرية ؛ وكان الحثك الدقيق للأهمية النسبية الحقيقية للأمريين — التجارة والتبشير — في حرب الأفيون ؛ إذ أن دخول ألمانيا وأمريكا في حلبة الصناعة ،

وصبغ اليابان بالصبغة الغربية ، زاد من حدة المنافسة التجارية ، وصار الصراع من أجل أسواق الشرق الأقصى هدفا ، محددًا أكثر من ذي قبل ، من أهداف السياسة الصناعية القومية . وكانت المرحلة التالية هي تلك السلسلة من الأعمال العنيفة التي أنشبت بواسطتها كل من فرنسا وروسيا وألمانيا وبريطانيا العظمى واليابان أظافرها السياسية والاقتصادية في قطعة خاصة من جسد الصين بالضم أو مجال النفوذ أو معاهدة تمنح حقوقا خاصة ، وبلغت هذه المرحلة من سياسة تلك الدول ذروتها بأعمال الانتقام الوحشية التي وقعت في الحرب الأخيرة ^(١) ؛ وخلقت مصدر خطر مستمر في صورة شروط سياسية ومالية دولية فرضت التهديد بأعمال عنف أخرى على حكومة مركزية متبرمة تكاد تكون عاجزة .

ولم يعد اليوم ممكنا أن يتحدث أى إنسان تتبع هذه الأحداث بعناية عن قيام أوروبا « برسالة المدنية » في الصين الا إذا كان ساخرا . ^(٢)

فالإمبريالية في الشرق الأقصى قد تجردت عارية تماما من جميع الدوافع والأساليب تقريبا سوى تلك التي ترجع إلى أصول تجارية بحثة . نخطط الامتلاك الإقليمي والسيطرة السياسية التي تسير عليها كل من روسيا وألمانيا وفرنسا ، و « مجال النفوذ » وسياسة « الباب المفتوح » اللتان تأرجحت بينهما سياستنا الأقل انساقا ، جميعها مدفوعة بوضوح بعوامل مالية وتجارية .

(١) « الأخيرة » في سنة ١٩٠٣ . (٢) يتيح لنا مراسل « التايمز » في وصف دخول قوات الحلفاء بالعنف في بكين ذلك الشهد من مسيحية « آخر طراز » في الصين . « لقد كانت نهاية الحصار ذبح عدد كبير من الصينيين الذين حوصروا في مكان ضيق وقتلوا عن بكرة أبيهم ؛ وقد انضم الصينيون المسيحيون إلى الجنود الفرنسيين من قوة النجدة ، الذين أعاروهم حرايا ، وأطلقوا لأنفسهم العنان في الانتقام . ويصف المشاهدون الموقف بأنه كان يشير القتيان ؛ ولكن يجب عند الحكم على مثل هذه الأعمال أن يتذكر المرء عوامل الاستثارة ، وقد استنبر هؤلاء الناس إلى أقصى حد » (التايمز عدد ١٦ أكتوبر سنة ١٩٠٠) .

وببدو على الصين أنها تهىء فرصة فريدة لرجل الأعمال الغربى فـسكان يبلغ عددهم حوالى أربعمئة مليون وهبوا قدرة غير عادية على العمل الدائب مع قدر كبير من الذكاء والمهارة ، وألقوا مستوى منخفضا من الراحة المادية ، يشغلون بلادا غنية بالموارد المعدنية غير المستغلة وتعوزها الآلة الحديثة للصناعة أو النقل ، يهيئون فرصة مذهلة للاستغلال المربح .

وهناك ثلاث مراحل فى علاقاتنا بالأجناس المتخلفة التى لديها القدرة على تعلم أساليب الصناعة الغربية : فأولا تأتى التجارة المألوفة من تبادل الفائض العادى لإنتاج البلدين - ثم ؛ بعد أن تكون بريطانيا العظمى أو غيرها من الدول الكبرى قد امتلكت أقاليم أو استثمرت رأس مال فى البلد الأجنبى بقصد تنمية الموارد - تتمتع بفترة من تجارة صادر كبيرة فى قضبان السكك الحديدية والآلات وصور رأس المال الأخرى ، وليس من الضرورى أن تقابلها تجارة وارد حتى يحدث توازن لأنها فى الحقيقة تغطى عملية الاستثمار . وقد تستمر هذه المرحلة طويلا عندما لا يكون من الممكن الحصول على رأس المال والقدرة على القيام بالمشروعات داخل البلد الحديث التنمية . بيد أن هناك مرحلة ثالثة باقية ، وهى مرحلة قد تبلغها الصين على أى الأحوال فى المستقبل غير البعيد ، عندما يتم تنمية رأس المال ، والطاقة التنظيمية داخل البلد نفسه ، إما بواسطة الأوروبيين الموفدين هناك أو بواسطة الأهالى ، وهكذا قد تتحول مثل هذه الأمة ، وقد جُهزت تماما للتنمية الداخلية المستقبلية بجميع قوى الإنتاج الضرورية ، على الذين مدنها بعد أن أصبحت غير مقيدة بالحاجة إلى أية مساعدة صناعية جديدة ، وتبيع منتجاتها فى أسواقهم بأسعار أرخص من منتجاتهم ، وتنتزع منهم أسواقهم الأجنبية الأخرى وتحصل لنفسها على مابقى من أعمال التنمية الجديدة فى الأجزاء غير النامية من الأرض .

إن الترهات الضحلة التي يحاول بواسطتها أحيانا أنصار « حرية التجارة » الذين لا دراية كافية لديهم أن يتخلصوا من هذه القضية الحيوية ، قد انكشفت فجلا. ويكفي هنا أن نكرر أن « حرية التجارة » لا تضمن بأي حال بقاء الصناعة أو السكان الصناعيين احتكاراً للبلد بذاته؛ وليس هناك أى اعتبار نظري أو عملي ، يحول دون أن ينقل رأس المال البريطانى نفسه إلى الصين على شريطة أن يجد هناك يدا عاملة أرخص أو أكثر كفاية ، أو يمنع رأس المال الصينى مع اليد العاملة الصينية حتى من طرد المنتجات البريطانية من الأسواق المحايدة فى العالم والحلول . محلها وما ينطبق على بريطانيا العظمى ينطبق أيضا بدرجة مساوية على الأمم الصناعية الأخرى التى أنشبت أظافرها الاقتصادية فى الصين . فما يمكن تصوره على الأقل أن الصين قد تعكس الأمر على الأمم الصناعية الغربية إما باستخدام رأسمالها ومنظميها أو بإحلال رأس المال والقدرة التنظيمية الخاصين بها — وهذا أكثر احتمالا — وتفرق أسواق هذه الأمم بمصنوعاتها الأكثر رخصا ، ثم ترفض وارداتها على سبيل التبادل ، وبذلك ترتفع رأسمالها، وتقلب عملية الاستثمار الأولى حتى تسيطر ماليا — بالتدريج — على ساداتها السابقين وأصحاب الفضل فى تمدينها . وليس هذا تأمل فارغ ، فإذا كانت الصين تمتلك حقيقة تلك القدرات الصناعية والاقتصادية التى تعزى إليها عادة ، واستطاعت الدول الغربية أن تنفذ إرادتها فى تنميتها على أسس غربية ، فانه يبدو محتملا إلى أقصى حد أن يكون هذا هو رد الفعل .

(٤)

وهنا يكمن الغزى العميق للهجوم المشترك الذى قامت به الدول الغربية فى الصين ؛ فهو عملية المضاربة الكبرى التى قامت بها رأسمالية دولية لم تنضج بعد النضج الكافى للتعاون الدولى ، بل ما زالت مقيدة بالضرورة التى تعمل فى

ظلمها جماعات الرأسماليين ضرورة استخدام المشاعر القومية والسياسية القومية لتحقيق مصالحهم الخاصة . وما دام من الضروري استخدام الضغط الدبلوماسي والقوة المسلحة للحصول على حقول استثمار خاصة في السكك الحديدية وأحقوق التعدين أو صور التنمية الأخرى ، فسيبقى سلام أوروبا مهددا بالمؤامرات القومية والتنازع . فرغم أن بعض المناطق قد تعتبر من نصيب دولة أو أخرى ؛ بدرجة تزيد أو تنقص بصفة نهائية ، مثل منشوريا لروسيا ومقاطعات تونكينج الجنوبية مع هينان لفرنسا وشن تونج لألمانيا وفورموزا وفوكين لليابان ، نستغلها صناعيا وتسيطر عليها سياسيا ؛ فما زالت هناك مناطق شاسعة قد تكون صناعيتها والسيطرة السياسية عليها مستقبلا ، بوصفها مجالات نفوذ ، مصدر شقاق خطير ، فيونان وكوان تونج على الحدود الجنوبية موضع نزاع بين إنجلترا وفرنسا ، إذ منحت الحكومة الصينية لكل من هاتين الدولتين تأكيدات مماثلة بأن هذه المقاطعات لن يُتنازل عنها لأية دولة أخرى ، والحق الذي قدعيه بريطانيا العظمى في أن تكون المنطقة الشاسعة غير المحددة المعروفة باسم حوض اليانج تسه مجال نفوذ خاص بها فيما يتعلق بالامتيازات الصناعية والسيطرة السياسية ، قد أصبح الآن موضع اعتداءات خطيرة وعلنية من جانب ألمانيا ، في حين أن كوريا ما زالت مصدر نزاع دائم بين الصين واليابان . كما أن الولايات المتحدة - التي تنمو مصالحها في الصين فيما يتعلق بالاستثمار والتجارة أسرع من مصالح أية دولة أوروبية أخرى - ستصر حتما على سياسة الباب المفتوح ، وستكون قريبا في موقف يسمح بدعم طلبها بواسطة قوة بحرية كبيرة ، ومن ثم فالمرحلة الحالية مرحلة سياسات قومية منفصلة وأحلاف خاصة ، تبحث فيها جماعات من رجال المال والرأسماليين حكوماتها على الحصول على حقوق وامتيازات ، وألوان التفضيل الأخرى ، في مناطق معينة ، ومن الممكن جدا أن تستخدم الصين بمهارة هذا الصراع بين الإمبريالية القومية

الذى يُثار بهذه الطريقة ، في الدفاع عن نفسها وتؤخر - لأمد طويل - فتح أقاليمها بصورة فعالة أمام المشروعات الغربية ؛ وبذلك تدافع الصين عن نفسها بإثارة أعدائها بعضهم ضد البعض .

ولكن مما لا جدوى منه افتراض أنه يمكن تجنب الهجوم الصناعي على الصين نهائياً ، فإلم تستطع الصين أن تصحو بسرعة من رقادها تلك القرون الطويلة في سلام ، وما لم تستطع أن تحول نفسها إلى أمة عسكرية قوية ، فإنها لن تهرب من ضغط القوى الأجنبية . وافترض أن ذلك في مكنها لأن مواطنيها كأفراد يظهرون قدرة على التدريب والنظام العسكري ، خطأ في فهم القضية . فمبقرية الشعب الصيني كلها ، في حدود ما هو مفهوم ، تتعارض مع روح الوطنية العنيفة والمركزية الشديدة في الحكم التي يتطلبها تنفيذ هذه السياسة . ففكرة أن تنظم الصين جيشاً من ستة ملايين تحت قيادة قائد عظيم ، وتطرد « الشيطان الأجنبي » من البلاد ، أوحى أن تسير الصين نفسها في طريق الغزو والفتح ؛ إن هذه الفكرة تتجاهل العوامل السيكولوجية والاجتماعية الرئيسية في الحياة الصينية . وهي على أى الأحوال أقل قضايا الشرق الأقصى احتمالاً في المستقبل القريب .

وأقرب من ذلك كثيراً إلى العقل أن نفترض أن الرأسمالية ، وقد أخفقت في تحقيق أغراضها بواسطة السياسات القومية المنفصلة التي تنهى النزاع بين الشعوب الغربية ، قد تتعلم فن التآلف ، وتدرك أن قوة الرأسمالية الدولية ، التي أخذت تنمو بسرعة ، قد تتعرض لأحرج تجاربها في استغلال الصين . لقد تتبعنا جذور القوة للدافعة للإمبريالية المتنافسة للأمم الغربية إلى أصولها في مصالح جماعات مالية وصناعية صغيرة داخل كل أمة ، جماعات تفتصب سلطة الأمة وتستعمل القوة العامة والأموال العامة لأغراضها الاقتصادية الخاصة . وفي

المرحلة الأولى من التنمية ، التي يكون فيها ائتلاف هذه القوى ما يزال يقوم على أساس قوى بوضوح ، تعمل هذه السياسة على إثارة الحروب في سبيل أسواق « قومية » للاستثمار والتجارة : بيد أن العلوم الحربية الحديثة تجعل الحرب بين الأمم « المتقدمة » كثيرة النفقات أكثر مما ينبغي ، كما أن النمو السريع للدواية الفعالة لدى أقطاب المال والصناعة ، الذين يبدو بصورة متزايدة أنهم سيسيطرون على السياسة القومية ، قد يستطيع في المستقبل أن يجعل مثل هذه الحروب مستحيلة . إن النزعة العسكرية قد تبقى طويلاً لأنها ، كما بينا من قبل ، تفيد من عدة نواح مصالح القادة الثرية الحاكمة ؛ فنفقاتها تهيء دعامة مجزية لبعض المصالح القائمة القوية ، وهي نفسها عنصر من عناصر زخرفة الحياة الاجتماعية ؛ كما أنها — قبل كل شيء — آخر — ضرورة لكبت ضغط قوى الإصلاح الداخلي . ففوة رأس المال في كل مكان ، في صورته الأكثر تركيزاً ، منظمة أحسن من قوة العمل وبلغت مرحلة أكثر تقدماً في نموها ؛ فبينما يتحدث العمل عن التعاون الدولي ، حققه رأس المال ، ومن ثم فإنه — في حدود ما يتعلق الأمر بالمصالح المالية والتجارية الكبيرة — يبدو من المحتمل تماماً أن الجيل القادم قد يشهد اتحاداً دولياً من القوة بحيث يجعل الحرب بين الأمم الغربية شبه مستحيل ، ورغم أن الغيرة الأنانية وسياسة منع الغير من الاستمتاع بما لا تستطيع الانتفاع به تضعفان أترقوة أوروبا في الشرق الأقصى ، فإن الدراما الحقيقية ستبدأ عندما تترك قوى الرأسمالية الدولية ، مدعية تمثيل المدنية المسيحية المتحدة ، أثرها في الفتح السلي للصين . فعندئذ يبدأ « الخطر الأصفر » الحقيقي . فليس من المعقول أن نتوقع أن الصين يمكن أن تنمى لنفسها وطنية قومية تجعل في وسعها طرد المستغلين الغربيين ، ومن ثم لا بد أن تتعرض لعملية من التحلل يمكن أن نصفها بأنها « تقطيع أوصال » الصين أكثر من أن نصفها بأنها « تنمية الصين » .

والى أن ندرك ذلك لن نعرف كل ما ينطوى عليه أضخم مشروع ثورى عرفه التاريخ من مخاطر وحماقة . فعندئذ قد تصحو الأمم الغربية إلى حقيقة أنها سمحت لبعض الزمر الصغيرة من أصحاب المصالح الخاصة بأن تجرّها إلى عملية إمبريالية تتضاعف فيها نفقات ومخاطر هذه السياسة المغامرة مائة مرة ؛ عملية يبدو أنه ليس هناك سبيل للخلاص منها بأمان .

إن روح عدم المبالاة وأخذ الأمور ببساطة التى تمت فيها عملية جر الأمم إلى فتح بلد يكاد يكون عدد سكانه مساوياً لسكان أوروبا كلها ، ولا نعرف عن خمسة وتسعين فى المائة منهم شيئاً مطلقاً ، هى الحدث الذى بلغ بالحكم اللاعقل إلى ذروته ، ومثل هذا المشروع يجب أن يُعتبر - إلى حد كبير - بمثابة قفزة فى الظلام ؛ فقليل من الأوروبيين يدعون حتى معرفة الصينيين ، أو إلى أى مدى يمثل الصينيون الذين يعرفونهم الأمة الصينية فى مجموعها . والحقيقة المهمة الوحيدة التى يتفق عليها الجميع هى أنه من بين «الأجناس الدنيا» جميعاً يُعتبر الصينيون أكثرها قابلية للتكيف لأغراض الاستغلال الصناعى ، ويمكن الحصول منهم على أكبر فائض لنتائج العمل بالنسبة لتكاليف إعالتهم . ومختصر العبارة إن مستثمرى الغرب ورجال الأعمال فيه يبدو أنهم عثروا فى الصين على منجم للقوة العاملة . أغنى بكثير من مستودعات الذهب والمعادن الأخرى التى جذبت المشروعات الإمبريالية فى أفريقيا وغيرها ؛ وهو منجم يبدو من الضخامة والقابلية للتوسع بحيث يهيبُ فرصة لرفع مستوى سكان الغرب من البيض فى مجموعهم إلى مركز السادة ذوى الدخول الثابتة ، فيعيشون كما تعيش جماعات المستوطنين البيض فى الهند أو أفريقيا الجنوبية ، على نتائج العمل اليدوى لهؤلاء الأتباع النشطين ، ومن أجل مثل هذا المشروع الاستغلالى التطفلى الضخم ، قد تنصرف جماعات رجال الأعمال المتنافسة ، التى تدفع كل منها حكومتها ، عن تنافسها إلى تعاون فى الخطوات العنيفة التى يتطلبها البدء فى مشروعها .

فتى أحيطت الصين بشبكة من السكك الحديدية ، وخطوط السفن البخارية ، يصير سوق العمل الذى يمكن استغلاله من الضخامة بحيث أنه قد يمتص تماماً فى نموه كل فائض رأس المال وطلاقة تنفيذ المشروعات الاقتصادية الذى يمكن للدول الأوروبية المتقدمة والولايات المتحدة أن تقدمها لعدة أجيال ، ومثل هذه التجربة قد تحدث ثورة فى أساليب الإمبريالية ؛ إذ يمكن فى هذه الحالة مواجهة ضغط حركات الطبقات العاملة فى السياسة والصناعة فى الغرب بفيضان من البضائع الصينية ، بحيث تنخفض الأجور وتذعن الصناعة ؛ أو مواجهتها ، حيثما تكون قوة القلة الإمبريالية الحاكمة وطيدة الدعائم ، بالتهديد بالعمال الصُفر أو بالجنود المأجورين من الصفر ؛ بينما قد يؤدى التعاون فى هذا المشروع الكبير لتنمية الشرق إلى تفاهم وثيق وقوى بين جماعات رجال الأعمال السياسيين فى الدول الغربية إلى حد يكفى لتحقيق السلام الدولى فى أوروبا والتخفيف من حدة النزعة العسكرية .

ويدفع ذلك منطق الإمبريالية شوطاً كبيراً فى طريق التحقيق ؛ فالاتجاهات الضرورية المتأصلة فيها نحو حكم القلة الثرية بلا قيود فى السياسة ، والنزعة التطفلية فى الصناعة سيظهران بوضوح فى أوضاع الأمم « الإمبريالية » . وعندئذ قد يتخذ القسم الأكبر من أوروبا الغربية المظهر والطابع اللذين يبدوان فعلاً فى بعض مناطق جنوب إنجلترا وفى الريفييرا وفى المناطق الموبوءة بالسياح والأحياء الارستقراطية فى إيطاليا وسويسرا ، حيث تجتمع زمر صغيرة من الارستقراطيين الأثرياء الذين يعيشون على الأرباح والمعاشات التى تأتيمهم من الشرق الأقصى ، مع مجموعة أكبر إلى حد ما من الأتباع المهنيين والتجار ، ومجموعات كبيرة من الخدم الخصوصيين وعمال النقل والعمال الذين يشتغلون فى المراحل النهائية لإنتاج السلع السريعة الفساد . وستكون جميع الصناعات الثقيلة الرئيسية قد اختفت ،

وتتدفق الأغذية والمصنوعات من آسيا وأفريقيا باعتبارها جزية^(١) . ومن غير المجدى ، بطبيعة الحال ، أن نقترض أن تصنيع الصين بأساليب غربية يمكن تحقيقه دون سيطرة سياسية فعالة ، وبقدر ما تعتبر أوروبا معتمدة اقتصاديا على الصين سيكون لبقاء تلك السيطرة الإمبريالية المشتركة أثرها في السياسة الغربية ، بحيث تخضع جميع حركات الإصلاح الداخلى لحاجات المحافظة على الامبراطوريات ، ويقضى على قوى الديمقراطية بالاستخدام الماهر لبيروقراطية وجيش على درجة كبرى من المركزية .

ومما يشغل تفكير الأمم الغربية بشدة وإلحاح متزايد ، مدى تأثير بلوغ اليابان مركز دول الصف الأول سياسياً وصناعياً على مشكلة الإمبريالية في آسيا . وأيا كان الأمر ، فمن المستحيل إنكار أن ماكشف أخيراً عن اليابان بوصفها أمة شرقية مزودة بجميع الفنون العملية الفعالة للمدنية الغربية ، يحتمل أن يؤدي إلى تغيير عميق في سير التاريخ الآسيوى في المستقبل القريب .

فإذا اعتبرنا أن أهم مسألة هي التنمية الاقتصادية للصين على أسس غربية ، لا نستطيع إلا أن نرى أن اليابان تتمتع بميزات كبيرة على دول الغرب للقيام بهذا العمل والحصول على المكاسب التى ستترتب عليه . وترجع هذه الميزات من ناحية إلى طاقات عقابة معينة تظهر عند اليابانيين ، ومن ناحية أخرى إلى عوامل جغرافية وجنسية في الموقف .

(١) إن مستر برايس في محاضرة رومينز ، ص ٢٩ يبدو أنه يشير إلى احتمال مثل هذا التطور . إذ يقول « ليس من الغالة في شيء القول بأن الجنس البشرى كله في طريقه إلى أن يصير بسرعة ، فيما يتعلق بالأغراض الاقتصادية ، شعباً واحداً تأخذ فيه الأمم التى ظلت متخلفة حتى الآن المركز الذى يشغله العمال غير المهرة في كل من الأمم المتعدية حالياً ، ومثل هذا الحدث يفتتح مرحلة جديدة في تاريخ العالم » .

ونستطيع تلخيص الحقائق المعترف بها بأنه يبدو أن اليابانيين ، بوصفهم شعبا ، قد هضموا خلال جيلين تلك العلوم الميكانيكية والسياسية الغربية التي تسهم في قوة الأمة عسكريا وتجاريا واجتماعيا ، بينما يستطيعون استخدام أدوات المدنية هذه بدقة مماثلة لأية أمة من الأمم التي علمتهم إياها ، وباقتصاد أكثر منها ، من زاوية الخير العام فإذا كان ذلك مجرد « محاكاة » فإنها محاكاة تنسم بذكاء كامل ، لأنه من المعترف به أن اليابانيين أبدوا حكمة كبيرة في اختيار الأسلحة والآلات والقوانين والعادات التي أخذوا بها ، وأنهم يستخدمون أنظمتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية بسهولة وكفاية . ويبدو أن نجاح اليابانيين الباهر يرجع معظمه إلى مصدرين داخليين من حسن التدبير . فيبدو أولا أنهم يستطيعون بذل كمية عظيمة من الطاقة الذهنية في العمليات المعقدة للحياة الحديثة دون أن يتعرضوا لتلف الأعصاب المحسوس الذي تتعرض له الشعوب الغربية ، أى يبدو أنهم يقومون بقدر أكبر من العمل الذهني بسهولة أكبر . وثانيا ، يبدو أن روحا عامة أكثر انتشاراً بينهم وأكثر شدة واحتمالا تؤدي إلى تعاون للنشاط الفردي في سبيل المصلحة العامة أفضل مما يوجد لدى أى شعب غربي ، فهناك تالف أقل بسبب التراخي وكذلك قدر أقل من الفساد وأمراض « الرسمية » ، بينما يسيطر على عقل الناس تقدير أسمى للخدمة العامة . إن الوطنية الشديدة والتضحية بالنفس قد تكونان مجرد بقايا سيكلوجية لنظام اجتماعي أقدم وفي سبيلها إلى الزوال ، ولكن ماداما باقيين فإنهما سيظلان يوفران قوة عاملة ضخمة لنشاط جديد .

كما أن قرب اليابان من شمال الصين ، والارتباطات اللغوية والجنسية والدينية والأدبية وفي أساليب الحياة ، لا بد أن تضي على اليابان ميزة هائلة على أى جنس أوروبى في تنمية الصين اقتصاديا ، فإذا كان السلام الذى يعقب الحرب الروسية اليابانية سيكون فاتحة عهد من التوسع التجارى السريع لليابان ، وتتقدم

الرأسمالية بسرعة داخل جزرها ، فستكون الصين المتنفس الطبيعي لاستثمار رأسمالها ، ولاستخدام طاقتها التنظيمية في الأعمال وفي الخدمة العامة ، وتتوقف مسألة : هل تسيطر على اليابان نفس روح التوسع الإقليمي والإمبراطورية السياسية التي أظهرتها الأمم الغربية . إلى حد كبير . على الدور الذي ستلعبه هذه الأمم في فتح الصين ؟ فإذا امتنعت دول الغرب عن التدخل سياسيا وعسكريا في فتح الصين ، مكثفة بتشجيع الشركات الخاصة على بناء السكك الحديدية والشروع في عمليات تعدينية وصناعية وإقامة تبادل تجارى مع الداخل ومحتفظه بسياسة « الباب المفتوح » ، فإن اليابان ستلعب نفس اللعبة ، ولكن بنجاح أكبر ، لأن ظروفها الأفضل ، وهيبة نجاحها في الحرب ستجعلها في مركز أحسن . وإذا حدث . من ناحية أخرى . غلق للأبواب وتخصيص لمناطق منتقاة وامتصاصها سياسيا بواسطة الأمم الغربية ، فإن اليابان ستضطر إلى الدخول في هذا الضرب من المنافسة ، ويغلب أنها في هذه الحالة ستفوق على منافسيها الأوروبيين والأمريكيين بما لديها من فهم أوسع لشروط النجاح وقدرة أكبر على ترويض الصينيين .

وإذا لم ترض الأمم الغربية عن تفوق اليابان الصناعي - ور بما السيامي أيضا - في الصين وقامت بإجراء مشترك للدفاع عن « مجالات نفوذها » أو « امتيازاتها » ، فليس من غير المحتمل بالمرّة أن تبني اليابان قوة حربية وبحرية عظيمة ، تستخدم فيها القوى الكامنة في الصين ، لطرد أمم الغرب من بحار الصين .

إن مثل هذه الفرصة في القيام بدور جديد عظيم في تاريخ الإمبريالية قد تكون مهياة أمام اليابان : فإذا حدث ذلك فليس من المحتمل أن تحوّلها محالفاتها المؤقتة مع الدول الأوروبية عن السير في طريق سيبدو لشعبها واضحا ، بوصفه « القدر الواضح » ، كأي من المغامرات الإمبريالية في تاريخ إنجلترا أو الولايات المتحدة .

وعندما نفكر في احتمالات هذا الفصل الجديد من تاريخ العالم يتوقف الأمر كثيراً على مدى احتفاظ اليابان باستقلالها المالى ، وقدرتها على تجنب أن تصبح مغلب القط للأسمالية الدولية في تلك المهمة الضخمة ، مهمة تنمية الصين . وإذا اعتمد التصنيع المقبل للصين واليابان أساساً على مواردهما من رأس المال والمهارة التنظيمية ، ثم انتقل بسرعة خلال مرحلة قصيرة من الاعتماد على أوروبا في رأس المال والتدريب ، فإن قوة الشرق الأقصى الصناعية العظيمة قد تقذف بنفسها سريعاً في خضم السوق العالمية باعتبارها أكبر المنافسين وأكثرهم تأثيراً في الصناعات الآلية الكبيرة ، وتستولى لنفسها أولاً على تجارة آسيا وجزر الهادى ، ثم تكتسح أسواق الغرب بحيث تدفع هذه الأمم إلى التشدد أكثر في « الحماية » مع ما يصاحبها من هبوط في الإنتاج .

وأخيراً يمكن تصور أن الطبقات الصناعية والمالية القوية في الغرب ؛ لكي تحتفظ بسيادتها الاقتصادية والسياسية في بلادها بصورة أفضل ، قد تتكامل لقلب السياسة التي ظلت حتى الآن تزداد قوة في الولايات المتحدة ، وفي مستعمراتنا البيضاء ، وتصر على إطلاق الحرية في استيراد اليد العاملة الصفراء للخدمة الخاصة والصناعية في الغرب ، وهذا سلاح تحتفظ به هذه الطبقات ؛ لكي تطمئن إلى بقاء الشعوب في خضوع .

وأولئك الذين ينظرون بارتياح إلى التنمية السريعة للصين - بسبب الاعتقاد العام بأن تحرير هذه القوى الإنتاجية العظيمة لا بد أن يفيد أمم الغرب عن طريق عملية التبادل التجارى العادية - يخطئون تماماً في فهم الموضوع .

فالتوزيع المنصف السلمى للزيادة في ثروة العالم المترتبة على تنمية الصين على العالم الصناعى كله ، يتطلب حركة ناجحة من الديمقراطية الصناعية لدى

الأمم الغربية ينجم عنها ارتفاع مستمر في مستوى الاستهلاك عند الناس ، لا مجرد زيادة في إنتاج الموارد القومية .

ومثل هذه الحالة قد تؤدي ، بتأمينها لعمليات التبادل العالمى العادية ، إلى زيادة ثراء الأمم بنصيب مشروع من رخاء الصين ، بيد أن السبب الاقتصادى فى وجود الإمبريالية فى عملية فتح الصين هو ، كما نرى ، شىء مختلف تماما عن المحافظة على التجارة العادية ، إنه يتكون من إنشاء سوق شاسعة للمستثمرين الغربيين تكون أرباحها مكسبا لطبقة مستثمرة ، وليس للشعوب بأسرها . فالعمليات الطبيعية السليمة التى تمتص بواسطتها الأمم الزيادة فى الثروة العالمية ، تكتبها طبيعة هذه الإمبريالية التى يتكون جوهرها من تنمية الأسواق للاستثمار - وليس للتجارة - ومن استخدام المركز الاقتصادى المتفوق للإنتاج الأجنبى الرخيص للتغلب على الصناعات فى بلادهم نفسها ، والمحافظة على السيطرة السياسية والاقتصادية لطبقة بذاتها .

(٥)

لقد كان موضوع بحثنا حتى الآن هو أثر « فتح » الصين أو « تمزيقها » على العالم الغربى ، ودعنا نتساءل الآن : ما الذى يعنيه هذا التمزيق بالنسبة للصين وهناك بعض السمات الواضحة التى تبرز فى تكوين المجتمع الصينى ؟ إن الصين لم تكن فى يوم ما إمبراطورية عظيمة أو كان لها وجود قومى بالمعنى الأوروبى . وكان الحكم المركزى فيها دائما سطحيا تماما ، وينحصر فى الواقع فى سلعة فرض الضرائب التى تمارسها الحكومة المركزية عن طريق حكومات المقاطعات ، وفى سلطة ضئيلة فى تعيين كبار الموظفين ، وحتى حكومات المقاطعات لم تلمس الحياة الواقعية الجماهير الشعب - فى الأوقات العادية - إلا بصورة سطحية وفى

نقاط قليلة . ويمكن وصف الصين بأنها عش ضخم من المجتمعات القروية الصغيرة الحرة ، تتمتع بالحكم الذاتي ، وتسود فيها روح مساواة حقيقية . إن مستر كلكهون يصف إدارة الحكم الذاتي المحلي هذه بأنها « مصدر رئيسي للحيوية القومية » . وأنها « مجموعات من العائلات تكون قرى متحدة بالحكم الذاتي ، والموظف الذي يجرؤ على الاعتداء على حقوقها القديمة إلى حد إثارة المقاومة يتبرأ منه رؤساؤه ، طبقا لعرف رسمي لا يقتصر على الصين وحدها ، ويمجد نفسه مرغما على الرحيل » و « أن نظام الأسرة ، وامتداده إلى جماعات القرى والمدن ، هو أقل صور الحكم الموجودة نفقة ، حيث أنه في غنى عن الشرطة بينما يتصرف بصورة فعالة مع المعتدين على أمن المجتمع أو احترامه^(١) » وبالمثل يقول الرحالة الألماني الكبير عن الصينيين : « ليس هناك شعب في العالم أقل تعرضا منهم للتدخل من جانب السلطات الرسمية » .

ويقول « كلكهون » أيضا : « إن الحقيقة الكبرى التي تلاحظها تتعلق بالصينيين والحكم هي الحرية التي يتمتع بها الناس والتي يكاد لا يوجد لها مثيل ، والدور الضئيل جدا الذي تلعبه الحكومة في خطة الحياة القومية^(٢) »

فالعائلة هي الوحدة السياسية والاقتصادية والمعنوية للمجتمع ، والمجتمع القروي هو : إما اتساع مباشر لعائلة واحدة ، أو مجموعة من العائلات وثيقة الصلة ببعضها ، وأحيانا تكون الملكية مشاعا ، ولكن يحدث عادة تقسيم مع كل نمو في العائلة ، والمبدأ السائد بصفة عامة هو ملكية شغل (حكر) لعدة ملاك صغار يدفعون ضريبة أرض منخفضة للدولة ، صاحب الأرض الوحيد ، في مقابل حكر دائم ، وتقوم ضريبة الأرض على الاستغلال الجزئي ، وتعود الأرض غير المشغولة للمجتمع .

(١) « التحول في الصين » تأليف ا . ر . كلكهون ص ١٧٦ .

(٢) « التحول في الصين » ص ٢٩٦

وتحول أنظمة الميراث دون تكوين الملكيات الكبيرة ، وتمنع كثير من القواعد القانونية والعرفية اغتصاب الأرض والاحتكار . « لا يستطيع رجل من الأثرياء في أى بقعة من بقاع الصين أن يستولى على ينبوع ماء وينقل ماءه إلى أرضه بواسطة قنوات تحت الأرض تاركا الأراضى التى تتر من تحتها القنوات عطشى ؛ فلما هناك لا غنى عنه للحياة مثل الهواء والأرض ، وليس لفرد الحق فى أن يقول : إنها لى ، إنها ملكى ... إن هذا الشعور عميق الجذور فى الصين^(١) » .

ويصرف مجلس عائلى - بعضه منتخب وبعضه ورأى - معظم الأمور الهامة ؛ فيعاقب الجرائم ، ويجمع الضرائب ، ويسوى تقسيمات الممتلكات ؛ ومن النادر الالتجاء إلى التقاضى ؛ حيث أن السلطة المعنوية للعائلة تكفى عادة لحفظ النظام .

وهذا العامل المعنوى فى الواقع هو أعظم المبادئ الحيوية فى الحياة الصينية ، وهو لا يحكم العلاقات الاقتصادية وحدها ، ويوفر بديلا للسياسة على نطاق أوسع ، بل أنه يظهر بصورة بارزة فى النظم التربوية والدينية والأخلاقية أيضا . « إن الحياة تبدو تافهة للشخص الذى نبذته عائلته وبيته ، بحيث أنه حتى عقوبة الإعدام تنفذ بالرضا^(٢) » ، وحيثما يدفع تكاثر السكان ذكور العائلات إلى البحث عن العمل فى المدن ، تظل أوثق الارتباطات العائلية قائمة ، وتبجيل تاريخ الأسرة ، وما يترتب عليه من التزامات معنوية هو نواة الثقافة القومية ، والحافز الكبير للتربية الفردية والطموح فى الحياة .

وعلى هذا الأساس قامت مدنية من أعجب المدنيات التى عرفها العالم ،

(١) كلوكوهون .

(٢) « سيمكوكس » (المدنيات البدائية) المجلد الثانى .

تختلف في أمور معينة حيوية جدا عن مدنية الغرب .

وهناك نقطتان تستحقان اهتماما خاصا ؛ لأنهما يتغلغلان إلى جذور المدنية الصينية : الأولى هي ذلك الإدراك العام « لكرامة العمل » التي انحطت في الغرب إلى عبارة من عبارات الرياء في حدود ما يتعلق بالصورة العامة من العمل ؛ فالعمل اليدوي هناك ليس مجرد وسيلة ضرورية للحصول على معاش ، بل هو أيضا شاغل شخصي حقيقى يستغرق اهتمام مجموع الأمة كله ، فالمهارة الشخصية الدقيقة تطبق على الزراعة والمصنوعات بأدوات بسيطة ، وبدون استخدام الآلات تقريبا ، ولدى معظم العمال مجموعة كبيرة متنوعة من المهن ، وهم يرون النتائج المفيدة لعملهم ، ويتمتعون بها ، ويقوم النظام الاقتصادى كله على أساس واسع من الأجور العينية^(١) مطبق في الزراعة الكثيفة للأرض ، ورغم أن العلم الغربى والآلات الغربية تعوزهم تماما ، فإن الدراسة التجريبية المفصلة للزراعة تقدمت أكثر مما هي عليه في أى بلد آخر ، وحياة « الرياض » هذه هي أبرز عامل في المدنية الخارجية للبلاد .

والنقطة : الثانية هي انتشار ضرب من التربية الأدبية على نطاق واسع وتبجيل حقيقى « لأشياء العقل » . فالاحترام العميق الذى يكنه الناس لأسلوب أدبى ضيق محافظ متعالم ، والأهمية غير العادية التى تُضفى على الذاكرة اللفظية ، وعلى تفاهات الطقوس فى ثقافتهم ، كان من الطبيعى أن تثير دهشة كبيرة بين المثقفين الغربيين وازدراءهم .

يبد أن انتشار المدارس والمكتبات عامة ، وديمقراطية جهاز التعليم ،

(١) الأجر العيني في الزراعة هو حصة من المحصولات الناتجة تعطى للعامل الزراعى في مقابل عمله .

وفتح باب أسى مرا كز الدولة أمام المنافسة الحرة بين الناس على أساس اختيار فكري، تشير جميعها إلى مستوى من التقييم يجعل الصين جديرة بأن تحتل مكانة سامية بين مدنيات العالم، فليس هناك من بين أمم الغرب من يُعتبر رجل العلم والبستاني فيها أسى مركزا من الجندي في نظر الناس عامة، وهذه القيم الاقتصادية والفكرية، متأصلة الجذور في العقل الصيني، وقد عملت خلال أجيال لاحصر لها على صياغة الأنظمة الاجتماعية لدى الناس، وتنقسم المدنية التي تنبثق في ظل هذه الظروف بعيوب خطيرة إذا قورنت بأفضل مستويات الغرب؛ أذ يبدو أن الحياة والسلوك مثقلة أكثر مما ينبغي بالعادات التقليدية المفضلة، كما يبدو أنه لا يوجد هناك مجال للتمييز الفردي خارج الإطار الرسمي، وكذلك تبدو الحياة العاطفية واهنة خارج نطاق العائلة، والفنون الجميلة لم تزدهر قط، والأدب خاضع للعرف، والأخلاق عملية جدا، كما يبدو أن قسوة الحياة المادية مصحوبة بتنظيم عصبي أقل حساسية منه في أي أمة غربية، ويبدو أن الحياة الفردية تسير على صعيد من الوعي أكثر انخفاضا، وأن قيمتها أقل نسبيا.

ولكن يجب أن ندرك أن الدليل على مزايا المدنية أوضح ثبوتا من الدليل على نقائصها؛ لأنه من السهل على الأجانب أن يلمسوا ثمار نشاط الصينيين وأماتهم وسلوكهم المستقيم؛ وتقديرهم السامح للمعرفة، بينما أخطر النقائص قد تختفي - أو تتعدل تماما - مع فهم السيكولوجية الصينية؛ فهما أوثق مما يصل إليه أي أجنبي، فالتصرفات «الممجية» التي أضفت على الصين عادة ممعة سيئة لدى الغرب، مثل العقوبات الممجية التي توقع على المجرمين، وعادة قتل الإناث من الأبطال الرضع، والهجمات الوحشية على الأجانب، ليست جزءا عاديا من سلوك الأمة، بل هي في الغالب بقايا متفرقة من ما عادات وغرائز حيوانية

ولا ينبغي اعتبارها اختبارات نهائية للمدنية الصينية أكثر مما يعتبر شناق الزنوج بدون محاكمة في المدنية الأمريكية ، أو ضرب الزوجات في إنجلترا .

فإذا كان هذا العرض الموجز للسّمات الأساسية في المدنية الصينية سليماً في جوهره ، فإنه يكون من الواضح أن عملية التحطيم التي تسبب فيها قوى الأمم الغربية ستقضى على جذور النظام القومى .

وكانت أولى نتائجها إضعاف الإحساس بالأمن في الحياة والعمل في سلام ، والملكية في مناطق شاسعة من أقاليمها ، وإثارة روح حرب العصابات ، وخلق ديون عامة ضخمة ، وبذلك تزيد وطأة الحكم المركزى على مجموع الشعب مما يضعف من استقلال المجتمعات الصغيرة .

وكلما تقدمت القوى الاقتصادية الغربية فإنها تنتقل أعدادا كبيرة من العمال من وضع صغار الفلاحين المستقلين إلى أجراء يعيشون في المدن ؛ بسبب زيادة الضرائب التي يتطلبها الحكم المركزى الكثير الكلفة بجيوشه ، وجهازه المحكم للخدمات المدنية ، وديونه العسكرية من ناحية ، ونتيجة لإغراء مقاوى العمل من ناحية أخرى . وسيؤدى سحب السكان إلى المدن الصناعية ومناطق التعدين - كذلك - وتخصص الزراعة في التعامل في الأسواق الكبيرة ، إلى تحطيم نظام الملكية الشائنة في الأرض مع نظام الوارث المحدد التابع له ، ويهدم جذور التضامن العائلى ، ويجلب عوامل عدم الاستقرار ، والتقسيم الدقيق ، وتركيز العمل ، وهى السمات المميزة للصناعة الغربية ، وستختفى المساواة الاقتصادية والاجتماعية التي تنسم بها الحياة الصينية العادية أمام نظام من الطوائف الصناعية الذى يستلزم وجوده النظام الرأسمالى ، وسينتشر الانهيار الخلقى ، الذى يترى بوضوح

فى الصينيين الذين لا يعرفون لهم مكانا فى نظام الحياة الصينية ، مع انهيار قوة العائلة ، وسيجل جهاز تأديبى محكم محل قانون العائلة التى كانت تتمتع بالحكم الذاتى ، وسيكون لهذا الانهيار للأوضاع المحلية أثره على الأمانة التجارية التى يشهد عليها فى جميع أنحاء الصين الوفاء بالتعهدات التجارية ؛ وسينطوى نظام الائتمان الخاص بالأساليب التجارية الغربية المعقدة على شبكة من القوانين التجارية ، وانتشار عادة التخاصم القضائى التى تمارس ذلك الإغراء الخطر على بعض الشعوب الآسيوية الأخرى .

وستذهب الزيادة فى الثروة التى تترتب على هذا التصنيع الجديد إما إلى الغرب فى صورة جزية اقتصادية ، أو إلى طائفة جديدة قوية من الرأسمالين فى الصين نفسها الذين يتحالفون - على النسق الغربى - مع السياسة الإمبريالية ، حتى يحموا مصالحهم القائمة .

إن الرأسمالية ، والحكم المركزى ، والنزعة الحربية والحماية ، وسلسلة كاملة من القواعد العامة للمحافظة على النظام الجديد ضد ثورة القوى المحافظة التقليدية القديمة ستكون النتيجة الحتمية ؛ فالتغيرات فى البيئة الخارجية التى أقبلت على أوربا بهذه السرعة الخطرة خلال القرن التاسع عشر ستنتصب على الصين بسرعة أكبر يدفعها طلاب الربح الأجانب ، وتولد رد فعل لا تحصى أخطاره على الحياة القومية ، وعلى الطابع القومى .

ويبدو أن أقل ما ينطوى عليه ذلك هو تدمير المدنية الصينية الحالية ، فما الذى يراد إحلاله محلها ؟ لم يدع أحد - جديا - أن الأمم الأوربية تستطيع أن تفرض أصول مدنياتها على الصين ، أو أن تفرسها فيها ؛ فسيكلوجية الصين ميدان غير مطروق ، وأكثر الأوربيين المقيمين هناك خبرة هم أصرح الجميع فى إعلانهم عدم قدرتهم على فهم خفايا الطابع الصينى والأخلاق الصينية ؛ وعندما يجازف الكتاب - الأقل تحفظا - ببعض التعميمات تأتى كتاباتهم ممتلئة

بأشد المتناقضات والتفكك ، بيد أن الشيء الواضح تماما هو هذا : إن الرجل الصيني الذي ينزع نفسه من الرابطة العائلية وارتباطاتها المعنوية ، ويتبنى الأساليب الأوروبية في السلوك يصير موضع ريبة من جانب مواطنيه ومن جانب أوليائه الجدد على السواء ؛ والمسيحية لا تتقدم بين الصينيين « المحترمين » ؛ فالطبقات المتعلمة لا مكان بينها لأية صورة من صور « ما فوق الطبيعة » ، ورغم أن العلم الغربي قد يترك أثره المشروع - مع الوقت - في الحياة الفكرية في الصين ، فإن هذه العملية ستكون عملية امتصاص بطيء يتم من الداخل ، ولا يمكن أن تفرض من الخارج على يد معلمين غرباء .

وكون النزاع بين حكام أوروبا على التوسع الإقليمي وشهوات التجار ورجال المال وآمال المبشرين التي يثير بطلانها السخرية والعبارات الطنانة التي تستخدمها الأحزاب السياسية في الانتخابات الأوروبية ، إن كون هذه الأشياء هي ما يدفع الأمم الأوروبية إلى تدمير مدنية ربع الجنس البشري دون أن تكون لديها القدرة على تهيئة بديل لها ، أو حتى دون أن تدرك الحاجة إلى ذلك ، ينبغي أن يجعل أولئك الإمبرياليين الذين يدعون أنهم يقيمون سياستهم على العقل والخير المشترك - يترثون قليلا في أحكامهم .

ولا يستطيع رجل مفكر أن يجادل بصورة جدية في الأهمية الكبرى للتبادل الحر بين الغرب والشرق ، أو يشك في الفائدة التي تعود على مدنية العالم من أن تنقل إلى العقل الشرقي تلك الفنون التي تنفرد بها المدنية الغربية ، وتلك الدراسة الشاقة الناجحة للعلوم الطبيعية ، وتطبيقها على فنون الصناعة ، والتنمية المنظمة لبعض المبادئ ، والتطبيقات المحددة في القانون والحكم ، والفكر والأدب اللذين هما بمثابة الثمرة الواعية لهذا النمو في النجاح العملي .

فما لا ريب فيه أن أوروبا تستطيع أن تقدم خدمة لا تقدر لآسيا بهذه الطريقة .

« إن قضاء غريباً ما - ربما كان مرجعه إلى الإجهاد العقلي - قد حكم على السم والصفير أن يظلوا يكررون إلى الأبد أفكاراً قديمة^(١) » .

إن إعادة عقل آسيا إلى الحياة ، ودفعه إلى العمل مرة أخرى على أسس جديدة من الإنتاج ، قد يكون نعمة أوروبا ، وقد تحصل هي أيضاً على مكافأة ثمينة مقابل هذه الخدمة .

إن عقل آسيا المنتج أعطى أوروبا إبان خمولها في العصور الماضية الدفعة الكبرى في الدين والفلسفة والرياضة ، وقد تكون حتى في نومها - أو ما يبدو لنا نوم قرون عديدة - راودتها أحلام نبيلة نيرة ، وقد يكون عقل الغرب ما برح في حاجة إلى بصيرة الشرق ، وذلك الاتحاد الذي أثمر كل هذه الثمار في الماضي قد لا يكون عقيماً في المستقبل . إن الأهمية القصوى بالنسبة لقضية المدنية إنما تكمن في تخير الظروف المواتية لهذا الاتصال السليم ، وهناك شيء واحد على الأقل مؤكد في هذا المجال ، إن العنف ولجاجة الجشع المادى يكتبان التفاعل الحر بين العقل والعقل، وهو التفاعل الذي يُعد جوهرها لهذا الاتصال . إن مدنية الصين والهند القديمتين - اللتين يشهد طول بقائهما على أنهما تنطويان على مزايا متأصلة - لم تكونا موجهتين بوجه خاص إلى تحقيق التقدم في الثراء المادى ، وإن كانت الصناعات البسيطة قد بلغت مستوى سامياً من الكمال في بعض أجزاء الصين والهند ، بل كانتا موجهتين أكثر إلى المحافظة على بعض الأنماط الصغيرة. المعينة من الحياة الاجتماعية المنظمة ، مع تدرج ثابت في المراتب الاجتماعية والصناعية في الهند ، ومع طابع ديموقراطي الجوهر في الصين .

فالطاقة التي توفرت من عدم الانغماس - في الممارك السياسية والصناعية ،

(١) « آسيا وأوروبا » ص ٩

وفي الصين من عدم الاتجاه إلى الخرب — ذهب جزء منها إلى اكتساب بعض الصفات البسيطة في الحياة العائلية والسلوك الشخصي ، وبعضها إلى نشر حياة حقيقية معينة للروح يحدوها تأمل وتفكير دينيان وفلسفيان عميقان في الهند ، أو تكوين حكمة نفعية وعملية أكثر في الصين . إن هاتين المدينتين الشرقيتين وحدهما هما اللتان اجتازتا اختبار الزمن ؛ ويجب بالتأكيد أن تكون المزايا التي ساعدتهما على البقاء موضع اهتمام عميق من جانب مدينيات الغرب المحدثه ، بل قد يكون صحيحاً أن بقاء هذه المدينيات — الأصغر سناً والأقل ثباتاً — متوقفاً على فتح أبواب كنوز حكمة الشرق . وسواء أكان ذلك صحيحاً أم لا ، فإن التحطيم العنيف للأنظمة التي تتميز بها آسيا لأشباع شهوة متعجلة في التجارة ، أو جشع في القوة ، هو أسوأ وأخطر تفسير يمكن أن يتصوره العقل للسير الحقيقي لمدينة العالم ، ولعل حكم التاريخ على سيطرة أوروبا بالقوة على آسيا بقصد الربح ، وتبرير هذه السيطرة بادعاء العمل على تدينها ، ورفعها إلى مستوى روحى أعلى ، سيكون هذا العمل هو ذروة حماقة الأمبريالية وخطئها ، إننا نرفض أن نأخذ ما تعطينا إياه آسيا ، وهى كنوز الحكمة التي تكونت على مر العصور ، وأصبحت لا تقدر بثمن ؛ وما نستطيع أن نعطيه — كثر أم قل — نفسده بالطريقة الوحشية التي نعطيه بها . إن هذا هو ما فعلته الإمبريالية ، وما تفعله لآسيا .

الفصل السادس

الاتحاد الإمبراطوري

لقد كانت السياسة الإمبراطورية البريطانية العظمى بعد سنة ١٨٧٠ — وخاصة بعد سنة ١٨٨٥ — تنصب كلها تقريبا على إخضاع وضم أقاليم لا يدور التفكير في شغلها بأى استيطان أبيض حقيقى على نطاق كبير، وهذه السياسة تختلف — كما رأينا — اختلافا جوهريا عن الاستعمار، ومن زواية الحكم تنطوى على إضعاف متزايد للحرية فى الإمبراطورية البريطانية بالزيادة المستمرة فى النسبة من رعاياها الذين يحرمون من أية قوة حقيقية فى الحكم الذاتى.

ومن الأهنية بمكان أن نبين ما هو رد فعل هذه الإمبريالية الجديدة — وما يحتمل أن يكون رد فعل فى المستقبل — على العلاقات بين بريطانيا العظمى ومستعمراتها ذات الحكم الذاتى. هل تحفز هذه المستعمرات إلى تأكيد استقلالها النامى، وقطع علاقاتها الرسمية بالوطن الأصل فى نهاية الأمر، أم ستدفعها إلى تكوين اتحاد أو ثقب معها، لا على أساس إمبراطورى، ولكن على أساس اتحاد من الدول المتكافئة؟ وهذه القضية قضية حيوية؛ لأنه من المؤكد أن العلاقات الحالية لن تبقى.^(١)

لقد كان الاتجاه حتى الآن نحو الزيادة المستمرة فى الحكم الذاتى، وتراخيا متزايدا فى الإمبراطورية فى صورة سيطرة تمارسها حكومة الوطن الأصل؛ ففي استراليا وشمال أمريكا وجنوب أفريقيا أنشئت سبع عشرة مستعمرة من مستعمرات الحكم الذاتى، مُنحت أنماط مصغرة من الدستور البريطانى، وفى حالة استراليا وكندا

دُعْم نمو الحكم الذاتى فعلا ورسميا بواسطة قوانين اتحادية عوضت
فى الواقع - ولاسيا فى استراليا - التقييد المفروض على سلطة الدول المتحدة
نفسها بزيادة أكثر فى السلطة التى تمارسها الحكومة الاتحادية .

إن بريطانيا العظمى قد تعلمت جيدا درس الثورة الأمريكية ؛ فهى لم
تقتصر على السماح بهذا النمو فى استقلال مستعمراتها الاسترالية والأمريكية ، بل
أنها شجعتة أيضا ، ففى خلال نفس الفترة التى كانت مشغولة فيها بسياسة واعية تهدف
إلى توسيع نطاق الامبراطورية على أراض لا تستطيع استعمارها ولا بد لها من
استعمال القوة فى المحافظة عليها ، كانت تقلل من سيطرتها « الامبراطورية »
على مستعمراتها البيضاء ؛ فبينما أزيلت سنة ١٨٧٢ آخر روابط السيطرة الاقتصادية
التي ميزت سياسة « المزارع » القديمة بإلغاء قانون سنة ١٨٥٠ الذى حرم على
المستعمرات الاسترالية فرض ضرائب جمركية مميزة بين المستعمرات والدول
الأجنبية ، وسمح لها بفرض الضرائب على سلع بعضها البعض فى المستقبل ،
خفف قانون الكومنولث الاسترالى الصادر فى سنة ١٩٠٠ السيطرة الدستورية
« للمجلس الخاص » إلى أقصى حد بلغته أى مستعمرة من قبل بما منحه لمجلسها
التشريعى الاتحادى من سلطات ، كما وضع أساسا قويا لاستقلال قومى ممكن
فى المستقبل بما أتاحه للحكومة الاتحادية من سلطة فى تكوين قوة مسلحة
مركزية لأغراض الدفاع ، ورغم أنه من غير المحتمل لفترة طويلة فى المستقبل
أن تمنح الحكومة الاتحادية التى يدور التفكير فى تكوينها لجنوب أفريقيا
البريطانية سلطات مساوية لتلك التى نالها الاتحاد الاسترالى أو حتى الاتحاد
الكندى ، فإن نفس الاتجاه إلى زيادة الحكم الذاتى كان سائدا باستمرار فى
كل من مستعمرة رأس الرجاء والنتال ، ويكاد يكون من المؤكد - إذا أخذت
العداوات الجنسية بين الجنسيتين الأبيضين هناك - أن يتكون كومنولث فى جنوب

أفريقيا سرعان ما يصير لديه قسط من الحكم الذاتى الحقيقى أوسع بكثير مما تمتعت به حتى الآن أى من المستعمرات البريطانية الداخلة فيه ^(١) .

ولكن بينما كان اتجاه الاستعمار البريطانى موحدا نحو زيادة الحكم الذاتى أو الإستقلال العملى ، ودعمته بدرجة ملحوظة عملية اتحاد المستعمرات ، فإنه من الواضح أن السياسيين الامبراطوريين الذين كانوا أكثر من شجع سياسة الاتحاد هذه كانوا يفكرون فى إعادة تنظيم العلاقات السياسية مع الوطن الأصل على نطاق أوسع ، وفى أن يربط هذا التنظيم الأب والأبناء فى علاقة عائلية أوثق ، لا من العطف والتبادل التجارى فحسب ، بل من الاتحاد السياسى أيضا ، وبرغم أن الاتحاد الامبراطورى لتحقيق الأغراض البريطانية ليس ابتكارا جديدا ، فإن لورد « كارنارفون » كان أول وزير للمستعمرات يضعه نصب عينيه هدفا يحققه ، عاملا على تشجيع الاتحاد بين المجموعات المختلفة من المستعمرات باعتباره الخطوة الأولى فى عملية تنتهى بتحويل الامبراطورية إلى اتحاد فدرالى ، ولا شك أن إتمام عملية الاتحاد الفدرالى فى ممتلكاتنا الكندية فى سنة ١٨٧٣ بنجاح ، قد حفز لورد كارنارفون - الذى دخل الوزارة فى العام التالى - على القيام بتجارب أخرى على أسس مشابهة ، ومن سوء الحظ أنه اتجه بعمليته إلى جنوب أفريقيا يفرضها عليها ، فكان نصيبة فشلا ماحقا . واستأنف مستر « شميرلين » المهمة بعد عشرين سنة ، فى مواجهة نفس العقبات الجوهرية ، عاملا على ضم الجمهوريتين الهولنديتين بالقوة ، وإرغام مستعمرة رأس الرجاء ، وسار بسياسته الاتحادية فى جنوب أفريقيا على الطريق نحو الاتحاد ، بينما كان إنشاء الكومنولث الاسترالى علامة أخرى على انتصار أكثر أمنا لمبدأ الاتحاد .

إن عملية الاتحاد الفيدرالى - فى تأثيرها على علاقات المستعمرات المتحدة -

(١) ينطبق ذلك على الموقف فى سنة ١٩٠٣ .

إنتصار للقوى الداعمة للمركزية بطبيعة الحال ؛ ولكنها - بتحقيق قسط أكبر من الاستقلال النظري والعمل للحكومات الاتحادية - تدعم الاتجاه إلى اللامركزية من زاوية الحكومة الإمبراطورية ، ومن ثم فإن عملية تحقيق اتحاد إمبراطوري سياسى فعال تنطوى على قلب للاتجاهات التى ظلت سائدة حتى الآن .

ومن الواضح تماما أن هناك رغبة قوية متزايدة فى الاتحاد الفدرالى الإمبراطورى لدى عدد كبير من الساسة البريطانيين ، وهى ترجع - فيما يتعلق بمستريتشميرلين وبعض أصدقائه - إلى بداية الصراع حول سياسة مستر «جلادستون» المتعاقبة بالحكم الذاتى لإيرلندة ؛ فقد قال مستر تشميرلين فى حديثه عن قانون الحكم الذاتى الذى قدمه مستر جلادستون فى سنة ١٨٨٦ : « إني كنت - بدلا من ذلك - أبحث عن حل فى اتجاه مبدأ الاتحاد الفدرالى ، وقد بحث صديقى المحترم عن النموذج الذى احتذاه فى العلاقات بين هذه البلاد ومستعمراتها المتمتعة بالحكم الذاتى والمستقلة عمليا ، واعتقادت أن ذلك مشكوك فى فائدته . إن الارتباط الحالى بين مستعمراتنا لأرب قوى ، بسبب التعاطف الذى يوجد بين أعضاء أمة واحدة ، ولكنها رابطة عاطفية ، ولاشئ غير ذلك ويبدو لى أن فائدة اتباع خطة فدرالية هى أن إيرلندا فى ظلها تبقى حقيقة جزءا لا يتجزأ من الإمبراطورية ، زأثر مثل هذه الخطة هو الاتجاه نحو المركزية وليس العكس ، وقد كان أكثر تقدم أحرزته الحركة الديمقراطية فى القرن الحالى فى اتجاه الفدرالية » .

والآن ، إنه لمن الصحيح تماما أن الحركة الديمقراطية تبدو - الآن ومستقبلا - وثيقة الارتباط بتكوين الدول الفدرالية ، والاتجاه الفدرالى بين أجزاء الإمبراطورية البريطانية يبدو أنه ينبىء عن اتحاد الكل فدراليا كخطوة تالية ، ونتيجة منطقية .

وإذا كنا سنذهب — كما يجب أن نفعل — إلى أن أي ضمان معقول لحسن النظام والمدنية في العالم ينطوي على تطبيق متزايد لمبدأ الاتحاد الفدرالي في السياسة الدولية ، فإنه سيبدو من الطبيعي أن تتخذ الخطوات الأولى في هذه العملية صورة اتحادات كاملة بين الدول الأكثر ارتباطا — بعضها ببعض — بصلات الدم واللغة والأنظمة المشتركة ، وإن مرحلة من الإتحاد البريطاني أو الانجلوساكسوني ، والاتحاد التيوتوني ، والاتحاد السلافي ، والاتحاد اللاتيني ، قد تعقب المرحلة التي بلغناها فعلا .

وربما كان في تتابع الأحداث على هذا النمط من المنطق التماسك ما يثير الشك ، بيد أن نظرة عامة واسعة إلى التاريخ تجعله يبدو ممكنا ومرغوبا فيه إلى درجة لا بأس بها ، ويبدو للكثيرين أن النمو الطبيعي السليم للاتجاهات الحالية ، والنمو الذي ينطوي على أكبر أمل في سلام دائم على أساس أكيد من الإمبريالية الدولية ، هو أن يتحول العالم المسيحي بهذه الطريقة إلى إمبراطويات فدرالية قائمة ، لكل منها بطاننها من الدول التابعة غير المتمدينة ، فإذا طرحنا النطاق الأوسع لهذه القضية من تفكيرنا باعتباره بعيد التحقيق بحيث لا تجدى مناقشته حاليا ، وقصرنا اهتمامنا على الاتحاد الفدرالي الإمبراطوري البريطاني ، فقد نستطيع بسهولة أن نتفق على أن تكوين اتحاد فدرالي اختياري بين دول بريطانية حرة ، يعمل في سلام على تحقيق الخير والسلامة المشتركين ، أمر مرغوب فيه جدا لذاته ، وقد يكون حقيقة خطوة نحو اتحاد أوسع بين الدول المتمدنة في المستقبل .

والقضية الحقيقية للمناقشة هي إمكان تنفيذ مثل هذه السياسة ؛ وإذا أردنا أن نضعها في وضعها الصحيح يكون السؤال هكذا : « ما هي قوى المصلحة الذاتية — الحالية أو المنتظرة — التي تعمل على حمل بريطانيا العظمى ومجموعاتها

الاستعمارية على قلب الاتجاه إلى الابتعاد عن المركز الذى ظل سائداً حتى الآن ؟ . والآن ، إن هناك أسباباً عدة تجعل بريطانيا العظمى ترغب فى الاتحاد الفدرالى السياسى . مع مستعمراتها المتمتعة بالحكم الذاتى ، حتى على أن أسس تمنحها صوتاً يتناسب مع عدد سكانها فى البرلمان ، أو فى مجلس آخر يعهد إليه بالإشراف على الشؤون الإمبراطورية ، على شرط أن يمكن التغلب على الصعوبات من ناحية التنسيق التى ينطوى عليها إنشاء مثل هذه الهيئة النيابية المسئولة الحاكمة ؛ فزيادة عدد السكان البريطانيين على سكان المستعمرات سيجعل فى وسع حكومة الوطن الأصل أن تفرض رأيها كلما حدث تضارب فى المصالح أو رأى ينطوى على حد فاصل بين بريطانيا العظمى والمستعمرات ، فتوزيع الأعباء الإمبراطورية ، وتخصيص المساعدات الإمبراطورية ستحدده بريطانيا العظمى ، وإذا مثلت مستعمرات التاج والأجزاء الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتى من الإمبراطورية فى المجلس الإمبراطورى ، فإن التفوق الفعلى للوطن الأصل سيكون أعظم ؛ لأن هؤلاء الممثلين - سواء كانوا معينين من قبل التاج (وهو الأسلوب الذى يتفق أكثر من غيره مع حكم مستعمرات التاج) ، أم منتخبين على أساس حق انتخاب ضيق للقلة البيضاء الحاكمة - لن يكون بينهم وبين ممثلى مستعمرات الحكم الذاتى الكثير من الأشياء المشتركة ، وسيكونون حتماً أضعف أمام ضغط حكومة لندن . إن أحد الأغراض المعترف بها للاتحاد الفدرالى الإمبراطورى هو الحصول من المستعمرات على نصيب عادل من الرجال والسفن والمال لأغراض الدفاع ، وللمغامرات التوسعية التى تُعد فى بداية أمرها دائماً تقريباً إجراءات دفاعية . إن الأساس المالى للدفاع الإمبراطورى فى سنة ١٩٠٣ يبدو - فى ظاهره - غير عادل بالمرّة ؛ فبريطانيا العظمى مُطالبَة بتحمل نفقات الأسطول الإمبراطورى كله تقريباً ، ونفقة الجيش الإمبراطورى كله ، مع الهند ، رغم أن هذين السلاحين فى خدمة أى من مستعمراتنا ذات

الحكم الذاتى التى يهددها عدو خارجى ، أو قلاقل داخلية . فى سنة ١٨٩٩ بينما كان عدد سكان هذه المستعمرات قريباً من ثلث عدد سكان المملكة المتحدة ، ودخلها النصف تقريباً وقيمة تجارتها عبر البحار خمس تجارة الإمبراطورية كلها ، فإن ما أسهمت به فى نفقات الدفاع البحرى عن الإمبراطورية كان أقل من واحد إلى مائة ، ولم تقدم هذه المستعمرات فى سنة ١٩٠٣ أية قوة نظامية أو غير نظامية يمكن الالتجاء إليها فى الدفاع العام عن الإمبراطورية ، وإن كانت قد تكفلت بنفقات بعض القوات الإمبراطورية الصغيرة الطارئة التى عسرت عندها ، واحتفظت بقوات كبيرة من الميشيا والمتطوعين للدفاع المحلى ، وقد كانت قوات المستعمرات التى اشتركت فى حرب جنوب أفريقيا - رغم أنها كانت قوة كبيرة من المتطوعين - أقل بكثير من حشد إمبراطورى يقوم على أساس

١٨٩٩	عدد السكان	الدخل	التجارة	المساهمة فى النفقات البحرية
	ج ك	ج ك	ج ك	ج ك
المملكة المتحدة	٣٩,٠٠٠,٠٠٠	١٠٤,٠٠٠,٠٠٠	٧٦٦,٠٠٠,٠٠٠	٢٤٧٣٤,٠٠٠
مستعمرات الحكم الذاتى	١٢,٠٠٠,٠٠٠	٤٦,٠٠٠,٠٠٠	٢٢٢,٠٠٠,٠٠٠	١٧٧,٠٠٠

من نسبة السكان ، كما أن نفقاتها كلها تقريباً وقعت على عاتق المملكة المتحدة ، ومن زاوية وحدة الإمبراطورية البريطانية ، التى يُفترض فيها أن للمستعمرات مصلحة مساوية لمصلحة المملكة المتحدة ، يبدو من المعقول أن تُطالب المستعمرات بتحمل نصيبها العادل من النفقات فى الدفاع الإمبراطورى . ولا شك أن اتحاداً فدرالياً إمبرالياً له واقع سياسى لا بد أن ينطوى على بند

يحدد مثل هذا التوزيع المتساوى ، فأيا كان الشكل الذى يتخذه مثل هذا الاتحاد القدرالى ، سواء كان شكل برلمان إمبراطورى لديه المسئولية الكاملة فى الشئون الإمبراطورية تحت التاج ، أو شكل مجلس إمبراطورى يجب أن يشترك فيه ممثلو المستعمرات بالتشاور مع الوزارة البريطانية - التى تظل محتفظة بتحديد السياسة الإمبراطورية رسمياً - وإسداؤها للنصح ، - سواء كان هذا أو ذاك - فإنه سينطوى بالتأكيد على المساهمة الإجبارية أو شبه الإجبارية من جانب المستعمرات بما يتناسب مع مساهمة المملوكة المتحدة .

والآن ، إنه لمن الواضح أن مستعمرات الحكم الذاتى لن تشترك فى مثل هذا الاتحاد ، الذى يورطهم فى نفقات كبيرة جديدة ، لمجرد العامل العاطفى فى نظرتها للإمبراطورية البريطانية . ولا جدال فى أن تعلق المستعمرات بالإمبراطورية البريطانية والوطن الأصل شعور أصيل لديها ، ورغم أن أحداً لم يطالبها ببذل أية تضحية كبيرة فى حرب جنوب أفريقيا ، فإنه من الجلى تماماً أن مشاعرهما من نوع يدفعهما إلى البذل فى المال والدماء طواعية عندما تعتقد أن وجود الإمبراطورية أوسلامتها ، أوحى شرفها ، فى خطر . بيد أنه يكون من الخطأ الجسم أن نفترض أن شعلة الحماسة فى الولاء التى تتوهج فى مثل اللحظات الخطرة هذه يمكن استخدامها فى قلب الاتجاه العام نحو الاستقلال ، وى دفع مستعمرات الحكم الذاتى إلى الدخول - بدون تفكير - فى وحدة أوثق ، تنطوى على تضحية مستمرة ومنتظمة ، مع بريطانيا العظمى ، فإذا أردنا أن نحمل المستعمرات على الدخول فى مثل هذا الاتحاد ، فلا بد أن يتم ذلك عن طريق اقناعها بأن الاتحاد جوهرى لسلامتها الفردية ورخائها ، فهى تحصل فى سنة ١٩٠٣ على حماية الإمبراطورية بلا مقابل ؛ وما دامت تعتقد أنها تستطيع الحصول على حماية مناسبة بهذه الطريقة فمن المستحيل اقتراض أنها ستدخل فى تنظيم يتطلب منها أن تدفع ، وينطوى على إعادة النظر فى نظم الدخل فيها من أسامها . إن اتجاه

المناقشات في البرلمانين الأسترالي والكندى ، في غمرة حماسة حرب جنوب أفريقيا ، تدل بوضوح على أنه ما من وزارة من وزارات المستعمرات تستطيع في وقت السلام أن تحمل المستوطنين على الدخول في مثل هذا الاتحاد الذي نصوره هنا إلا إذا حملوا على الاقتناع بأن ذلك يخدم رفاهية المستعمرة ، فإما أن تقتنع أستراليا وكندا بأن الدفاع الإمبراطوري عن أستراليا أو كندا على الأساس الحالي^(١) يصير أقل ملاءمة مع الوقت ، وأن مثل هذا الدفاع ضروري لهما ، أو أن تعوضا عن الثغرات الإضافية التي ينطوي عليها الاتحاد بعلاقات تجارية جديدة مع المملكة المتحدة توفر لهما سوقا أكثر ربحا مما لديهما في الوقت الحاضر .

والآن ، إن رفض مستعمرات الحكم الذاتي - حتى الآن - النظر في أى مساهمة أخرى في الدفاع الإمبراطوري - غير مساهمة صغيرة إختيارية - يقوم على اقتناع بأن الاستقلال الفعلي الذي تتمتع به في ظل الإمبراطورية البريطانية لا يحتمل أن يتعرض لخطر من جانب أى دولة كبرى ، وأنه حتى لو تعرض لتهديد فإن في وسعها أن تمنع أو تدفع أية غزو بواسطة قوات الدفاع الخاصة بها ، وإن كانت تجارتها قد تتعرض لبعض الخسارة في البحر . ويمكن القول بأن الاستثناء الوحيد لهذا الحساب إنما يثبت القاعدة ؛ فإذا اشتبكت كندا في حرب مع جارتها الجمهورية العظيمة ، فهي تدرك تماما أنه رغم أن الأسطول البريطانى قد ينزل أضرارا بتجارة الولايات المتحدة ومدنها الساحلية ، فإن بريطانيا لن تستطيع الحيلولة دون اجتياح كندا بواسطة الجنود الأمريكيين ، أو دون خضوعها في نهاية الأمر .

بيد أنه يمكن القول - على الأقل - بأن المستعمرات ستدرك أهمية الاحتفاظ بأسطول بريطانى كاف لحماية تجارتها ؛ وستدرك أن المملكة المتحدة لا تستطيع أن تتحمل دون مساعدة جديدة - العبء المالى المترتب على الزيادة الضرورية في السفن

لمواجهة الزيادة في ثراء الإمبراطوريات المنافسة ، وفي استعداداتها البحرية ، و بوجه خاص ، ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة ، وهذا بلاشك هو أقوى أسلوب للضغط من أجل اتحاد فيدرالى إمبراطورى . فإلى أى مدى سيثبت نجاحه ؟ إنه سينجح بالتأكيد فى إقناع سياسى المستعمرات بالتفكير بصورة أدق فى مستقبل مستعمراتهم ؛ وسيرغمهم على البحث بعناية كبيرة فى صافى ما يعود عليهم من ارتباطهم بالإمبراطورية من فوائد أو مضر ، ويبدو أنه من المحتمل - على الأقل - أن مثل هذا التفكير قد يدفعهم فى اتجاه قطع صلتهم نهائياً ببريطانيا العظمى فى المستقبل ، الأمر الذى يفكر فيه أى منهم حتى الآن (سنة ١٩٠٣) جدياً ، بقدر ما قد يدفعهم إلى الدخول فى اتحاد ، وإذا تم هذا الانفصال فى نهاية الأمر ، فإنه لن يكون ناجماً عن هبوط فى المشاعر الطيبة الطبيعية ، والعطف نحو المملكة المتحدة ، بل ببساطة عن تضارب فى المصالح

وإذا أخفقت الحركة التى تعمل على الاتحاد الفيدرالى الإمبراطورى ، وحلت محل الاتجاه الأخير من جانب مستعمرات الحكم الذاتى نمو الاستقلال حركة أكثر وعياً فى نفس الاتجاه ، فإن السبب سيكون الإمبريالية ؛ إذ أن أى سياسى حريص من سياسة المستعمرات إذا دُعِى إلى العمل على توثيق صلة مستعمرته ببريطانيا العظمى ، والمساهمة فى نفقاتها المشتركة تاركاً لبريطانيا العظمى السلطة الفعلية فى تحديد مسيرهما المشترك ، سيسأل هذه الأسئلة المناسبة فى الغالب : لماذا تضطر بريطانيا العظمى إلى زيادة نفقاتها على التسايح بمعدل أسرع من نمو التجارة أو الدخل ، بحيث تضطر إلى مطالبتنا بمساعدتها ؟ هل ذلك لأنها تخشى غيره الدول الأخرى وعداوتها ؟ ولماذا تثير هذه المشاعر السيئة ؟ . ولا يكاد يكون هناك شك فى أنه سيجد الإجابة على هذه الأسئلة فى « أن الإمبريالية الحديثة هى المسئولة تماماً عن الأخطار الجديدة التى تهدد

الإمبراطورية ، وعن نفقات التسليح الجديدة » . ويغلب عندئذ أن يجعل من هذه الإجابة أساساً لأسئلة أخرى : هل نستفيد نحن مستعمرات الحكم الذاتي من هذه الإمبريالية الجديدة ؟ وإذا تقرر أننا لا نستفيد منها ، هل نستطيع أن نوقفها بدخولنا في اتحاد فدرالى سيكون صوتنا فيه صوت أقلية صغيرة ؟ ألا تكون سياسة أسلم بالنسبة لنا أن نقطع صلتنا بدولة تثير - بهذا التوضوح - عداوة الدول الأخرى ، وقد تورطنا في صراع معها على مسائل لا مصلحة حيوية لنا فيها ، ولا صوت مسموع ، وإما أن نجيا حياة سياسية مستقلة فلا نتعرض إلا للأخطار المتصلة بنا ، أو (في حالة كندا) أن نعمل على الدخول في جمهورية الولايات المتحدة القوية ؟ .

وأياً كانت إجابة تاريخ الاستعمار على هذه الأسئلة ، فهي ستكون حتما موضع سؤال ، ومن الجلى أن الإمبريالية هي أخطر عقبة في سبيل « الاتحاد الفدرالى للإمبراطورية » في حدود ما يتعلق بمستعمرات الحكم الذاتي ؛ فلو لا وجود هذه الممتلكات البريطانية غير الحرة ، ولولا السياسة التوسعية التي كانت تعمل على الزيادة منها باستمرار ، لبدأ الاتحاد الفدرالى بين الدول البريطانية الحرة في جميع أنحاء العالم خطوة معقولة ومرغوبا فيها تماماً لمصلحة مدنية العالم . ولكن كيف ترغب الديمقراطية البيضاء في كل من استراليا وكندا في الدخول في مثل هذا الخليط المشوش المتناقض من الأنظمة الذي قد يتكون - طبقاً لأحد الثقات^(١) - بهذه الطريقة : أولا إتحاد من بريطانيا العظمى ، وإيرلندا ، وكندا وجزر الهند الشرقية ، واستراليا ، وتسمانيا ، ونيوزيلندا ، ونيوفوندىلاند ، وموريتانيا وجنوب أفريقيا ، ومالطة ، ثم يتبعها - فيما بعد - دخول قبرص ، وسيلان ، والهند ، وهونج كونج ، وشبه جزيرة الملايو ، مع مجموعة من الدول شبه المستقلة مثل : مصر ، وأفغانستان والنااتال ، وباهوتان ، وجيبور ، وربما أيضا مملكتى أوغنده ، والباروتسى ، ولكل

منها تمثيل - من نوع ما - في مجلس إمبراطوري ، وصوت ما في تحديد مصير الإمبراطورية ؟

هل من المحتمل أن الكومنولث الإسترالي العظيم الناهض ، أو كندا سيرحب أى منهما بأن يجعل نموه السلمى ، وموارده المالية تحت رحمة حركة توسعية في السودان ، أو سياسة توسعية في غرب أفريقيا ؟

إن اتحادا إمبراطوريا فدراليا يتكون من جميع أنواع الدول البريطانية والمستعمرات والمحميات ، والمحميات المقنعة - إلى غير ذلك مما ليس له اسم معروف - يكون صعب القياد ، ومتخما بمشاكل الحدود والأخطار الأخرى بصورة لا ترضى مستعمراتنا الحرة المنعزلة التى يتركز اهتمامها فى ذاتها ؛ بينما إذا تركت الدول الأولى بدون تمثيل رسمى - بوصفها تابعات خاصة للملكة المتحدة - فإن وجودها ونموها يظلان رغم ذلك معلقين كحجر رضى ثقيل حول عنق الحكومة الاتحادية الفدرالية ، ويرغبان الملكة المتحدة باستمرار على الضغط على ولاء شريكاتها باستعمال تفوقها فى عدد الأصوات فيما تعتقد أنه مصلحتها ، ومصلحة تابعاتها الخارجية .

إن فكرة التعويض عن عدم وجود أى تماثل قوى حقيقى فى المصالح بين مستعمرات الحكم الذاتى ، والأطراف الأخرى البعيدة والأكثر تعرضا للخطر من الإمبراطورية بشىء من روح الولاء العام نحو « الإمبراطورية » والزهو بها وهم سرعان ما سيتبدد . إن المستعمرات الاسترالية المتباعدة قد تذهب بحق إلى أن لفظة الساسة البريطانيين على جرها إلى اتحاد فدرالى إنما هى اعتراف بضعف تلك الحماية نفسها التى تُعد بالنسبة لها الأساس الرئيسى للعلاقة الحالية ؛ فقد تقول هذه المستعمرات : « إن الملكة المتحدة تطلب إلينا أن نتعهد بمدّها بالرجال والمال

والسفن لمساعدتها في السير قُدمًا بنفس تلك السياسة الإمبريالية التي تثير عداوة الدول المنافسة . والتي تجعلها عاجزة عن الاعتماد مستقبلا على مواردها الخاصة في المحافظة على الإمبراطورية ؛ ففي مقابل الزيادة في مساهمتنا في الموارد الإمبراطورية سنتلقى زيادة في المخاطر ، ألا يكون ذلك كمن يطلب إلينا أن نربط أنفسنا - لجرد الشهامة البهتة - بسفينة تفرق ؟ » وسيُجاب عن ذلك - بلاريب - بأن الإمبراطورية عندما تكون متحدة اتحادا فدراليا وثيقا ستصير من القوة بحيث يكون في وسعها أن تتحدى الغيرة المتزايدة من جانب الدول المنافسة ، بيد أن هذا العرض المغري سيوضع موضع البحث الهادي الدقيق في مستعمراتنا التي سترفض بالتأكيد أن « تُدفع » دفعا إلى تغيير في السياسة ينطوي على قلب لأتجاه عام استمر نصف قرن ، وستسأل المستعمرات - مسلحة بالفوائد السياسية والعسكرية الواضحة من التعاون في العمل ضد أي عدو - ألا توازي الزيادة في احتمالات مواجهة الأعداء هذه الفوائد ؟

وعندما تفكر في أنها مدعوة الاتحاد حقيقة ، لا مع إنجلترا التي يحبونها ويعجبون بها فحسب ، بل مع خليط متزايد باستمرار من الدول المهمجة أيضا ، فالغالب أن ميزان الحكم سيميل ضد الاتحاد ، اللهم إلا إذا أمكن استخدام وسائل أخرى خاصة للإقناع .

(٢)

وهناك وسيلتان خاصتان من وسائل الإقناع يمكن أن تحملا مستعمرات الحكم الذاتي ، أو بعضها ، على الوقوف في صف اتحاد سياسي أوثق مع بريطانيا العظمى . الأولى : هي إعادة النظر في سياسة الوطن الأصل - التجارية والمالية - بحيث يُوفر للمستعمرات سوقا متزايدة لمنتجاتها في بريطانيا العظمى ، والأجزاء الأخرى

من الإمبراطورية البريطانية . ومن المؤلف عند مناقشة هذا الموضوع البدء بالتمييز بين اقتراح إنشاء اتحاد اقتصادى أو اتحاد جمركى ، وبين اقتراح ضريبة تفضيلية .

يبد أن تفكيراً قليلاً جداً يكفى لإدراك عدم جدوى الاقتراح الأول بدون الاقتراح الثانى بوصفه التجاء إلى المصلحة الذاتية للمستعمرات ؛ إذ هل تقبل هذه المستعمرات تنسيق سياستها المالية مع سياسة بريطانيا العظمى بحيث تلغى تعريفاتها الحامية وتدخل فى ميدان « حرية التجارة » الكامل ؟ إن أكثر الناس تمحسا « لحرية التجارة » لا يتوقعون إمكان ذلك ، بل وفى الواقع أن مثل هذا الوضع لا يوفر أية ضمانات حقيقية لزيادة الاعتماد المتبادل فى التجارة فى الإمبراطورية . إنه سيرغم - فقط - المستعمرات ، على الالتجاء إلى الضرائب المباشرة التى تنفر منها مشاعرها .

وهل تحقيق « حرية التجارة » داخل الإمبراطورية مع الاحتفاظ بالحالة القائمة - فيما يتعلق بالدول الأجنبية - أسير تنفيذاً ؟ إنه سيعنى فقط أن المستعمرات تنازلت عن الدخل الذى كانت تحصل عليه من فرض ضرائب على بضائع كل منها وعلى بضائع بريطانيا العظمى ، وتتلقى كل منها بدورها مقابل ذلك تنازلاً من المستعمرات الأخرى - التى تعد تجارتها معها صغيرة - عن الضرائب الجمركية التى كانت تفرضها على بضائعها ، بينما لا تحصل على أى تنازل من بريطانيا العظمى ، التى تستمر تتلقى بضائعها بدون ضرائب ، كما كان الحال من قبل .

ومن المعترف به الآن أن المستعمرات لن تلغى الضرائب على الواردات من بريطانيا العظمى ، أو الضرائب التى على الواردات من بعضها ، أو أن تخفضها كثيراً ، وهى فى الحقيقة لا تستطع ذلك ، وهى مستعدة لأن تمنح البضائع البريطانية معاملة تفضيلية على شرطين . أولاً : ألا ينطوى هذا التفضيل على أى تخفيض فى صافى

دخولها من الضرائب الجمركية : والثاني ، ألا يجعل البضائع البريطانية في مركز أفضل فيما يتعلق بمنافسة مصنوعاتنا ، وتعنى التعريفة التفضيلية - التي تم طبقا لهذه الشروط - أن أى هبوط في صافي الضرائب على فئات البضائع البريطانية يجب أن تعوضه زيادة عامة في التعريفة فيما يتعلق بالواردات الأخرى ، وأنه حينما تنافس الواردات البريطانية منتجات المستعمرات لا يمكن أن يحدث تخفيض في الضرائب ، بل زيادة في الضرائب على البضائع الأجنبية بالمقارنة بالبضائع البريطانية.

إن كندا وأستراليا مستعدتان لتفضيل البضائع البريطانية على البضائع الأجنبية إذا كان ذلك لا يكلف مائتهما العامة شيئا ، أو يرفع الأسعار كثيرا بالنسبة للمستهلك في المستعمرات ، ولكن الاتجاه سيكون إلى تحقيق ذلك عن طريق رفع الضرائب ضد الأجانب ، وليس بتخفيضها لبريطانيا .

هذا إلى جانب أن طبيعة الواردات البريطانية إلى هذه البلاد - أى السلع المصنوعة من مستوى رفيع - تنطوي عادة على قدر من المنافسة مع المنتجات المحلية ، بحيث أن كل تخفيض فعلي للضرائب الجمركية لا يتفق مع حماية الصناعات المحلية . وهكذا فإن مبادئ الحماية الكندية تضطرها إلى الاحتفاظ بمتوسط من الضرائب الجمركية على البضائع البريطانية أعلى منه على البضائع الأمريكية ، والبضائع الأجنبية الأخرى التي يتكون معظمها من المواد الأولية أو من بضائع غير كاملة الصنع لا تتنافس بدرجة محسوسة مع المنتجات الكندية . وهكذا ، رغم أن التفضيلات التي منحتها كندا للوطن الأصل في سنتي ١٨٩٧ و ١٩٠٠ قد أوقفت الهبوط السريع في نمو الواردات البريطانية بمقارنتها بالواردات الأجنبية إلى كندا ، فإنها لم تحمل دون زيادة التجارة الأجنبية بمعدل أسرع قليلا من التجارة البريطانية ، بينما يستمر الاستيراد - الذي يتكون معظمه من مواد أولية - من الولايات المتحدة في نمو أسرع من الاستيراد من

بريطانيا العظمى ، وعلاوة على ذلك فإن المعارضة المنظمة القوية من جانب أصحاب المصانع الكنديين ضد المنافسة البريطانية التي تتمتع بالفضل عامل متزايد الأهمية الآن ، وكندا تضع قدراً أكبر من رأسمالها ورأس المال الأمريكي في الصناعة ، فالاتجاه سيكون أكثر فأكثر نحو تشجيع المصنوعات الكندية بفرض ضرائب جمركية مرتفعة على الواردات ، بحيث لا يمكن الاحتفاظ بتفويض بريطانيا إلا برفع عام للضرائب الجمركية على المصنوعات المستوردة . وما ينطبق على كندا ينطبق أيضاً على استراليا . فكلا الأمتين تتطلع إلى مستقبل عظيم في الصناعة بمنحها ذلك الطابع من الاكتفاء الذاتي الذي يُعتبر المثل الأعلى لأنصار الحماية ، ومن ثم ستصبح رغبتها في تفضيل الوطن الأصل متعارضة - بصورة متزايدة - مع شعورها الأسمى بواجبها نحو أصحاب المصانع عندها . وفكرة أنها ستستع عن إنشاء أية صناعة تستطيع إنشاءها بنجاح إكراماً لأصحاب المصانع الانجليز الذين يمدونها بهذا النوع من السلع فكرة باهية . وبالنظر إلى هذه الظروف فإن ما يمكن أن تمنحه للواردات البريطانية من تفضيلات لا بد أن يكون ضئيلاً ومؤقتاً .

وحتى تحصل بريطانيا على هذه الامتيازات المؤقتة لا بد لها من أن ترد بمعاملة تنضيلية تنطوي ، أولاً : على قلب لسياستنا الخاصة بحرية التجارة ؛ وثانياً : على فرض ضرائب على الأغذية والمواد الأولية الأجنبية ، وسيكون أول ما يفرض عليه الضرائب الجمركية - لمصلحة مستعمراتنا المزعومة - هو : الحبوب ، والدقيق ، والماشية ، واللحم ، والصوف ، والخشب ، والحديد ، وإدالم يؤد هذا التفضيل إلى رفع الأسعار لن يكون له أثر في تمكين منتجي المستعمرات من الحل محل المنتجين الأجانب ؛ فالتعريف - لكي يكون لها أثر ما - يجب أن تقضى على كل ربح في قسم بذاته من البضائع الأجنبية التي كانت تُستورد قبل ذلك ،

ويمنع مثل هذه البضائع من دخول أسواقنا في المستقبل سينخفض العرض ،
وسيؤدي هذا الإقلال في العرض بالضرورة إلى رفع السعر في السوق كله ، وهذه
العملية الآلية المعروفة من عمليات قانون العرض والطلب تجعل من المؤكد أن يدفع
المستهلك البريطاني ضريبة جديدة في صورة أسعار مرتفعة ، وسيذهب جزء منها
إلى المستعمرات ثمنا « لولائها » الجديد ، ويذهب جزء آخر منها إلى الخزانة
العامة البريطانية ، وجزء لسد نفقات التحصيل ، والباقي إلى ملاك الأراضي
البريطانيين في صورة ارتفاع في الأسعار .

وليس ذلك هو كل ما في الأمر ، بل أن هناك ما لنه أسوأ من ذلك كله ؛
إننا بهذا الأسلوب في توثيق رابطة مستعمراتنا بنا ، نسير في الطريق الأكيد
لزيادة تدمير تلك الأمم ذاتها التي تدفعنا منافستها السياسية والحربية إلى هجر
« حرية التجارة » ، فتجارتنا الواسعة المتزايدة مع فرنسا وألمانيا وروسيا
والولايات المتحدة هي أقوى ما لدينا من ضمانات للسلام . فإذا خفضنا حجم قيمة
تجارتنا مع هذه الأمم ، عن طريق فرض تعريف جمركية لهذا القصد صراحة ، فإننا
سنحول النيات الطيبة للمصالح المالية والتجارية والصناعية القوية في هذه البلاد
إلى عدااء نشط وخطر ، ولو لم نكن بلد « حرية تجارة » أصلا لكان ذلك
أفضل من النكوص إلى نظام حماية تدفعنا إليه الرغبة في إضعاف روابطنا
التجارية مع الدول السياسية والتجارية التي نخشى منافستها أكثر ما نخشى ، وقد
أثبتنا بالإحصاءات في فصل سابق^(١) أن تجارتنا مع هذه الأمم الأجنبية ليست
أكبر بكثير من تجارتنا مع مستعمرات الحكم الذاتي فحسب ، بل وأنها تنمو
أيضا بمعدل أسرع . إن إغضاب أفضل زبائننا وإثارة عداوتهم ، من أجل أسوأ
زبائننا ، خطة اقتصادية سيئة ، وخطة سياسية أسوأ ...

(١) انظر الجزء الأول الفصل الثاني .

ومن المنتظر - بكل تأكيد - أن ساسة مستعمراتنا الحريصين سينظرون إلى ما وراء الهدية المقدمة لهم من غرض ؛ لأن هذه الرشوة ذاتها التي يُقصد بها كسبهم إلى جانب الاتحاد القدرالى ستؤدى إلى زيادة مخاطر تلك الرابطة الجديدة التى ستربطهم نهائيا بالإمبراطورية البريطانية زيادة ضخمة لا يمكن تقديرها ، فقد يكون الثمن الذى سيدفعونه مقابل احتكار السوق الإمبراطورية لصادراتهم غاليا أكثر مما ينبغي ، إذا كان هذا الاحتكار سيؤدى إلى القضاء على أقوى ما تملكه إنجلترا من دعائم السلام فى الوقت الذى تشتد فيه الحاجة أكثر ما يكون إلى هذه الدعامة ، كما أن الأمر ان يقتصر على مشاركة هذه المستعمرات فى الأخطار التى تتعرض لها إنجلترا ؛ فتعريفاتها الميزة ستولد شعورا سيئا ضدها مباشرة من ناحية الأجانب ، وسيجرها إلى مشاكل السياسة الأوروبية .. وأخيرا ، إننا بتشويهنها العملية الطبيعية للانتخاب التجارى ، التى أدت فى الماضى إلى زيادة مقدار التجارة بين هذه المستعمرات وبين الدول الأجنبية ، وانخفاض تجارتها مع إنجلترا فى ظل التعريفات المفروضة بالتساوى ، إنما سنرغمها على إحلال تجارة أسوأ محل تجارة أحسن ، وهو طريق سيؤدى إلى تعرضها لخسارة كبيرة فى المدى الطويل .

(٣)

وأمام مثل هذه الحقائق ، يستحيل على بريطانيا العظمى أن تمنح مستعمرات الحكم الذاتى مزايا تجارية كافية لملها على الدخول فى اتحاد فيدرالى إمبراطورى ، فهل هناك أى وسيلة أخرى ممكنة أو إغراء ؟ هناك - فى اعتقادى - واحدة ، وهى توريث هذه المستعمرات فى الإمبريالية لحسابها الخاص ، بتشجيعها ومساعدتها فى سياسة من الضم والسيطرة على الأجناس الدنيا ، ولدى المستعمرات فى داخلها بقوة تزيد أو تنقص - ومستقلة عن الإمبريالية المركزية التى تنبثق من بريطانيا

العظمى العناصر التي يمكن أن تتألف منها إمبريالية خاصة بها ، فنفس المؤامرة من جانب المضارين الأقوياء ، والمصالح الصناعية ، والسياسيين الطموحين - مستعنيين بالنزعة الإنسانية للإرصاليات ، وبشهوة المغامرة التي تشتد في العالم الجديد - قد تؤدي إلى القضاء على الديموقراطية الصادقة التي تنمي ذاتها ، لكي ينشئوا الحكم الطبقي ويستخدموا موارد المستعمرات في مشروعات توسعية مظهرية لتحقيق أهدافهم السياسية والتجارية .

وقد كانت مثل هذه الروح ومثل هذه الأهداف تعمل بوضوح في جنوب أفريقيا منذ سنوات عديدة ، وما يبدو لنا من أعمال الإمبريالية البريطانية - فيما يتعلق بالحصول على الجمهوريتين الهولنديتين في الشمال الكبير - بدا دائما ، ويبدو ، شيئا مختلفا تمام الاختلاف في نظر مجموعة قوية من رجال الأعمال السياسيين في جنوب أفريقيا . إذ هؤلاء الرجال في مستعمرة رأس الرجاء ، والترنسفال ، وروديسيا - بريطانيين وهولنديين - عملوا على ترويج إمبريالية خاصة في جنوب أفريقيا ، ليست متعارضة مع الإمبريالية البريطانية وعلى استعداد للإفادة منها عند الضرورة ، ولكنها مستقلة عنها في أهدافها وأغراضها النهائية . وهذه هي سياسة « الاستعمار » التي تبناها مستر « رودس » ودافع عنها بشدة في الفترة الأولى من حياته السياسية ، محاولا السيطرة على بتشوانالاند ، والشمال لمصلحة مستعمرة الكاب ، وليس للإمبراطورية مباشرة ، وقد كانت هذه السياسة - منذ البداية وباستمرار - سياسة قطاع نشط من « رابطة الأفريقيين البيض » ، وهي السياسة التي نمت عادة « الترحال » الهولندية على نطاق واسع ، وكانت هذه هي السياسة التي عبر عنها سير « هرقل روبنسون » في تصريحه الشهير سنة ١٨٨٩ عن الإمبريالية : « إنها كنية متناقضة حيث لم يعد هناك الآن أي مكان دائم في مستقبل جنوب أفريقيا للحكم الإمبراطوري المباشر على أي نطاق كبير » .

إن سياسة الساسة ورجال المال والمغامرين كانت سياسة استعمارية أو توسعاً جنوبياً أفريقياً متميزاً ، حتى فشل « حملة جيمسون » ؛ ثم سعوا مرغخين في طلب تعاون الإمبريالية البريطانية لمساعدتهم في القيام بعمل محدد كانوا أضعف من أن يقوموا به ، وهو الاستيلاء على مناطق التعدين والترنغال ؛ وسيكون هدفهم الذي يستغرق جهودهم من الآن فصاعداً هو وضع الإمبريالية البريطانية فيما يتصورون أنه وضعها السليم ، باعتبارها ورقة أخيرة تظل بعيدة عن المسرح ، بينما تقوم إمبريالية المستعمرة بإدارة الأعمال ، وتستولى على الأرباح ، وسيطالب اتحاد جنوب أفريقيا من دول متمتعة بالحكم الذاتي بسياسة خاصة به ، وسيصر على نوعه الخاص به من الإمبراطورية في السيطرة على الأجناس الدنيا في جنوب أفريقيا ، وليس ذلك النوع الذي يتميز به الحكم البريطاني .

ولن تقتصر مثل هذه الدولة الفيدرالية الاتحادية على تنمية سياسة داخلية - فيما يتعلق بالأقاليم الوطنية - تختلف عن سياسة الإمبريالية البريطانية وربما كانت متعارضة معها ، بل إن مركزها بوصفها الدولة المسيطرة في جنوب أفريقيا سيؤدي إلى طموح وإلى مستقبل من التوسع قد يزدان بها في خضم السياسة العالمية لحسابها الخاص .

وكذلك استراليا تظهر فيها علامات على إمبريالية خاصة بها ؛ فقد استولت قريباً على غينيا الجديدة ، وتراود بعض أبنائها فكرة تطبيق مبدأ مثل « مبدأ مونرو » على جميع أنحاء الباسفيكي تكون أولى خطواته النزول عن جزرنا في المحيط الهادي لاستراليا ونيوزيلاندة لأغراض الإدارة . وهناك من يذهب إلى أن : « نفس المبدأ ينطبق على الصلة بين كندا وجزر الهند الشرقية البريطانية ؛ فمن الناحية الاقتصادية لهذه الجزر أهمية بالنسبة لكندا باعتبار أنها توفر لها سوقاً استوائية من ذلك النوع الذي تملكه الولايات المتحدة داخل حدودها وفي أملاكها الجديدة ، ومن الناحية الاستراتيجية أيضاً ، تصير الجزر مهمة بالنسبة

لكندا بوصفها قاعدة لحماية مصالحها النامية ، خاصة فيم يتصل بقناة بنما ، بحيث أن مزية إدارة هذه الجزر ستقوى من الشعور بمسئولية الدفاع البحري^(١) . »

فإذا كانت بريطانيا العظمى على استعداد لأن تضمن لاستراليا ، وكندا ، وجنوب أفريقيا سياسة إمبراطورية خاصة بها ، وتضع كل موارد الإمبراطورية تحت تصرفها ، لتساعدنا في تحقيق طموح أو مصير توجهه وتحدده إرادتها ومصالحها الخاصة ، فإن مثل هذه اللامركزية في الإمبريالية قد تجذب المستعمرات إلى اتحاد فدرالى مع الوطن الأصل . أما بالنسبة لبريطانيا العظمى ، فإن ذلك سينطوى على أخطار جسيمة وواضحة ، وعلى تضحية كبيرة في السلطة الإمبراطورية المركزية ؛ ولكنه قد يكسب رضى وتأيد سياسى للمستعمرات الطموحين ، والرأسماليين الذين يريدون أن تكون لهم إمبرياليتهن الجزرية الخاصة بهم ؛ ليحولوا القوى الديمقراطية من القلاقل الداخلية إلى المشروعات الخارجية .

وإذا استطاعت إستراليا أن تحصل من بريطانيا العظمى على خدمات قوة بحرية مناسبة لغرض « مبدأ مونرو » النامى الخاص بها فى المحيط الهادى دون أن تدفع مقابلا - كما حصلت جنوب أفريقيا على خدمات قواتنا الحربية - فليس من المحتمل أن تدخل فى روابط رسمية أوثق تقيدها بأية مساهمة مالية كبيرة فى نفقات مثل هذه السياسة ، ولكن إذا كانت بريطانيا العظمى على استعداد لتنظيم اتحاد فدرالى إمبراطورى على أساس يمنح فى الواقع أستراليا وكندا قسما من الاستقلال أكبر مما تتمتعان به حاليا ، بإعطائهما حق الاستعانة بالموارد الإمبراطورية فى تنفيذ سياستهما الخاصة بهما بقدر أكثر مما يتناسب مع مساهمتها فى الرصيد المشترك ، فإن غرائز الربح قد تدفعهما إلى قبول مثل هذا الاقتراح .

(١) « القومية فى المستعمرات » تأليف ريتشارد جيب ص ٣٠٦ ، ٣٠٧

ولا حاجة بنا للتدليل على مدى ما ينطوى عليه مثل هذا الاتحاد الفدرالى من أخطار لبريطانيا العظمى ؛ فالإمبريالية المركزية ، التى تحتفظ فيها حكومة بريطانيا العظمى رسمياً بالإشراف الكامل مع السياسة الخارجية لكل مستعمرة تمارس هذا الإشراف فعلاً ، فيها ضمان كبير ضد خطر التورط فى نزاع مع الدول الكبرى الأخرى ، ولكن ما ينطوى عليه الاتحاد الفدرالى من لامركزية فى الإمبريالية سيقودنا هذا الضمان ، وستنمو إمبريالية إستراليا وكندا وجنوب أفريقيا الوليدة بغذيتها الوعى بأن أحداً لن يوقفها أو يمتنعها فى سياستها التوسعية - كما هو الحال الآن - ويغلب أن تدفع بنا حكومات إستراليا ، التى تنمو طاقاتها فى التعبير عن نفسها إلى الصخب بمض الشىء ، فى نزاع مستمر فى الباسفيكى مع ألمانيا واليابان والولايات المتحدة ، بينما تزداد إلى حد كبير جداً قدرة كندا ونيوفونلند على الإيقاع بيننا وبين فرنسا والولايات المتحدة ، وإذا قيل : إنه لا يمكن - فى نهاية المطاف - أن تتخذ أية خطوات جدية فى إمبريالية كندا ، وإستراليا ، وجنوب أفريقيا ، إلا بموافقة بريطانيا العظمى الواعية المباشرة ؛ حيث أنها ستظل - بتقتضى عدد سكانها وهيبتها - الشريك المسيطر ؛ فإن الرد على ذلك هو أن نفوية الروابط الإمبراطورية ذاتها ستؤدى إلى زيادة تأثير جميع العوامل النشطة فى الإمبريالية ، حتى فى الأوضاع كما هى الآن ، توجد حالياً فى بريطانيا العظمى مصالح قوية منظمة لأصحاب الأعمال تثير الحكومة الإمبراطورية باستمرار إلى اتباع سياسة اندفاعية لحساب مستعمراتنا ؛ فأراضى هذه المستعمرات وتجارها - وخاصة المستعمرات الإسترالية - مرهونة على دين ثقیل للشركات المالية البريطانية ؛ ومناجها ومصارفها وأصولها التجارية المهمة الأخرى يملك معظمها أبناء بريطانيا العظمى ؛ وكذلك معظم سندات ديونها العامة الضخمة^(١) فى حيازة أشخاص فى بريطانيا العظمى .

(١) فى سنة ١٩٠٠ بلغت ديون حكومات المستعمرات الأسترالية ٢٨٩ و ٨١٢ و ١٩٤ جـك =

ومن الواضح تماماً أن الطبقات من أبناء هذه البلاد التي لها هذه الممتلكات في المستعمرات ذات مصلحة في سياسة المستعمرات تختلف عن مصلحة الأمة البريطانية في مجموعها ، وتتعارض معها أحياناً : ومن الواضح أيضاً - بقدر مساو - أنها تستطيع أن تمارس ضغطاً منظماً على الحكومة الإمبراطورية لمصلحتها الخاصة ، وهو ضغط يكون أكثر تأثيراً في ظل الظروف الأكثر مساواة لأي اتحاد إمبراطوري فيدرالى .

بيد أنه مما يُشك في كثير أن تكفى رشوة التعريفة التفضيلية ، أو إطلاق يد مستعمرات الحكم الذاتى في إمبريالية خاصة بها ، أو ههما معاً ، لجذبها في ارتباط سياسى اتحادى رسمى أوثق مع بريطانيا العظمى ، وأكثر من ذلك مثاراً للشك استمرار بقائها في مثل هذا الاتحاد ؛ إذ أنه من المتصور - على الأقل - أن تكون ديموقراطية المستعمرات من القوة والحكمة بحيث تقاوم إغراء إمبريالية المستعمرات عندما تدرك رد الفعل الخطر لمثل هذا الطريق ، وحتى إذا حُملت هذه الديموقراطيات على الانتفاع . وورد الأمر بإلية الضخمة في السير قدماً بسياستها الإمبريالية المحلية ، فإنها ستجنح - في استراليا كما في جنوب أفريقيا - إلى التخلص من مثل هذا الاتحاد بعد أن تكون قد أخذت المزايا التي يمكن استخلاصها منه ، وشعرت بأنها قوية إلى الحد الذى يكفى لتكوين إمبراطورية خاصة بها .

إن ما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن الاتجاه التاريخى نحو الاستقلال لن تقلبه أية

= مقابل عدد من السكان يبلغ ٣٧٥٦٨٩٤ نسمة، بينما كان دين نيوزيلاند ٥٧٧٠٠٧٢ ٤٦٩٣٠٠٠
مقابل سكان عددهم ٧٥٦٠١٠ نسمة

نيوساوث ويلز	٦٥٨٣٣٢٢٩٩٣ ج ك	فكتوريا	٤٨٨٠٠٧٧٤٨٨٠ ج ك
نيو كوتلاند	٣٤٨٣٣٨٤١٤ ج ك	جنوب استراليا	٢٦٨٠٠١٥٦٨٠ ج ك
غرب استراليا	١١٨٠٨١٧٨ ج ك	تسمانيا	٨٣٩٥٠٦٣٩ ج ك
		المجموع	١٩٤٨٠١٢٢٨٩ ج ك

مشاعر من الولاء نحو بريطانيا العظمى ، ليس أصراراً كلياً على سيطرة المصالح
الأنانية . لقد قال بيرك « إن ما يربطني بالمستعمرات هو الماطفة القوية التي تنمو
من الأسماء المشتركة ، وصلة الدم ، والمزايا المتماثلة ، والحماية المتساوية ، وهذه الروابط -
رغم كونها خفيفة كالهواء - قوية كسلاسل من حديد »^(١) . بيد أنه ليس هناك
في هذه الروابط - باستثناء الأخيرة - ما يتطلب الوحدة السياسية أو يؤكدها .
إن روابط المشاركة في اللغة والتاريخ والأنظمة ، التي حافظ عليها ودعمها التبادل
التجاري والاجتماعي الحر - وهي الاتحاد الحقيقي للقلوب - لم يضعفه التقدم نحو
الحرية السياسية الذي حدث في الماضي ، ولن يضعفه إذا استمر هذا التقدم حتى
يبلغ الاستقلال السياسي الكامل عن بريطانيا العظمى .

إنه لمن المؤكد تماماً أن الأمر سيتقرر في المدى الطويل على أساس ما تعتقد
المستعمرات أنه سياستها في صائ المنفعة ، وستحدد هذه المنفعة بواسطة الظروف
الجغرافية والاقتصادية الأكثر دواماً ، وقد جنحت هذه الظروف في الماضي - في
حدود ما تركت حرة في تأثيرها - إلى الاستقلال السياسي ، وستكون أكثر
حرية في المستقبل ، ومن ثم يبدو من غير المحتمل أن ينقلب اتجاهها . ورغم أن
عنصر المسافة قد أصبح أقل أهمية الآن مما كان من قبل - باعتباره عقبة فنية
في التمثيل النيابي - فإن هذه الخلاصة الجامعة لاعتراضات الأمريكيين
على خطط الاتحاد الفدرالي في القرن الثامن عشر - كما سجلها بونال - مارالت
تنطبق بقوة :

« إن الأمريكيين أيضاً اعتقدوا أن الاتحاد التشريعي غير ضروري ، ولا فائدة
منه ، وخطر للأسباب الآتية :

(١) أن لديهم - فعلاً - مجالس تشريعية خاصة بهم كافية .

(١) « الوقت مع أمريكا » .

(٢) إذا اتحدت المستعمرات مع إنجلترا بهذه الطريقة فستشارك في عبء الدين والضرائب البريطانية .

(٣) سيكون الثواب في إنجلترا بعيدين أكثر مما ينبغي عن دوائهم ، ومن ثم ستنقل إرادة المستعمرات خارج سلطتهم وتضيع في خضم أغلبية ليس لنسبة تمثيلهم فيها وزن^(١) .

فيينا - إذن - قد يكون من المتصور ، بل وربما من الممكن ، أن تنساق مستعمرات الحكم الذاتي إلى الدخول - ولو مؤقتاً على الأقل - في اتحاد إمبراطوري فيدرالى على شروط تحقق بها مطامع صناعية وسياسية خاصة بها بوصفها مستعمرات ، فإنه أقرب إلى العقل بكثير أن نتوقع أن تتجه كندا إلى الاتحاد الفدرالى مع جارتها الجنوبية ، وأن تتجه استراليا ونيوزيلاندة من جهة ، وجنوب أفريقيا من جهة إلى تكوين وحدات سياسية مستقلة ، مع إمكان إنشاء علاقات سياسية متراخية في المستقبل داخل اتحاد فدرالى إنجلوساكسونى .

وليس طعنا في أصالة وقوة « الولاء » والعطف - اللذين تحملهما المستعمرات تجاه إنجلترا - أن تؤكد أن هذه المشاعر لا يمكن أن يكون لها وزن كبير في تحديد « مصير » المستعمرات ضد الضغط المستمر للقوى السياسية والصناعية والمالية التى تعمل على فصلها عنها ، ورغم أن بعض السياسيين - أو حتى حزباً من الأحزاب - في هذه المستعمرات قد يداعب فكره اتحاد فدرالى أوثق على أساس المساواة ، فإن الصعوبات ستكون مما لا يمكن التغلب عليه عندما يوضع الأمر - كما لا بد أن يوضع - على بساط البحث فيما يتعلق بالشروط المالية ؛ فالاتجاه الحقيقى للقوى الاستعمارية سيظل يعمل فى طريقه بلا تغيير ، وبصورة أشد ، عند ما تنكشف للمستعمرات طبيعة الأعباء التى يطالب إليها أن تقوم بها .

وفكرة أن إحدى النتائج الكبرى لحرب جنوب أفريقيا كانت توليد

(١) هوللاند ، « الحرية والسلطة » ص ٨٢ .

رصيد ضخم من المشاعر في المستعمرات سيؤثر تأثيراً عميقاً في علاقات المستعمرات ببريطانيا العظمى ، هي مجرد وهم لطيف قائم على سيكلوجية أطفال ؛ إذ بينما كان تجمع المشاعر صحيحاً ، كان اكتشاف مخاطر الوطن الأصل أيضاً كذلك ، وهي المخاطر التي جعلت مساعدة المستعمرات ثمينة ، ومن الأهمية بحيث حملت سياسة الإمبراطورية على محاولة تحويل اتجاه نمو المستعمرات بواسطتها .

إن التفكير ، الذي يعقب كل فورة عاطفية ، لا يمكن إلا أن يترث عند طبيعة الخطر الذي يكتنف مثل هذه الإمبراطورية الشاسعة ، إمبراطورية غير متجانسة ومتناثرة مثل الإمبراطورية البريطانية ؛ فعندما ينحدر بريق الحرب ويكشف التاريخ عن بعض الحقائق القاسية لهذه العملية الدموية التي أخفيت - بعناية كبيرة - عن شعوب استراليا ونيوزيلاندة وكندا ، ستهبط حماسهم لها ، وستكون ريبتها أشد مستقبلاً في قضايا أسى عرض طبيعتها ومداهها عليهم بواسطة الحكومة الإمبراطورية إلى ذلك الحد الخطير^(١) ، بيد أن الاكتشاف الذي يغلب أن يكون له أكبر وزن عند ديموقراطيات المستعمرات هو أن الإمبريالية الجديدة ليست عملية مجزية ، فدخل هذه الشعوب اتحاداً فديالاً مكوناً من دول حرة تتمتع بالحكم الذاتي على قدم المساواة شيء ، وأن يُطلب إليها المساهمة في المحافظة على عدد كبير متزايد من الأقاليم التابعة لإحدى الدول المشتركة في الاتحاد ، والمشاركة في الحصول عليها لهذه الدولة ، شيء آخر تماماً ؛ فكلما زاد إدراك المستعمرات بوضوح للطبيعة الخطرة للمسئوليات التي يُطلب إليها القيام بها ، سيزيد عزوفها ، وإذا لم تحطم الروح الديموقراطية في هذه المستعمرات ، ويمكن دفعها إلى

(١) لقد كان الشعور العام في استراليا ونيوزيلانده ، بصفة خاصة ، شعوراً تم صنعه ببساطة في خريف عام ١٨٩٩ ؛ إذ أبلغ متر تشيرلين إلى رؤساء وزارات المستعمرات « حقائق » حرب جنوب أفريقيا ، وأبلغوها بدورهم إلى الصحافة . ولم يناقض هذه المعلومات الرسمية أي نبأ من مصدر مستقل حقيقة .

« إمبريالية » خاصة بها ، فإنها سترفض الدخول في اتحاد يقيد بها بمخاطر لا تقدر أيا كانت الشروط التي دخلته على أساسها . إن الإمبريالية الحديثة تقضى على أى اتحاد من الدول الحرة المتمتعة بالحكم الذاتى . إن المستعمرات قد تتطلع إليه ، ولكنها ستسير في طريقها كما كانت من قبل .

ولن تكون المغريات العاطفية التي قد تبدو في الفكرة - في مبدأ الأمر - بلامنتأج عملية . إنها قد تدفع كلامها إلى دعم استعداداتها للدفاع الداخلى ، وإلى أن تنمى روحا قومية خاصة بها أكثر رسوخا ، والشعور بهذا المكسب في القوة الدفاعية لن يجذبها أكثر إلى اتحاد رسمى أوثق مع بريطانيا العظمى ؛ بل إن الأرجح جداً أنه سيدفعها إلى معاملتها على أساس أنها حليقات مستقلة . إن الاتجاه الذى يسير فيه سياسيو المستعمرات - الذين يتمتعون ببعد نظر أكثر - كان دائماً اتجاهها واضحاً إلى حد ما ، ومازال كذلك . إنه اتجاه نحو إضعاف الرابطة مع بريطانيا العظمى ، لا نحو تقويتها ، وقد حدد جفرسون للمستعمرات الأمريكية من سنة ١٧٧٤ الهدف القريب الذى كان يمكن تحقيقه وقتئذ لو أن إنجلترا استعملت الحكمة ؛ إذ يصف جفرسون خطته في مشروع التعليمات الموجهة إلى مندوبى فرجينيا فى الكونجرس ، هكذا : « لقد مرت على الأساس الذى اعتقدت منذ مبدأ الأمر أنه الأساس الصحيح العملى الوحيد ؛ وهو أن تكون العلاقة بين بريطانيا العظمى وهذه المستعمرات هى نفسها التي كانت بين إنجلترا واسكتلندا قبل تولى جيمس العرش ، وإلى ما بعد الاتحاد ، وهى نفسها التي توجد حالياً بينها وبين هانوفر ، علاقة يوجد على رأسها رئيس تنفيذى واحد ، ولكن لا ضرورة لأية رابطة سياسية أخرى^(١) » . وقد نادى بنفس المشروع - من تضيق العلاقة الإمبراطورية إلى رابطة واحدة هى وجود ملك مشترك - « المصلحون » الذين

(١) وردت في « الحرية والسلطة » ص ٧٠ .

كانت تتكون منهم عادة في شمال كندا أغلبية « الجمعية التشريعية » ما بين سنة ٣٠ — ١٨٤٠ ، كما أنه يقبع وراء السياسة الواعية أو غير الواعية لجميع مستعمرات الحكم الذاتي عندما تتعرض للمؤثرات العادية ، ومن الممكن أن تحدث نكسات مؤقتة قصيرة لهذه الحركة تحت ضغط فورة من الحماسة الشعبية ، أو خطة سياسية جيدة التدبير ؛ ولكن إذا لم يُقض — بصفة دائمة — على القوى الحقيقية لديموقراطية المستعمرات ، فإنها ستستمر تدفع سياسة المستعمرات نحو هذا الهدف . ومسألة هل تستمر مندفعة إلى انفصال كامل أم لا ؟ تتوقف على مقدار ما تعلمته بريطانيا العظمى أبان القرن والنصف الماضيين من درس حكم المستعمرات الذي كانت الثورة الأمريكية أول ما جعله واضحا ، ولا يوجد في الوقت الحاضر أية مجموعة قوية من القوى الواعية التي تعمل على الاستقلال الكامل في أى من مستعمراتنا ، وذلك بسبب تفسيرنا التحرري لمصطلح « الحكم الذاتي المستول » ، هذا باستثناء جنوب أفريقيا التي تولد فيها عن سياستنا الشاذة هناك تعارض دائم في المصالح الاقتصادية ، وهو تعارض يعمل الآن إلى جانب الفوارق الجنسية ، ولا بد أن يثير في المستقبل غير البعيد شعب جنوب أفريقيا المتحد اتحادا فيدراليا إلى المطالبة بالانفصال الكامل عن السيطرة البريطانية باعتباره البديل الوحيد لسيطرة سيمبرها البريطانيون والهولنديون هناك تدخلا غير محتمل في حقوقهم المشروعة في الحكم الذاتي .

إن هذا التدخل بالقوة من جانب الحكومة الإمبراطورية في التطور الطبيعي لجنوب أفريقيا البريطانية ، مصحوبا بهجوم مباشر على حريات المستعمرات وإحلال حوافز آلية محل النمو العضوي في عملية تكوين الاتحاد الفدرالي في جنوب أفريقيا ، سيكون له رد فعله في مستعمرات الحكم الذاتي الأخرى فيما يعد عن طريق أثره في السياسة البريطانية . إن الميراث الذي خلفته هذه المغامرة

الاستعمارية هو اشتداد البرزة الحربية في بريطانيا العظمى ، والسيطرة الضارية للتسليح على المالية العامة ، ويكاد يكون من المحتوم أن تدفع هذه الاعتبارات السياسة العامة في بريطانيا العظمى إلى التلهف على مفاتحة المستعمرات في تقارب أوثق ، وسيُفهم هذا التلهف بحق على أنه دعوة للمشاركة في مخاطر وأعباء أكثر بكثير من أية مزايا مضمونة . إن المحاولات التي تُبذل من جانبنا لتحقيق ارتباط سياسى أوثق بيننا وبين المستعمرات يغلب أن تؤدي أكثر من أى عامل آخر إلى الانفصال النهائى ؛ لأن القوى الدافعة وراء هذه المحاولات سيُكتشف أنها نابعة من حاجات قومية وليست إمبراطورية . إن استراليا ونيوزيلانده وكندا لم يكن لها صوت فى تقرير التوسع الأخير فى الحكم البريطانى فى آسيا وأفريقيا ؛ ولا يخدم هذا التوسع أية مصلحة حيوية لها ؛ فإذا دُعيت للمساهمة بنصيب كامل فى المحافظة على مثل هذه الإمبراطورية ، ودعما ، فإنها سترفض بإصرار ، مفضلة أن تستعد استعداداً كاملاً للدفاع عن نفسها بالقدر الذى يكفل لها عدم الحاجة إلى حماية العلم البريطانى التى تجلب عليها مخاطر الاشتباك مع الدول الأجنبية .

إن الإمبريالية الحديثة تتعارض مع الحكم الذاتى فى المستعمرات ، وتجنح إلى جعل الاتحاد الإمبراطورى غير عملى ، وتولد قوى انفصالية فى علاقات بريطانيا العظمى بمستعمرات الحكم الذاتى .

لفصل السابع

الخلاصة

(١)

إذا أمكن أن نكف عن اعتبار الإمبريالية قدراً محتوماً أعى ، فهل من المؤكد إمكان إيقاف التوسع الإمبريالي بوصفه سياسة مرسومة متعمدة ؟

لقد رأينا أن الدافع لها ليس مصالح الأمة في مجموعها ، بل مصالح طبقة معينة تفرض على الأمة سياسة لمصلحتها الخاصة ، وقد وضعنا مجموعة القوى الاقتصادية والسياسية التي تمارس هذا الضغط تحت التحليل الدقيق ، ولكن هل يؤدي اكتشافنا لهذا التآمر من جانب تلك القوى الشريرة إلى القضاء على أثرها الفعال ، أو يحده بأية صورة من الصور ؟ إن هذا الأثر هو نتاج طبيعي لنظرية غير سليمة في سياستنا الخارجية ، وإذا وضعنا هذه النظرية في عبارات بسيطة واضحة تكون كما يلي : إن أي فرد من الرعايا البريطانيين يحلوه أن يقامر بجسده أو ممتلكاته ، للهوى أو زبحه الخاص ، في إقليم دولة أجنبية ، يستطيع أن يطالب هذه الأمة بحمايته ، أو الانتقام له إذا تعرض هو أو ممتلكاته لضرر على يد حكومة هذه الدولة الأجنبية ، أو على يد سكانها . والآن ، إن هذا مبدأ خطر . إنه يضع كل الموارد العسكرية والسياسية والمالية لهذه الأمة رهن إشارة أية جمعية تبشيرية تعتبر أن واجبها الذي تتفرد به هو مهاجمة المشاعر أو الطقوس الدينية لشعب ما من الشعوب المهجية ، أو رهن إشارة مستكشف مغامر يختار بالذات تلك المناطق من الأرض التي يعرف عنها أن سكانها من الشعوب العدائية التي تجهل قوة بريطانيا ؛ والتاجر المضارب ، أو المتقرب عن المعادن تجذبهم

بالطبيعة تلك البلاد الخطرة غير المعروفة ، حيث تكون مكاسب المغامرة الناجحة سريعة وضخمة ، فكل هؤلاء الرجال - من مبشرين ورحالة ورياضيين وعلماء وتجار - ممن لا يعتبرون بأى معنى صحيح ممثلين مفوضين لهذا البلد (بريطانيا العظمى) وإنما تحدوهم دوافع شخصية محضة ، يتمتعون بحرية مطالبة الأمة البريطانية ببذل ملايين الجنيهات ، وحياة آلاف الرجال للدفاع عنهم ضد مخاطر لم توافق عليها الأمة ، ومن الحق أيضاً أن نقول : إن من لا ضمير لهم من السياسة قد استخدموا عمداً هذه الأساليب الشريرة فى الاعتداء ، منتهزين فرصة كل ضرر مزعوم يلحق بهؤلاء المغامرين أو الغزاة الخاصين لإرسال حملة تأديبية تقيجتها أن يرتفع العلم البريطانى على إقليم جديد ، وهكذا يُسمح لأكثر الأفراد مغامرة ، وأقلهم مسئولية من بين أعضاء أمتنا بأن يوجهوا سياستنا الخارجية . والآن لدينا حوالى أربعائة مليون من الرعايا البريطانيين ، لكل منهم الحق - نظرياً أو عملياً - فى مطالبة القوات البريطانية بتخليصه من نتائج حماقة الخاصة ، فإن الأمل فى « السلام البريطانى » ليس مشرقاً تماماً .

بيد أن هذه المخاطر المتكررة - رغم ما ثبت من خطورتها أحياناً - لا قيمة لها إذا قورنت بالأخطار المتصلة بالأساليب الحديثة للرأسمالية الدولية ، ومنذ عهد قريب كانت الصناعة محدودة فعلاً بالحدود السياسية ، وكان التبادل الاقتصادى بين الأمم مقصوراً كله تقريباً على التبادل التجارى للسلع . ولكن تلك العادة القريبة العهد - عادة استثمار رأس المال فى بلاد أجنبية - قد نمت إلى حد أن الطبقات الثرية والقوية سياسياً فى بريطانيا العظمى تستمد اليوم قسماً كبيراً - متزايداً باستمرار - من دخلها من رأس المال المستثمر خارج الإمبراطورية البريطانية ، وهذه المصلحة المتزايدة لطبقاتنا الثرية فى بلاد ليس لنا عليها أية سيطرة سياسية قوة ثورية فى السياسة الحديثة ، إنها تعنى اتجاهها متزايداً باستمرار

نحو استخدام قوتها السياسية - بوصفها مكونة من مواطنين في هذه الدولة - للتدخل في الوضع السياسي لتلك الدول التي لهذه الطبقات فيها مصلحة صناعية .

وينبغي أن يدرك بوضوح أن استخدام الموارد العامة للأمة في المحافظة على الاستثمارات الخاصة وتنميتها أمر في جوهر طبيعته غير مشروع ؛ فعندما يستثمر ما اقتصده في مشروع محلي ، آخذ في اعتباره جميع المخاطر والتغيرات التي قد تطرأ على هذا المشروع - بما في ذلك احتمالات التغيرات السياسية في الضرائب الجمركية وغير الجمركية ، أو التشريعات الصناعية ، التي قد تؤثر في أرباحه - وفي حالة مثل هذا الاستثمار أعلم جيداً أنه لا حق لي في مطالبة الدولة بحمايتي من الخسارة ، أو هبوط قيمة رأسمالي بسبب أي من هذه العوامل ، فالظروف السياسية لبلادي موضع اعتبار عندما أقوم بالاستثمار ، وإذا استثمرت مالي في سندات الدين الوطني ، فإنني أدرك تمام الإدراك أنه لا حق لي - بمقتضى مصلحتي باعتباري من حملة السندات - في التدخل في السياسة الخارجية التي تؤثر في استثماري ، ولكنني إذا استثمرت مالي في الديون العامة لبلد أجنبي ، أو في مغامرة صناعية خاصة فيها من أجل فائدتني الخاصة ، على أساس شروط طيبة بصفة خاصة لتغطية المخاطر الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي في هذا البلد ، أو عن مساوي حكومتها ، فإن لي الحق في مطالبة حكومتني باستخدام قوتها السياسية والعسكرية لحمايتي ضد هذه المخاطر ذاتها التي عملت حسابها فعلاً في شروط الاستثمار . هل يمكن أن يكون هناك ظلم أوضح من ذلك ؟

وقد يقال : إن أحدا لا يعترف بهذا الحق على الدولة للمستثمر الفرد ؟ ولكن بينما أن النظرية لم تكن موضع اعتراف علني ، يدل التاريخ القريب على نمو التطبيق العملي على أساس قبولها ضمناً ، ولست في حاجة إلى تكرار كل سلسلة الشواهد الواضحة ، التي تتكون أساساً من اعترافات الرأسماليين من

أصحاب المناجم ، والتي بواسطتها فرض هذا الادعاء بحق استخدام الموارد العامة من أجل تحقيق الربح الخاص لرجال المال الذين خدعوا حكومتنا وشعبنا ، وورطوها في آخر مغامراتنا وأكثرها كلفة ؛ فليست هذه سوى أوضح مثل على تأثير قوى المالية الدولية ، وأكثر هذه الأمثلة مسرحية . وتوعف هذه القوى عادة بأنها رأسمالية ، بيد أن أجسام الأخطار لا ينجم عن الاستثمار الصناعي الحقيقي في بلاد أجنبية ، بل عن المضاربة في الأسهم والسندات - القائمة على هذه الاستثمارات - بواسطة رجال المال ؛ فأولئك الذين لهم مصلحة حقيقية في الموارد الطبيعية وصناعة بلد أجنبي ، لهم على الأقل مصلحة أيضاً في استتباب السلام ، وصالح الحكم في هذا البلد ؛ ولكن المضارب لا مصلحة له في ذلك ؛ فمصلحته تكمن في تقلبات قيم الأوراق ، وهو ما يتطلب تقلباً وعدم استقرار سياسي كأدوات في المضاربة .

وكما زاد انتشار هذه الصور من الاستثمار والشئون المالية الدوليين ، وصارت تنظيمها أفضل بالنسبة للأغراض الاقتصادية والسياسية ، ستصير هذه المطالبة بالتدخل السياسي والعسكري في البلاد الأجنبية - بدعوى حماية ممتلكات الرعايا البريطانيين - أكثر تكراراً ، وأشد تأثيراً ؛ فمطالب المستثمرين سيدعمها عادة الشكاوى الشخصية من جانب المقيمين البريطانيين ، وسنزلق إلى سلسلة من التدخلات في الدول الأجنبية ، وهي تدخلات إذا نجحنا فيها ستنتهي بضم أقاليم جديدة على أساس أن ذلك هو الضمان الوحيد لأرواح رعايانا وممتلكاتهم .

وليس هناك أدنى شك في أن هذه السياسة تقودنا في طريق مباشر إلى الدمار ؛ ولكن هل يمكن إيقافها ؟ أي مبدأ لسلامتنا نستطيع أن نضعه ؟ هناك مبدأ واحد فقط : الإنكار القاطع لحق الرعايا البريطانيين في مطالبة حكومتهم بحماية أشخاصهم أو ممتلكاتهم من الأضرار ، أو المخاطر التي تترتب على تصرفاتهم الخاصة ، وهذا المبدأ عادل ومفيد ؛ فنحن إذا أرسلنا مندوباً في مهمة عامة إلى بلد أجنبي

تأييده ، ونحميه بمالنا العام ، وقواتنا العامة ؛ ولكن إذا وضع شخص خاص
أو شركة من أشخاص خاصين - حياته أو ممتلكاته في أرض أجنبية سعياً وراء
تحقيق أهداف خاصة ، فليفهم بوضوح أنه إنما يفعل ذلك على مسؤوليته الخاصة ،
وأن الدولة لن تتدخل لحمايته .

وإذا كان مثل هذا الانقلاب الكامل في سياستنا المستعمرة يُعتبر نصيحة
خيالية غير قابلة للتحقيق ، وأنه ينطوي على التنازل عن حقوق إقامة - حقوق تجارية ،
وغيرها من الحقوق التي تضمنها معاهدات قائمة ، أو اتفاقات مع دول أجنبية لنا الحق
في الإصرار على تنفيذها ، فدعنا - على أي الأحوال - نضع قاعدتين واضحتين للسياسة :
أولاً : عدم الموافقة مطلقاً على أي تدخل من جانب ممثلينا في الخارج على أسس
عامة من سوء الحكم الأجنبي خارج النطاق المحدود تماماً لحقوقنا بمقتضى المعاهدات ،
على أن نخضع تفسير مثل هذه الحقوق للتحكيم . وثانياً : إذا حدث في أية حالة
أن استعملت القوة المسلحة لتنفيذ هذه الحقوق التي تقوم على معاهدات ،
فلتقتصر في استخدام هذه القوة على تحقيق الغرض المحدد الذي يبرر
استعمالها .

(٢)

إن تحليل الإمبريالية مع دعائمها الطبيعية - النزعة العسكرية ، والقلّة الثرية
الحاكمة ، والبيروقراطية ، والحماية ، وتركيز رأس المال ، والتقلبات التجارية
العنيفة - دل على أنها أعظم خطر على الدول القومية الحديثة ، ولا سبيل إلى القضاء
على قدرة القوى الإمبريالية داخل الأمة في استغلال الموارد القومية لربحها
انحلاص ، باستخدام جهاز الدولة ، إلا بتحقيق ديمقراطية حقيقية ؛ أي توجيه
السياسة العامة بواسطة الشعب ، ومن أجل الشعب عن طريق ممثلين يمارس الشعب
عليهم سيطرة حقيقية . وما زال هناك شك كبير في مسألة : هل هذه الأمة - أو أية

أمة غيرها - قد صارت أهلاً لمثل هذه الديمقراطية ؟ ولكن إذا لم تقم السياسة الخارجية للأمة - وإلى أن تقوم - على أساس من « قاعدة واسعة من الإرادة الشعبية » فإن الأمل في العلاج كما يبدو ضئيل . إن الرعب الذي تثيره حرب كبيرة حديثة العهد قد يترزّل ، لفترة قصيرة ، ثقة أولئك المتأمرين ضد الصالح العام ، ويجعلهم يكفون أيديهم ، ولكن القوى المالية الجديدة ستطلب متنفساً جديداً ، وستستخدم نفس الأحلاف السياسية ، ونفس الدعامات الاجتماعية والدينية والإنسانية في ضغطها من أجل تنفيذ مشروعات جديدة ، وتختلف ظروف كل مغامرة إمبريالية جديدة عن ظروف كل المغامرات السابقة عليها ، فأيا كانت المهارة التي يتطلبها خداع الذكاء العام أو إشعال المشاعر العامة ، فإنها ستتوفر .

والإمبريالية ليست إلا في بدء تحقق إمكاناتها الكاملة ، وتتحول إلى فن جميل في توجيه الأمم . إن منح حق الانتخاب على نطاق واسع لشعب بلغ في تعليمه مرحلة القدرة على قراءة الكلمة المطبوعة دون نقد ، يدعم إلى حد هائل خطط السياسيين من رجال الأعمال الخادقين الذين يفرضون - بسيطرتهم على الصحافة والمدارس ، والدين إذا لزم الأمر - الإمبريالية على الجماهير تحت ستار جذاب من الحماسة الوطنية المشتعلة .

ولقد تبين أن المصدر الاقتصادي الرئيسي للإمبريالية يكمن في عدم المساواة في القرص الصناعية ، وهو الذي تستطيع بمقتضاه الطبقات المحظوظة تكديس عناصر الدخل الفائضة التي تندفع إلى ميادين جديدة سعياً وراء الاستثمار ، ونفوذ هؤلاء المستثمرين ومديرهم الماليين على سياسة الدولة يؤدي إلى تحالف قوى مع المصالح القائمة الأخرى التي تهددها حركات الإصلاح الاجتماعي ، وهكذا تخدم الإمبريالية غرضاً مزدوجاً : تحقيق مزايا مادية خاصة لطبقات المستثمرين

المحوظين على حساب الدولة ، وتدعم في نفس الوقت قضية المحافظين العامة بتحويل الطاقة والاهتمام العامين من القلاقل الداخلية إلى الخدمة الخارجية .

وتتوقف قدرة الأمة على التخلص من هذا الاغتصاب الخطر لسلطتها ، واستخدام الموارد القومية للمصلحة القومية ، على تدريب الذكاء القومي، والإرادة القومية تدريباً يجعل من الديمقراطية واقعاً سياسياً واقتصادياً ، ووصف الإمبريالية بأنها سياسة قومية كذب وقبح ؛ فمصالح الأمة تتعارض مع كل تصرف في هذه السياسة التوسعية ، وكل توسع لبريطانيا العظمى في المنطقة الاستوائية إضعاف واضح للقومية البريطانية الحقيقية ، بل أن هناك أيضاً من يرضون حتى عن إخضاع القوميات الصغيرة بالقوة للقوميات الأكبر تحت تأثير النزعة الإمبريالية ؛ لأن تحطيم حدود القوميات الضيقة يسهل وجود الدولية ويستقدمها ، وهناك من يتسامحون في ذلك ؛ لأنهم يتصورون أنه السبيل الطبيعي للاتحاد العالمي والسلام الدائم ، ولا يمكن تصور نظرة إلى التطور السياسي أكثر من ذلك خطأ ؛ لأنه إذا كان هناك شرط واحد سابق على « العالمية » ذات التأثير للفعول ، أو على إنشاء أية علاقات متينة بين الدول ، فهو وجود أمة قوية مطمئنة متقدمة في النمو ومسئولة . إن « العالمية » لا يمكن مطلقاً أن يخدمها إخضاع الأمم ، أو امتصاصها بالقوة ؛ لأن هذه الأعمال تؤدي في رد فعلها إلى كوارث على قوى « العالمية » ؛ فهي من ناحية تجعل الأمم في حالة تحفز مسلح ، وتحقق الاتصالات الودية بينها ، ومن ناحية أخرى تؤدي إلى إنهاك الأمم الكبرى بتأثير التخمة الزائدة عن الحد وسوء الهضم . إن الأمل في تحقيق العالمية يتطلب فوق كل شيء آخر - بقاء القوميات المستقلة ، ونموها الطبيعي ؛ إذ بدون ذلك لن يكون هناك تطور تدريجي للعالمية ، بل مجرد سلسلة من المحاولات الفاشلة نحو

فوضى عالمية، وعدم استقرار عالمي فحسب؛ فكما أن وجود الفردية أمر جوهري لأية صورة سليمة من صور الاشتراكية القومية، فكذلك وجود القومية أمر جوهري بالنسبة للعالمية، ولا يمكن تصور أي مفهوم عضوي للسياسة العالمية على أي أساس آخر.

وبقدر ما يصير إحلال الحكومات القومية الحقيقية محل حكم القلة الثرية القديم - أو الديموقراطية المزيفة ممكناً - ستختفي المعارك الظاهرة بين المصالح القومية، ويعبر التعاون الأساسي الذي اعتمدت عليه « حرية التجارة » في القرن التاسع عشر قبل الأوان عن نفسه. إن حكم الطبقات الحالي يعني القطيعة بين الأمم، أو العداء بينها؛ لأن كل طبقة حاكمة لا تستطيع المحافظة على سلطتها واستغلالها إلا بفرض العداء في السياسة الخارجية: أما الديموقراطيات الذكية، فهي تدرك تماثل مصالحها، وتعمل على دعمها باتباع سياسة ودية. إن قوى « العالمية » - وقد تحررت بهذه الطريقة - ستعبر عن نفسها في صورة قوى اقتصادية في أول الأمر، وتحقق قدراً أكبر من التعاون الدولي الفعال في خدمات البريد والبرق والسكك الحديدية وخدمات النقل الأخرى، وفي التبادل النقدي وفي تحديد معايير مشتركة لوحدات انقياس المختلفة، وفي تحسين وسائل تبادل الأشخاص والسلع والمهمات، وسيحدث نمو - متصل بهذه الأغراض وتابع لها - في أجهزة القضاء وفي المؤتمرات، يكون في البداية خاصاً وغير رسمي، ولكن بالتدريج يتخذ شكلاً محدداً أكثر، وتصبح أجهزته عامة أكثر، كما أن المصالح المشتركة في الفنون والعلوم ستعمل على إنشاء شبكة محكمة من العالمية الفكرية، وستسهم كل من المشاركة الاقتصادية والفكرية في الحاجات والمصالح في النمو الطبيعي لذلك التضامن السياسي الذي يتطلبه بقاء هذه المشاركة الحقيقية.

فهكذا - وهكذا فقط - يمكن التخلص من العداوات النكاذبة القائمة بين

الأمم بما يصحبها من تلف وأخطار وتأخر في النمو العام للمدنية ، وإحلال سياسة فدرالية تابعة مباشرة من مصالح سياسية وعسكرية أنانية - وهي الفكرة التي تنطوي عليها الدعوة إلى حلف انجلوساكسوني ، أو إمبراطورية تيوتونية - إحلال هذه السياسة محل ذلك الاكتشاف السلمي للمصالح المشتركة ، والتعبير عنها هو بمثابة أن نختار عمداً طريقاً أطول وأشق ومحفوفاً بمخاطر أكثر نحو « العالمية » . إن الرابطة الاقتصادية أقوى بكثير وأكثر متانة - كأساس للعالمية النامية - من الرابطة الجنسية المزعومة ، أو التحالف السياسي الذي يقوم على تقدير قصير النظر لتوازن القوى ، ومن الممكن جداً بطبيعة الحال أن يسهم ائتلاف سلافي، أو تيوتوني ، أو بريطاني ، أو لاتيني في تحقيق « عالمية » على نطاق أوسع إذا ظلت هذه الاتحادات اختيارية بقدر كاف ومرنة ، ولكن الهدف العسكري الصريح الذي يُعزى عادة إلى هذه الأحلاف يُعد نذير سوء لهذه المساهمة ، والأغلب أن مثل هذه الأحلاف ستكون لمصلحة الطبقات « الإمبريالية » في الأمم المتحالفة لكي تتمكن من استغلال الموارد القومية المشتركة بصورة أكثر تأثيراً .

ولقد أشرنا من قبل إلى إمكان تكوين حلف - أكبر حتى من ذلك - بين دول الغرب ؛ وإلى أن اتحاداً أوروبياً من الدول الكبرى لن يؤدي إلى دعم قضية مدنية العالم ، بل قد يؤدي إلى ذلك الخطر الهائل من قيام « طفيلية » غربية في صورة مجموعة من الأمم المتقدمة صناعياً تستولي طبقاتها العليا على جزية ضخمة من آسيا وأفريقيا تعول بها جماهير خائفة من الأتباع لا تعود تعمل في الإنتاج الأساسي في الزراعة والصناعة ، بل تقوم بخدمات شخصية ، أو خدمات صناعية خفيفة تحت سيطرة أرستقراطية مالية جديدة ، ودع أولئك الذين يذهبون إلى أن مثل هذه النظرة غير جديرة بالتفكير ، ينظرون في الظروف الاقتصادية

والاجتماعية في بعض أنحاء جنوب انجلترا اليوم التي بلغت فعلا هذا الدرك ، ويفكرون في امتداد هذه الأوضاع على نطاق واسع ، وهو الأمر الذي يجعله في حيز الإمكان إخضاع الصين للسيطرة الاقتصادية لجماعات ممثلة من رجال المال والمستثمرين والموظفين السياسيين ورجال الأعمال ، الذين يمتصون أكبر مستودع للربح المحتمل عرفه العالم ؛ لكي ينفقوه في أوروبا . إن الموقف أكثر تعقيداً بكثير ، وتأثير القوى العالمية أقل خضوعاً للحساب بكثير ، من أن يجعل هذا التفسير أو أى تفسير وحيد آخر للمستقبل محتملاً جداً ، ولكن التأثيرات التي تتحكم في إمبريالية أوروبا الغربية اليوم تسير في هذا الاتجاه ، وستقودنا إلى هذه النهاية إذا لم توقف أو يُحول اتجاهها .

فإذا أدركت الطبقات الحاكمة في أوروبا أن مصلحتها في مثل هذا التكتل (وواضح أن الرأسمالية تصير دولية سنة بعد سنة) ، وإذا لم تستطع الصين أن تنمي لديها قدرة على المقاومة بالقوة ، فإن الفرصة ستتهيأ بوضوح لقيام إمبريالية طفيلية تظهر فيها من جديد كثير من السمات الرئيسية للإمبراطورية الرومانية القديمة على نطاق أوسع .

وسواء نظرنا إلى الإمبريالية على هذا النطاق الواسع أم قصرناها على سياسة بريطانيا العظمى ، فإننا نجد فيها الكثير مما يطابق إمبريالية روما إلى حد كبير . إن ظهور أرستقراطية من مقرضى المال في روما ، مكونة من رجال حاذقين لا ضمير لهم من أمم مختلفة بلاؤا المراكز العليا في الدول بصناعاتهم من الزعماء السياسيين ، والمغامرين العسكريين الذين احتلوا مراكز الصدارة بوصفهم مرابين وجامعي ضرائب ورؤساء شرطة في الأقاليم ، كان أكثر السمات المميزة لروما الإمبراطورية في عهدها الأخير ، وقد كانت هذه الطبقة تستمد أعضائها باستمرار من الموظفين العائدين ، وأصحاب الملايين من المستعمرات ، وكان للدخول الكبيرة التي تجمع من الاستتصاب

الرسمى الخاص، والجزية العامة، والربا، والعوائد الرسمية من الأقاليم، كان لهذه الدخول رد الفعل التالى على إيطاليا : لم تعد هناك حاجة إلى الإيطاليين فى العمل فى المزارع أو الصناعة، أو حتى فى الخدمة العسكرية، فقد قيل : « إن الحملات الحربية الأخيرة على الراين والدانوب كانت فى الحقيقة تصيدا للأزقاء على نطاق هائل »^(١)

إن الفلاحين الإيطاليين، الذين سُحبوا فى مبدأ الأمر من الحياة الريفية إلى الحياة العسكرية، سرعان ما وجدوا أنهم قد أبعدوا بصفة دائمة عن الزراعة، وحل محلهم عبيد الأرض فى نظام المزارع الرومانية الكبيرة، وابتعلتهم هم وعائلاتهم حياة المدن باعتبارهم حثالة تعيش كالمعدمين عالة على الإحسان العام، وحل جيش من أبناء المستعمرات المأجورين شيئاً فشيئاً محل القوات المكونة من أبناء البلاد، وسرعان ما أضرت حياة المدن الطفيلية، بما تنطوى عليه من هبوط فى الحيوية وتناقص متزايد فى الزواج - وهى الحالة التى وجه جيرون إليها الأنظار^(١) - بصحة السكان الأصليين لإيطاليا، وأصبحت روما تعتمد بصورة متزايدة على حيوية المهاجرين إليها من بلاد الغال وألمانيا، وأدت ضرورة الاحتفاظ بجيوش قوية من الجنود المأجورين لإخضاع الأقاليم، إلى زيادة مستمرة فى الخطر الناجم عن الطموح السياسى لكبار القناصل الذين كانوا يتآمرون مع مصالح المال فى روما ضد الكومنولث، وهو ذلك الخطر الذى كان قد ظهر فعلاً فى السنوات الأخيرة للجمهورية، ومع مرور الوقت صارت هذه القلة الحاكمة من أصحاب الأموال أرسقراطية، واثرة وانسحبت من الخدمة المدنية والعسكرية معتمدة أكثر فأكثر على الأجانب المأجورين، فأوهن الترف والطمول قواها، ولوثت هى من جانبها سكان روما بما نشرته من الإباحية، وألوان العبودية المختلفة، وبذلك أضعفت الدولة، ودمرت تلك الحيوية المادية والمعنوية التى تتطلبها السيطرة على ذلك المستودع

الضخم من القوى في الإمبراطورية المستغلة . إن السبب المباشر لتدهور روما وسقوطها يعبر عنه سياسيا بمصطلح « المعالة في المركزية » ، الذي يعنى باختصار - الجوهر الحقيقي للإمبريالية بوصفه متميزا عن النمو القومي من ناحية ، وعن الاستعمار من ناحية أخرى ، وتنطوي الطفيلية - التي تمارس عن طريق فرض الضرائب والربا - على مركزية متزايدة باستمرار في أجهزة الحكم ، وضغط متزايد على الحكومة كلما زاد فقر الفريسة وجوحها . « إن تطور هذا المجتمع الذي سادته المركزية كان منطقيا مثل كل عمل آخر من أعمال الطبيعة ، فعندما بلغت القوة المرحلة التي تعبر فيها عن نفسها عن طريق المال وحده ، لم تعد الطبقة الحاكمة تختار على أساس الشجاعة أو البلاغة أو الفن أو العلم أو الدين ، وأصبحت مؤهلاتها الوحيدة قدرتها على اكتساب المال والاحتفاظ به ، ومادام الضعفاء محتفظين بقدر كاف من القوة لإنتاج شيء يمكن امتصاصه ، ظلت القلة الثرية الحاكمة كما هي لا تتغير ؛ وبعد أن هلك الفلاحون من أبناء البلاد الأصليين - في الغال وإيطاليا - جيء بدم جديد من أجناس أكثر احتمالا لحافظ سنوات طويلة جداً على جذوة الحياة في المدينة المنهارة ، إن ضعف طبقات أصحاب المال يمكن في قدرتها هذه بالذات ؛ لأنها لم تقتصر على قتل المنتج فحسب ، بل أنها - في غمرة قوة النزعة الاقتنائية لديها - فشلت في أن تتكاثر هي نفسها » ^(١) .

وهذا هو أكبر وأوضح مثل يقدمه لنا التاريخ عن عملية الطفيلية الاجتماعية التي تعمل المصالح المالية داخل الدولة بواسطتها - عن طريق اغتصاب أعنة الحكم - على التوسع الإمبريالي لكي تنشب مخالبها الاقتصادية في أجسام أجنبية ؛ حتى تمتص ثرواتها لتنفقها في الترف المحلي ، ولا تختلف الإمبريالية الحديثة عن هذه

(١) ادامز (المدينة والتدهور) ص ٤٤ .

الأمثلة القديمة في أية نقطة جوهرية . إن عنصر الجزية السياسية لم يعد له وجود الآن ، أو صار ثانوياً تماماً ، واختفت الصور الأكثر فحاجة من العبودية ، وتستخدم عناصر أخرى من الحكم - أقرب إلى الأصالة وأبعد عن التحيز - لإخفاء ما في طبيعة النوع الأخير من الإمبريالية من سمات مميزة ، بيد أن الطبيعة لا تخدع ؛ فالقوانين التي تعمل في جميع أنحاء الطبيعة ، وتحكم على الطفيل بالضمور والتدهور والفناء النهائي ، لا يمكن الأمم أن تتجنبها أكثر مما تستطيع الأفراد من العضويات . إن التعقيد الأشد - في العملية الحديثة - محاولة الهروب من رد الفعل الطفيل بتقديم شيء من الخدمات الحقيقية - ولكنها غير متكافئة ولا مناسبة - « المضيف » قد تؤخر العواقب الطبيعية للعيش على حساب الآخرين ، ولكنها لا تتخلص منها نهائياً ، والادعاء بأن الدولة الإمبراطورية التي تخضع بالقوة شعوباً أخرى ، وتستولي على أرضها ، إنما تفعل ذلك بغرض أن تقدم للهزومين خدمات مساوية لما تنزعه منهم ، ادعاء واضح البطلان ؛ فهي لا تنوى أن تقدم لهم خدمات مساوية ، ولا تستطيع أن تقدمها ؛ والتظاهر بأن منح الحكوميين مثل هذه الزايات هو دافع أساسي للإمبريالية ، أو نتيجة لها ، ينبئ عن درجة من الانحراف الخلقى والفكرى يمثل في ذاته خطراً جديداً جسيماً على أية أمة تشجع مثل هذه الفكرة المزورة عن سلوكها ، إن هناك مثلاً فارسياً يقول : « ليسكن الدافع في العمل وليس فيما يحدث » .

إن الإمبريالية اختيار منحط للحياة القومية تفرضه مصالح أنانية تلتجئ إلى شهوة الاقتناء الكمي ، والسيطرة بالقوة التي توجد في الأمم كبقية من بقايا قرون سحيقة من الصراع الحيواني في سبيل البقاء ، وينطوي اتباعها كسياسة على نيل متعمد لذلك التهذيب للسجاياء الداخلية التي يتكون منها بالنسبة للأمم - كما هو بالنسبة للأفراد - تفوق العقل على النزعة الحيوانية . إنها الخطيئة التي تهدد كل دولة ناجحة ، وعقوبتها واحدة لا تتغير في نظام الطبيعة .

الملحق (١)

مساحة الإمبراطورية البريطانية وسكانها سنة ٣٣ — ١٩٣٤

عدد السكان	المساحة (بالميل المربع)	
		المتلكات والمستعمرات والمحميات
٣,٥٨٩,٠٠٠	٣٠,٧٠٩	أوروبا
٣٦٤,٠١٢,٠٠٠	٢,١١٣,٦٧٩	آسيا
٥١,٥٨٣,٠٠٠	٣,٠٩٣,٩٤٩	أفريقيا
١٣,٠٩١,٠٠٠	٤,٠٠٨,٢١٤	أمريكا
٨,٨٨٧,٠٠٠	٣,١٨٨,٤٠٥	أستراليا
٤٤١,١٦٢,٠٠٠	١٢,٤٣٤,٩٥٦	المجموع
		مناطق الانتداب
١,٠٣٦,٠٠٠	٩,٠٠٠	آسيا
٦,٤١٢,٠٠٠	٧٢٦,٣٢٥	أفريقيا
٧٦٨,٠٠٠	٩٠,٥١٢	أستراليا
٨,٢١٦,٠٠٠	٨٢٥,٨٢٧	المجموع
٤٤٩,٣٧٨,٠٠٠	١٣,٢٧٠,٧٩٣	المجموع الكلى

مستخلص من (The Statesman Year Book) سنة ١٩٣٤ .

الملحق (٢)

السكان		المساحة بالأميال المربعة		
الدول التابعة (٢)	الوطن الأصل (١)	الدول التابعة	الوطن الأصل	
٤٤٩٣٧٨٠٠٠	٤٦٦١٠٠٠٠	١٣٢٧٠٧٩٣	٩٤٦٣٣	بريطانيا العظمى
٦٥١٧٩٠٠٠	٤١٨٨٠٠٠٠	٤٦١٧٥١٤	٢١٢٧٥٠	فرنسا
—	٦٥٣٥٠٠٠٠	—	١٨١٨٢٢	ألمانيا
٦٠٩٧١٠٠٠	٨٢٩٠٠٠٠	٧٩١٩٠٧	١٣١٢٨	الأراضي الواطئة
—	٦٧٥٠٠٠٠	—	٣٢٤٣٤	النمسا
—	٨٨٤١٠٠٠	—	٣٥٩٠٩	هنغاريا
٤١٠٠٠	٣٦٤٠٠٠٠	١٢١٣٩٥	١٦٦٠٣	الدانمارك
(٣) ٢٣٩٣٠٠٠	٤٢٢١٧٠٠٠	(٣) ٩٠٦٢١٣	١١٩٦٩٦	إيطاليا
٨٤٢٦٠٠٠	٧٠٩٠٠٠٠	٨٠٧٦٣٧	٣٥٦٩٩	البرتغال
١٠٠٠٠٠٠	٢٤٢٤٢٠٠٠	١٠٩٩٣	١٩٤٢١٦	ألمانيا
—	١٥٠٢٠٠٠٠	—	٥٤٠٥٦	تشكوسلوفاكيا
(٤) ١٥٠١٤٠٠٠	١٢٦٠٠٠٠٠٠	(٤) ٧١١٧٢٦	٣٠٢٦٢٠٠	الولايات المتحدة

(١) تقديرات ٣١ XII ٣٣ .

(٢) أقرب تقديرات ممكنة للتاريخ السابق .

(٣) بدون الحبشة .

(٤) بما فيها آلاسكا .

الأرقام مأخوذة (Statesman year Book) سنة ١٩٣٥

و (The Armaments year Book) سنة ١٩٣٥

و (The League of Nations year Book) سنة ٣٤ — ١٩٣٥ .

الملحق (٣)

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا

مجموع تجارة متوسط القيمة ماوراء البحار بالنسبة للفرد بالمليون الجنيه		مجموع تجارة متوسط القيمة ماوراء البحار بالنسبة للفرد بالمليون الجنيه	
١٩١٠	١,١١٧	١٩٢٥	٢,١٠٣
١١	١,١٤٣	٢٦	١,٩٠٦
١٢	١,٢٤١	٢٧	١,٩٣٩
١٣	١,٣٠٦	٢٨	١,٩٢٨
١٤	١,١٣٣	٢٩	١,٩٦٠
متوسط	١,١٨٨	متوسط	١,٩٦٧
١٩١٥	١,٢٢٨	١٩٣٠	١,٦١٩
١٦	١,٤٦٠	٣١	١,٢٥٥
١٧	١,٥٩٧	٣٢	١,٠٦٨
١٨	١,٨٢٥	٣٣	١,٠٤٤
١٩	٢,٤٣٦	٣٤	١,١٣٠
متوسط	١,٧١١	متوسط	١,٢٢٣
١٩٢٠	٣,٢٧٩		
٢١	١,٧٩٠		
٢٢	١,٧٢٧		
٢٣	١,٨٧٠		
٢٤	٢,٠٨٥		
متوسط	٢,١٥٠	٤٨,٦	

الملحق (٤)

تجارة المملكة المتحدة : النسب المئوية للقيم الكلية

واردات من		صادرات إلى		
بلاد أجنبية	الإمبراطورية البريطانية	بلاد أجنبية	الإمبراطورية البريطانية	
٧٥,١	٢٤,٩	٦٧,١	٣٢,٩	١٩١٣
٦٩,٤	٣٠,٦	٥٩,١	٤٠,٩	متوسط ٢٤ - ١٩٢٩
٧١,٢	٢٨,٨	٥٨,٩	٤١,١	١٩٣١
٦٣,١	٣٦,٩	٥٨,٢	٤١,٨	١٩٣٣

الملحق (٥)

النسب المئوية للواردات إلى الإمبراطورية البريطانية من المملكة المتحدة	النسب المئوية للصادرات من الإمبراطورية البريطانية إلى المملكة المتحدة	
٤٧,٢	٤٠,٤	١٣ - ١٩١٤
٣٥,٦	٣٣,٦	متوسط ٢٤ - ١٩٢٩
٣٦,١	٣٩,٣	٣٣ - ١٩٣٤

الأرقام مأخوذة من (الملخص الإحصائي للمملكة المتحدة) سنة ١٩٣٤ ، ومن مقال مير جورج شستر (التجارة الإمبراطورية بعد وقبل مؤتمر أوتاوا) الايكونومست ٣ نوفمبر سنة ١٩٣٤ .

الملاحق (٦)

تجارة بريطانيا مع الإمبراطورية والبلاد الأجنبية ٣٤ — ١٩٣٥

واردات من		صادرات إلى		
قيمة (بالجنيهات)	النسبة المئوية	قيمة (بالجنيهات)	النسبة المئوية	
٤٦٠١٢٩٠٠٠	٦٢,٧٢	٢١٠٤١٢٠٠٠	٥٣,١٥	البلاد الأجنبية
٤٢١٠٢٠٠٠	٥,٧٤	٣٦٦٧٥٠٠٠	٩,٣٠	الهند البريطانية
٩٠٣٦٨٠٠٠	١٢,٣٠	٣٧٦٨١٠٠٠	٩,٥٠	أستراليا
١٦٤٤٩٠٠٠	٢,٢٤	٣٢٥٠٩٠٠٠	٨,٢٠	جنوب أفريقيا (١)
٥٠٣٩٠٠٠٠	٦,٩٠	١٩٧٢٦٠٠٠	٥,٠٠	كندا
٧٤١٠٢٠٠٠	١٠,١٠٠	٥٨٩٨٢٠٠٠	١٤,٨٥	التابعات البريطانية الأخرى
٧٣٣٤٣٧٠٠٠	١٠٠	٣٩٥٩٨٥٠٠٠	١٠٠	المجموع

(١) بما فيها روديسيا .

الأرقام مأخوذة من (المستخلص الإحصائي للملكة المتحدة) سنة ١٩٣٤ .

الملحق (٧)

النسبة المئوية لقيمة الواردات من المملكة المتحدة	متوسط	١٩١٤—٢٤ ١٩٢٩—٣٣	١٩٣٤—٣٣ ١٩١٤—٢٤	النسبة المئوية لقيمة الصادرات إلى المملكة المتحدة	متوسط	١٩١٤—٢٤ ١٩٢٩—٣٣	١٩٣٤—٣٣ ١٩١٤—٢٤	الهند المتلكات المنتمية للحكم الذاتي الأجزاء الأخرى من الإمبراطورية (١)
	٦٥,٤	٤٨,٩	٤١,٢	٢٣,٥	٢٢,٧	٣١,٨	٢١,٤	
	٣٩,٠	٣٦,٥	٤١,٩	٥٤,١	٤٦,٠	٥٠,٢	٥٠,٢	
	٤٥	٢٣,٦	٢٢,٨	٤٢,٢	٢٠,٢	٢١,٤	٢١,٤	

(١) بما فيها مستعمرات التاج ، والسودان ، وجنوب روديسيا ، والملايو ، وهونج كونج
(باستثناء ١٣ — ١٩١٤) .

هذه الأرقام مأخوذة من (المستخلص الإحصائي للمملكة المتحدة) لسنة ١٩٣٤ ومقال
سيرجورج شستر « تجارة الإمبراطورية قبل وبعد مؤتمر أوتواوا » إلا يكونو مست ٣ نوفمبر
سنة ١٩٣٤ .

الملحق (٨)

قيمة الواردات إلى بريطانيا العظمى (المملكة المتحدة) بالجنبيات

سنة	دومينيون	الهند	ممتلكات بريطانية أخرى
١٩٠٤	٧٠٥٢٦٦٧٤	٤٢٧٠٤٠٠٤	١٢٩١٦٨٦١
٥	٧٧١٥٨٤١٧	٣٦٠٣٩٧٨٩	٢٠٢١٢٣١٤
٦	٨٨٤٣١٠٣٠	٣٧٧٢٢٢٣٥	٢٢٩٤٠٤٠١
٧	٩٤٥١١٢٩٣	٤٢٩١٢٥٨٨	٢٥١١٠٤٦٦
٨	٨٠١٧٧٢٦٤	٢٩٥٨٨١٨٧	٢٢٩٧٧٧٧١
٩	٩١٥٩٣٠٥٨	٣٥٤٣٠٧٧١	٢٤٣٩٨٠٦٣
١٠	١٠٢٧٢٦١٦٥	٤٢٧٦٣٧١٥	٣٢٢٥٠٧٥٣
١١	٩٩٥١١٦٧٦	٤٥٤٢٣٣١٦	٣٤٥٨٥٧٨٣

قيمة صادرات بريطانيا العظمى (المملكة المتحدة) بالجنبيات

سنة	الدومينيون	الهند	ممتلكات بريطانية أخرى
١٩٠٤	٥٢٠٩٤٤٤٤	٤٠٦٤١٢٧٧	١٩٦٨٧٩٩٧
٥	٥٢٢٠٤٦٣٢	٤٢٩٩٦٣٨٨	١٩٠١٦٤٢٣
٦	٥٦٩٢٣٨٩١	٤٥١٨١٣٠٧	١٩٩٠٤٢٨٧
٧	٦٤١٠٤٦٦٦	٥٢٠٢٧٢٢١	٢٢٠١١٨٧٩
٨	٥٦٤٢٢٨٨٢	٤٩٤١٨٧١٣	٢٠٩٢٣٤٣٢
٩	٦١٥٨٥٤٨٠	٤٣٠٥٨١٠١	٢٢٠٧١١٠٣
١٠	٧٥٤٠١٧٩٩	٤٥٧٩٨٥٠٠	٢٥٩٠٢٦٤٣
١١	٨٠٥٨٥٩٩٢	٥٢٢٤٥٦٠٤	٢٦ ٢١٤٨٨

تابع الملحق (٨)

قيمة الواردات إلى بريطانيا العظمى (المملكة المتحدة) بالجنهات

قيمة صادرات بريطانيا العظمى (المملكة المتحدة) بالجنهات

سنة	الدومينيون	الهند	ممتلكات بريطانية أخرى
١٩١٢	١٠٣٦٦.١٦٥	٥٢١٤٨٧٣١	٣٩٢٩٤٣٨٣
١٣	١١٣١٧٩١٩٣	٤٨٤٨٠.٤٩٠	٤١٩.٢٢٩٥
١٤	١٠٧٦٢٢٨٥٣	٤٣٣٤٨١٧٦	٤٢٣.١٤٤٢
١٥	١٢٩٢٨٢٥١٩	٦٢٢١٣٦١٤	٨١٩٨١٠.٩٦
١٦	١.٤٣٦٤٦٤.٢٣	٧٢٣٦٦١٨٤	٩١٩٤٠.٠.٩
١٧	١٩٥٢٧٦٥١١	٦٦٨٣٦٥٧٨	١٠٣.١٤٢٩٠
١٨	٢١٣٢٦٦٧٥٧	٨٨٥٤١٢١٧	١٢٨٢٩٤.٠.٤٠
١٩	٣١٣٦٩٩٣١٦	١٠٨٢١٣٩٦١	١٧٢١٩٣٢١٢

سنة	الدومينيون	الهند	ممتلكات بريطانية أخرى
١٩١٢	٩.١٨٣٢٥٨	٥٧٦٢٦١٠١	٢٩٢٨٣٢٧٩
١٣	٩١٢٨٧٧٥٤	٧.٢٧٣١٤٥	٣٣٧٤٥٩.٠.٩
١٤	٧٩٢٦٨٢٧٢	٦٢٨٨٨٥.٦	٢٩٤٧٢٧٢.٠
١٥	٦٩٩٢٣٥٦٢	٤٥٦.٣٧٩٢	٣٢٨٩٢٣٣.٠
١٦	٨٩١١٦٥٦٧	٥٢٧٨٧٩٢.٠	٤٤٢٧١٣٨٤
١٧	٦٤٥٢١٤٩٧	٥٩٩٦٥٣٧٣	٤٨١٧٠.٩٤٦
١٨	٧.٠٨٧٩٦٢٢	٤٩١٨٠.٨٢.٠	٥٨٣.٠.١٦٧.٠
١٩	٧١١٤٣٤٣٢	٧.٠٨٦.٠.٩٩١	٦٣٦١٨٠.٢٧

تابع الملحق (٨)

قيمة الواردات إلى بريطانيا العظمى (المملكة المتحدة) بالجنيزيات

سنة	دومينيون	الهند	ممتلكات بريطانية أخرى
١٩٢٠	٢٨٣٣٣٩٢١٥	٩٥٧٢١٤٢٠	٢٨٨٠٧٥٢٢٢
٢١	١٩٨٥٨٧٢٢٥	٤٤٣٠٧٧٤٢	٨٩٠٢٢٤٣٦
٢٢	١٨٨٢٤٢٢٣٥	٤٧٧١٩٠٣٩	٨٥٨٣٢٢٥١
٢٣	١٦٧٢٣٢١٩٤	٦٦٩٥٠٠٦٨	٩٨٣١٦٨٩٤
٢٤	١٩٦٤١١٤٢٥	٧٨٨٧٢٩٥٣	١١٩٠٨٧٠٢٥
٢٥	٢٧٧٢٣٠٢٢٢	٨٠٠٩٩٠٨٣	١٢٩٤٢١٩٤٢
٢٦	١٩٩٩٢٤٣٠٤	٥٧٦٣٨٠٦٨	١٢٧٨٠٨٨٠٤
٢٧	١٨٥٠٧٣٠٠١	٦٥٨٤٠٠٦٥	١٢٥٠٥٦٤٩٥

قيمة صادرات بريطانيا العظمى (المملكة المتحدة) بالجنيزيات

سنة	الدومينيون	الهند	ممتلكات بريطانية أخرى
١٩٢٠	١٨٠٩٧١٣٧٢	١٨١٢٣٩٦٣٤	١٣٩٢٥٩٤١٧
٢١	١٠٩٨٤٣٥٦٣	١٠٨٨٦٨٥٤٨	٧٩٩٠٤٥٢٢
٢٢	١٢٥٧٦٩٤٤٦	٩٢١٠٤٧٧٨	٦٧٦٩٤٥٠٠
٢٣	١٣٣٦٨٦٤٥٣	٨٦٢٤٦٤٨٨	٨٠٦٦٩٦٨٥
٢٤	١٣٩٣٥٦٩٩٤	٩٠٥٧٧١٤٨	١٠٧٥٣٠٢١٩
٢٥	١٤١٣٦٥٨٢٤	٨٦٠٤٧٧٥٧	١٠٧٧٠٥٨١
٢٦	١٤٠٢٨٦٠٧١	٨١٧٥٥٠٤٦	٩٤٨١٥٣١٠
٢٧	١٤٠٣٥٠٣٧٣	٨٥٠٤٤٨٤٢	١٠١٢٥٤٩٩٥

تابع الملحق (٨)

قيمة الواردات إلى بريطانيا العظمى (المملكة المتحدة) بالجنبيات

ممتلكات بريطانية أخرى	الهند	دومينيون	سنة
١١٦١٣٥٥٩٢	٦٤٤٧٢٧٩٣	١٨٩٦٩٤١٥١	١٩٢٨
١٢١٩٠٣٨١٥	٦٢٨٤٤٧٩٦	١٨٢٢٧١١٨٦	٢٩
١٠٣٢٤٨٦٤٨	٥١٠٤٤٤٣٥	١٥٢٥٠٢٨٩٦	٣٠
٨١٢٩٠٠١٢	٣٦٧٧١٢٨٨	١٢٧٣٣٩٠١٦	٣١
٧٤٣٧٦١٥٥	٣٢٣٠٨٢٧٣	١٤٢٠٩٩٥٢٠	٣٢
٦٥٤٣١٤٨٢	٧٧٣٥١٩٢٩	١٤٦٤٤٤٦٧٠	٣٣
٧٦٥٣٣٢٣١	٤٢١٠٢٢٩٨	١٥٣٩٩١٤٢٨	١٩٣٤

قيمة صادرات بريطانيا العظمى (المملكة المتحدة) بالجنبيات

ممتلكات بريطانية أخرى	الهند	الدومينيون	سنة
٢٠٢٨٥٦٥٩٥	٨٣٩٠٠٤٤٠	١٤٠٩١٠٨٦٧	١٩٢٨
١٠٣٠٥١٣٠١	٧٨٢٢٧٢٠٨	١٤٣١٧٢٩٨٦	٢٩
٩٠٢٥٥٣٨١	٥٢٩٤٤٤٤٧	١٠٥١٤٥١٣١	٣٠
٧٠٢٥٢٥٩٣	٣٢٢٨٨٥٧٩	٦٨١٣١٦٢٠	٣١
٦٦٥٢٨١٨٥	٣٤٠٨٨٣٦١	٦٤٨٩٥٧٣٤	٣٢
٥٨٤٢٨٥٨١	٣٣٤٠٢٤٠٤	٧١٦٨٦٢٧٨	٣٣
٦١٢٧١٨٤٢	٣٦٦٧٤٥٨١	٨٧٦٢٦٦١١	١٩٣٤

الملحق (٩)

عدد المسافرين البريطانيين من المملكة المتحدة إلى البلاد الآتية

الولايات المتحدة	كندا ونيوفونديلاند	أحاد جنوب أفريقيا	الأجزاء الأخرى من الإمبراطورية البريطانية	المجموع
١١٧٣١٠	١٨٦١٤٧	٢٨٢١٦	١١٦٧٠٠	٤٤٨٣٧٣
١٢٩١٦٩	١٩٦٢٧٨	٢٥٨٥٥	٩٩٣١٧	٤٥٠٦١٩
٩٢٨٠٨	٩٤٤٨٢	٢١١٢٤	٧٠٤٠٩	٢٧٨٨٢٣
٣٧٧٦٣	١٩٤٣٤	١١٦٩٩	٣٠٦٧٥	٩٩٥٧١
٢٨٨٨٤	١٨٩٥٣	٧٩٠٥	١٧٣٠٩	٧٣٠٥١
٣٩٨١	٦٤٢٥	٢٧٩٤	٦٥٠٨	١٩٦٩٨
٣٤٤٥	٣٠٢١٢	٢٣٧٥	٧٥١٨	١٦٥٥٥
٣٢٧٦٥	٨٩١٠٢	٧٧٦١	٣٩٧٩٤	١٦٩٤٢٢
٩٠٨١١	١٣٤٠٧٩	٢٩٠١٩	٨٣٥٣٢	٣٣٧٤٤١
٦٧٣٩٩	٨٤١٤٥	٢٨١٣٨	٧٦٢٦٩	٢٥٦٠٥١
٦١٨٢٦	٦٩٦٩٠	٢١٤١٤	٨١٣٧١	٢٣٤٣٠١
١٠١٠٦٣	١٢١٩٤١	١٨٩٣٨	٧٨٩٠٢	٣٢٠٨٤٦
٣٩٠٥٧	٩٩٧١٧	٢٢٤٥٢	٨٥٠٥٥	٢٤٦٢٨١
٥٤٨٩٨	٧٠٨١٠	٢١١٤٤	٨٣٩٢١	٢٣٠٧٧٣
٥٩٥٣٥	٨٣٨٨٦	٢٢٩٥٨	٩٨٣٠٩	٢٦٤٦٨٨
٥٨٢٤٢	٨٩٥٧١	٢٢٢١٣	٨٧٢١٤	٢٥٧٢٤١
٥٦٥٠٨	٩٥٣٠٧	٢٢٥٦٩	٧٤١٤٢	٢٤٨٥٢٨
٦٤١٨٨	١٠٧٧٧٢	٢٣٨٧٠	٦٢٨١٠	٢٥٨٦٤٠
٥٩٣٩٠	٦٩٢٨١	٢١٨١٦	٤٩٤٢٦	١٩٩٩١٣
٢٧٣٢٠	٣٨٠٠٣	١٩٤٩١	٣٧٩٢٧	١٢٢٧٤١
٢٣٧٣١	٣٣٩١١	١٦٧٠٧	٣٧٦٨٩	١١٢٠٣٨
٢٢١٨٩	٢٨٣٩١	١٩٧١٤	٣٩٩٦٦	١١٠٢٦٠
٢٦٤٤٩	٣٠٦٢١	٢٢٨٧٨	٤٣٩٤٥	١٢٣٨٩٣

هذه الأرقام منقولة من (المستخلص الإحصائي للمملكة المتحدة) سنة ١٩٣٤ وكتاب «الهجرة الدولية» تأليف ويلنكوكس ووفيرتري المجلد الأول.

الملحق (١٠)

الدخل من الاستثمارات البريطانية في الخارج

(١) من الديون العامة (الحكومية ومجالس المدن) للالإمبراطورية والدول الأجنبية	(ب) الدخل من جميع الاستثمارات البريطانية في الخارج (ماعد الأرباح غير الموزعة)
جنيه	جنيه
١٩٢٩ ٦٤٦٦١٠٠٠	٢١٢٣٦٥٠٠٠
١٩٣٠ ٦٤٦٧٦٠٠٠	١٩٢١٧٥٠٠٠
١٩٣١ ٦٥٩٢٠٠٠٠	١٥٥٥١٣٠٠٠
١٩٣٢ ٦٢٣٧٧٠٠٠	١٤٤١١٨٠٠٠
١٩٣٣ ٦١١٢٦٠٠٠	١٣٨٢٧٤٠٠٠

الملحق (١١)

المجموع (الأسمى) للاستثمارات البريطانية في الخارج

(١) الديون العامة الحكومية والمجالس المحلية في الإمبراطورية	(ب) الديون العامة (الحكومية والمجالس المحلية) في الدول الأجنبية	(ج) المجموع (الأسمى) للاستثمارات العامة والخاصة في الخارج
جنيه	جنيه	جنيه
١٩٢٩ ١٠٦١٠٠٠٠٠٠	٣٥١٠٠٠٠٠٠٠	٣٤٣٨٠٠٠٠٠٠٠
١٩٣٠ ١٠٨٠٠٠٠٠٠٠	٣٥٧٠٠٠٠٠٠٠	٣٤٢٥٠٠٠٠٠٠٠
١٩٣١ ١١٠٤٠٠٠٠٠٠٠	٣٣٧٠٠٠٠٠٠٠	٣٤١٠٠٠٠٠٠٠٠
١٩٣٢ ١١٠٩٠٠٠٠٠٠٠	٣٢٣٠٠٠٠٠٠٠	٣٣٥٥٠٠٠٠٠٠٠
١٩٣٣ ١١٤٧٠٠٠٠٠٠٠	٣٣٣٠٠٠٠٠٠٠	٣٣٨٦٠٠٠٠٠٠٠

من مقال سير د. كننغسلى « استثمارات بريطانيا في الخارج » (الجريدة الاقتصادية)

١٩٣١ و ١٩٣٥

الملحق (١٢)

بريطانيا العظمى ١٩٠٤ — ١٩٣١ (بآلاف الجنيهات)

التجارة مع المستعمرات تجارة الصادر والوارد مع الإمبراطورية	تفقات التسليح والحرب	
٢٣٨٥٧١	٦٦٠٥٥	١٩٠٤
٢٤٧٦٢٨	٦٢١٥٠	٥
٢٧١١٠٣	٥٩١٩٩	٦
٣٠١٣٧٨	٥٨٢٥٦	٧
٢٥٩٥٠٨	٥٩٠٢٨	٨
٢٧٨٦٦٠	٦٣٠٤٣	٩
٣٢٦٠٢٤	٦٧٨٣٥	١٩١٠
٣٣٨٣٧١	٧٠٥٠٧	١١
٣٧٢١٩٦	٧٢٤٣٢	١٢
٣٩٨٨٠٩	٨٦٠٢٨	١٣
٣٦٤٩٠٢	٣٦١١٥٦	١٤
٤٢١٨٩٧	١٠٠١٣٣٠	١٥
٤٩٤١٢٨	١٤١٤٢٨١	١٦
٥٣٧٧٨٥	١٧٦٧٥٥٠	١٧
٦١٨٤٦٠	١٩٧٧٧٥١	١٨
٧٩٩٧٢٩	٩٥٩١٩٢	١٩
١٠٧٢٨٨٥	٣٨٦٤٩١	١٩٢٠
٦٣٠٥٣٦	١٧٨٣٠٠	٢١
٦٠٧٣٦٩	١١٨٠٠٠	٢٢
٦٢٣٢١٣	١١٢٤٠٠	٢٣
٧٣١٩٢١	١١٦٩٠٠	٢٤
٧٧٣٣٥١	١٢١٥٠٠	٢٥
٧٠٤٢٤٩	١١٧٤٠٠	٢٦
٧٠٥٠٠٤	١١٨٦٠٠	٢٧
٦٩٩٧٧١	١١٥٧٠٠	٢٨
٦٩٣٦٢٠	١١٥٠٠٠	٢٩
٥٥٦٩٨٤	١١٢٧٠٠	١٩٣٠
٤٢٠٨٣٣	١١١٤٠٠	٣١

هذه الأرقام من (المستخلص الإحصائي للملكة المتحدة) سنة ١٩١٤ ، ١٩٢٢ ، ١٩٣٤

الملحق (١٣)

صادرات الولايات المتحدة . بآلاف الدولارات . القيمة نوعية

متوسط السنوات	المجموع	مادة غير مصنوعة	مواد غذائية غير مصنوعة	مواد غذائية مصنوعة	نصف مصنوعات	مصنوعات كاملة
١٨٧٥-١٨٧٦	٤٨٦١٢٨	٢١٨٤٤٩	٧٥٢٠٦	٩٥٢٨٢	٢٢٦٨١	٧٤٥٠٩
١٨٨٠-١٨٧٦	٦٦٣٦٥٠	٢١٣٩٨٩	١٥٨٨٥٣	١٦١٩١٥	٣٠١٧٤	٩٨٧١٩
١٨٨٥-١٨٨١	٧٧٤٦٠٧	٢٦١٦٤٥	١٦٢٧١٤	١٩٧٤٥٧	٣٧٠٤٤	١١٥٧٤٧
١٨٩٠-١٨٨٦	٧٢٥٦٨٥	٢٧٦٧٠٣	١٠٨٧٠٨	١٨١٥٢١	٤٠٠٢٣	١١٨٧٣٠
١٨٩٥-١٨٩١	٨٧٦٣٢٦	٢٩٥٠٨٧	١٥٠٨٤	٢٣٨٥٨٠	٥٥٣٤٣	١٣٦٤٧٠
١٩٠٠-١٨٩٦	١١٣٦٠٣٩	٢٩٦٦٦٤	٢١٤٧٧٨	٢٧٢٧٥٩	١٠٩٥٠٠	٢٤٢٣٣٨
١٩٠٥-١٩٠١	١٤٢٧٠٢٠	٤٣٢٠٢٧	١٧٣٩٧٢	٣١٦٢٢٦	١٦١٢٠٦	٣٤٣٥٨٩
١٩١٠-١٩٠٦	١٧٥٠٩٨٠	٥٥٤٧٥٤	١٥٥٨٢٨	٣١٧٣٧٤	٢٤٩١٣٤	٤٧٣٨٩٠
١٩١١	٢١٣٠٥٤٩	٧٢٠٦١١	١٠٣٤٠٢	٢٨٢٠١٧	٣٠٩١٥٢	٥٩٨٣٦٨
١٩١٢	٢١٧٠٣٢٠	٧٣٠١١٦٤	٩٩٨٩٩	٣١٨٨٣٩	٣٤٨١٥٠	٦٧٢٢٦٨
١٩١٣	٢٤٢٨٥٠٦	٧٤٠٢٩٠	١٨١٩٠٧	٣٢١٢٠٤	٤٠٨٨٠٧	٧٧٦٢٩٧
١٩١٤	٢٣٢٩٦٨٤	٧٩٩٨٣٨	١٣٧٤٩٥	٢٩٣٢١٩	٣٧٤٢٢٤	٧٢٤٩٠٨
١٩١٥	٢٧١٦١٩٨	٥٩١٢٨٢	٥٠٦٩٩٣	٤٥٤٥٧٥	٣٥٥٨٦٢	٨٠٧٤٦٦
١٩١٦	٥٤٢٢٦٤٢	٨١٩٦٩٣	٤٢١٢٨٤	٦٤٨٤٠٣٩	٩١٢٢٦٢	٢٦٢٥٣٦٤
١٩١٧	٦١٦٩٦١٧	٨٣٢٨٢٧	٥٠٨٧٦٢	٨٠٦٩٤١	١٣١٥٢٤٢	٢٧٠٥٨٤٥
١٩١٨	٦٠٤٧٨٧٥	٩٧٢١٠٧	٥٤٧٤٣٦	١٤٠٥٨٢٠	١٠٥٣٢٧٠	٢٠٦٩٢٤٢
١٩١٩	٧٧٤٩٨١٦	١٦٢٣٠٨٥	٦٧٨٣٦٣	١٩٦٢٦١٦	٩٢٢٢٤٦	٢٥٦٣٥٠٥
١٩٢٠	٨٠٨٠٤٨١	١٨٨٢٥٣٠	٩١٧٩٩١	١١١٦٦٠٥	٩٥٨٤٩٧	٣٢٠٤٨٥٨
١٩٢١	٤٣٧٨٩٢٨	٩٩٣٥٥٢	٦٧٣٣٣٤	٦٨٥٠٢٥	٤١٠١٦٧	١٦٢٦٨٤٩
١٩٢٢	٣٧٦٥٠٩١	٩٨٨٤٥٦	٤٥٨٦١١	٥٨٧٩٨٧	٤٣٧٧٣٠	١٢٩٢٣٠٧
١٩٢٣	٤٠٩٠٧١٥	١٢٠٨٤٦٨	٢٥٧٤٧٨	٥٨٣٢٩٢	٥٦٣٧١٨	١٤٧٧٧٥٩

تابع الملحق (١٣)

صادرات الولايات المتحدة . بآلاف الدولارات . القيمة نوعية

متوسط السنوات	المجموع	مادة غير مصنوعة	مواد غذائية غير مصنوعة	مواد غذائية مصنوعة	نصف مصنوعات	مصنوعات كاملة
١٩٢٤'	٤٤٩٧٦٤٩	١٣٣٢٧٤٦	٣٩٢٦٩١	٥٧٣٤٩٢	٦١٠٦٦٨	١٨٥٥٠٥٢
١٩٢٥	٤٨١٨٧٢٢	١٤٢٢٠٥٨	٣١٧٨٩٤	٥٧٣٧٥٣	٦٦١٦٨٣	١٨٤٣٣٣٤
١٩٢٦	٤٧١١٧٢١	١٢٦١٣٢٥	٣٣٥٠٦٣	٥٠٣٠٠٥	٦٥٥٥٤٧	١٩٥٦٧٨١
١٩٢٧	٤٧٥٨٨٦٤	١١٩٢٧٧٦	٤٢١١٠٧	٤٦٣٢٩٩	٦٩٩٧٢٧	١٩٨١٩٥٥
١٩٢٨	٥٠٣٠٠٩٩	١٢٩٣٢٥٧	٢٩٤٦٧٧	٤٦٥٨١١	٦١٦٣٥٢	٢٢٦٠٠٠٢
١٩٢٩	٥١٥٧٠٨٣	١١٤٢٣٥٢	٢٦٩٥٩٠	٤٨٤٣٠٤	٧٢٩٠١٣	٢٥٣١٨٢٣
١٩٣٠	٣٧٨١١٧٢	٨٢٩٠٩٨	١٧٨٥٣٣	٣٦٢٦٥٠	٥١٢٨٠٢	١٨٩٨٠٨٩
١٩٣١	٢٣٧٧٩٨٢	٥٦٦٧٩١	١٢٧٠٧٢	٢٤٦٨١٤	٣١٧٦٤٧	١١١٩٦٥٧
١٩٣٢	١٥٧٦١٥١	٥١٣٦٥٩	٨٩٤١٩	١٥٢١١٨	١٩٦٧٢٧	٦٢٤٢٢٨

الملحق (١٤)

نفقات الدول الكبرى على الدفاع في سنة ١٩٣٤ (بملايين الجنيهات)

١١٤,٢	بريطانيا العظمى
٩٠,—	فرنسا
٤٣,٨	ألمانيا
٤٦,٤	إيطاليا
٢٤٢,٦	روسيا
١٤٥,٢	الولايات المتحدة

من كتاب (Peace year Book) سنة ١٩٣٥ .

الملحق (١٥)

تقانات بريطانيا العظمى الحربية وغيرها ، ١٩٠٤ — ١٩٣١

الجموع (باستثناء البريد)	الخدمة المدنية	الدين العام والرصيد الاحتياطي	منح للسلطات المحلية	الزربية	تقانات التحصيل	مجموع الحربية والذخائر	ذخائر	حربية	السنة
١٣٦١٧٤٣٠٠	٧٩٥٩٢٨٩	٣١٣٦٧٠٨٦	١٢١٢٦١١٢	١٥٥٧٤١٥٣	٣٠٩٣٠٠٠			٦٦٠٥٥٠٠٠	١٩٠٤
١٣٤٤٣٥٠٠٠	٨٠٩١٧٦٨	٣٢٤٣٣٩٢٥	١٢٢١٤٨٢٦	١٦٣٩٦١٨١	٣١٤٨٠٠٠			٦٢١٥٠٠٠٠	١٩٠٥
١٣٣٠٥٤٠٠٠	٥٢٥٦١١٦	٣٥٩٣٦٥٧٤	١٢٥٣٦٨٩١	١٦٩٤٦٢١٩	٣١٧٩٠٠٠			٥٩١٩٩٠٠٠	١٩٠٦
١٣٤٢٨٥٠٠٠	٥٥٨٤٨٥٣	٣٨٧٠٧٥٦٥	١١١٥٥٣٧٩	١٧٣٥٩٢٠٣	٣٢٢٢٠٠٠			٥٨٢٥٦٠٠٠	١٩٠٧
١٣٤١٧٩٠٠٠	٩٧٢٥٩٤٤	٣٤٩١١٩٩٩	٩٨٢٤٢٨٦	١٧٣٦٨٧٧١	٣٣٢٠٠٠٠			٥٩٠٢٨٠٠٠	١٩٠٨
١٣٩٣٦٢٠٠٠	١٩١٤٥٣٤١	٢٦٣٦٨٧٩٧	٩٤٤٥٣٩٥	١٧٩٠٧٤٦٧	٣٣٤٢٠٠٠			٦٣٠٤٣٠٠٠	١٩٠٩
١٥٢٣١٥٠٠٠	٢٢٦٨٨٧١٩	٢٩٢٤٦٣٩٧	٩٨٨١٧٠٩	١٨٧٤٤١٧٥	٣٩١٩٠٠٠			٦٧٨٣٥٠٠٠	١٩١٠
١٥٧٩٩٨٠٠٠	٢٢٨١٥٧٨٢	٣١١٠٤٧٨٣	٩٦٣٦٣٩٩	١٨٩٨٣٠٣٦	٣٩٥١٠٠٠			٧٠٥٠٧٠٠٠	١٩١١
١٦٥٥٩٨٠٠٠	٢٤٩٢٣٣٢٦	٣٤٨٥٨٧٦٠	٩٦٥٣٢٩٩	١٩٥٣٠٦١٥	٤٢٠٠٠٠٠			٧٢٤٣٢٠٠٠	١٩١٢
١٨٢٩٣٤٩١٠	٣٨٩٢٤٩١٦	٢٤٥٠٠٠٠٠	٩٧٣٤١٢٨	١٩١٦٩٦٤٧	٤٥٧٨٢٢٧			٨٦٠٢٧٩٩٢	١٩١٣
٥٥٥٢٢٢٤٤٥	١١٤٠٢٨٣٢٦	٢٢٦٦٨٨٩٦	٩٥٢٩١٣٤	٢٠٠٣١٠٤٣	٤٨١٠٧٧٤			٣٦١١٥٦٢٧٢	١٩١٤
١٥٦١٤٠٥٦٠٨	٥٣٥٢٨٣٣٣٤	٦٠٢٤٩٣١١	٩٧٥٦٨٥١	٢٠٢٨٢٩٩٦	٤٧٥٢١٧٧	١٠٠١٣٣٠٢٥٠	٢٤٦٧٢٠٧٨٧	٧٥٤٦٠٩٤٦٣	١٩١٥
٢٢٦٩٣٠٢٠١١	٦٩٢٦٣٩٤٨٣	١٢٧٢٥٠٤٩٣	٩٨٩٥٤٦٦	٢٠٠٩٢٠٩٥	٥١٤٣٧٠٤	١٤١٤٢٨٠٧٨٠	٥٥٩٤٣٩٩٤٩	٨٥٤٨٤٠٨٣١	١٩١٦
٢٩٤٦١٥٤٢١٦	٩٤٨٤٨٠٧١٤	١٨٩٨٥١٠٦٦	٩٧٣٠٥٣٨	٢٤٧٠٢٢١٥	٥٨٣٩١٨٩	١٧٦٧٥٥٠٤٩٤	٥١٥١٠١٢٢٢	١٠٥٢٤٤٩٢٧٢	١٩١٧

تابع الملحق (١٥)

تقانات بريطانيا المظنى الحربية وغيرها ، ١٩٠٤ - ١٩٣١

المجموع (باستثناء البريد)	الخدمة المدنية	الدين العام والرصيد الاحتياطى	منح السلطات الحالية	الزربية	تقانات التحصيل	مجموع اللدخائر الحربية	ذخائر	حربية	السنة
٣١٠٣٢٣٧٦٥٥	٨١٣٣٠٥٠٧١	٢٦٩٩٦٤٦٥٠	٩٦٨٠٨١١	٢٥٧١٩٣٤٤	٦٨١٧٠٤٩	١٩٧٧٧٥٠٧٣٠	٥٦٢٢٢٧١٩٦	١٤١٥٥٢٣٥٣٤	١٩١٨
١٩٨٩٧٩٠٧٠٨	٦٣٥٠٨٣٨٣٦	٣٣٢٠٣٣٧٠٨	١٠٧٤٦١٤٢	٤٢٦١٠٩٠٤	١٠١٢٣٨٩٦	٩٥٩١٩٢٢٢٢	١٩٢٨٤٣٥٥٩	٧٦٦٣٤٨٦٦٣	١٩١٩
١٦٢٧٣٤٣٥٠٦	٤٤٩٤٠٩٢٦٧	٣٤٩٥٩٨٦١٦	١٠٧٨٥٥٠٤	٥٨٣١٨٠٥٣	١٢٧٤٠٦٤٨	٣٨٦٤٩١٤١٨	٣٢٩٢٢٧٧٠	٣٥٣٥٦٨٦٤٨	١٩٢٠
٩٩٦٨٠٠٠٠٠٠	٤١٣٦٠٠٠٠٠٠	٣٢٨٩٠٠٠٠٠٠	٩٤٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٣٧٠٠٠٠٠٠٠	١٢٩٠٠٠٠٠٠٠			١٧٨٣٠٠٠٠٠٠٠	١٩٢١
٧٧١٧٠٠٠٠٠٠٠	٢٦٤٢٠٠٠٠٠٠٠	٣٢١٣٠٠٠٠٠٠٠	١٠١٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٧٤٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٧٠٠٠٠٠٠٠٠			١١٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٩٢٢
٧٥٠٦٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٢٤٣٠٠٠٠٠٠٠	٣٤٤٣٠٠٠٠٠٠٠	١٣٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٦٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠			١١٢٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٩٢٣
٧٤٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٦٩٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٥٣٧٠٠٠٠٠٠٠٠	١٣٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٦٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠			١١٦٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٩٢٤
٧٧٤٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٢٦٧٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٥٤٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٤١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٧١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠			١٢١٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٩٢٥
٧٨٤٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢١٩٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٧٤٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٤٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٨٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠			١١٧٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٩٢٦
٧٨٢٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢١٤٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٧٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٥٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٨٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١١١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠			١١٨٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٩٢٧
٧٦٢٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٢٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٦٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٦٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٧٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١١٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠			١١٥٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٩٢٨
٧٧١٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٥٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٥٩٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٣١٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٨٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١١٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠			١١٥٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٩٢٩
٨٢٥١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٤١٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٥٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٣٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠			١١٢٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٩٣٠
٨٢٦٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٤٥٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٥٤٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٦٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٦٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١١٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠			١١١٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٩٣١

المحتويات

صفحة

٣	مقدمة
٥	القومية والإمبريالية

الجزء الأول

اقتصاديات الإمبريالية

١٨	الفصل الأول مقياس الإمبريالية
٣٣	الثاني القيمة التجارية للإمبريالية
٥٠	الثالث الإمبريالية بوصفها متنفسا للسكان
٥٤	الرابع الطفيليات الاقتصادية للإمبريالية
٧٣	الخامس الإمبريالية التي تقوم على الحماية
٨٠	السادس الجذور الاقتصادية للإمبريالية
١٠٣	السابع مالية الإمبريالية

الجزء الثاني

سياسة الإمبريالية

١٢٢	الأول المعزى السياسى للإمبريالية
١٦٣	الثاني الدفاع العلمى عن الإمبريالية
٢٠٨	الثالث العوامل المعنوية والعاطفية
٢٣٧	الرابع الإمبريالية والأجناس الدنيا
٣٠٤	الخامس الإمبريالية في آسيا
٣٤٩	السادس الاتحاد الفدرالى الإمبراطورى
٣٧٨	السابع النتيجة
٣٩١	ملحقات

دار القومية العربية للطباعة
١٦ شارع النخلة (سيدان كيمش)

الناشر

دار سعد مضر
للطباعة والنشر

١٦ شارع الزهراء — ميدان الجيش



0603444

Bibliotheca Alexandrina

دار القومية العربية للطباعة
١٦ شارع الزهراء (ميدان الجيش)

التمن ٢٧,٥